محمد ايت حمزة

ملامح التحولات السوسيومجالية
بحوض أسيف أمڭون

ملامح التحولات السوسيومجالية
بحوض أسيـــف أمـــگون

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE

ملامح التحولات السوسيومجالية
بحوض أسيــف أمــگون

أيت حمزة محمد

الرباط – 2016

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مركز الدراسات التاريخية والبيئية

سلسلة دراسات وأبحاث – رقم: 60

العنوان	ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيــف أمكَون
التنسيق والمراجعة العامة	: أيت حمزة محمد
الناشر	: المعهد الملكي للثقافة الامازيغية
الإخراج التقني والمتابعة	: مركز الترجمة والتوثيق والنشر
تصميم الغلاف	: وحدة النشر
صورة الغلاف	: دوار القلعة بداية القرن 20
الإيداع القانوني	2016MO4849:
ردمك	978-9954-28-230-4 :
المطبعة	:مطبعة المعارف الجديدة – الرباط 2016

حقوق الطبع : محفوظة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

شــكر وإهــــداء

إلى من علماني الوفاء للقيم الإنسانية، (أبوي)؛

إلى الذين علموني بالقلم ما لم أعلم، أساتذتي؛

إلى كل فلاح لقنني حب الأرض دون أن يعي ذلك؛

إلى كل من أكرمني بسخاء دون أن يمن علي؛

إلى كل الذين بصموا هذا العمل بلمسات أياديهم أو دُرر أفكارهم؛

إلى الذين شاءت الظروف أن أنقل إليهم هَمٌ ما تعلمته، طلبتي؛

إلى أسرتي التي ملأتني بالحنان وشملتني بالنفس والنفيس؛

إلى كل هؤلاء وغيرهم، أسمى اعترافي وتقديري[1].

محمد أيت حمزة

1 - لقد كانت لمساعدة ثلة من الباحثين يد كريمة في إخراج هذا العمل وتصويب أخطائه (أخص بالذكر الأساتذة أحمد المنادي، الوافي النوحي ومبارك ايت عدي)، دَيني يظل قائماً إزاء الأخوات أمينة أجاعا وأمينة أزركي اللتان قامتا برقن هذا العمل في نسخته الأولى (1985)، والثانية (2014)، وإزاء الأخوين بنطالب عزيز وايت الطالب عبد الرحمان، لما قاما به من جهد لإعادة رسم الخرائط. إلى هؤلاء جميعا وغيرهم ممن أغفلهم القلم لضيق المقام، جميل اعترافي وتشكراتي.

تمهـــــيد

يعتبر العمل الذي أتشرف بتقديمه اليوم للقراء، وبعد مرور أزيد من ثلاثين سنة على تأليفه، نسخة من رسالة دبلوم الدراسات العليا المقدمة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1985، تحت عنوان: ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف أمكَون (السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط)، وهو عمل لم يكن ليقدم للنشر لولا إلحاح طلبتي وأصدقائي، ولولا ما يحويه من معلومات ونتائج أبحاث ميدانية فريدة بالنسبة للمنطقة، موضوع الدراسة. شجعني على الإقدام على هذه الخطوة كذلك ما وفرته لي ولغيري، إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من مساندة في ميدان النشر.

واستجابة لهذا الإلحاح، وهذه الرغبة، قررت عدم التدخل في روح النص الأصلي مكتفياً بإزالة الشوائب اللغوية والاصطلاحية وتشذيب الأسلوب حتى يتماشى ومتطلبات النشر. لأن العمل الجغرافي، وكما يعلم المختصون، يُبنى وبالدرجة الأولى على العمل الميداني والتحقيقات والإحصاءات الآنية، مما يحتم عند التحيين، إعادة البناء على أسس مثيلة أو الإبقاء على العمل واعتباره ضمن الوثائق التاريخية.

اخترت هذا المنحى الأخير، شفيعي في ذلك أن هذا البحث، رغم تواضعه، اعتبر فريدا في إبانه ولازال، إذا استثنينا الأعمال التي انبثقت عنه أو واكبته من مقالات ودراسات تطبيقية وأخرى أكاديمية، وكلها أعمال عمقت جوانب من المركب السسيومجالي، أغفلها القلم لسبب أو لآخر أثناء تقديم عملي هذا.

مقدمة

يمتد حوض أسيف امكَون[2] على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط، بين قمم أغيل امكَون (4071م) والتخوم الشمالية لسلاسل صاغرو (1400م)، ويشكل مثلثا تبلغ مساحته 1250 كلم2، تنتصب وسطه أعراف مقروصة ذات اتجاه عام شمالي شرقي/جنوبي غربي، وتخترقه أودية عميقة على شكل خوانق أو منخفضات داخلية، بينما يتشكل الجزء الجنوبي من الحوض من حدور ذو ميل عام من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي.

قساوة الظروف الطبيعية، خاصة المناخية، فرضت تمركز كل الحياة حول المجاري المائية التي ترسم أشرطة خضراء على شكل واحات، استقر بها الإنسان منذ القدم بكثافة زراعية عالية، وصلت 2800 نسمة/ كلم2 سنة 1982، لممارسة فلاحة متنوعة يغلب عليها الرعي عند القمم، والزراعة عند الإبط مما يستدعي تنظيما مجاليا قوامه التكامل والتنوع.

إن الاهتمام بدراسة الحوض لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة فضول أثارته ملاحظة قلة البحوث التي تعاني منها المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عامة، إذ لا يرد ذكرها إلا كمجالات طاردة لساكنتها، أو عند الحديث عن المجالات القابلة للاستهلاك السياحي (بلاد الواحات والقصور والقصبات والورود...)

وقد تميزت التدخلات التي عرفتها المنطقة بطابع إنتقائي، حيث وُجهت العناية نحو تافيلالت ودرعةْ كقطبين تاريخيين، ونحو المجالات القابلة للسقي، بينما غُض الطرف عن أعالي الأحواض النهرية والمجالات المحيطة بالأودية، وكُسرت بذلك وحدة المجال كإطار شَكّل قاعدة استقرار القبائل وعيشها منذ القدم.

اخترت لدراستي هذه، حوض أسيف امكَون لكونه يتوافق تقريبا مع الحدود البشرية لاحدى قبائل الاطلس الكبير: امكونة، ولاعتباره «زاوية ميتة»، تجنبتها كل التدخلات البارزة، قصد إبراز آليات التنظيم داخل مجال افترُض فيه أنه منغلق. غير أن هذا الافتراض سرعان ما اصطدم بواقع معاكس، حيث لاحظت أن هذه الزاوية بدورها تشهد تحولات، وتحولات سريعة تمس البنيات العميقة للسكان والمجال على حد سواء.

2 – ستلحق بالبحث لائحة للكلمات الأمازيغية الواردة في النص والحاملة للعلامة (*).

بهذا انتقلتُ من البحث عن عوامل الانغلاق ، إلى ترصد آليات التحول السوسيومجالي للحوض ، حيث تبين لي أن البنيات الاقتصادية الاجتماعية التقليدية أهترأت وأن الخلل تسرب إلى التوازن القائم أصلاً بين الموارد والحاجيات ، وأن الحوض وقع تحت ضغوط داخلية وخارجية ، فأصبح يتشكل وفق توازنات جديدة أدت إلى رسم معالم تقسيم ثنائي ، مالت فيه الموازين لمصالح الابط ، خصوصا بعد ظهور قطب حضري والانفتاح على الخارج ، مما يطرح اشكالية معرفة آليات هذه التحولات ، ومظاهرها ، وآفاق توازناتها؟

أسئلة يقتضي الخوض فيها التعرف على خصوصيات المنطقة، والغوص في عمق تاريخها، بنياتها الطبيعية والبشرية، بالرغم من شح المصادر والمراجع باستثناء بعض كتابات ضباط الشؤون الآهلية (Pissot، 1961 ; Delaye، 1944، Roche، 1933; Debirgo، 1954 ; Bouquerel، 1959) وما توفره وثائق الإحصاءات العامة وكنانيش الضريبة الفلاحية، بكل عللها.

إن الفراغ الوثائقي في جل مراحل البحث، حتم علي الالتصاق بالميدان، والتنقيب فيه، والاحتكاك بالساكنة والاستماع إليها ومشاركتها حياتها اليومية، مما كلفني التجوال في كل مناحي المجال الحيوي لقبيلة امكونة راجلاً أو راكبا دابة. دفعني هذا الضيق، أيضاً إلى مصاحبة عملية الإحصاء العام للسكن والسكنى (1982) ومشروع تنمية الاطلس الكبير الأوسط حيث كان لي شرف المساهمة في الدراسات الخاصة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبعده في الدراسات المواكبة لمشروع حماية التنوع البيئي.

ومع ذلك فقد تفاديت كل تعميم للاستنتاجات قبل اختبارها، وقمت بتحريات ميدانية على أساس عينة من الدواوير نسبتها 25%، مختارة بطريقة إحصائية تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس بين أجزاء الحوض عند وضع الاستمارة وتعبئتها. فخصصت للهجرة الدولية استمارة شملت كل الدواوير، عبئت بمساعدة المقدمين، وللمركز القروي استمارتين، أولاهما وجهت إلى التجار، والثانية إلى قاطني الأحياء السكنية. وقد تطلب عرض النتائج استعمال خرائط ذات مقاييس مختلفة، مما فرض تكبير عدة صور جوية[3] رغم أنها لا تشمل كل الحوض، وتحويلها إلى خرائط[4]. تبرز هذه الوثائق، رغم صعوبة تركيبها، أهم التحولات السوسيومجالية التي شهدتها المنطقة.

3 – أشكر مصالح المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات على وضعها رهن إشارتي هذه الصور.
4 – الحوض لا تغطيه سوى خرائط طبوغرافي من مقياس 1/100.000 و1/200.000، وجيولوجية بمقياس 1/ 500.000.

واكب العمل الميداني عمل تكويني، سواء في المادة الأساسية، أو في العلوم المجاورة، عن طريق القراءات، والمناقشات، والاحتكاك بالمتخصصين وذوي الخبرة، بغية تكوين إطار نظري يمكن أن تستثمر فيه نتائج التحريات الميدانية والتي تم تفريغها في تصميم ثلاثي المحاور:

اهتم المحور الأول بإبراز المقومات الطبيعية والبشرية للحوض، وعناصر تنظيمها القديم، بينما وجهت العناية في المحور الثاني إلى الكشف عن الآليات السوسيومجالية المتحكمة في التغير، داخلية كانت أم خارجية، على أن يتناول المحور الأخير، بالتحليل، أهم التحولات وأبعادها التنظيمية.

الفصل الأول

1. مقومات البنية المجالية للحوض

1.1. بيئة جبلية يطبعها الجفاف

أسيف امكَون من الأودية الجبلية التي تقع على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط الكلسي. يتميز حوضه بتضرس كبير وبارتفاعات شاهقة، مما يجعل الاختلافات واضحة بين أجزائه.

توجيه هذا السفح وانفتاحه على المؤثرات الصحراوية جعلت منه مجالا مناخيا جافا مما يعوق تطور الحياة النباتية والأنشطة الفلاحية، ويضيف إلى ندرة الأراضي الزراعية ندرة مياه السقي، الشئ الذي فرض تنظيما متميزا للمجال المكَوني[5].

1.1.1. سطح شديد التضرس

حوض أسيف امكَون في حدوده الهيدرولوجية، يرسم شكلا مثلثا قاعدته نحو الشمال وقمته في اتجاه الجنوب. حوض تطبعه أشكال طبوغرافية مكونة من وحدة جبلية في الشمال عناصرها أعراف طولية ذات اتجاه عام جنوبي غربي/ شمالي شرقي، يصل أقصى ارتفاعها عند قمم إغيل امكَون إلى 4071م، في الجهة الغربية، بينما تصل أعلى قمم العرف المكون للحدود بين حوض امكَون وحوض تساوت (جبل وَاوْكَلزَات) 3770م، ويتعمق الوادي بين القمتين إلى 2100م قرب دوار تَاغْرفْت. على أن الأشكال ترتفع من جديد وبشكل كتلي نحو الجنوب لتصل عند تِزي نَايتْ احْمْد 3050م (شكل رقم1).

5 – المكوني: نسبة إلى واد امكَون وقبيلة امكَونة.

خريطة رقم1

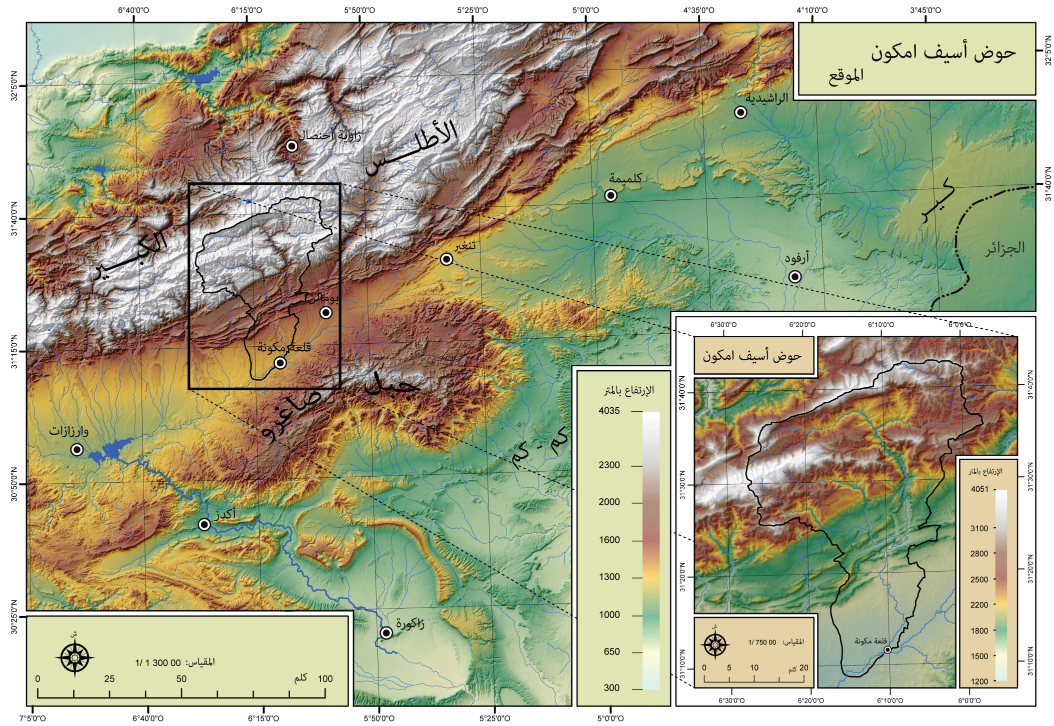

عند قدم المرتفعات الكتلية تظهر قمم خطية حادة تكون أعرافاً متوازية ومتقاربة، ارتفاعها حوالي 2000م (أَخَنْشوشْ تَداوْت، تِماسِنين، تِعلْويت...) سفوحها شديدة الانحدار ويعلوها إفريز. تفصل هذه الأعراف منخَفَضات ضيقة وعميقة بشكل يشبه إلى حد بعيد تضاريس أبلاشية (منخفض تَلْتفْراوْت، بُوتغرار، برغوسة...).

نحو الجنوب، وبعد الخروج من نطاق هذه الاعراف تنبسط سطوح «إمليل وأكَرسيف» على شكل هضبة ذات ميل عام خفيف من الشمال نحو الجنوب حتى وادي دادس عند قدم جبل صاغرو.

بين قمم الأعراف تتعمق أودية تأخذ نفس اتجاه الاعراف في العالية حتى إِغَرْم إزْدرن*، ثم تصبح مستعرضة وذات اتجاه شمال جنوب، مشكلة خوانق يصل عمقها بين 500 و600م وطولها أزيد من 35 كلم وعرضها بين 3 و7م، ولا يتسع الخانق لأكثر من هذا إلا عند نقط اتصال الوادي بشعاب مثل أسيف – نْ– مَجدكَ وأقّا – نْ – مَيْمونت.

خريطة رقم 2

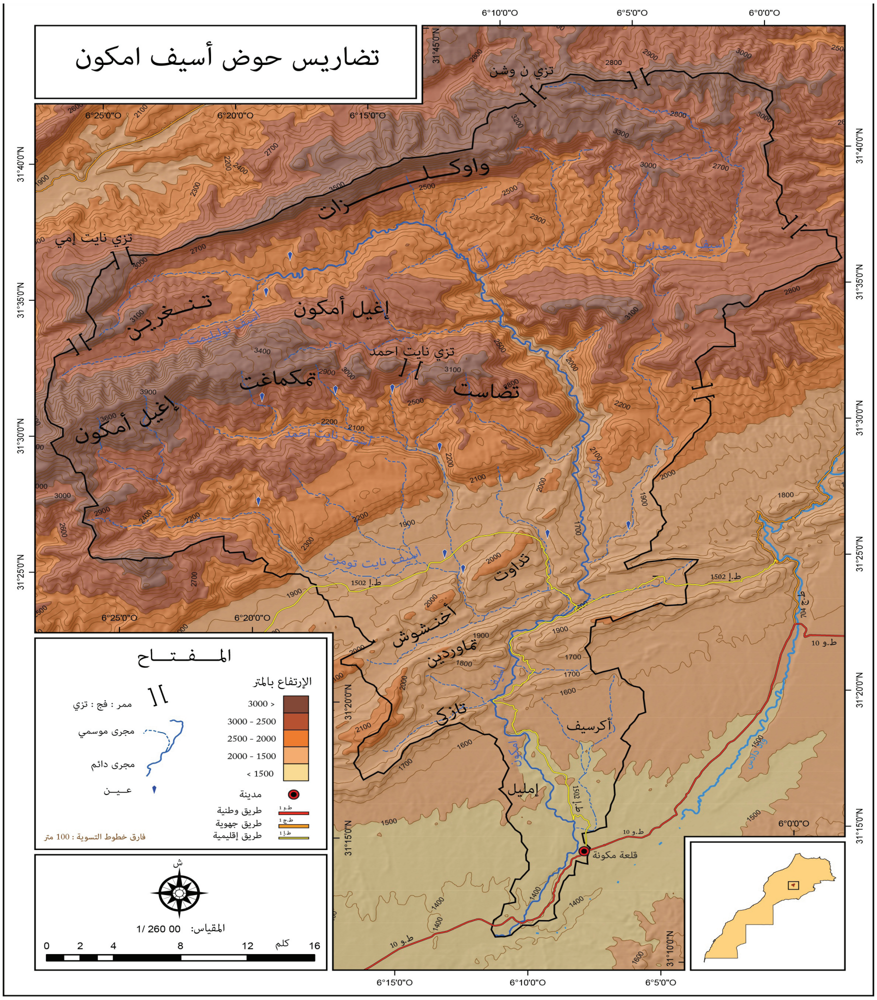

ابتداء من دوار أكَرزكَا، يتغير اتجاه الوادي الرئيسي ليصبح شمالي شرقي/جنوبي غربي، عكس اتجاه الروافد (أسيف القاضي). ابتداء من دوار بُوتغرار (ملتقى الأودية) يصبح المجرى موازيا للأعراف أحيانا، وأحيانا أخرى يخترقها راسما افجيجات ضيقة (أفجيج بُوتغرار، تمستيكيت، عفر (صورة رقم 1)

بعد مغادرة مجال الأعراف يتعمق الوادي في أشكال هضبية، حيث يتسع المجرى ليصل حوالي كلومتر عند دواوير تابرخاشت، آيت خيار، ميرنة، ويشكل سهلا داخليا يصل أقصى عرضه عند دواوير أيت يحيى (بضع كلومترات)، قبل أن يضيق المجرى فجأة مع بروز التكوينات الغرانيتية القديمة المكونة للسفح الشمالي لجبال صاغرو.

تطرح هذه اللوحة الطبوغرافية عدة إشكاليات مرفوبنيوية تهم:

- الأشكال الطبغرافية السائدة: الأعراف والمنخفضات، ارتفاعاتها واتجاهاتها، كما تطرح إشكالية السطوح المنبسطة المكونة للمنخفض الجنوبي المكون لابط الجبل؛
- إشكالية عامة حول شبكة الأودية المستعرضة وما خلفته من خوانق وأفاجيج ومدى تأثيرها في عناصر الحياة الرئيسية: التربة والماء.

1.1.1.1. **بنية كلسية ملتوية**

بنيويا، ينتمي حوض أسيف امكَون إلى الفترات الجيولوجية العامة للأطلس الكبير الأوسط الكلسي. ويمكن أن نقسمه إلى 3 مجالات:

- النطاق الجبلي المرتفع، ويتكون أساسا من صخور كلسية طفلية أو كلسية حثية، ترجع إلى مختلف فترات اللياس، وتعطي إما محدبات على شكل أعراف وقمم عالية (إغيل امكَون، وَاوْكَلزات) أو مقعرات (منخفض أوزيغمت) نحو الجنوب، المنطقة الكتلية تتكون أساسا من صخور كلسية صلصالية فوق مركب من الترياس المكون من البزلت الدولوريتي والطين والحث، ويعتبر سطح الاتصال بين الطبقتين مجالا لبزوغ المياه المتسربة داخل الكلس؛

- النطاق الأوسط، ويتميز بتوالي محدبات متصدعة تتكون من صخور حثية محمرة سنونية ومقعرات من الكلس والطفل الايوسيني؛
- المنخفض الجنوبي للأطلس، ويبرز على شكل هضبة قاعدتها تكوينات ميليوسينية حث وكلس بحيري ورصيص، أو الطفل والجبس تعلوها تكوينات رباعية خشينة، حثية، مملطة بلحام من الكلس، وهي صخور امكانياتها التخزينية من الماء ضعيفة جدا.

يثير هذا الوضع المعكوس للطبقات تساؤلات كثيرة عن ظروف توضعها، حيث اتفقت جل الدراسات (Nourcat et Rache، 1942) على أن الأطلس الكبير الأوسط تطور بنيويا عبر المراحل التالية:

- كانت المنطقة حفرة بين القاعدة الإفريقية جنوبا و«المسيطا» الأطلسية شمالا قبل أن تترسب بها تكوينات فتاتية ترياسية (صلصال وطين) ومحلولات كماوية (كلس دلومي جوراسي ولياس)؛
- تعرضت المنطقة لحركات رفع مستمرة، رفعت الأطلس إلى وضعه الحالي في الاليكوسين، لكنها خلفت على هوامشه بحيرات ملئت بإرسابات كريطاسية وايوسينية. ثم تعرضت بدورها لحركات إلتوائية عنيفة (انكسارات، تراكبات، التواءات) أدت إلى خلق تضاريس شبه أبلاشية؛
- خلال الزمن الرابع، استمرت الحركة ومعها تعرية مهمة ملأت منخفض جنوب الأطلس بمختلف التكوينات مشكلة حادورات.

وكان لهذه الحركات أثر على تكوين شبكة الأودية حيث انطبعت في الجزء الشمالي وأعطت مضايق، بينما اخترقت الأعراف السفلى الايسونية وتعمقت في الجزء الجنوبي الهضبي، وبذلك أبرزت مجالين مؤهلاتهما متباينة طبيعيا وبشريا:

- مجال المرتفعات ويستغل في تربية الماشية كلما توفرت إمكانات الرعي؛
- مجال الأودية وهو الحيز القابل للزراعة حيثما توفرت التربة والمياه.

2.1.1.1. **تربة هيكلية**

إن نوعية الصخور التي يتكون منها الحوض (الكلس والصلصال والحث والطين والبزلت) وتقلبات الحرارة التي تخضع لها، ونظام التساقطات والغطاء النباتي المرتبط بها، ونوع التعامل البشري مع هذه العناصر، كلها عوامل تظافرت وساهمت في تكوين

نوع من التربة تغطي سطوح التكوينات الصخرية وتتميز بفقر عام وضعف التطور، حيث تظهر على شكل تربة محجرة هيكلية أو تكوينات غليظة ناجمة عن التفكك الميكانيكي للصخور فوق المرتفعات.

أما داخل قيعان الأودية فتصبح التربة حصوية رملية غرينية، تفتقر إلى المواد العضوية المخصبة، وتتعرض إما لغمر حصوي وإما لانجراف بفعل الفيضانات الفجائية، حيث لا تتطور حقيقة إلا في جيوب محمية، حيثما تنموا أشجار الصفصاف والطرفاء (تَمايْت) والسوحر (تَسمْليلت) والدفلى (أليلي) وبعض النباتات النعناعية (الفليُو، تِمجة...) مما يعطي لقعر الأودية حياة بيومناخية خاصة، أساسها الجريان المائي وما يَستثمره الفلاح من مجهودات وخبرة.

يستخلص مما سبق، أن ما توفره مرفوبنيوية المنطقة للإنسان شحيح جداً، اللهم إذا استثنينا امكانيات التخزين المائي.

2.1.1 – **تباين المناخ وانعكاساته**

1.2.1.1 – **الخصائص العامة للمناخ**

يتميز مناخ المنطقة عموما بالجفاف، بالنظر إلى خطوط عرض الحوض، وموقعه بالنسبة للحاجز التضاريسي الذي يكونه الأطلس الكبير والتوجيه الجنوبي لهذا السفح، فهو لا يخرج عن إطاره المتوسطي الجبلي. فندرة الماء، وعدم انتظام التساقطات وعامل الارتفاع، عناصر يستوجب مراعاتها والتأقلم معها في كل مناحي الحياة.

ولترصد هذه العناصر، اعتمدنا على شبكة القياسات المناخية المتوفرة، علما أن الحوض لا يحوي سوى محطتين، إحداهما في أسافله وعلى ارتفاع 1400م (مركز قلعة امكَونة) ويرجع تاريخ تأسيسها إلى بداية الثلاثينات، وتقيس الحرارات والتساقطات، وثانيها، بدأ العمل بها سنة 1963 وتوجد وسط الحوض على ارتفاع (1500م) وتقوم بقياس الحرارات، والتساقطات واتجاه الرياح وسرعتها بالإضافة إلى صبيب النهر (محطة عفَر) إلا أن الأولى توقفت عن التسجيل بعد أن شرعت الثانية حتى سنة 1970. كما أن الإحصاءات الملتقطة من الثانية، رغم حداثتها، باستثناء قياسات صبيب النهر غير صالحة للاستعمال لاحتوائها على ثغرات كثيرة.

أما أعالي الحوض فيفتقر إلى محطات للقياسات، علما أن ظروفه المناخية والبيومناخية مغايرة بالنظر لأهمية الارتفاع. ومن تم فإن فهم عناصر مناخ الحوض، يستدعي الإستعانة بالمحطات المجاورة، خاصة محطة مسمرير الموجودة شرق الحوض بحوالي 30 كلم، وعلى ارتفاع 2100م وبملاحظات الفلاحين ودرايتهم.

اهتم عدد من الباحثين بمناخ المنطقة في إطار الدراسات العامة، مثل دراسة موارد المياه في المغرب (1977) أو في إطار الدراسات التهييئية لبناء سد المنصور الذهبي على وادي درعة أو في إطار الدراسات الأكاديمية. (Petcov Semco، Jivcovic 1969+ ; 1976 ; Akdim، 1983) وحاولت هذه الدراسات ملئ الفراغات التي أشرنا إليها في الاحصائيات وفق طريقة القياس المقارن بين محطتين أو أكثر كلما توفرت إمكانيات ذلك.

وسنحاول من خلال ما اتفق عليه من الإحصاءات تحليل عناصر المناخ مستخرجين أهم مميزاته المحلية وانعكاساتها. (خريطة رقم 3)

خريطة رقم 3

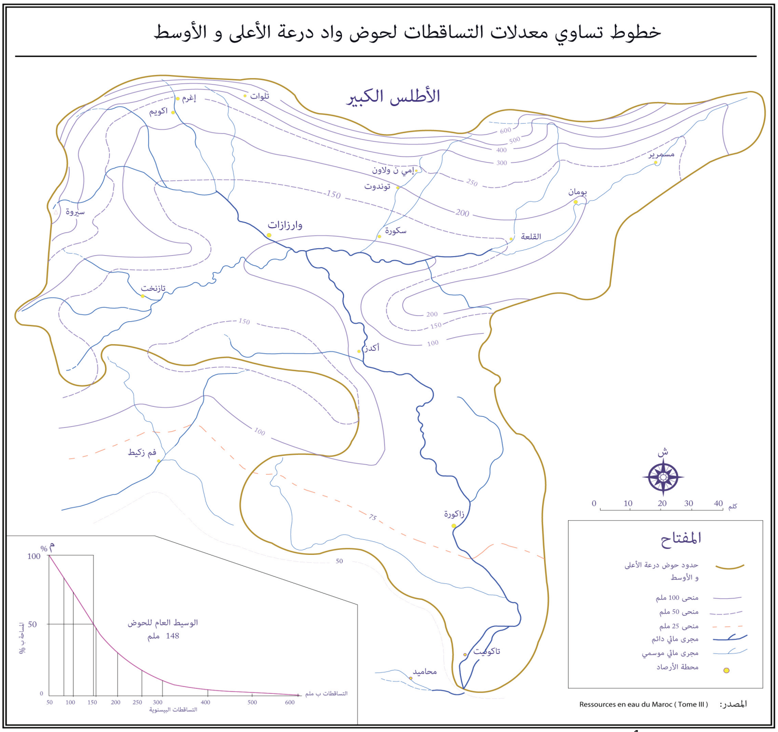

1.1.2.1.1 – قلة الأمطار وعدم انتظامها

يستدعي تكوين نظرة شاملة حول نظام التساقطات واختلافاتها المجالية والزمنية، تبعا لعوامل التأثيرات المختلفة كالإرتفاع، والتوجيه والموقع، استغلال معطيات عدة محطات منها: محطة مْسمْرير (2100م)، وتمثل المناطق الجبلية المرتفعة على السفح الجنوبي، مقابِل محطة زاوية أحنصال التي تمثل السفح الشمالي، ومحطات بُـومالن دَادس وقلعة امكَونة وهسكورة الممثلة لسافلة الحوض ومنخفض جنوب الأطلس.

جدول رقم 1: معدلات التساقطات الشهرية (بالملم) 20 سنة

الشهور / المحطات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع السنوي
مسمرير	15	13	20	20	20	10	5	13	33	35	26	22	232
زاوية أحنصال	62	51	61	45	32	10	2	6	18	39	59	68	446
بولمان دادس	13،9	10،7	13،4	11،3	6،4	1،5	0،7	9،3	26،3	34،7	29،4	24،9	182،5
قلعة امكَونة	13	5	13	11	10	6	5	11	28	28	21	14	165
هسكورة	7،8	4،7	10،4	6،4	6،6	0،4	1،8	8،7	17،0	19،6	20،6	12،7	116،6

المصدر: Akdim، 1983 ; Petcov، 1976 et Jivcoviv، 1969

توحي ملاحظة جدول معدلات التساقطات الشهرية (رقم1) بما يلي:

- ازدياد التساقطات مع الارتفاع بالنسبة لكل المحطات، حيث قدرت هذه الزيادة بـ 11.7ملم في كل مائة متر جنوب منحنى التسوية 2400م وبـ 50ملم شمال منحنى 2400م . مما يعني أن القمم العليا من الحوض تتلقى أكثر من 600 ملم (شكل رقم3)؛
- الفرق الكبير الموجود في كمية التساقطات بين محطتي بولمان دادس على السفح الجنوبي (ارتفاع 1586م) ومحطة زاوية أحنصال على نفس الإرتفاع وعلى السفح الشمالي، وهو فرق يفسره عامل التوجيه، إذ تعتبر بذلك السلسلة الأطلسية حاجزا تضاريسيا أمام التأثيرات البحرية الشمالية والشمالية الغربية.

جدول رقم 2 : توزيع التساقطات حسب الارتفاع والتوجيه (20 سنة)

المحطة	الارتفاع (م)	معدل سنوي للتساقطات (ملم)	التوجيه
مسمرير	2100	232	السفح الجنوبي
زاوية أحنصال	1595	446	السفح الشمالي
بولمان دادس	1586	182،5	السفح الجنوبي
قلعة امكَونة	1400	165	السفح الجنوبي
هسكورة	1205	116،6	السفح الجنوبي

المصدر: وثائق مختلفة.

ونفس الفرق يلاحظ على مستوى عدد الأيام المطيرة، حيث لا يتعدى 50 يوما على السفح الجنوبي، بينما يصل إلى 70 يوما على السفح الشمالي.

- ضعف كميات التساقطات في مجملها، قياسا بحاجيات النباتات والإنسان، إذ لا يتجاوز معدلها في كل المحطات 232 ملم. على أن الأمر يزداد تعقيدا عندما نتبين أن توزيعها لا يتميز بالانتظام زمانيا.

فالتوزيع الشهري يظهر قمتين: الأولى ربيعية والثانية خريفية بينما تقل الأمطار خلال الصيف ونهاية فصل الشتاء، وتتميز الأمطار الخريفية بقوتها وتركزها من حيث الزمان، إذ تهطل الأمطار على شكل زخات مركزة مما يؤدي إلى فيضانات مهولة، وإلى تنشيط عوامل التعرية. فإذا استثنينا أشهر شتنبر وأكتوبر ونونبر، فالكميات المتهاطلة في بقية شهور السنة أقل من المعدل العام.

جدول رقم 3 : التوزيع الفصلي للأمطار (نسب) (20 سنة)

محطة	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف
مسمرير	40،5	21،5	25،8	12
قلعة امكَونة	46،6	18،7	20،6	13،3

المصدر: المصلحة الوطنية للأرصاد الجوية

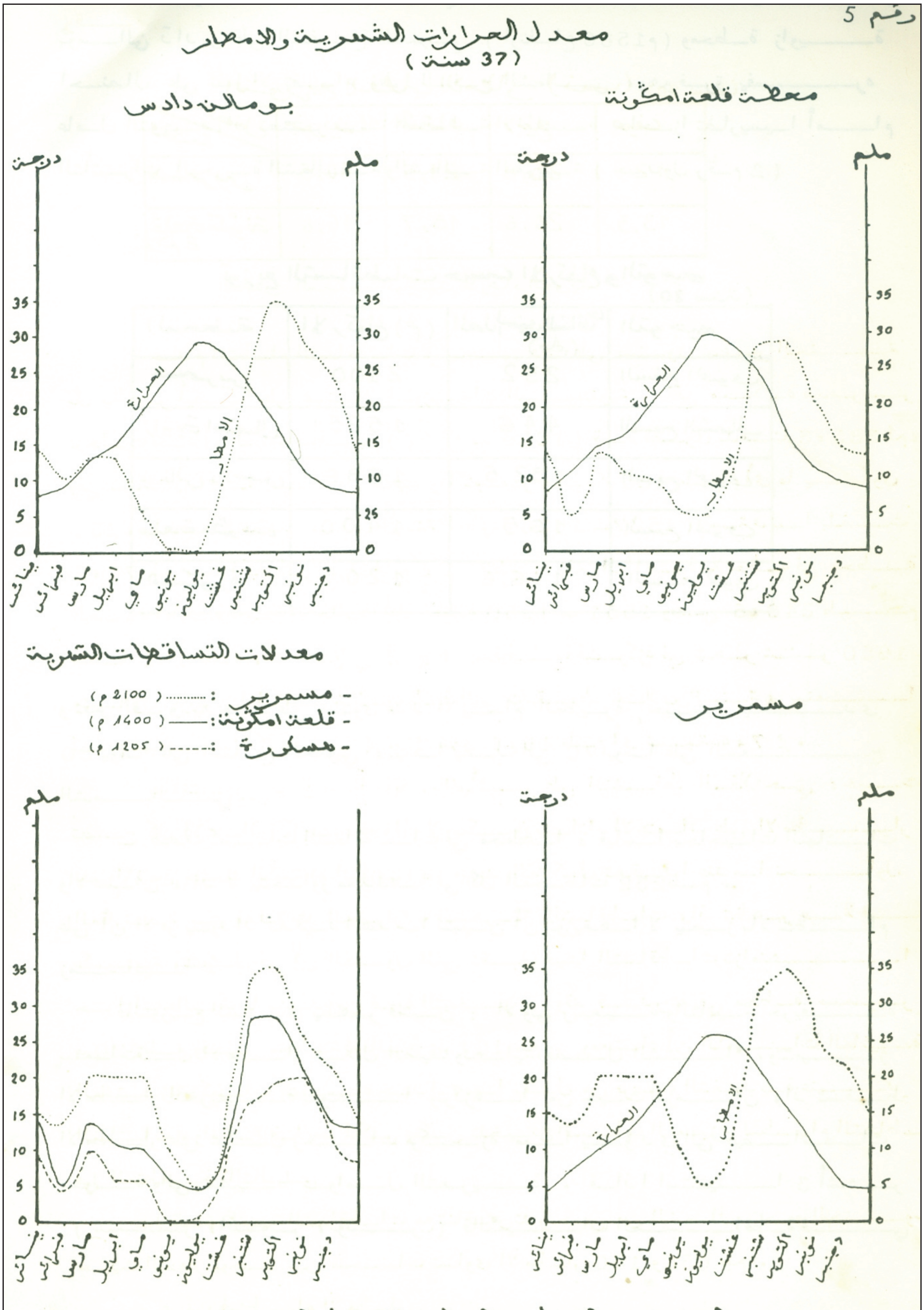

المصدر: المصلحة الوطنية للارصاد الجوية.

عدم انتظام التساقطات لا يبرز فقط على مستوى شهور السنة، بل يظهر أيضا على مستوى التوزيعات السنوية. ففي محطة مسمرير سجلت خلال السنة المطرية (1938-1939) قمة قصوى بلغت 385.3ملم، وفي سنة 1942 شهد شهر أكتوبر وحده تهاطل حوالي 185ملم، أي ما يساوي 51% من المجموع السنوي، بينما سجلت خلال السنة المطرية (1936-1937) قمة دنيا بلغت 70.2ملم، مما يعطي فرقا يصل الى 300ملم. نفس الظاهرة ملاحظة في محطة قلعة امكَونة حيث سجلت أعلى قمة 1950-1951 وهي 340.6ملم، منها 152ملم، أي حوالي 44.6% مركزة في شهر شتنبر 1950 وتساوي تقريبا الكمية السنوية المتوسطة، بينما لم تسجل سنة 1943-1944 سوى 46.1ملم أي نسبة 7.4%.

يستنتج من هذا، مدى التأثير المحتمل على النشاط الفلاحي، حيث تصبح كل الأعمال يناصيبية، إذ لا يمكن بتاتا الإعتماد على الأمطار سواء من حيث الكمية أو التوزيع. ويزيد المشكل تعقيدا عندما نحاول المقارنة بين معدلات الحرارات الشهرية والتساقطات، إذ تظهر علاقة عكسية، تتمثل في أن الفصول التي تقل فيها التساقطات، توازيها حرارات عالية مما يزيد من قوة التبخر، حيث قدرت هذه الأخيرة في محطة مسمرير بـ 220 ملم وفي محطة بُومالن بـ 181 ملم، ومعناه أن الكميات المائية المختزنة قليلة جدا، مما يقلل من فرصة التغذية عند النباتات. وانطلاقا مما ذكر يمكن تلخيص السمات المميزة لنظام التهاطل في المنطقة كالتالي:

- قلة كمية التساقطات، مع تناقص تدريجي من الشمال نحو الجنوب حيث الحوض يوجد بين منحنيات الأمطار 150 و650 ملم؛
- عدم انتظام الأمطار الشهرية والفصلية والبيسنوية، وتواتر سنوات الجفاف؛
- إمكانية تهاطل أزيد من 50% من الأمطار في شهر بل وفي ساعات مما يزيد من عدوانية التعرية والفيضانات.

ويمكن تعليل هذه المعالم بالنظام العام للتساقطات في المغرب، وبأهمية القارية وانفتاح المنطقة على المؤثرات الجنوبية رغم أهمية جبال صاغرو في صدها، وفي دور سلسلة الأطلس الكبير كحاجز واق أمام تسرب المؤثرات الشمالية الغربية، إضافة إلى دور الارتفاعات. إن هذه العناصر لا ينحصر تأثيرها على التساقطات، بل سيتجلى أيضا على مستوى الحرارات.

2.1.2.1.1 - اختلافات قوية للحرارة

يعد ارتفاع درجات الحرارة من أهم سمات المنطقة، فجدول معدلات الحرارة الشهرية (رقم 4) يبين أن حرارة كل شهور السنة تفوق الصفر، وتزيد عن 20 درجة بين يونيو وشتنبر في المنطقة الجبلية، وبين ماي وشتنبر في محطتي قلعة امكَونة وبُومالن دَادس، حيث يطول الصيف، وترتفع مدة التشميس ويقوى التبخر. بينما لا تقل المعدلات عن 10 درجات إلا خلال شهري دجنبر ويناير في نفس المحطات، على أن هذه المدة تطول في محطة مسمرير الجبلية لتصل إلى أربعة أشهر (بين نونبر وفبراير).

جدول رقم 4 : معدل دراجة الحرارات الشهرية (37 سنة)

الشهور المحطات	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	السنة
مسمرير	4،8	77،0	10،2	13،5	17،4	21،8	25،6	24،6	20،4	14،9	9،2	5،6	14،6
بولمان دادس	7،7	9،8	13،0	16،5	20،2	24،7	28،7	27،8	23،4	17،8	12،0	8،0	17،5
قلعة امكَونة	8،9	11،0	14،0	17،5	21،2	25،4	29،5	28،1	24،1	18،8	13،2	9،2	18،4

المصدر: المصلحة الوطنية للأرصاد الجوية

جدول رقم 5 : الحرارات العليا والدنيا المطلقة (الدرجات) (37 سنة)

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	الدرجات المطلقة
مسمرير	22،0	25،5	30،5	34،7	38،1	38،6	41،8	40،5	38،6	33،8	29،1	23،8	41،8
	-15،7	-24،1	-7،7	-7،0	-2،4	00	2،0	6،0	1،8	-3،0	-8،3	-23،0	-24،1
بولمان دادس	23،8	27،1	31،7	35،7	38،9	39،2	42،2	41،0	39،2	34،7	30،4	25،5	42،2
	-9،2	-8،0	-2،2	-1،2	3،8	8،5	12،7	12،1	7،7	-3،2	3،0	-9،6	-9،6
قلعة امكَونة	25،7	28،9	33،4	37،4	40،5	40،8	43،7	42،5	40،8	36،4	32،2	27،3	43،7
	-8،8	-7،6	-2،1	-1،1	3،7	8،7	12،0	11،8	7،1	3،1	-2،8	-9،1	-9،1

المصدر: المصلحة الوطنية للأرصاد الجوية

تبرز مقارنة الحرارات المطلقة العليا والدنيا (رقم: 5) قساوة المناخ، حيث تتباعد الدرجات القصوى والدنيا داخل نفس المحطة وفِي نفس الشهر ليصل المدى الحراري المطلق 38.5 درجة في شهر أبريل في محطة قلعة امكونة، و49.6 درجة في محطة مسمرير

الجبلية في شهر فبراير، وكذا يكون بالنسبة للمدى الشهري والمدى اليومي، مما يُسفر عن النتائج التالية:

- أهمية تواتر التسخين والتبريد الحادين اللذين تتعرض لهما المنطقة، وهي عملية لها تأثير بالغ على مستوى التشكيل المورفلوجي، وعلى مستوى الدورة الاحيائية، وبالتالي على سلوكات التكيف للساكنة؛

فابتداء من ارتفاع 2000م تعجز حرارة النهار عن إذابة الصقيع الليلي، لاسيما في المنخفضات (أقديم 1983)، وابتداء من 3300م، تقل النباتات والتكوينات الترابية المتطورة الدقيقة، وتنشط العمليات الميكانيكية، ويمكن ملاحظة أهمية هذه الظاهرة على السفح الجنوبي لقمم وَاوكَلزات، وعند القدم الشمالي لإغيل امكَون (كُوفرور، 1966، ص. 49).

مما ذكر، نستخلص النتائج التالية:

- الطابع القاري للمناخ (المدى الحراري المرتفع)؛
- تأثر الحرارات بالارتفاع، حيث قُدرتناقص الحرارات مع الارتفاع بـ 0.38 درجة في كل 100م صيفا و0.57 درجة شتاء (أقديم 1983، ص. 23).
- امكانية تأثير الحرارات الدنيا في الدورة الاحيائية، وتكوين التربة؛
- ارتفاع الحرارات الصيفية وطول مدة التشميس، الشئ الذي يؤثر في النشاط الفلاحي وفي أهمية التبخر في وقت تقل فيه التساقطات.

3.1.2.1.1. **للثلوج دورا هاما رغم قلتها**

إن من أهم عناصر البيئة الجبلية، التساقطات الثلجية، وتأتي أهميتها في دراسة تفاعلاتها مع عناصر البيئة الأخرى، مثل الأشكال المورفلوجية، ونظام النباتات، ونظام المياه، وحياة السكان، والنظام الزراعي، والحركات الرعوية. إلا أنه وفي غياب محطات التسجيل داخل النطاق الذي يتعرض لهذه التساقطات، يستحيل إعطاء الموضوع ما يستحقه، مما فرض الإكتفاء بتقديم ملاحظات السكان وما يستنتج منها.

يتراوح عدد أيام تساقط الثلوج بين 10 و30 يوما سنويا. ويختلف هذا المعدل حسب الارتفاع وخط العرض والتوجيه، حيث يشهد حوالي ثلثي (2/3) مساحة الحوض تساقطات ثلجية، ابتداء من ارتفاع 1500م، بينما يزداد تواترها فوق 2000م.

ففي محطة مسمرير على ارتفاع 2100م وعلى السفح الجنوبي سُجل معدل 5 أيام، بينما سجل معدل 8 أيام في محطة أزيلال (1350م) على السفح الشمالي. بينما تصبح التساقطات الثلجية محدودة وسط الحوض لتصبح نادرة عند قدمه الجنوبي. رغم أن الثلوج الدائمة نادرة، فإن سمك الغطاء الثلجي قد يصل إلى متر عند القمم، لكن دون أن يتجاوز بضعة سنتمترات عند الابط.

يختلف توزيع هذه التساقطات خلال شهور السنة، بحيث يمكن أن تُلاحظ مع بداية نونبر لتصل أقصاها خلال أشهر دجنبر ويناير وفبراير، مع إمكانية استمرار تساقطها حتى أواخر ماي، كما أنها قد تبدأ على شكل وابل في شهر شتنبر (إعصار 1983/9/10) يصاحبه انخفاض في درجة الحرارة مما يؤثر على نظام الحياة. فبالاضافة إلى دور التفاعلات الميكانيكية في التشكيل المورفلوجي، فإن انخفاض درجة الحرارة يؤدي إلى توقف الدورة الانباتية مما يفرض على المزراع تأخير عمليات الحرث والبذر وعلى الرعاة الاعتماد على أغصان الأشجار لتغذية ماشيتهم أو الرحيل.

أجل، إن سكان أوزيغمت ألفوا العزلة ولمدة شهور حيث تغلق الممرات التي توصل هذه الأودية بالعالم الخارجي (تزي نآيت أحمد وتزي نآيت إمي) إلى حد الاضطرار إلى استعمال جهاز الاتصال اللاسلكي لطلب الإمدادات المادية أو الإغاثة، مما يفرض على الساكنة دعم احتياطاتها من المواد الغذائية الأساسية ووسائل التدفئة قبل حلول فصل الثلوج، إلا أن هذا الغطاء غالبا ما يبشر بسنة فلاحية مغلالة، حيث يساهم ذوبان الثلوج، مع بداية فصل الربيع والصيف، في ارتفاع صبيب الأنهار ومخزون التكوينات الكلسية مما يضمن تغذية السافلة بمياه السقي ولمدة طويلة.

3.1.1 – **غطاء نباتي متدهور**

ينتمي حوض أسيف أمكَون حسب تصنيف Emberger إلى النطاق البيومناخي الصحراوي: شتاء معتدل إلى بارد وصيف حار وجاف، حيث تنعكس آثار المناخ بصفة مباشرة على الحياة النباتية والترابية، وتقل فرصة تطورالنباتات بين فترة البرد القارس والصيف الحار الجاف، ويختصر الغطاء النباتي على فصيلة النباتات الشوكية التي تتدرج من سهوب قاعدتها الشيح (*)[6] والحرمل (*)، مع بعض الأشجار المغتربة من العناب (*) في أسافل الحوض إلى نباتات الحلفاء (*) والنباتات الطيبية، كالصعتر (*) والفربيونات

6 – ضمن الملحقات معجما خاصا بالترجمة الأمازيغية للمصطلحات المشار إليها بهذه العلامة (*).

(*) مع بعض أشجار البقس القصيرة (*) وأشجار العرعر الأحمر (*) والعرعر الفواح (*) ابتداء من ارتفاع 2000م على شكل جزيرات منحصرة على السفوح الوعرة، ممزوجة أحيانا ببقايا أشجار البلوط الأخضر (*)، خصوصا على السفوح المطلة على دوار تـاغْزوت (تاغيا نآيت مْراوا)، لكنها قلما تتجاوز ارتفاع 2400م، حيث تصبح النباتات قزمية تحت تأثير الرياح والبرد القارس.

صورة رقم 2: اسلدة (تدهور أشجار العرعر نباتات قصيرة للشيح والحرمل والفربيونات تحت تأثير الاستغلال (الماشية، البناء، الفحم، الطبخ) (عدسة المؤلف صيف 1984)

لتكوين فكرة عن الغطاء النباتي استعنا بشهادات المسنين من السكان وملاحظة الشواهد التي تكونها جدوع الأشجار المستعملة في تسقيف البنايات العمومية كالأضرحة والمخازن الجماعية (إغرم –ن– لخزين) والمساجد العتيقة، حيث يتبين من كل ذلك أن المنطقة كانت أوفر حظا في الماضي مما هي عليه الآن (Bouquerel، 1959) وأنها ربما عرفت فترة مطيرة خلال الرباعي الأخير.

ويمكن إرجاع التدهور الذي أصاب الغابة إلى العادات الموروثة عن الاستعمالات العشوائية للخشب، والتي لازال آثارها يلاحظ خصوصا عند سكان الجبال، والمتمثل في قلع جذور الحلفاء وإطعام الماشية من غصون الأشجار واستعمال الخشب بدل الحجر في

بناء المدرجات ثم الاستعمالات الغير العقلانية في البناء والطهي، علما أن هذه الاستعمالات ازدادت بازدياد السكان ودخول الأجانب إلى المنطقة، حيث كان الكَلاوي ومن بعده من المعمرين يكلفون السكان تزويد القصور الرسمية ودور عالية القوم بحاجياتها من الخشب والفحم والحطب (الكُلْفة).

استنزاف الغاب هذا سيكون له تأثير في المحيط البيولوجي عامة وفي الشبكة المائية خاصة، مما انعكس سلبا على الحياة البشرية في المنطقة.

4.1.1. أسيف أمكَون شريان الحياة

إن ما تتلقاه المنطقة من التساقطات، وفي أحسن الظروف لا يكفي لضمان حياة بشرية مستقرة وحياة زراعية بدون سقي. فرغم أننا نتواجد في مجال جبلي، فإن ندرة مياه السقي تكون السمة الأساسية التي توسم معالم تنظيم الحياة بالمنطقة، حيث يعتبر أسيف أمكَون شريان الحياة وعمادها.

يعتبر أسيف أمكَون من أهم روافد نهر دادس، بالنظرلغزارة مياهه وانتظامها النسبي. فهو ينبع من مرتفعات كلسية عالية تتلقى قرابة 600 ملم من الأمطار سنويا، وغطاء ثلجيا يدوم بين أسبوع وعدة أسابيع، مما يسمح بتخزين المياه، وتصريفها بانتظام طيلة السنة. ويعتبر هذا العامل الأخير أهم عنصر تمييز بين النهر الرئيسي (جامو) ورافديه أسيف نآيت احْمد وأسيف نآيت تُومرت النابعة من صخور إمكانياتها التخزينية ضعيفة (طين وبزلت دلوريتي من البرموترياسي). وسنحاول أن نبين أهم مميزات هذه الأنهار انطلاقا من القياسات المائية المسجلة في محطة عِفَر، وسط الحوض على ارتفاع 1500م بين سنوات 1964 و1978، رغم أنها لا تأخذ بعيَن الاعتبار الاختلافات المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 6 : المعدل السنوي لصبيب أسيف أمكَون (بين سنتي 1964 و1978) (م/ث)

سنوات	65/64	66/65	67/66	68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77
معدل الصبيب	6،1	6،5	3،11	9،9	4،18	2،7	3،9	6،9	3،8	3،2	2،0	2،02	2،6	4،2

المصدر: محطة عفر (فرز شخصي للمستندات) (رسم رقم 5)

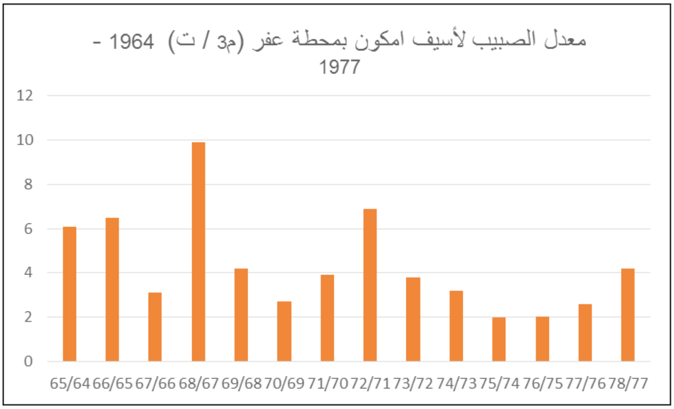

من خلال البيان المتعلق بتوزيع المعدلات السنوية للصبيب، يظهر أن النهر يتميز بما يلي:

- لم ينزل صبيب النهر خلال سنوات الملاحظة عن 2م^3/ث، وهو أقل معدل سجل خلال مواسم 1974–1975 و1975–1976، بينما أعلى معدل سجل خلال فترة القياس هو 9.9م^3 /ث (موسم 1967–1968)؛
- يعرف صبيب النهر تذبذبات بيسنوية كبيرة. فخلال 14 سنة التي غطتها الإحصائيات، 8 معدلات سنوية تجاوزت المعدل العام، و6 معدلات كانت أقل، مع تتابع للمعدلات السلبية لمدة 4 سنوات ابتداء من 1973؛
- يتميز النهر باستمرارية جريان المياه طول السنة، مما يجعل منه أحد أهم روافد نهر دادس، رغم ما يعرفه من تذبذبات شهرية، حيث سجلت 8 أشهر من بين 12 أرقاما أقل من المعدل العام الذي يدور حول 4.35م^3 /ث. بينما يسجل صبيب النهر أعلى قممه بعد الأمطار الخريفية، خلال شهري نونبر ودجنبر، وبعد ذوبان الثلوج الشتوية وتهاطل الأمطار الربيعية في شهر ماي. وتجدر الإشارة إلى عدم التطابق بين قمم التهاطل وقمم الفيضانات نظرا لأهمية الصخور الكلسية بالجزء الشمالي الشرقي من الحوض الأعلى للوادي.

جدول رقم 7 : المعدل الشهري لصبيب واد أمكَون

الشهور	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت
المعدل	3،5	4،0	6،4	4،1	4،2	5،2	4،2	4،8	5،4	4،3	3،2	3،0

المصدر: مديرية هندسة المياه بوارزازات (رسم 6)

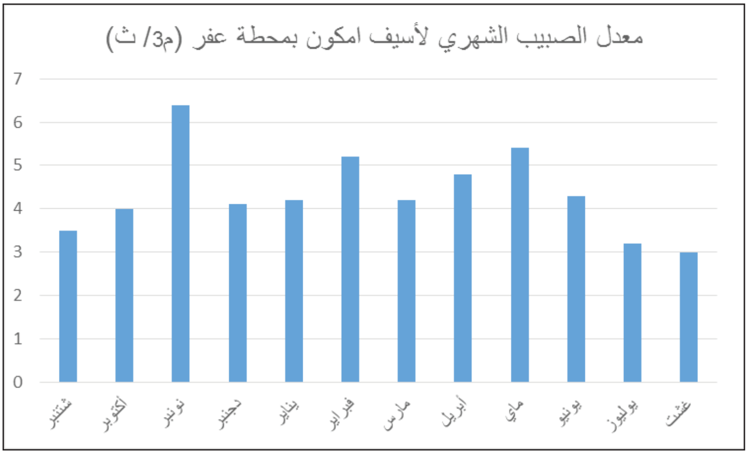

يبدو ذلك من خلال دراسة قامت بها الشركة المركزية لتجهيز البلاد – المغرب (1981) أن الموارد المائية تفوق الحاجيات طوال جميع أشهر السنة، لكن ذلك يجب أن لا ينسينا السمات الخاصة بالروافد (أسيف نآيت احمد وأسيف نآيت تُومرت)، التي تتميز بالجفاف التام تقريبا خلال أشهر الصيف وبفيضانات فجائية، تأتي على المحاصيل والمنشآت مع بداية الفصل المطير. على أن الجفاف أكثر تأثيرا لأنه يؤدي إلى ضياع المحاصيل أو توقف شبه تام للنشاط الزراعي، مما يفضي إلى احتداد الصراعات حول المياه، كما يظهر ذلك من خلال شهادة كتبت عام 1077هـ، وأعيد نسخها 1238 هـ (ملحق رقم 3):

"... وسبب نسخها أن الماء في هذه السنة قليل والمطر لم يصّب في هذه السنة إلا يوما واحدا مقدار ما يتلى فيه التالي خمسة أحزاب من القرآن وتشاجر الناس على الماء حتى كادوا يقتتلون عليه..."

جدول رقم 8 : احتياطي المياه بأسيف أمكَون

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
الاحتياطي 10^6م^3	11،1	12،6	11،3	12،5	14،5	11،1	8،6	7،8	9،0	10،7	16،5	10،8	136،5
الحاجيات 10^6م^3	1،6	1،6	2،7	2،6	1،5	3،2	5،5	7،0	2،7	0،7	0	1،3	30،6
الفارق	+9،5	+10،0	+8،6	+9،9	+13،0	+7،9	+3،1	+0،8	+7،7	+10،0	+16،5	+9،5	+105،9

المصدر: الشركة المركزية لتجهيز البلاد 1981، ص. 13.

نستنج مما سبق أن الأوصاف السريعة التي يوصف بها النهر (دائم، منتظم) يجب ألا تغطي السمات الحقيقية للواد، وهي عدم الانتظام في الزمان والمكان، وهي سمات نلمسها من خلال ملاحظة تأثير الجفاف خلال الموسمين الفلاحيين 82-1983 و83-1984، حيث عرفت دواويز آيت زكري ودوار آيت تُومرت وآيت خْليفة والمْدون وأمجكَاكَ وأمسكار-التحتاني والرباط، جفافا يكاد يكون تاما (انعدام المياه الصالحة للشرب). كما أن دواوير آيت يحيى في السافلة عرفت في صيف 1984 انكماشا في الامكانيات المائية، مما انعكس على الحياة الاجتماعية، حيث كثرت الصراعات واحتد الشجار بين القبائل، علما أن ما أصاب أسيف أمكَون لا يرقى إلى ما أُصيب به واد دادس، حيث جفت مياهه منذ أربع سنوات خلت، وتوقفت كل الأنشطة الفلاحية، وتعزز تيار الهجرة الداخلية وتنامت نسبة الاعتماد على مصادر التمويل والإعالة الخارجية.

إن التفاوت الملحوظ في الامكانيات المائية يستوجب وضع تصنيف يراعي الإمكانات السقوية، حيث يبدو التضارب واضحا بين أعالي الحوض وأسافله، وما بين جزأيه الشرقي والغربي على مستوى توزيع الأراضي الزراعية.

جدول رقم 9 - توزيع المساحات المزروعة حسب روافد النهر (بالهكتار)

اسم المواد	النطاق	عدد التصريحات	المساحة المزروعة	المعدل
آسيف جامو	الأعلى	520	113،7	0،21
اسيف آيت حمد	الأوسط	362	155،2	0،42
اسيف آيت تُومرت	الأوسط	499	169،6	0،33
اسيف أمكَون	الأسفل	1693	684،1	0،40
المجموع	الحوض	3074	1122،6	0،36

المصدر: الضريبة الفلاحية 1981.

- أعالي الحوض، منطقة جبلية، تقل فيها المؤهلات الفلاحية حيث تصبح الأراضي الزراعية عبارة عن شريط ضيق يتكون من مدرجات نهرية ممتدة بين تِغرمت نآيت أحمد وإغرم إزدرن، أحيانا على ضفة واحدة من النهر، قبل أن يتحِول الوادي إلى خانق تتخلله جيوب ضيقة، كثيرا ما تتعرض للفياضانات والثلوج والصقيع، مما يحد من إمكانات استغلالها رغم وفرة المياه التي تجود بها عيون أفلفال (2336م) وإفسْفاسن (2000م) طول السنة.

- عند بُوتغرار، يلتقي نهرا القاضي (اسيف نآيت احمد واسيف نآيت تُومرت) وجامو ليكونا أسيف أمكَون، الذي يغادر المجال الأطلسي بعد اجتيازه الأعراف الكريطاسية، فينطبع مجراه وسط تكوينات رباعية رصيصية. داخل هذا الجزء من الحوض، تُكون بطون الأودية مجالا صالحا للزراعة وسط سطوح رباعية رصيصية، تكون جزأي الهضبة: أكَرسيف (*) نحو الشرق وإمليل نحو الغرب.
- الجزء الأسفل من الحوض، رغم قلة عيونه المائية (عين إميضر - ن- إكَرامن؛ عين واد أسفل) يتميز بتكافؤ نسبي بين الإمكانات المائية والترابية.
- الجزء الأوسط من الحوض، وبه رافدا النهر: أسيف نآيت تُومرت وأسيف نآيت احمد. الأول يأخذ منابعه من الشمال الغربي بين قمتي إغيل أمكَون (4071م) وأكليم (3432م) في منطقة تبرز فيها صخور برموترياسية مكونة من مركب طين وبزلت دولوريتي، حيث يعمق النهر مجراه لما يقرب 1000م، عند دواري أمسكار - ن-إمغران وأمسين داخل ما يسمى بأقانآيت زكري، فتنحبس الأراضي الزراعة عند دواري أكَرْمُكَزن وأمسكار، بينما تظهر مدرجات على السفوح عند تركا زكاغن، وتعتبر هذه الأخيرة من أجمل النماذج والقليلة في كل الحوض لشدة انحدار السفوح. وتستغل الفلاحة هنا عيونا ضعيفة الصبيب، تنبع من صخور بزلتية. جنوب هذه الدواوير، يشكل الوادي خوانق ضيقة لا تسمح بأية زراعة، قبل أن تنفرج التضاريس قرب دوار تكتنة، فتتسع الأراضي الزراعية، بينما تقل المياه لتسربها داخل المجرى.

عند ملتقى أراضي قبائل إمغران وامكَونة، تظهر عيون (أيت تُومرت؛ أيت خليفة؛ الرباط...) لكن مياهها قليلة ولا تمكن إلا من زراعات ضيقة رغم الإمكانات الترابية.

نستنتج، أن مياه أسيف نأيت تُومرت تصبح ناذرة بعد مخرجه من النطاق الجبلي (أقا نآيت زكري) بينما تظهر به إمكانيات ترابية ولو أنها فقيرة.

ينبع النهر الثاني، أسيف أيت احمد، جنوب شرق قمة إغيل أمكَون، على ارتفاع يفوق 2000م، في صخور برموترياسية. يتلقى عيونا ضعيفة الصبيب: (تغبولت -ن-تشكي(*)، أغبالو-نٌ-أحزوط؛ تغبولت-ن-لاز(*). في العالية، فتتعزز مياهه بينما تقل الأراضي القابلة للإستغلال (بين تشكي وأمسكار-أمزدار(*)، وبعد تجاوزه لتغيا-نٌ-امسكار ودوار امجكَاكَ، تتسرب مياه النهر، ليصبح الجفاف عاملا محددا

للزراعة، حيث لا يكفي ما تبقى من الصبيب لسقي الأراضي الزراعية المتوفرة. مباشرة بعد دوار ألمدون تظهر عيون (تاغيا-نٌ-أكوتي) فتصبح مياه النهر أغزر، ليحدث نوع من التكافؤ حتى دوار بٌوتغرار.

خلاصة:

إن اختلاف الظروف الطبيعية خلق عدم تجانس وعدم تكافؤ الامكانيات الفلاحية بين أجزاء الحوض، حيث يمكن تقسيمه انطلاقا من الموازنة بين الإمكانيات المائية والمؤهلات الترابية إلى ثلاثة نطاقات.

جدول رقم 10 – توزيع الأراضي الزراعية بين نطاقات الحوض

النطاق	عدد التصريحات	المساحة بالهكتار	المساحة المتوسطة
العالية	247	63.6	0.25
الوسط	1169	393.7	0.33
السافلة	1658	665.2	0.40

المصدر: الضريبة الفلاحية 1981

النطاق العالي: تقل امكانيته الزراعية، حيث لا يتجاوز معدل المساحة المزروعة لكل استغلالية 0.25 هكتار. الشئ الذي يعزز الميل إلى النشاط الرعوي نظرا لوفرة الغطاء النباتي والأهمية النسبية للتساقطات.

أسافل الحوض يزداد معدل المساحة المزروعة لكل استغلالية ليصل 0.40 هكتار، فتصبح الزراعة النشاط الأول والأهم باستثناء عند الدواوير المتاخمة لجبل صاغرو (إشحيحن).

الجزء الأوسط من الحوض: كما سلف، تعرف الزراعة حدودا طبيعة تتمثل في قلة الماء عند آيت احمد وإمغران، بينما تقل الأراضي الصالحة للزراعة عند آيت مراو، مما يجعل الزراعة عاجزة عن تلبية حاجيات السكان، حيث لا يتعدى معدل المساحة المستغلة لكل استغلالية 0.3 هكتار، لذا يجنح السكان إلى الموازنة بين النشاطين الزراعي والرعوي.

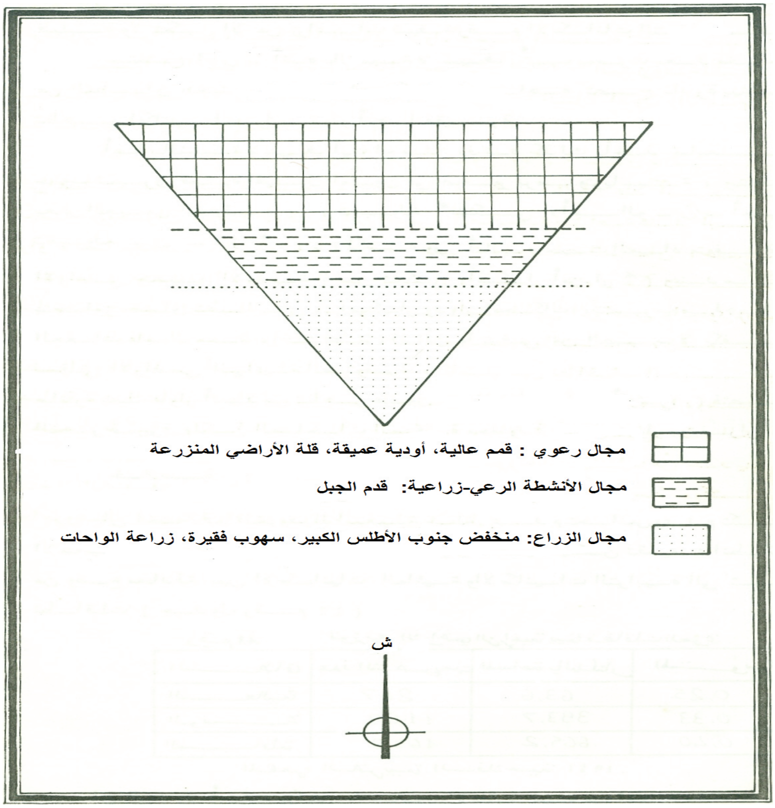

(رسم رقم 7). رسم تأليفي مبسط لمؤهلات حوض أسيف أمكَون

ظروف طبيعية شحيحة ومتنوعة رغم تبايناتها، مما فرض التعامل معها بحكمة قصد تحقيق التكامل بين نطاقات الحوض، والتماسك بين العشائر المستغلة لمؤهلاته. إلا أن الانفتاح والاحتكاك المفروضين على المنطقة، أجبرا المجال وأهله على تبني سلوكات، عززت التباين بدل التكامل وذلك نتيجة بداية اندماج جزأي الحوض الأسفل والأوسط، في المنظومة الاقتصادية الوطنية والدولية، وتعمق عزلة النطاق الأعلى.

2.1 - تنظيم المجال الجغرافي

1.2.1 - ملامح تاريخ الإسكان

يعتبر المجال الجغرافي عاملا غير محايد، حيث تؤثر عناصره وتتأثر بعضها بالبعض، فالساكنة المستغلة للموارد الطبيعية، بتكوينها، وعاداتها، وثقافتها وتنظيماتها الاقتصادية والاجتماعية، وأحداثها التاريخية، وتطوراتها، وطرق تعاملها مع البيئة، تطبع المجال،

مما يجعل الدراسة التاريخية والاجتماعية تتخذ بعدا هاما في النفوذ إلى مكامن المنظومة، لأنها تساعد على فهم العلاقات الموجودة بين مختلف هذه العناصر.

إن مجال حوض أسيف أمكَون، بكل تعقيداته الطبيعية، يعد إطارا طبيعيا لعشائر بشرية متعددة ومختلفة، أهمها أمكَونة، إمغران وآيت سدرات. والإنسان المتجول بين ظهران هذه العشائر، يلاحظ وبسهولة، هذا التنوع الاثني، عبر المظهر الخارجي للسكن والملبس والتقاليد والعادات، وقد ينم ذلك عن الاختلاف في الأصول أو في المؤثرات التي تعرضت لها هذه العناصر. ملاحظة تدفع بنا إلى الخوض في غمار دراسة تاريخية وانتروبولوجية للسكان، غير أن مهمتنا لن تكون سهلة نظرا لقلة، بل لإنعدام الكتابات التاريخية والسوسيولوجية المهتمة بهذه العشائر، وذلك لعوامل نذكر منها:

- وجود مجال الدراسة في منطقة جبلية وعرة وشحيحة؛
- عدم خضوع المنطقة في أغلبية فترات التاريخ لسلطة مركزية؛
- كون المنطقة كونت جيبا بين اتحاديات كبرى، جلبت الأنظار عما دونها (اتحادية آيت عطا، اتحادية أيت يافلمان، اتحادية هسكورة)؛
- وجود الحوض في معزل عن المحاور الطرقية القديمة والحديثة، والتي كانت تمر بدرعة وسوس غربا وتافيلالت شرقا، وتهم التيارات التجارية الكبرى في اتجاه جنوب/شمال، إما عبر تزي-نْ-تلغمت (*) نحو فاس أو تزي-ن-فدغات نحو دمنات أوتزي-نْ-تلوات نحو مراكش، حيث اعتبر الطريق الرابط بين هذه المحاور، عبر دادس تدغة آنذك، قليل الأهمية.

هذه العزلة، شبه التامة، جعلت من المنطقة جيبا لم يلجه إلا بعض الرحالة أمثال الوزاني الذي مر بدادس في اتجاه تافيلالت (1513) ووصف أهله بأنهم قطاع الطرق، قتالة، يمكنهم قتل شخص من أجل بصلة، مشيرا إلى أن التجار يتفادون هذا الطريق إلا إذا استعانوا بحماية شخص آخر وأدوا أتاوات تصل حتى ربع قيمة البضاعة. إلا أنه أغفل حتى ذكر أسماء الجماعات التي تقطن المنطقة. أما دُوفوكو (1888) فبدوره، مر بجنوب الحوض واكتفى بإعطاء أسماء الدواوير وعدد الجنود التي يمكن أن تجندها كل مجموعة.

أما دُوكنزاك (1910)، فلم يتجاوز قبائل أيت سخمان على السفح الشمالي. وهكذا كان علينا انتظار فترة الحماية، لنرى أول كتابات منوغرافية حول المنطقة بأقلام جنود غير متخصصين لكنها سكتت كليا عن الجانب التاريخي، أمثال مونيي (1982) وسبيلمان (1929)، حيث تفادوا المغامرة في البحث عن أصول السكان وتحركاتهم.

وانطلاقا مما ذكر، بقيت الرواية الشفوية مصدر كل المعلومات رغم مظهرها الأسطوري الغالب.

هذا الفراغ التاريخي، جعلنا نجهل كل شئ عن فترات ما قبل العصور الوسطى، حيث ظهرت أسماء القبائل المخزنية في عهد الموحدين مثل هسكورة (إمغران).

بعد ذلك، وخلال القرن 16، أصبحت المصادر تتحدث عن القبائل الصنهاجية التي هاجمت من الجنوب عبر الأودية الجبلية لدوافع أهمها:

- غزو عرب بني معقل للواحات الجنوبية خلال القرن 13 (عهد بني مرين) فارضين حمايتهم على السكان البرابر[7]؛
- امتداد الجفاف في الجنوب وانتشار الأمراض المعدية؛
- البحث عن المراعي الصيفية الشمالية؛
- مساعدة زاوية أحنصال لأيت عطا في الاستيلاء على السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط بين آيت بوكماز وإمدغاس.

على النقيض فإن قبائل أيت سدرات، كقبيلة «مخزنية» مصاحبة للأدارسة، اتجهت من الشمال نحو الجنوب بمساعدة قبائل إمغران لتستقر في دادس ودرعة خلال القرن الحادي عشر.

وهكذا احتمى البرابر (الأمازيغ) بالأودية الجبلية لأنها سهلة التحصين وفي نفس الوقت تضمن للسكان القلائل امكانات العيش نظرا لوفرة مياهها ومراعيها.

هذه الحركة التاريخية أعطت لسكان الحوض ميزة خليط بشري إلتحم تحت ضغوط طبيعية وبشرية، دون أن ينتمي إلى أصول موحدة ثابتة. فالأسر المستقرة داخل الحوض مزيج من سكان درعة، تدغة، افركلة، تافيلالت، صاغرو، سوس، بالإضافة إلى عناصر انحدرت من السفح الشمالي (ايت مصاط، ايت عتاب...)

إن هذا الخليط وإن كان جليا في أدهان الساكنة وفي خلفياتها الثقافية، لا يبرز بوضوح إلا على مستوى تركيبة بعض الدواوير، بل تبدو المجموعة منسجمة ومنصهرة في 3 فصائل: (خريطة 8)

7- نحتفظ بكلمة البربر لورودها في المصادر هكذا، وحيت تأخر استعمال كلمة الأمازيغ إلى ما بعد.

1. إمكَون: وهي قبيلة تنتشر على ضفاف أسيف أمكَون، كما يقولون من «إزْغِـي-نْ-احرات أر تكَيت-نْ-وزماي» أي من أعلى منابعه حتى جنوب مركز قلعة أمكَونة بحوالي 4 كلم؛
2. إمغـران: ويمتد مجالهم غرب الحوض حتى مركز سكورة وتخوم صـاغرو؛
3. أيت سـدرات السهل: جزء من قبيلة أيت سدرات الكبرى يمتد جنوب حوض أمكَون وعند مقرنه بواد دادس.

إن الاحساس بالانتماء إلى مجموعة بشرية دون أخرى أثر إلى حد بعيد في طرق استغلال وتنظيم المجال خصوصا على مستوى توطين التجهيزات العامة، كالأسواق والإدارات أو على مستوى استغلال الماء والكلأ وهما عنصران أساسيان، كما سنبين ذلك، في خلق تحالفات أو صراعات، لم تنطف آثارها بعد.

وقد حاولت كل مجموعة من خلال تنظيماتها الاجتماعية السهر على هذا الالتحام وتعزيزه بشتى الوسائل قصد إثبات ذاتها بين المجموعات الأخرى.

خريطة رقم 8

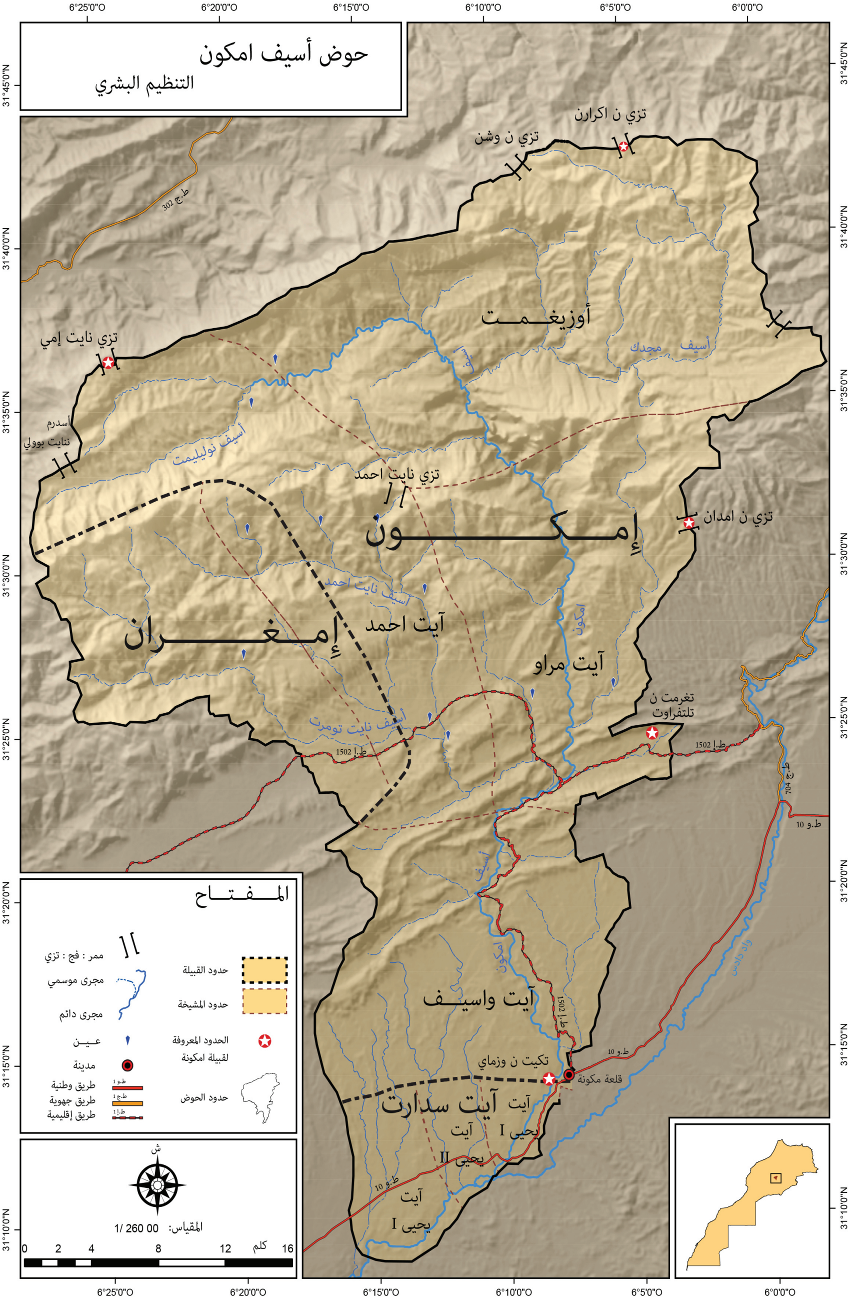

حوض أسيف امكون
التنظيم البشري
تزي ن اكرارن
تزي ن وشن
أوزيغمت
أسيف مجدك
تزي نايت إمي
أسدرم
نتايت بوولي
أسيف نوليليمت
تزي نايت احمد
إمكون
تزي ن امدان
إمغران
آيت احمد
آيت مراو
تغرمت ن تلتفراوت
أسيف نايت تومرت
ط.ج 302
ط.إ 1502
ط.و 10
آيت واسيف
تكيت ن وزماي
قلعة مكونة
آيت سدارت
آيت يحيى I
آيت يحيى II
المفتاح
ممر : فج : تزي
مجرى موسمي
مجرى دائم
عيـن
مدينة
طريق وطنية
طريق جهوية
طريق إقليمية
حدود القبيلة
حدود المشيخة
الحدود المعروفة لقبيلة امكونة
حدود الحوض
ش
المقياس: 1/ 260 00
0 2 4 8 12 16 كلم
6°25'0"O
6°20'0"O
6°15'0"O
6°10'0"O
6°5'0"O
6°0'0"O
31°45'0"N
31°40'0"N
31°35'0"N
31°30'0"N
31°25'0"N
31°20'0"N
31°15'0"N
31°10'0"N

2.2.1 – المؤسسات التقليدية ودورها الاجتماعي الاقتصادي

1.2.2.1 – محاولات فهم المجتمع المكوني

من الصعب جدا أن نخوض في دراسة المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة في حوض أسيف أمكَون لعوامل سبق ذكر بعضها، وعوامل أخرى مثل عدم تسلحنا بما فيه الكفاية بالأدوات التي يتطلبها التحليل الاقتصادي –الاجتماعي لهذه المؤسسات. لذا نرى لزاما علينا أن ننهل من النماذج التي سبقتنا مثل مونتاني (1932) (البربر والمخزن) وبيرك (1955) (سكساوة) وجلنر (1969) (حنصالة) ثم أحمد التوفيق (1978) (اينولتان) دون أن نتقيد بدراساتهم للمجتمع، لأن أبحاثهم تناولت عشائر بشرية، ربما تختلف عما نحن بصدد تحليله، ولأن المطلوب منا هو محاولة إبراز الأهمية الجغرافية لهذه المؤسسات. وعليه فسنستعرض في البداية أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات قبل محاولة تمحيص وتشريح مجال دراستنا.

«فمونتاني» يتصور المجتمع البربري على شكل هرم عناصره كالتالي من الأسفل إلى الأعلى:

- القرية الصغيرة وتتكون من 20 إلى 30 أسرة؛
- مجموعة من القرى تكون «المُوضع» (*) ويشمل مخزناً للحبوب والمسجد وتديرهما الجماعة؛
- مجموعة من «المواضيع» (3 إلى 5) تكون تاقبيلت. وتعتبر الوحدة الأساسية، حيث تتوفر على وحدة جغرافية تدافع عنها، وتكون أساس التحامها، كما تدعي الإنتماء إلى أب مشترك حقيقي أو مفترض؛
- مجموعة تقبلين (3 إلى 12) تكون القبيلة، ولا تظهر أهميتها إلى في المشاكل الكبرى، ويشترط فيها أن تكون لها أراضي واسم مشترك ومواسم وتقاليد؛
- مجموعة من القبيلات وتُكون اتحادية قبائل.

تلتحم هذه الوحدات وتنشطر حسب تحالف داخل اللفوف (جمع لف) (*) وهذا اللف هو الذي ينظم تاقبيلت (*) حيث تبرز على شكل خانات لوحة للشطرنج تجاورفيها كل تاقبيلت أخرى تنتمي إلى لف غير الذي تنتمي اليه الأولى بل ومضاد له.

أما «بيِرك» فيضيف لهذا النموذج أهمية العظم (*) كخلية أساسية في التنظيم حيث الالتفات حول رئيس عائلة ينتمي أعضاؤه إلى جد مشترك، ويكون العظم قاعدة النظام الزراعي وإطارا للحياة اليومية، نلمس أهميته اقتصاديا في مساكن وحقول مشتركة، وقطيع مشترك، بل وعلى أساسه يتوزع المحاط، والأرض والماء. بينما تجد الحياة السياسية إطارها في تاقبيلت، فهي الإطار الذي يتحدد فيه النظام القانوني والاجتماعي والعلائقي بين السكان، رغم أنها ليست بالضرورة وحدة بشرية منتمية إلى أب مشترك كما سلف.

أما «جِلنر» فيرى من زاوية النسق الانقسامي أو التجزئي، بعد تطبيقه على الحنصاليين، أن التقسيم الذي يحدث بين أعضاء القبيلة عبارة عن خطة تكتيكية، استراتيجية للحفاظ على الاستقلال إزاء الحكم المركزي، حيث يلخص النسق الانقسامي داخل القبيلة كالتالي:

«شكل دوائر متحدة المركز يوجد الفرد وسطها، وكل من هذه الدوائر تعين نظاما خاصا للعلاقات الاجتماعية: فوظيفة الدائرة المركزية مثلا هي تسوية النزاعات الخصوصية للحياة اليومية، بينما تحفظ الدوائر الموالية مباشرة على التوازن في إطار القرية، وتتولى الدوائر الثالثة الدفاع عن المحاط والمراعي الجماعية»، وهذه الدوائر تنشط أوتنشطر حسب حجم ونوعية المشكل دون أن تنمحي يوما ما.

أما أحمد التوفيق في دراسته لمجتمع اينولتان خلال القرن 19، فيرى أن الخلية الأساسية للمجتمع هي الأسرة الكبيرة وأن اللفوف لا يظهر لها دور كبير، كما أراده «مونتاني»، كما أن القبيلة لا تجتمع حول ضريح مركزي يشملها إشعاعه كما يتصورها «بيرك» في سكساوة (للا عزيزة) وليس لها رئيس روحي ودنيوي، كما رأت النظرية الانقسامية المبنية على المنطق المطلق، فالقبيلة هي كل ذلك وغير ذلك في نفس الوقت.

فملاحظة هذه النماذج الأربعة، تبين المحاولات التي تمت لفهم المجتمع الريفي الجبلي، كما تبين مستوى التعقيد الذي وصله التركيب الاجتماعي وخصوصا عندما يُؤخذ في إطار منظومة مجالية تتفاعل عناصرها، وهو الإطار الذي سنهتم فيه بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، مع العلم أن هذا الإطار بدوره شهد انفتاحا أصبح بموجبه يخضع لمؤثرات خارجية دورها أقوى من دور العناصر الداخلية.

2.2.2.1 – عناصر المؤسسات التقليدية وأدوارها

1.2.2.2.1 – القبيلة، حقيقة أم متخيل؟

يُعرف الباحث الاجتماعي المغربي باسكون القبيلة بقوله: «القبيلة بمثابة جمعية مبنية على عوامل اقتصادية، جغرافية: أي علاقة الإنسان بالأرض، والطاقة البشرية بالثروة البيئية وفضائها في مستوى تكنولوجي معين» (الخطيبي، 1975). بينما يرى غيره أن القبيلة هي مجموعة من الأفخاذ يطلق عليها اسم شامل دون إدخال العنصر الاقتصادي في التعريف، وتحاول المجموعة البشرية أن تجد للاسم تفسيرا خرافيا، أحيانا دون محاولة الانتساب إليه كجد أو أب. هكذا نجدهم يفسرون أمكَون (أمكَونة) بكلمة أمكَون (مفرد) من فعل إكَن: (نام). ومعناه حسب الرواية أن طفلا حملته أمه، ونام في بطنها إحدى عشر سنة قبل أن تضعه، فسمي أمكَون أي «النائم». ويربط بعض المسنين أصل سكان أمكَونة بإحدى أخماس قبائل آيت عطا، إلا أن اسم هذه المجموعة لم يرد في كل الوثائق التي استطعنا الإطلاع عليها. ويرجح القول، أن محاولة الانتساب إلى الاتحادية العطاوية، وراءها عوامل من أهمها:

اتحادية آيت عطا، وهي أقوى اتحادية قبلية في الجنوب، في طريقها خلال القرن 16 إلى غزو السهول الشمالية (تادلة) مرت بالمنطقة وربما خلفت وراءها بعض الرواسب البشرية. والانتساب إليها يدخل من باب فرض الاحترام والشرف، ويفتح أمام قبيلة أمكَونة مراعي، ما أحوجها إليها، في صاغرو شتاء، وعلى السفوح الشمالية للأطلس الكبير صيفا.

من أهم الارسابات التي تركها العطاويون الاحتكام إلى قوانين الاتحادية وأعرافها المركزة داخل محكمتهم العليا ب «إغرم إزْدَرْن» (*) بصاغرو، مما يحمل على الاعتقاد بعلاقة سابقة.

ومهما يكن من أمر، فسكان أمكَونة، اتفقت الرواية على أنهم كانوا يسكنون وادي دادس، ثم هاجمتهم قبائل أيت يحيى (آيت سدرات) التي تقطن الآن عند مقرن واد دادس بأسيف أمكَون، وجعلتهم يحتمون داخل الأودية الجبلية التي يقطنونها الآن. إلا أننا عندما نحاول أن نبحث عن الأصلي والطارئ من بين هؤلاء قلما نصل إلى نتيجة إيجابية. فوحدة القبيلة إفراز لوحدة الظروف الجغرافية والتاريخية وقساوتها، خاصة مجابهة الغزات المتكررة لآيت سدرات وآيت عطا واكَلاوة... فالوحدة المتحدث عنها لا تتجسم إلا عندما

تطرح مشاكل مع القبائل المجاورة بشأن المراعي (صراع مع آيت عطا، وآيت سدرات، وإمغران وآيت بُوكَماز...).

وظاهرة الاتحاد والوحدة لمجابهة المشاكل الكبرى هي التي تكون اللحام الذي يجمع قبيلة آيت سدرات مثلا رغم انشطارها إلى 3 أجزاء موزعة مجاليا: آيت سدرات -ن-درعة، آيت سدرات -ن- لوطا، آيت سدرات -ن- أساون، حيث يبدو التشتت هذا، عملية استراتيجية في البداية للتحكم في مختلف المراعي، ولكنه أيضا نقطة ضعف ضد وحدة القبيلة التي لا تبرز إلا عند قيام الصراع بينها وبين القبائل المجاورة بشأن حدود المراعي أو أثناء المناسبات (مواسم، تبادل الزجات...).

هكذا تكون المصلحة العليا للقبيلة أهم رمز لوحدتها وتتجسم هنا في الصراع حول الحدود والمراعي. وهذه الصراعات تنتهي بانكماش الحدود أو تمديدها حسب قوة المجموعة البشرية، على أن بعض القبائل تداركت المشكل بتوقيع عقود «تضا» (*) في ما بينها.

وبحوزتنا نموذج عقد «تضا» بين أعضاء اجماعة الممثلة لقبيلة أمكَونة ونظيرتها الممثلة لقبيلة آيت ولال نآيت عطا، ومضمونه يتحدث عن التصالح والتحالف والتعاون والدفاع المشترك، والاحترام المتبادل بين الطرفين، وينتهي العقد بقوله: «كل من خان حلفاءه، أو استفز بقرارات التحالف يعاقبه الله ويُحتقر من طرف القبائل طيلة حياته» (كتب في شهر رجب 1239هـ). هذا النوع من العقود هو الذي كانت القبائل تستعين به لفتح المراعي أمام قطعانها. فالتحالف المكَوني العطاوي له مغزاه، حيث تكمن حاجة أمكَونة بآيت عطا في ضمان مراعي صاغرو خلال الشتاء، وحاجة آيت عطا إلى أمكَونة أقوى، لأن أراضي هؤلاء توجد بين المراعي الشتوية لأيت عطا في جبال صاغرو ومراعيهم الصيفية (أكَدال) فوق الأطلس الكبير (أكَدال نتالسينت، أكَدال-ن-المشان، ازوغار ...). نفس الاهتمام حمل بعض دواوير أيت احمد[8] لتعقد تحالفات مع تاقبيلت -ن-إبقلون في بوكماز، مع اختلاف بين العقدين، حيث يفصل هذا الأخير، ويعين لكل أسرة نظيرة لها تستقبلها وتتكفل بها، وفي كل الدواوير. ومن تم يُسمح لعدد لا بأس به من قطعان أمكَونة أن يتجاوز حدود القبيلة نحو إزوغار أو نحو آيت بُولي. ويذكر نص آخر، أن بين آيت سدرات وأمكَونة عقدا بموجبه يمكن لقبيلة أمكَونة استغلال مراعي صاغرو الموجودة بتراب آيت سدرات (بالخير)[9].

8 - أيت احمد: فخدة من أفخاد أمكَونة (وسط الحوض).

9 - ذكر في حكم صدر بيومالن دادس 1942 في شأن صراع حول المراعي في صاغرو.

يستنتج من هذه العقود أن التحالف يمكن أن يتحول إلى حلف عسكري ضد قائد أو قبيلة أو دوار. وهذا التحالف هو الذي يقصد بتكوين اللف، ويمكن أن يوجد على مستويات متعددة: (الدوار، الفخدة، القبيلة...)[10] وبموجبه تستغيث عشيرة بحليفتها ضد عشيرة أخرى قصد ترحيلها، أو تهديم قصورها، أو فرض السيطرة على ممتلكاتها ومواردها (مراعي وموارد مائية).

فكان يكفي أن تقوم عشيرة فتطلب الإغاثة بذبيحة من عشيرة أخرى لتقوم وتناصرها. ونستشهد من تاريخ المنطقة بحدث قريب منا، حيث وفي 1919 عندما عين القائد المدني الكَلاوي أول خليفة له على المنطقة، وهو حمو ارحو، عين هذا الأخير بدوره شيخا على أمكَونة وهو الشيخ إبراهيم بن احماد (القلعة). قام هذا الأخير حوالي 1928 فألزم قبيلة أمكَونة بإحضار قطيع من الغنم، فلما أحضروه رفضه منهم بدعوة أن نوعية القطعان لا تتناسب ومقامه. فقام متزعم جماعتهم «يشُو-ن-أتعطا» من فخدة آيت مراو، فجند إخوانه وطلب الإغاثة من قبائل آيت إصحا وآيت سدرات الجبل وإحنصالن وآيت بوكَماز، فجمع حوالي 1000 مدفع (بندقية) وحاصر بها قصري القلعة والركن وخربهما. ولا زالت الأطلال تدل على ضراوة المعارك. وفي نفس السياق ولسبب «تافه» قام رُبع إفسفاسن بطلب المساعدة من لفه في آيت احمد ضد إنببان وهم رُبع من نفس الفخدة (آيت واسيف) فكسر ساقية دوار ميرنة وحبس عنها الماء مدة سبع سنوات إلى أن جفت البلاد وهاجرها أهلها (مسن عمره 85 سنة).

من هنا نجد تفسيرا لما يشير إليه الكتاب الاستعماريون من أن الأرياف المغربية كانت تعرف عدم الاستقرار، وتفسيرا لعدم التجانس البشري الذي تتميز به الدواوير، حيث تُرحل الجماعات بأكملها غصبا عنها، وتضطر إلى طلب الحماية من جماعات أخرى أقوى منها، لتدمج تحت اسمها وتحت حمايتها.

عدم الاستقرار هذا كان أيضا سببا في القضاء على عدد كبير من السكان بالإضافة إلى المجاعات والأمراض التي يطلق عليها محليا «أهَلوك او أمُوضِين» (أمراض معدية)، وهي أحداث كما يشير الإقتصاديون المالتسيون، تساعد على خلق التوازن بين الموارد الطبيعية والنظام الديمغرافي.

10- وثيقة رقم (1) التحالف بين دواوير أيت أحمد (تايمات).

صراعات أيضا تفسر وجود عدد كبير من أبراج الحراسة بين عشيرة وأخرى، كما تفسر وجود زوايا أو فروع زوايا وتمركزها عند حدود كل المجموعات المتحاربة، قبيلة كانت أم فخدة.

نستخلص إذن أن القبيلة غالبا ما تكون رمزية، تبدو تمظهراتها وحدودها أكثر وضوحا عند بروز الصراعات الكبرى[11].

2.2.2.2.1 – الفخدة، من المفهوم الإتني إلى الإطار الإداري

تتكون الفخدة من دواوير قد تصل إلى 20، وهي التي عبر عنها مونتاني (1930) بالخمس، علما أن الخمس أحيانا يطلق على جزء من القبيلة، دون أن يعنى ذلك احتواؤها على خمسة أخماس، حيث نصادف ثلاثة أو أربعة أو أكثر من خمسة. تتوافق الفخدة عادة مع وحدة جغرافية: وادي أو مجموعة أودية، أو حوض صغير أو جزء من حوض ذي حدود طبيعية تميزها كما لاحظ ذلك مُورير (1968) حين قال: «تتحدد بالمجال الضروري للعمليات الاقتصادية الضرورية لمجموعة من الدواوير... وهذا المجال يأخذ تجانسه إما من تكامل الأراضي التي يحتلها، وإما من وجود عامل إنتاج مهم كالتلاحم لحفر وصيانة ساقية أو حماية المراعي» وانطلاقا من هذا المفهوم فقبيلة أمكَونة تتكون من 3 أفخاد كبرى: أيت مراو، أيت احمد وأيت واسيف. (رسم رقم 9)

بنية قبيلة امكونة

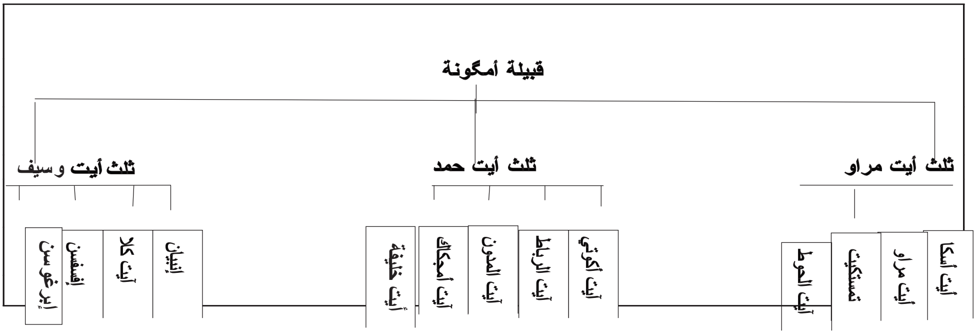

11 – إلى يومنا هذا، لا زالت هذه الصراعات تطفوا عندما يحتد الجفاف أو عند كل انتخابات

فهذا التقسيم الثلاثي نجد محدداته في العوامل الجغرافية، حيث يتناسب مجال أيت مراو مع عالية الحوض وجزئه الشرقي الغني بمياهه، بينما يتوافق مجال أيت احمد مع الجزء الأوسط بأحواضه الداخلية الجافة، على أن يمتد مجال أيت واسيف على سافلة الحوض الغنية بمياهها ومجالاتها الزراعية.

قبل أن تستحدث التقسيمات الإدارية الحديثة، كانت القبيلة برمتها تخضع لشيخ واحد. لكن وابتداء من سنة 1924، أي تاريخ بسط نفوذ الكَلاوي على المنطقة، احتُفظ بمفهوم الفخدة، حيث عين عليها 3 شيوخ، قبل أن يصبح هذا العدد 5 في ما بعد.

أما بالنسبة لإمغران فنجد أن دوار أيت تُومرت ينتمي إلى فخدة أيت زغار، ويوجد منعزلا بين قبيلة أمكَونة وفخدة أيت زكري، وهو تقسيم تعسفي نلاحظه كذلك في فخدة أيت يحيى المنتمية إلى قبيلة أيت سدرات، حيث قسمت الفخدة إلى مشيخين (أيت يحيى 1 وأيت يحيى 2) بل نجد دواوير قسمت بين مشيخين (اغيغا).

فمفهوم الفخدة تطور من إطار للعمل الاقتصادي والدفاع (تعيين «أمساي» (*) وهو بمثابة شيخ العام) إلى إطار إداري حديث حاول تكسير الوحدات القديمة وإرساء دعائم وحدات ترابية جديدة ولغايات أخرى.

الفخدة كما لاحظنا تحمل اسما يحاول السكان أن يجدوا له تفسيرا يكون اللحام، وإن كان خُرافيا، وتتخد الفخدة قرارات ذات طابع خطير قد ينال أحيانا من وحدة الجماعة كما تنص على ذلك وثيقة[12] موقعة من طرف أعضاء اجماعة الممثلة لفخدة أيت احمد:

- السرقة داخل المنزل أو في الخيمة أو للقطعان؛
- حماية المارة حتى يتجاوزوا أراضي الفخدة؛
- حماية الغابة التي توجد فوق أراضي الفخدة؛
- خلافة الشيخ «أمغار» والشفعة؛
- العلاقات اليومية بين السكان؛
- الوثيقة تحدد لكل مخالفة غرامة مادية أو قصاص معنوي.

12 – (وثيقة منقولة بالفرنسية كتبت 1315هـ ووثيقة مماثلة 1341هـ، تضم الصلاحيات والعقوبات (فخدتا آيت احمد وأيت امراو).

تبين لائحة التوقيعات أن الممثلين للفخدة هم ممثلو الدواوير بأكملها، بل في وثيقة لفخدة أيت امراو، نجد ممثلاً لكل عظم برئاسة شيخ ينتخب بصفة دورية لمدة سنة (شيخ عام)، وهي ديموقراطية في أبهى مستوياتها وحكامة محلية في أجل تمظهراتها.

3.2.2.2.1 - الـدوار، إطار سوسيومجالي واقتصادي

♦ البعد المجالي للدوار

كلمة الدوار غير متداولة في المنطقة، بينما يستعمل نعتا تاقبيلت أو إغرم متبوعين باسم الدوار، فنقول مثلا تاقبيلت -ن- المدون أو إغرم -ن- المدون، والفرق بينهما أن الأول يشير إلى المحتوى البشري، بينما يشير الثاني إلى الإطار. ورغم أن كل الدواوير تحمل أسماء لها دلالة بشرية (أيت خليفة...)، أو طبغرافية (تاوريرت...)، أو أسماء يصعب العثور على تفسير لها (وارشديق...)، فأهلها لا يدعون الانتماء إلى جد مشترك، بل يربطون الإسم بأسطورة أو حكاية أو حدث (إغرم أقديم ...) أو شكل تضاريسي (تلات؛ إمي-نْ-وقا، إغرم إزدرن...) دون دلالة أخرى.

فسكان الدوار لا ينتمون إلى جد مشترك، إلا أن التسمية عادة يصاحبها تشكل لهوية وحدود ترابية، ومنظومة علائقية تتكون معها تنظيمات اجتماعية اقتصادية قصد الحفاظ على الكيان والحدود التي تجسد الوحدة واللحام المادي والمعنوي لتاقبيلت. وقد لا تنشطر هذه الوحدة إلا عندما تطرح مسألة تهم فردا واحدا من الدوار، وحتى عند هذا الحال، تتحدث الوثائق القديمة عن قيام تاقبيلت لأخذ الثأر لمقتل فرد من أفرادها[13]. فالفرد يستفيد من ضمانات وحماية، سواء على نفسه أو عائلته أوممتلكاته، طالما هو ملتزم بما تفرضه المجموعة من حدود وقوانين. فالوحدة ضرورة تفرض نفسها كلما كان العنصر المهدد أجنبيا عن الجسم.

وقد فرض هذا التنظيم أن تكون لكل إغرم أو تاقبيلت مؤسسات تدير شؤونه (ها) داخلياً وتمثله على كل المستويات (إجَماعن، إماسَاين، إنفلاس...)، حيث يجتمع أعضاء اجماعة عادة في المسجد أو في مكان خاص يتموضع عند باب القصر أو قرب المسجد، ويدعى إلى الجلسات بواسطة «البراح» عادة بعد الصلاة حتى يعم الخبر اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو سياسياً.

13 - وثيقة رقم 2 القصاص.

♦ **الابعاد الاقتصادية للدوار**

يعتبر تدخل مؤسسات الدوار في الميدان الاقتصادي حيويا، حيث تسعى اجماعة إلى تطويره وحمايته وإلى السهر على تدبيره بشكل تعاضدي يجعل الفرد يحس بحقوقه ويعي بواجباته إزاء نفسه وإزاء المجموعة التي ينتمي إليها، وهو أمر نتلمسه من جرد أهم ميادين تدخل اجماعة:

- بناء السواقي وصيانتها: تتخذ اجماعة قرار إنشاء ساقية أو تحويليها، بعد شراء الأرض أو تعويض المتضررين إما داخل الدوار أو خارجه، خصوصا إذا اخترقت الساقية أراضي عدد من الدواوير، كما تنص على ذلك وثيقة تنظيم السقي بالمجال الترابي لفخدة أيت زكري (إمغران)[14] «...إذا زاد شئ من الملك في هذه الساقية الجديدة قسموه على فروعهم ربع لكل واحد منهم، وكلما جاءت الساقية فيه من الديور والنوادر وغيره من الملك لم يتعرض لتلك الساقية وقطعوها فيه وأعطوا لأهل ذلك الملك مقدار ذلك، والساقية القديمة لا يخليها أحد...»
- تُعين اجماعة من يسهر على إصلاح السواقي: «أعلام (*) أو أمغار-نْ- تركَا» ويشترط فيه أن يكون مضطلعا على كيفية تقسيم الماء وعارفاً لممتلكات مجموع دوي الحقوق وما يناسبها من الواجبات (الحقوق على الماء، صيانة السواقي، الضيافة...)
- تُحدد اجماعة قيمة أجرة «العلام» عيناً من كل محصول فلاحي، ويتكفل باستخلاصها من أسر كل عظم حسب ممتلكاتها، ولايعفى من هذه المساهمة سوى أئمة المساجد والمنتسبين إلى بعض الزوايا.
- تُعين اجماعة بجانب «العلام» شخصا آخر يسمى «أمَزالْ» (*)، ويسهر على تنظيم نوبة السقي. وترتكز مهمته في مراقبة مياه السقي وحمايتها من الضياع والإختلاس.
- تُعين المجموعة كذلك من ينوب عنها (أمغار- ن-توكَا) أثناء اجتماعات القبيلة السنوية لتدبير المراعي والمروج العليا (أكَدال).
- تُعين اجماعة مع بداية موسم الصيف وقُبيل نُضج الفواكه (اللوز، الجوز، التين...)، شخصا أو شخصين، مهمته (هما) حراسة الحقول من الإتلاف الذي

14- وثيقة رقم (3).

قد يُلحقه الأطفال والحيوانات والنساء بالغلل، حيث لا يُسمح لأي شخص ينتمي إلى الدوار أن يمُد يده إلى غلة ليس بمالكها، وقد يمتد المنع ليشمل حتى الممتلكات الخاصة. ومن فعل ذلك، يؤدي غرامة عينية أو نقدية تحددها اجماعة مسبقاً، وتكون هذه الأتوات أصلاً أجرة الحارس أو الحراس. تُمكن هذه العملية من الإبقاء على الغلل إلى حين نضجها كاملة، حيث تقوم اجماعة بإقامة حفلات تعلن خلالها عن افتتاح موسم القطف أو الحصد لمحصول معين، وعلى رستاق معين وبشكل جماعي، تفادياً لإلحاق الضرر بالفلاحين الأخرين (أشتَال*).

- تُحدد اجماعة أوقات الأشغال الفلاحية: الحرث، البذر، الحصد، القطف... وتتدخل في بعض المناطق لتحديد حتى نوعية المحاصيل الزراعية التي يجب أن تُزرع تسهيلا لعمليات السقي والتسميد والحصد. ولا زال بعض من هذه العادات يُمارس في الجزء الأعلى من الحوض، حيث تُقرر الجماعة زرع رستاق معين بالبكري والآخر بالمازوزي أو باللفت، تفاديا لانفراد حقل بمحصول معين فيتعرض للإتلاف. نفس السلوك نصادفه في المناطق التي تتضرر بالجفاف، خاصة أواسط الحوض، حيث تُقرر اجماعة حتى أهمية المساحة التي يجب أن تزرع تناسباً مع الكمية المتوفرة من الماء. وداخل الدوار يتخذ كل عظم قراره بالنسبة للساقية التي يجب أن تبُور جزئياً أو كلياً، أو التي يجب ألَا تُزرع فيها المحاصيل التي تحتاج إلى المياه الوافرة كالفصة والخضر.

- تتخذ اجماعة الدوار أيضا، حفاظا على كيانها، قرارات تهم بيع الأراضي أو تفويتها للأجانب (عن الدوار) حيث يُمنح حق الشفعة للاقارب من أفراد الأسرة أولاً، فالعظم ثانياُ وإن تجاوزهم الأمر، انتقل الحق إلى أفراد المجموعة داخل الدوار. تكتسي هذه المسألة أهمية بالغة، حيث يعتبر تفويت الأرض بطريقة من الطرق إلى الأجانب، إشراكهم في «نُوبة» الماء وإقحامهم في المشاكل الداخلية للعشيرة، مما يفقد الدوار تماسكه المادي والمعنوي وتلاحمه الاجتماعي.

♦ الأبعاد الاجتماعية للدوار

إن الهدف الأسمى لدى المجموعة هو التلاحم والتآزر وإبراز القوة لحماية الأفراد المنتمين إليها وضمان تنميتهم ورفاههم، وقد لايتحقق هذا الهدف إلا بحماية المؤسسات الاجتماعية والسهر على تطوريها حسب ما يقتضيه الظرف. وتعتبر مؤسسة المسجد من أهم المؤسسات التي تتجسد فيها هوية الدوار وتلاحمه، لكن وأيضا صراعاته وانشقاقاته.

• فاجماعة تقوم داخل الدوار بصيانة المسجد وتجهيزه مستغلة في ذلك الإمكانيات المادية التي توفرها الأملاك المحبسة للمؤسسات الدينية، حيث تدبر كراء تلك الأملاك وتستغل مراديدها في تجهيز المسجد بما يحتاجه من حصائر وأوان[15].

تتفاوض اجماعة مع الإمام على «الشرط»، حيث تحدد مدته وقيمته من كل محصول وكيفية تحصيله، إضافة إلى الوجبات الغذائية التي على الساكنة تقديمها له، وبالمقابل يتكلف الإمام بتعليم القرآن للصبيان وأداء شعائر الدين، إضافة إلى كونه كاتباً وقارئا للعقود والوثائق المختلفة (بيع شراء، شراكة، زواج، طلاق، سلف، رهن ...)، ومشرفاً على توزيع الذبائح التي كانت تقام في الدوار «الوزيعة»، وضيفا شرفيا عند كل من نزلت به الضيوف من أفراد الدوار، علاوة على أنه طبيب (كتابة التعاويذ، وتحضير الأدوية التقليدية...) وممتهناً للخياطة. فالإمام داخل الدوار شخصية مهمة، يشترط فيها عادة أن يكون متزوجا ومن خارج المجموعة حتى يُضمن حياده، وقد يطول به المقام فتصبح الحرفة وراثية (عائلات أيت الطالب). الإمام شخص محترم لا يجوز أن يُشغل يدويا عند العامة، ولا يجوز أن يشارك في الأشغال الجماعية للدوار كالتويزة، حيث يقوم الآخرون بتدبير شؤونه وممتلكاته، وعليه أن يتعالى فوق كل النزاعات والاختلافات.

• اجماعة تعفي بعض الفئات أو الأشخاص من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للدوار، تبعاً لما جاء في وثيقة من فخدة أيت زكري: «... ويتفقون كلهم خصوصا وعموما على أولاد السيد بُوبكر أنهم أدخلوهم في الساقية الجديدة كمثل القديمة بيوم الجمعة بالسقي والتصريف سوى ضِيافنه والحرْكة وسخائر القبيلة وتضفْ القصور والبرُوجْ (*) ...»[16] اجماعة، في أغلبية الدواوير القديمة، سعياً وراء اكتساب مكانة بين أعضاء القبيلة، ومنح الشرف المعنوي للدوار، تستعد لاستقبال الضيوف والعناية بهم، حيث نجد آثاراً لبيوت الضيوف، كما نجد في بعض الدواوير «حقولا» خُصص رِيعها لتمويل الضيوف، وعُثر في الدواوير التي لم توجد فيها هذه المؤسسات على عقود[17] (لا تحمل تاريخ الكتابة) تضع تقسيما للضيوف بطريقة تتناسب وممتلكات كل أسرة من الأرض، حيث تتفق اجماعة على وحدة قياسية

15 – وثيقة إصلاح مسجد آيت الرباط (رقم 4).

16 – أولاد سيدي بوبكر: مرابطون يسكنون دوار آيت زكري

ضيفانه: ضيوف الدوار

الحركة: الغزوات أو صد العدو

تضف القصور: حراسة: كل دوار كانت تحيط به أبراج للحراسة (أوديم)

17 – وثيقة الضيوف لدوار عفر (نموذج) رقم 5.

كمرجع أثناء التوزيع، ففي المناطق السفلى من الحوض، يساوي الضيف عشرة أعشار من الأرض أي ربع الهكتار، بينما في العالية حيث تقل الأراضي المنزرعة، يساوي الضيف خمسة أعشار من الأرض أي ثمن (1/8) الهكتار، والحصان يعادل أربعة ضيوف. ورغم أن الماشية، هنا تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد وليس الأرض، فإن التقسيم بُني على أساس ملكية الأرض لأن أعداد الماشية غير مستقرة. وتستثنى من هذه الكلفة أراضي الأشخاص المعنويين (المساجد، الزوايا، اجماعة) وفئات أخرى سبقت الإشارة إليها.

لا يستبعد أن تكون هذه الأوراق كتبت حديثا، حيث كان المخزن يفرض ضيوفه على القبائل، وكان هؤلاء الضيوف قساة يلزمون السكان أكثر من طاقاتهم، بينما السائد قبل ذلك وجود بيت الضيوف وممتلكات الضيافة في كل دوار. مهما يكن، فإن هذا النوع من التنظيم ينم عن محاولة اجماعة الفصل بالتي هي أحسن، وإيجاد الحل المناسب لكل المسائل التي تطرح أمامها.

- اجماعة أيضا تضطر إلى تنظيم الحياة داخل المخازن الجماعية «تغرمت –نْ– لخْزين»، حيث عثرنا على عقود وتم تأكيد محتواها بواسطة شهادة المسنين، ومضمونها أن الخزان يحرسه بواب يتقاضى أجرته عينا، وهي مسألة ما تزال قائمة إلى حد الآن في تِغرمت–نْ–لخزين بدوار تغرفت بأوزيغت. حيث يتقاضى البواب «عبْرة» عن كل محصول حبوب بالنسبة لكل غرفة. ويساعده أفراد من كل عظم على الحراسة ليلا. فإذا سُرقت أمتعة من المخزن، وعُرف السارق يعيدها إلى أصحابها مع إضافة 100 ريال و6 شياه، فإن لم يُعرف الفاعل، أجبر البواب على الأداء، ومن تهدمت غرفته أصلحها، وإذا هُدم السقف العلوي، قامت القبيلة بإصلاحه، فإذا سالت قطرات ماء من السقف، قام الحراس عدا البواب بإصلاحها، فإن أهملوها أدوا شاة لكل قطرة . . . إلخ.
- اجماعة أيضا تبثُ في عضوية الأشخاص الذين ترغب في إدماجهم داخل الدوار، وتُعين لهم مكانا لإقامة منازلهم، فاجماعة مسؤولة عن توسع البنايات وتنظيمها، وعن مكونات محتواها البشري.
- اجماعة تعين من ينوب عن تاقبيلت أو الدوار عند اجماعة الفخدة أثناء عقد التصالحات أو الدفاع . . .

توحي هذه الصورة بوجود انسجام ووئام وسط المجموعة، لكن الواقع يفند ذلك، حيث تعتبر تلك الواجهة استراتيجية فقط، كما عبرت عنها «جلنر» (1969)، وهو ما سنحاول تحليله من خلال نموذج «دوار امجكَاك»، ومن خلال دراسة تحليلية لأدوار الخلايا الاجتماعية الدنيا كالعظم والأسرة.

♦ **نموذج لتنظيم قديم بدوار امجكَاك**

قد يتبادر إلى ذهن الذين يحتكون بهذه التجمعات السكنية الجبلية لأول مرة، أنها تكون وحدة اجتماعية اقتصادية منسجمة، لكن واقعها وحقيقتها تخالف ذلك، فسكانها لا ينتمون إلى أصل معروف ومشترك، بل هم من أصول متعددة، استقروا على شكل ترسبات، انصهر بعضها وتحول، وبقي البعض الآخر يتميز بملامحه الأساسية. فكان منطقيا أن الترسبات الأولى في الدوار، وحسب التعبير المحلي: إِنَصْلين (*) هي التي تستفيد أكثر من خيرات الموضع والموقع، على أن لا يستبعد كذلك وجود فئات استقرت متأخرة زمنيا، لكنها استعملت عنصر القوة – مادية كانت أو معنوية، لتستحوذ على بعض الخيرات. وحول هذه الفئات وفي فلكها الاجتماعي والاقتصادي بل حتى السياسي تدور فئات أخرى تعرف بإبَـرّانتِن (*) او إمـزْداغ (*) وتتكون ممن مُنحوا حق الإقامة لسبب أو آخر.

أجل، لقد أثار استغرابنا خلال فترة احتكاكنا بالميدان ومحاورة عناصره، ومستغليه، ملاحظة تعدد النعوت المستعملة في الإشارة إلى عشائر بشرية مختلفة، مثل إنَصلين (الأصليين) وإمازيغْن (*) (البيض أو الأحرار)، إسوقين (*) السود وإمزداغ وإبرانتن. وذلك بجانب نعوت مستعارة عن حِرف، تزاولها فئات دون أخرى مثل: إقدارن (*) (الفخارة) وإمزيلْنْ (*) (الحدادة)، فتوقد فضولنا وحاولنا الإقتراب من هذه المفاهيم لنترصد ماهيتها الحقيقية، وانعكاساتها الإقتصادية – الإجتماعية، وديناميتها الحالية.

وقد سلكنا لترصد هذه الظواهر سُبلاً أهمها:

- دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لكل فئة قصد استخراج الأدوار التي تقوم بها، إلا أن هذا النوع من الدراسة يقتضي معرفةً جيدةً لكل فئة، ومتابعة تطورها، وهو أمر ليس بهين في مجال تنعدم فيه الدراسات الاجتماعية، مما فرض وضع حدود منطقية لطموحاتنا، وتعميق الدراسة داخل دوار واحد قبل محاولة تعميم النتائج، كما فرض الإقامة الطويلة داخل الدوار المختار.

- اختيارُ دوار داخل الحوض، اختيار ليس من باب الصدفة، فهو يكون حالة وليس عينة، ومرجع ذلك، بالدرجة الأولى: المعرفة الجيدة له، وثانيا سهولة الاتصال بذويه، وأخيرا كونه يوجد وسط الحوض من حيث الموقع، ومن حيث الأهمية الاقتصادية والبشرية، ويُعتبر من الدواوير التي تشهد التحولات الاجتماعية الاقتصادية بشكل يسترعي الانتباه، مما أهله ليكون نموذجا لدراسة معمقة.
- استغلال دور بعض المؤسسات الاجتماعية أو الاقتصادية التي تلعب دور اللُّحام، أو تدور حولها الصراعات الاجتماعية، مثل موضع المساجد، توزيع مياه السقي، مراكز النفوذ المادي والمعنوي داخل الدوار، بغية إيجاد تصنيفات اجتماعية، على الخصوص حسب الأدوار، واستنتاج سمات كل صِنف، ثم إبراز التغيرات الطارئة عبر المسار التاريخي الحديث.

إن أغلبية الدواوير تتكون من فئات اجتماعية اقتصادية غير منسجمة، لا من حيث التشكلة، ولا من حيث الثقل الاقتصادي والاجتماعي، بل حتى السياسي.

انطلاقا من المحددات المشار اليها أعلاه، اخترنا أن نعمق دراستنا حول دوار امجكَاك[18]، أحد الدواوير الكبرى الموجودة أواسط الحوض، حيث يضم حوالي 100 أسرة ممتدة، مساحة أراضيه الزراعية حوالي 50 هكتارا، ممتدة على ضفتي أحد الروافد الموسمية لواد أمكَون (أسيف نأيت احمد) مما يجعل من السقي ومن الماء عنصرين أساسيين محددين لكثير من العلاقات بين الأشخاص أنفسهم وبين المجموعة والمجال الترابي الذي يستغله.

أول ملاحظة تشُد الزائر عند الاطلالة على هذا الدوار، وجود أربعة تجمعات سكنية منفصلة بعضها عن بعض مجاليا بواسطة شِعب (إسِيل او تَلات) أو فدادين، مع تكتل كل جزء على شكل منازل متصلة ومتراصة. فالدوار ككل يطلق عليه إسم امجكَاك، وداخله يطلق على كل كتلة سكنية اسم يحمل دلالة، إما بشرية أوطبيعية.

- أيت إغرم: أصحاب القصر؛
- أيت بونزار: أهل صاحب المطر؛
- تغرمت نِكَرامن أو أيت أزلاكَ: قصبة المرابطين أو القاطنين فوق منحدر.
- إمزيلن، الحدادة (الحرفيين).

18- أمجكَاكَ: (لا نعرف للاسم دلالة خاصة)

الفئة الأولى : تدعي أنها الأصلية، وتتكون من أسر أمازيغية مالكة للأرض وللماشية. ويبدو من علاقاتها بأسر من دواوير، امْعياش على وادي دادس والقلعة عند أيت واسيف في السافلة، وأخرى على وادي بوكماز، أنها أيضا طارئة، غير أن هذه الفئة تمكنت أن تفرض نفسها اجتماعيا واقتصاديا وأن تتولى تدبير أمور الدوار، ولزمن طويل، ولا تزال (شيخ، مقدم، منتخب...)

الفئة الثانية: يدعون «أيت تغَرْسي» (*) (آل الذبيحة)، وهي كما يقول الأستاذ أحمد التوفيق (1978): أسر طارئة ألحقت بعظم من العظام بواسطة «الذبيحة» ثم أدمِجت، وسُمح لها بالتملك قبل أن تغتني مثل سابقتها. فأصبحت الفئتان تدخلان ضمن مَفهوم واحد وهو إمزيغن أي الأحرار، وتجمعهما نفس الحقوق داخل الدوار ونفس الواجبات والمصالح وعلاقات الزواج.

الفئة الثالثة: اكَرامن (×): وتعني المرابطين، وهم فرع من زاوية بويعزى[19] التي لها عدد من الفروع في الحوض: إيمي نْواقا (أيت مراو (*) وأُوزيغمت. وترجع الرواية الشفوية سبب وجودهم في هذه المواقع إلى دور الزاوية في فصل النزاعات حول الماء بين الفئات الأخرى، مما يبرر وجودهم في أعالي الدواوير[20].

الفئة الرابعة: إمزيلن وهم دخلاء (إمزّانْ) أغلبيتهم من وادي درعة (عائلة أيت الطالب) وأيت سدرات الجبل (عائلة إقدران) وعلى هذه الفئة ينطبق ما رواه الأستاذ التوفيق من أبيات شعرية (1978، ص. 139، ج.1):

«إيمَزي أيْك إيمَزى غْ لْقَضيات آولا أوَالْ
إيمَزي أُورَايكْرَزْ امر أكَال إيناسان»
الطارئ يبقى طارئا، لا يشارك في الشأن ولا الرأي
الطارئ لا يحرث غير الأرض الموات.

---

19 – بُويغزى عاش في القرن السادس الهجري في الجبال المطلة على دمنات، وصار له مريدون في جبل هسكورة (توفيق، 1978، ص. 78، 79، ج.1).

20 – تحكي أسطورة أن جدهم بُويعزى سكن سابقا دوار تلموت (مرنة) وفي سافلة الدوار، فتضرر وضاق من معاملة العامة (إيعاميين)، فأقسم أن لا يُسكن أبناءه بعد ذلك إلا في عالية الدواوير، وهي قاعدة ملاحظة في المناطق الثلاثة التي توجد فيها فُروع الزاوية (إيمْي نواقا، أُوزيغمت، امجكَاك).

أول ما يلاحظ حول هذه الفئات التي تبدو متراصة ومنسجمة، أن العناصر المكونة لها لا تنحدر من جد واحد ولا من أصل جغرافي واحد، فكل فئة تضم مجموعة من عائلات مختلفة الأصول، مما يستوجب البحث عن ماهية اللحام بين هذه العناصر، إما في اللون، إذا كانت هناك فئات ملونة البشرة، ويفضي إلى مقابلة إمازيغن بإسوقين، أو المصلحة، حيث يقوم تقسيم الماء على أساس هذه الفئات التي أصبح لها مدلول العظم. فيخصص لكل منها يوم في الأسبوع دون أن يعني ذلك التساوي في الحقوق كما سيأتي ذِكر ذلك في حينه. كما أن لكل فئة مسجداً داخل الحيز الذي تشغله، غير أن مسجد الفئة الثالثة يعني المرابطين يُصنف في المرتبة الأولى لارتقائه إلى مستوى مسجد الجُمعة. ويعتبر موقعه هذا، داخل حيز المرابطين، وبجوار الفئات الأولى، ذا دلالة تنم على السيطرة الروحية والمادية لهذه الفئات.

توزيع بشري إذن لا يخلو من مغزى ومعنى، من حيث تأثيره في المشهد، ذلك أن الفئتين الأوليين (إمازيغن) تسكن منازل على شكل قصبات شاهقة وسط الحقول تتكون من ثلاثة إلى أربعة طوابق، تحيط بها حدائق مُسورة، بها رياضات خاصة لاستقبال الضيوف، وتعلو جدران الطوابق العُلوية منها نقوش، كما يبالغ في تزويق أبواب البيوتات وسقوفها، تزويقا ساذجا، لكنه يعبر عن مقام أهلها الاقتصادي والاجتماعي. هذه القصبات تُطل على بيوتات متوسطة ومتواضعة تسكنها فئات الخدام والرعاة والخماسة ينتمون إلى الفئة الرابعة (إسوقين) لكنهم يدمجون مع الفئة الأولى والثانية في بعض المصالح العامة (المسجد، السقي...).

أما منازل الفئة الرابعة، فتظهر أكثر تواضعا (طبق واحد أو اثنين دون الطموح إلى وجود رياض وساقية وسط الدار). وقد يكون ذلك راجعا إلى وضعيتهم الاقتصادية، كما قد يكون نتيجة ضغط، حيث لم يكن ليسمح لهم بذلك، بل تعتبر كل محاولات الإرتقاء تحديا، قد ينتج عنه تهجير أو نهب أموال متزعميها (نهب وإحراق منزل عائلة أيت ... من طرف عائلة أيت ... في بداية القرن الحالي).

على المستوى الاقتصادي، الفئات الأولى تعتبر غنية، حيث تستحوذ على كل الأراضي الجيدة داخل الدوار، إما شرعا أو كرها، حيث لا حق للفئات الأخرى في الشراء أو الاستصلاح لبقعة أرضية، إذا لم تسمح بذلك الفئة المسيطرة، ومن فعل ذلك فهو ظالم لنفسه، لأن الناتج سيؤخذ منه كرها. نتج عن هذه الوضعية تمركز حقول فئات إمازيغن في أعالي السواقي وفي المناطق التي تتوفر على إمكانات ترابية أو مائية جيدة أو التي

تسهل مراقبتها. أما الفئات الأخرى (إكَرامن وإمزيلن) فأراضيها قليلة، وإذا وجدت، ففي سافلة السواقي أو على الإنحدارات الصخرية التي تحتاج إلى استصلاح مستمر وعناء دون مردود، حيث تُنشئ مدرجات ضيقة، تربتها محجرة ومشاراتها مشتتة، تسمى تسْريرين (*) أو تِغْنين(َ*). معنى هذا أن محاولة إسقاط الخريطة الاجتماعية للدوار على خريطة الأراضي الزراعية، يؤدي إلى تراكب بين الفئات الأولى والأتربة الجيدة والامكانات المائية الوافرة، بينما تتوافق أسهم الفئة الثالثة والرابعة مع حقول ذات أتربة فقيرة، محجرة، تشغل السفوح أو المناطق المهددة بالفياضانات.

يضاف إلى هذا، أن الفئات الأولى تستفيد من وجود قطعان من الماشية الصغيرة، ترتحل مستغلة أراضي الجموع السلالية، يسهر على تدبيرها جزء من العائلة الكبيرة، حيث يرتحل جزء منها مع الماشية خلال السنة بأكملها، دون تناوب، بينما يمكث الجزء الآخر في الدوار لمراقبة المزروعات وخدمة الحقول والمساهمة في الحياة العامة، يستفيد رب الأسرة المتنقل من وضعه، ليتزوج بزوجتين، تصاحبه إحداهن، بينما تمكث الثانية في الدوار.

تكتفي الفئتان الثالثة والرابعة بإمتلاك بعض رؤوس الماشية، وتعيش داخل الدوار، إما بصفة مستمرة، أو تخرج للإرعاء خلال النهار لتعود في الليل، تحت رعاية راع جماعي استؤجر من بين أبناء الفئة نفسها. نتيجة هذا الحرمان المادي، تلجأ الفئتان إلى وسائل أخرى لضمان قوت يومها: يستفيد المرابطون، وهم من ذوي الجاه المعنوي، مما يتصدق به عليهم الآخرون، فهم لا يعملون إلا نادرا، وإذا عملوا قلما يكون ذلك عند العوام (العام). أما الفئة الشغيلة داخل الدوار، ففيها نجد الحدادين والفخارين والنجارين والبنائين وحفار الكهوف والخماسين، أي وبصفة عامة، كل الحرف «المحتقرة» والمحترمة كالفقهاء، وقد يكون هذا هو السبب الأساسي في وجود الكثير من عائلات هذه الشريحة الأخيرة داخل الدوار (أيت الطالب، أيت سيدي، ...) حيث نلاحظ أن الفقهاء دخلاء في جميع الدواوير، وأصولهم عادة من درعة وتافلالت وتدغة. وظيفتهم ووضعيتهم الاجتماعية محترمة، حيث يُعفون من مزاولة الكُلف والحرف «المحتقرة» مما يميزهم عن فئتهم. ونشير إلى أن توظيفهم قد لا تكون الغاية منه تعليم أبناء الفئات الأخرى، وإنما أساسا إقامة الشعائر الدينية التي يحافظ عليها سكان هذه المناطق بنوع من التعصب، إذا استثنينا دواوير عالية الحوض المشتغلة بالترحال (أيت مراو وأيت أُسكا)، وقد نتج عن احترام هذه الحرفة، أن اتخذها أبناء الفئات الدنيا مطية للصعود في السلم الاجتماعي، مما نتج عنه نوع من التوارث في المهنة.

شكل 10

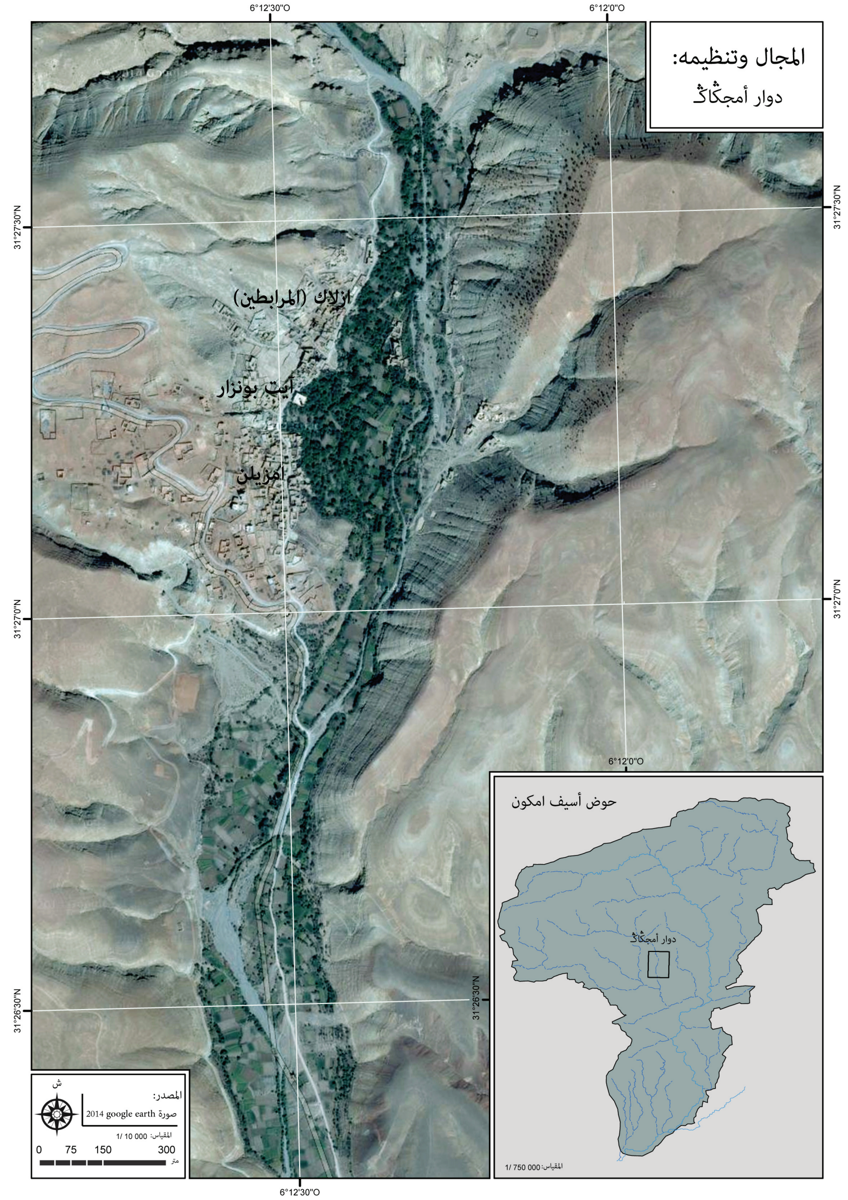

اللوحة التي حاولنا أن نرسمها، تستدعي منا، لاتمام عناصرها، النظر في العلاقات الموجودة بين هذه الفئات من خلال الزواج والقرارات الهامة، والأدوار السياسية لكل فئة. فالفئات الاجتماعية الأولى تنظر إلى الأخرى، خاصة الرابعة، نظرة ازدراء

واحتقار، فالعلاقات الزوجية بين الفئات الثلاث الأولى والفئة الرابعة (إمزيلن) تدخل ضمن المحرمات في كلا الاتجاهين، وقلما يُسمح بها بين فئة المرابطين والعامة (إعامين). كما لا يؤخذ برأي الفئة الرابعة في كل القرارات التي تؤخذ على مستوى الدوار. فعليها أن تنتج، وفي صمت، ليستهلك الآخر، إذا استثنينا الفقهاء الذين يُستشارون في أمور الدين، وتمَكنهم وضعيتهم من الاطلاع على القرارات والمستجدات، انطلاقاً من وظيفتهم كقراء للرسائل والعقود والأحكام وحضورهم في الجموع. أما بقية الفئة (إسوقين) فيذهب التعصب أحيانا إلى تحريم حتى الجلوس معها.

يبرز شطر آخر من هذه العلاقات من خلال استعراض أسماء الذين تولوا مهام تمثيلية الدوار كمقدمين أو شيوخ، حيث نجد أن فئة إمازيغن لا تسمح لأحد سواها بتولي مثل هذه المناصب التي تمنحها سلطة دنيوية، لا تتوانى في استغلالها في كل ما من شأنه أن يرفع مكانتها (بناء القصور، الحرث والأشغال الفلاحية، السيطرة على الماء، السيطرة على الأرض...) بل تذهب بعيدا أحيانا وتطمع حتى في السيطرة على الضيوف المرموقين الذين ينزلون بالدوار للتقرب منهم.

هذا التنظيم الاقتصادي الاجتماعي للدوار يستلزم استقراء أدورا الخلايا الاجتماعية التي يضمها، كالعظم والأسرة لمعرفة مدى مساهمتها في تطوير وضمان سيرورة المنظومة.

4.2.2.2.1 - العــظم

العظم: (إغص أو إخص) بمعناه المتداول هو عشيرة تتألف من أسر عديدة تدعي الانتماء إلى أب موحد، رغم أن الواقع يبرز أن لا قرابة بين معظمها، بل هي من آفاق متباعدة (التوفيق 1978، ج.1، 138) والعظم كما قدمه جاك بيرك (1955)، ليس هو مجموعة من الأسر تنتمي إلى جد مشترك، أكثر ما هو مجموعة من أسر تجمعها وحدة المصالح، حيث تعتبر القاعدة الأساسية للحياة اليومية، والنظام الزراعي. أما التسمية، فإما أن تكون اسماً للحرفة السائدة التي يمارسها أفراد العشيرة: (أيت الطالب، إمزيلن، إقدارن...) أو اسماً يحمل دلالة الأصل (أيت دْرَ، إلمشان ...) دون أن يعني هذا كله، أن من سكن وقطن مع هؤلاء، أو جُمع معهم في المصلحة ينتمي إلى نفس الأصل أو يمارس نفس المهنة. لكن هذه الوحدة أساسية كإطار اقتصادي (الحليمي 1975، 126)، فإذا عُدنا إلى مثال دوار أمجكَاك، نجد أن إمزيلن مثلا كوحدة، يستفيدون من سهم مشترك في الماء (يوم في الأسبوع). تجمعهم صفة الحرفة والطقوس الخاصة في الأعياد والأفراح

والحلاقة، كما تجمعهم مؤسسات اجتماعية ينفردون بها عن الآخرين (مسجد، ضريح، مقبرة...). لا يتبادلون الزيجات مع العظام الأخرى، بينما يجوز الزواج بين أسر العظم نفسه، أو بينها وبين أسر من عظم شبيه له داخل الفخدات أو الدواوير الأخرى.

هذا التقسيم يظهر أثره واضحا على المجال سواء منه المسكون حيث تتجمع مساكن عظم واحد، فوق رستاق واحد (شكل 10) وتتسم بنفس السمات (الموضع، الشكل، مواد البناء...)، أو المنزرع، حيث ترتكز حقول كل مكونات العظم فوق رستاق معين. بل يشمل التأثير حتى الإنتاج، لأن الأشغال الفلاحية كالحرث والبذر، والسقي وإصلاح السواقي، تتم في نفس الإطار، بل يتجاوز التأثير أحيانا هذا المستوى ليشمل الاستهلاك: كتحريم تناول بعض المأكولات، أو الإقبال على مأكولات معينة.

لكن العظم ورغم تميزه وتأثيره، يتأثر بدوره بما يفرضه عليه الإطار الأعلى الذي يتحرك فيه، ألا وهو الدوار أو تاقبيلت، وبتطور الأسر التي تكون أصغر خلاياه الاجتماعية.

5.2.2.2.1 - **الأسـرة**

الأسرة الكبيرة خلية اجتماعية اقتصادية أساسية. فهي تتكون من الآباء والأبناء وأزواجهم والأحفاد والإخوان والأعمام والأجداد، وأحيانا أفراد آخرين يتقاسمون مع الجميع لقمة العيش تحت سقف واحد، ويشتركون في الإنتاج بشكل تعاوني، تتحدد فيه مهمة كل فرد واختصاصاته، حسب ما يتناسب وسنه وجنسه ووضعه الاجتماعي:

- بين 5 و7 سنوات، الطفل يذهب إلى الكتاب؛
- بين 7 و12 سنة: بداية الأشغال: رعي الماشية على مقربة من المنزل (Bencherifa، 1982)؛
- بين 12 و15 سنة: يرافق الأبناء آباءهم أثناء مزاولة الأشغال الفلاحية (قطف، سقي، درس...)؛
- ابتداء من 15 سنة: يقبل الأبناء على الزواج ليشتركوا مع الكبار في تحمل المسؤولية (البحث عن الروث في الخلاء[21]، الحرث، الأسفار...)

21 - يذهب الذكور لجمع روث الحيوانات من ملاجئ الماشية المتناثرة في الخلاء.

أما بالنسبة للبنات:

- بين 5 و7 سنوات: قد يذهبن إلى الكتاب؛
- ابتداء من 7 سنوات تشاركن الأطفال في حراسة الماشية، على مقربة من المنزل وتحت أعين الكبار؛
- بين 10 و12 سنة: تشارك في جمْع الحشائش من الحقول وتنظيف المنزل؛
- ابتداء من 13 سنة: تشارك في جمع الحطب والحلفاء والحشائش وطحن الحبوب والطبخ، والبحث عن الماء، وتعلم النسج...)
- ابتداء من 16 سنة: تخصص للفتاة نوبتها بين النساء في الطبخ داخل المنزل، ويبدأ التفكير في تزويجها، لكنها لا ترقى إلى مستوى مسؤولية المرأة العجوز التي تساهم في القرارات.

هكذا يعتبر كل فرد مسؤولا أمام الأسرة بأكملها، وبالخصوص أمام المسؤول الأكبر داخل الخلية أو من يتبعه في سلم المسؤوليات من الذكور والإناث.

إن المسؤول عادة هو أكبر الرجال سنا، فهو يحظى باحترام الجميع، ويتحدث باسم الجميع، وينوب عن أبنائه حتى في اختيار لون لباسهم واسماء مواليدهم. كما يقوم بالاتصالات مع الخارج، ويعقد صفقات البيع والشراء، ويوزع المهام بين الأفراد، ويحاسب كلا عما أنجزه. وقد يحدث عندما تكون الأسرة ممتدة، أن نجد إلى جواره امرأةً مسؤولةً عن أفراد جنسها، تُسند إليها مسؤولة خزينة المواد الغذائية: (الحبوب، الزيت، السمن، العسل، الخضر اليابسة...)، ومواد تجميل النساء، كما تكون مسؤولة عن الأغنام التي تُربي داخل المنزل، لكن مسؤولياتها لا تتجاوز داخل المنزل، فهي «معفاة» من التحدث باسم الأسرة وتمثيليتها على مستوى الدوار، والقبيلة، ولا يمكن أن تعقد باسمها صفقات البيع والشراء، بل تعد «قاصرة» حتى على إخراج الصدقات أو الشفعة أو الأسفار البعيدة.

قد يحدث، إذا قام اقتصاد الأسرة على تربية الماشية والزراعة، أن تنشطر الأسرة مع الإحتفاظ بالمتلكات مجتمعة، فيعين على رأس الجزء المتنقل من الأسرة مسؤول عن أمنها وسلامتها، ويمكن أن يكون أخا أو ولدا للمسؤول الرئسي، لكنه يخضع في كل تصرفاته لمراقبته. وتتجلى هذه الرقابة في كونه وأسرته المتنقلة يتلقيان المأكل والملبس من الدوار، كما يستنجدون بأعضاء الأسرة المستقرة عند عزمهم على الترحال أو القيام ببناء أو ترميم

مكان الاستقرار. بل يمكن لرب الأسرة الأكبر أن يطلب من مربي الماشية عرض مجموعة من الرؤوس على البيع كلما احتاج إلى نقود لغرض أو اخر. أما المسؤول المرتحل، فلا يحق له أن يتدخل في شؤون الأسرة المستقرة ولو كان من أعضائها الكبار سنا. قد يلجأ رب الأسرة إلى استشارة بعض أعضاء المنزل في أمور معينة، وقد يُؤخذ برأي الكبار مثلا في تزويج الأبناء، بينما يُعتبر رأي المعنيين مباشرة بدون وزن، وربما يرجع إهمال رأي الأبناء إلى عدم استقلالهم المادي، حيث يمكث الطفل داخل المنزل الأبوي، ويتكفل أبوه بكسائه، وتغذيته، حتى بعد أن يتزوج ويُخلف. وبالمقابل فمردود عمله، ومجهوده، يعود إلى العائلة بأجمعها مهما كانت قيمته. وفي اعتقادنا، ان هذه العادة، وإن هي تحد من ظهور روح المبادرة الفردية لدى الطفل والشعور بضرورة الاعتماد على النفس، فإنها عنصر فعال في التوازن الاجتماعي، ذلك أن الفرد يحس بوجود الحرارة الإنسانية ويحس بالتعاضد الاجتماعي، والاطمئنان النفسي: فسكنه، وملبسه، ومأكله أشياء لا يخطر له على البال أن يفكر فيها، فهي مضمونة مهما كانت الظروف. وقد ينتج عن هذه الحالة أن الآباء يعملون على تزويج الأبناء وهم صغار، لحثهم على الإحساس بالواجب، والحد من طيشهم، مما يجعل من المراهقة بمعناها الواسع شيئا غير معروف داخل هذا المجتمع. فالطفل يدمج اقتصاديا واجتماعيا منذ صغره، فهو يتقبل فكرة الزواج لأن كل العوائق التي تقف عادة أمام الحياة الزوجية في المدن غير معروفة، فلا هو مشغول بالتمدرس ولا البحث عن العمل القار، ولا ضمان المستقبل ولا عن المسكن اللائق، فالطفل يعتبر استثمارا كما بينا، يستغل منذ صغر سنه، والأبوان لا تراودهما يوما، فكرة الابن المنعزل عن العائلة، فهو يظل تحت الكفالة والرعاية، وهم الذين يختارون له الزوجة وإن شاؤوا طلقوها، بل إنهم يرون في تربية أحفادهم حقا مقدسا، وفي زوجة الابن وسيلة لخدمة المنزل، ومن هذا المنطلق يجب أن تنال رضى جميع أفراد الأسرة، فالزوجة تُختار، كلما أمكن، من داخل العائلة تفاديا لتقسيم الممتلكات، وتخفيفا لنفقات العرس، واقتصادا لمجهود البحث عن التكيف، وذلك رغم ما قد ينتج عن هذا الزواج من المخاطر. فإذا استحال إيجاد الزوجة داخل العائلة، يتم اللجوء إلى العظم، فإذا تعذر ذلك، يُبحث عنها داخل فئة اجتماعية مشابهة حتى خارج الدوار والقبيلة، كتبادل الزوجات بين الحدادين أو الفخارين أو المرابطين أو الأعيان من دواوير مختلفة.

إن التكافل الاجتماعي ظاهرة منتشرة وقد تعد من أهم مزايا المجتمع القروي، خصوصا بالنسبة للأرامل والعجزة. فمن خلال نتائج الإحصائيات والتحريات، نجد أن عددا من الأفراد يعيشون مع أسر لا تصلهم بها قرابة عائلية، وهي جزئية لها مغزاها الاجتماعي

والإقتصادي، إذ تدل على أن الحياة المادية بجوانبها السلبية لم تتفش بعد. وقد لا يستبعد أن هذا التكافل كان أقوى في ما مضى غير أن شواهده بقيت (بيت الضيوف، حقول الضيوف، صدقات...).

وضعية اجتماعية تمتاز بالتماسك والتآزر والتعاضد، رغم الاختلافات، الشئ الذي سينعكس على أساليب تنظيم المجموعات البشرية لمجالها وكيفية استغلاله، تكيفا مع ظروفه الطبيعية الصعبة والمتباينة.

3.1 – ملامح تنظيم المجال السوسيواقتصادي

لقد عرفت الأودية الجبلية للسفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط، منذ القدم، تعميراً واستغلالاً كثيفاً، تشهد عليه كل المنجزات البشرية في المنطقة، وخضع هذا الاستغلال لتنظيم رَسمت معالمه الكبرى ظروف بيئة جبلية شحيحة رغم تنوعها، ومعطيات بشرية معقدة، مما أدى إلى ظهور مجالات متميزة بعضها عن بعض، وتصنيفات يمكن تلخيصها في نطاق جبلي ميال إلى التدجين ونطاق زراعة الواحات وبطون الأودية.

1.3.1 – المناطق الجبلية وأهمية الرعي

إن البيئة الجبلية والجفاف اللذين يعاني منهما المجال المَكوني، فرضا اقتصادا معاشيا، قوامه التكامل بين الزراعة الواحية والتربية الواسعة للماشية. وتكتسي هذه الأخيرة على الخصوص أهمية بالغة لاندماجها مع عناصر البيئة.

- فالماشية تمد الزراعة بالأسمدة الضرورية لتعويض النقص والاستنزاف الذي تتعرض له التربة من جراء الاستغلال المكثف.

- تلعب الماشية دور الخزينة بالنسبة للفلاح، حيث يلجأ إليها في أوقات الحاجة لشراء الأدوات الفلاحية، والبذور، ولإقامة الحفلات واستصلاح أو بناء منزل، ولشراء أرض أو استصلاحها، وأداء الضرائب... فقطاع تربية الماشية قابل للتوسع، وبسرعة، بينما تتحكم في الزراعة ضوابط طبيعية محددة مثل قلة الماء والتربة، لذا يفضل الفلاح الماشية في استثماراته وإن قلت إمكاناته، لأنها، وبالإضافة إلى ما ذكر، تلعب دورا أساسياً في الأشغال الفلاحية، وفي التنقل والترحال.

- تعتبر العوامل الاجتماعية أيضا، من العناصر المشجعة لتربية الماشية، إذ يعتبر القطيع في أغلب الأحيان مقياساً وتعبيراً عن السلم الاجتماعي للأسرة. فكلما كبُر

القطيع كلما حظيت الاسرة بالإحترم، شريطة ألا يكون المسؤول عنها راعيا. كما أن وضعية ربة البيت تتناسب ومدى عنايتها بالبقرة التي توجد تحت رعايتها، حيث يدرج البيت غير المالك لبقرة أو أكثر ضمن الأصناف المنحطة اجتماعياً، بل والتي نزلت به اللعنة حسب بعض التقاليد (أيت عطا)، مما يُعفى صاحبه قديما من أداء القسم عند الفصل في النزاعات، ويعفيه من مؤازرة الآخرين طبقا لقولهم «إن بيتاً لا ينتج لبناً نَزلت به اللعنة، فأي لعنة تنتظره بعد القسم» وهكذا وفي عدد من أسر المنطقة، يطابق عدد رؤوس البقر، عدد رؤوس النساء المتزوجات.

- تلعب الماشية أيضا دورا أساسياً في ميدان التغذية، حيث تُستهلك لحوم الماعز بشكل واسع خارج المناسبات الدينية، بينما يستهلك البقر في الحفلات العائلية الكبرى، أو في إطار جماعي (الوزيعة) وأيام السوق أو عندما تدعو الضرورة إلى ذلك.
- تساهم الماشية أيضا في التغذية اليومية، بزبدها ولبنها مع العصيد، حيث يعتبر هذا الأخير من الموائد المفضلة ليلا عند سكان المنطقة، مما يبين الاندماج والتكامل الحاصل بين مكونات البيئة.

انطلاقا مما ذكر، تطور في النطاق الشمالي من الحوض نمط للعيش مبني على الترحال والاهتمام بتربية واسعة للأنعام الصغرى، وطبعت حياة الإنسان بحركات الماشية بحثا عن الكلأ صيفا في المروج العليا، وشتاء في المراعي الجنوبية تبعا لعناصر المناخ والبيئة الجبلية.

1.1.3.1 – الترحال أسلوب للعيش

♦ مربو الماشية

رغم أنه من الصعب تحديد عدد الماشية التي تساهم في الحركات الكبرى، فإنه ومن المؤكد أنها تعتبر أهم أصناف التدجين، سواء من حيث العدد أو من حيث التأثيروالتأثر بعناصر المجال.

يرتبط أغلبية المتهنين لهذا النشاط بعائلات كبيرة مستقرة، بواسطة القرابة، ويعتبرون مالكين للأرض في أغلب الحالات. لكن الجزء الأكبر من حياتهم يُستنفذ في التنقل وراء القطعان حسب نظام تفرضه الظروف البيومناخية والتضاريسية، والمحددات البشرية، حيث تنشطر العائلة إلى جزئين: جزء يستقر في الدوار، والجزء الثاني يرتحل مع القطيع، ويتكون عادة من راع وزوجته وأبنائه، أو من راعي وزوجة أحد أفراد

عائلته، كما يمكن أن تتناوب النساء والرجال على الإرعاء (وضعية نادرة عند الرجال) وقد يضطر الراعي أحيانا أن يتخذ له زوجتين، تمكث إحداهن في الدوار وتصاحبه الأخرى، نظرا لدور النساء في هذا الوسط. فهن اللواتي ينصبن الخيام، ويحلبن الماشية، ويجمعن الحطب، ويقمن بطهي الأطعمة، وجلب الماء، إن على ظهورهن أو على متن الدواب، وعلى بعد كلومترات أحيانا، كما تشتغلن بغزل الصوف، وهن راعيات للخرفان الصغار، بينما يركض الأطفال الذين لا يتجاوز عمرهم أحيانا 8 سنوات، وراء الجمال في خطواتها الثقيلة كبداية تدريب لمهنة شاقة تنتظرهم، (بنشريفة، 1982، 88- 85)، بينما يختصر دور الكبار من الذكور في البحث عن المسارح، والتبضع من الأسواق لتزويد الأسرة بما تحتاجه من شاي، وسكر وخضر يابسة (اللفت، الجزر) كما يتولون مهمة استقبال الضيوف وحماية الحريم والممتلكات.

تحاول عادةً كل عائلة، أن تجد راعياً من بين أبنائها، لكن الأمر ليس هيناً دائما، إما لكثرة رؤوس الماشية، أو تنوع أجناسها أو لافتقار العائلة إلى ذكرتتوفر فيه صفة الأمانة والمقدرة الجسمانية. في هذه الحالات تلجأ إلى راع أجنبي لتتعاقد معه. ويختلف عقد الإرعاء باختلاف الزمان والمكان وحسب عدد من المتغيرات. فقد يكون نصيب الراعي هو ثلث المنتوج بعد سنوات، أو أقل إذا كان يرعى إلى جانب قطيع رب الرأسمال رؤوسا في ملكه، لأن ذلك يعطيه حق الارعاء في مسارح، ربما لم يكن أصلا من ذوي الحقوق عليها إذا كان أجنبيا عن العشيرة، كما يمكن أن ينص العقد على المنفعة، وهي نوع من الشركة، تُقتسم فيها الخسائر والأرباح مناصفة، ويخص هذا الصنف رعاة متمرسين مارسوا المهنة ثم انقرضت ماشيتهم لسبب أو آخر، ويحاولون إعادة تكوينها، إلا أن هذه العقد مُست بتجديد حديثا، حيث كان الأجر عيناً، مما يحمِل الراعي على التفاني والإستماتة، وأصبح نقداً يُؤدى مهما كانت المردودية.

يختلف عدد رؤوس الماشية التي يستطيع الراعي مراقبتها حسب وعورة الظروف وحسب صنف الماشية (بين 100 و400 رأس)، لذا يحاول المربون فصل الغنم عن الماعز وفصل النعاج التي تلد عن الفحول والخرفان، لأن الحاجيات تختلف وإمكانات التكيف مع التضاريس واستغلال المراعي الغابوية والاحراج، أيضا تختلف.

يبنى الاتفاق بين الراعي ورب الرأسمال أولا على الأجرة نفسها، ولكن وهو الأهم بكثير، على الثقة بين الطرفين، وسمعة الراعي، لأن الوضعية تستدعي وضع الرأسمال العائلي بين يدي أجنبي، ومجرد تهاون، أو لا مبالاة قد يؤدي إلى الإفلاس، فالراعي

إذن يوضع في مرتبة عضو من العائلة، يأكل معها، ويلازمها، وقد تصاحبه زوجته عندما تستدعي الضرورة ذلك، ليشملهما نفس العقد، بل تصاحبه امرأة أوبنت من العائلة لتساعده في تدبير القطيع، إن كان أعزب. ويبرُز من هذا أيضا، مدى الثقة التي يضعها صاحب الرأسمال في الراعي، وإن كان لا يتغافل عن زيارته من حين لآخر، مزودا إياه بحاجياته من المؤن وحاجيات ماشيته من العلف، أو ليساعده على البحث عن المراعي، وعن أماكن الإقامة، وأثناء الرحيل، حيث تُجهز لذلك قافلة قد تزيد عن 10 دواب: تحمل المؤونة والخيام والأثاث البسيط: (مغلاة مسودة، طاحونة حجرية، صندوقا يحوي مواد غذائية، قَرَب، منوال...) والدجاج والخرفان، ويركض الأطفال الصغار والنساء وراءها، غير مبالين بالمسافات التي يطوونها طياً، مشيا على الأقدام، ولا بالبرد أو الحرارة التي تلفح وجوههم.

مشهد اعتدنا رؤيته في المنطقة مع حلول فصل الربيع في اتجاه القمم، وفي بداية الخريف في اتجاه الأسافل. إنها رحلة الشتاء والصيف التي حددت فصول السنة والظروف الطبيعية إيقاعها.

هذه الرحلات التي تتجاوز تراب الجماعة البشرية لحوض أسيف امكَون، تستدعي وجود علاقات وِئَام بين العشائر الراحلة والأخرى المستقرة، وهي وضعية قد لا تتأتى إلا قليلا، مما يفتح باَب النزاعات القبلية والشجارات اللا متناهية بين العشائر.

♦ مجال الرعي وحدوده

تضطر قطعان الماشية، ولأسباب بيومناخية أو بشرية، أن تتجاوز حدود المجموعات البشرية باحثة عن الكلأ، مما قد يؤدي إلى اصطدامات، نسج تواترها خيوط تاريخ المنطقة، ذلك أن توسيع أو انكماش المجال المستغل للارعاء من طرف قبيلة ما، تتحكم فيه الظروف التاريخية، والمصالح الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين العشائر البشرية المتواجدة في المنطقة، فسكان حوض أسيف امكَون مثلا، يستغلون زيادة على المجال المحدد لقبيلة امكَونة، والمنصوص عليه كالتالي: «تزي أيت إمي، قمم وَاوْكُلزَات، تزي نكَرَارن شمالاً، تزي – نْ – تُودَتْ وخط تقسيم المياه بين حوض دادس وحوض أسيف امكَون من الشرق والجنوب الشرقي ثم أَزْرُو –نْ– إغيل وافرْضْ –نْ– إرغيسْ وتغْرمت نتلتفراوْت شرقا وتكَيتْ –نْ– وَازماي، جنوبا...[22]، قمم الأطلس الكبير المركزي»، أراضي قبائل إمغَران وأيت بُوكَماز، لوجودهم في نفس اللف مع فخدة أيت

22 – تقرير لضابط الشؤون الأهلية بقلعة امكَونة سنة 1929 (خريطة التنظيم البشري: رقم 10).

أحمد. كما يتصلون بأيت إصْحَا وأيت بُويكنيفن (تالمست) وأيت أُسُوكيس، وبعض فرق أيت عطا التي تستغل مروج قمم الأطلس الكبير الأوسط. على الحدود الترابية بين امكَونة وهذه المجموعات، نجد تِزي نكْرار وإزُوغاز، وتمثل مناطق حرة، يتسابق إليها الرعاة مع تحديد عدد رؤوس الماشية المسموح بها لكل عشيرة.

أما نحو الجنوب والشرق، فنجد أراضي ومسارح قبائل أيت سدرات وأيت عطا (صاغرو ومَجْدك). ويُفض التنازع حولها بطرق مختلفة:

- العنف والقوة، حيث كانت القبائل القوية تفتح المروج عنفاً أمام قطعانها، وهذا شأن الاتحادية العطاوية، حيث استطاعت خلال القرن 16 وبمساعدة زاوية احنصال (Gelner، 1969 et Morsy، 1972) الموجودة شمال حوض امكَون أن تستولي على سفحي الأطلس الكبير، الجنوبي والشمالي حتى سهل تادلة، وأن تفرض سيطرتها على المراعي الصيفية في الأطلس الكبير، زيادة على مراعيها الشتوية في صاغرو. وبين هذه وتلك توجد مراعي امكَونة وأيت سدرات وأهل دادس وإمغران.
- وعندما تلاشت وطأة قبائل أيت عطا، وتقرب امكَونة من زاوية احنصال، أصبح الوئام والتضامن قصد التكامل طريقة للحصول على المراعي، حيث أبرمت بين هذه القبائل عقدا للتآخي والتضامن تسمى محليا تَضَا أو تايْمات أو تَفرْكَكَات (*)، وبموجبها سُمِح لقبائل أيت عطا باستعمال أراضي امكَونة أثناء حركاتها بين المراعي الشتوية في صاغرو والمراعي الصيفية في منطقة زاوية احنصال وبوْكَماز، صعودا أو نزولا. وبالمقابل سُمح لقبائل امكُونة بالارعاء في المسارح العطاوية في صاغرو خصوصا أراضي أيت ولال وأيت أُنير وإلمشان وأيت بُويكنيفن وإملوان حتى حدود تَازَرين. ويضم هذا الاتفاق أيضاً مراع في حوزة قبائل إمغران وأيت سدرات. وتشير وثيقة كُتِبت سنة 1929 إلى أن بين أيت سدرات وامكَونة عقد تَفَرْكَانْت، بينما يشير حكم صدر بعد صراع بين القبيلتين حول حقوق الارعاء في صاغرو إلى أن قبيلة أيت سدرات سمحت لقبيلة امكَونة باستعمال مسارح صاغرو «بالخير»، وهي أراضي مشتركة بين فروع القبيلة الثلاثة (أيت سدرات الجبل بدائرة بومالن دادس؛ أيت سدرات السهل بملحقة قلعة امكَونة؛ أيت سدرات درعة بملحقة أكدز)، وتنص الوثيقة على أن قبيلة امكَونة سُمِح لها بحق الاستغلال شريطة الإلتزام بما يلي:

- لا يحق لسكان امكَونة أن يجمعوا الذمل بعد مغادرتهم لمكان الإقامة؛
- لا يحق لسكان امكَونة قطع الغابة، بينما يُسمح لهم باستعمال الأخشاب الميتة لغير الفحم والبيع؛
- يسمح لرعاة امكَونة بسقي مواشيهم في نفس الأماكن التي يستعملها رعاة أيت سدرات.

ورغم ذلك، فإن الصراع مستمر حول هذه المراعي، وأدى سنة 1968 إلى مقتل شيخ فخدة أيت مراو من امكَونة، وإلى مقتل راع سنة 1981. حيث أن القطعان تجابه بالرفض داخل هذه المراعي خصوصا خلال سنوات الجفاف، وبنفس الحدة يشتد الصراع حول مراعي مَـجْدك وإزُوغار التي توجد بين أراضي أيت سدرات الجبل وأيت عطا أُسُكيس وامكَونة. وقد نتج عن هذه الصراعات بين الرعاة أن كانت القبيلة تعين قديما شيخا يسمى أمغار–نْ– تُوكَا (*)، للحفاظ على سلامة القطعان والرعاة، وأن أصرت كل وثائق القبيلة التي تضم الأحكام العرفية على تخصيص القطعان والرعاة وحمايتها ببنود مفصلة، تفاديا لكل اعتداء عليها. كما أشارت الكتابات التي اهتمت بالموضوع، إلى أن التنظيم القبلي يجد له صورة مصغرة في خيام الرحل، حيث يمكن التمييز بين العظام، والدواوير والقبائل المختلفة. (باسكون 1968، 85 – 101)، غير أن جل هذه التنظيمات أصبح، اليوم، في خبر كان. فخلال تجوالنا بتلك الفيافي صيف 1981– 1982–1983، لاحظنا أن تنظيم الخيام تغلب عليه صفة العشوائية، حيث لم يعد شيخ المراعي يُعين ومند أن أنشئ المركز الإداري في المنطقة، حسب تقرير لضابط الشؤون الأهلية لنفس الفترة[23].

صفوة القول، إن مجال الحركات الرعوية للماشية تتحكم فيه ضوابط بشرية (الانتماء القبلي وحقوق الارعاء واللفوف...)، ونوعية العلاقات السياسية والاجتماعية بين القبائل، وضوابط طبيعية، خاصة نوعية التضاريس والمناخ وفترات الإنبات، ومدى تكيف صنف الماشية مع هذه الظروف. فقطعان الغنم تحتاج إلى الحركة أكثر من المعز، لأنها لا تقاوم البرودة ولا الحرارة، بل تخشى هذا وذاك، بينما تصمد قطعان المعز، وتقل حركاتها لإنها تستطيع مقاومة الظروف التضاريسية والبيومناخية الوعرة.

23 – أخر شيخ للمراعي عين بالمنطقة هو حمو ألحسن من أيت مراو

(خريطة رقم 11)

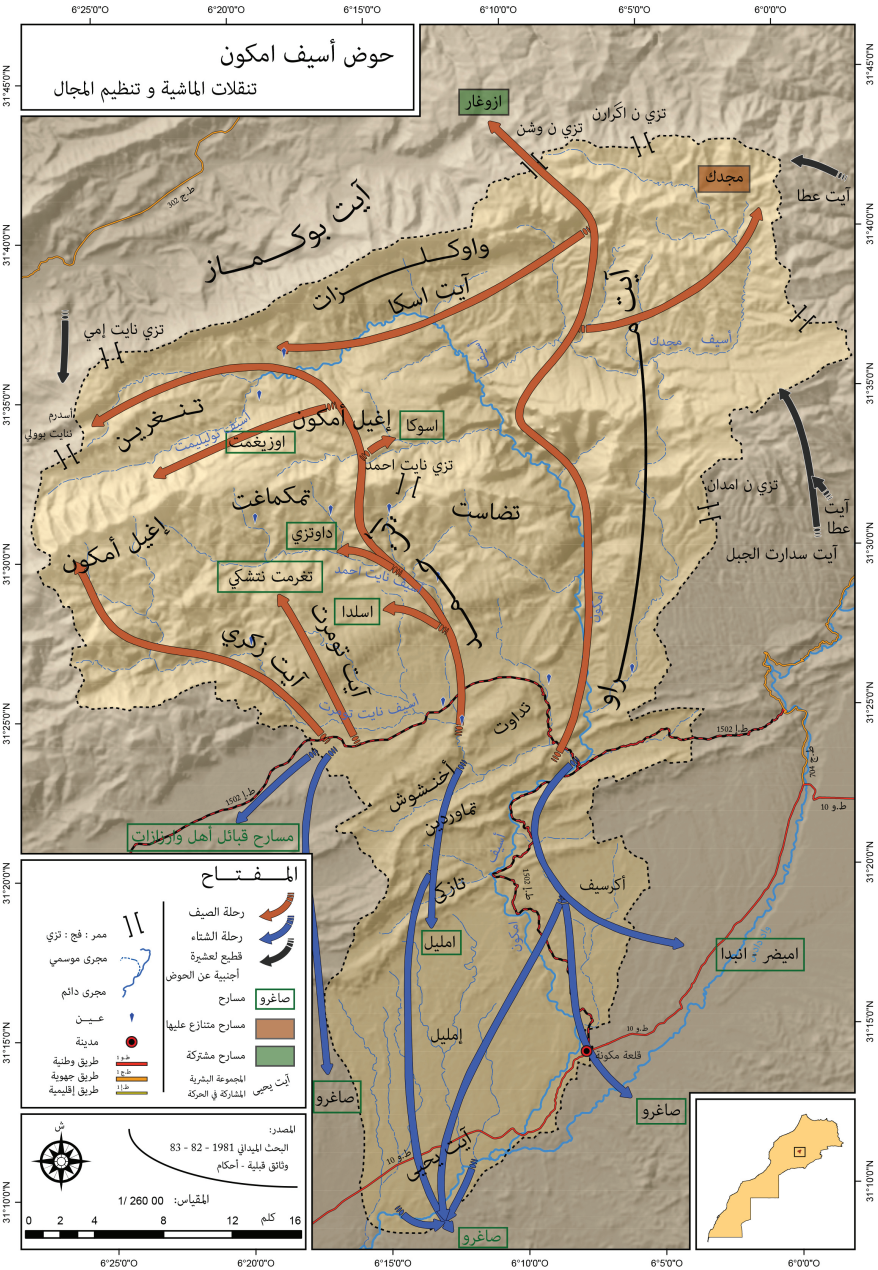
حوض أسيف امكون
تنقلات الماشية و تنظيم المجال
ازوغار
تزي ن وشن
تزي ن اكَراون
مجدك
آيت عطا
آيت بوكماز
واوكلزات
آيت اسكا
آيت
تزي نايت إمي
أسيف مجدك
أسدرم نايت بوولي
تنغرين
إغيل أمكون
اسوكا
اوزيغمت
تزي نايت احمد
تمكماغت
تضاست
تزي ن امدان
آيت عطا
آيت سدارت الجبل
داوتزي
إغيل أمكون
تغرمت نتشكي
اسلدا
آيت زكري
آيت تومرت
مراو
تداوت
أخنشوش
تماوردين
مسارح قبائل أهل وارزازات
تازكي
أكرسيف
امليل
اميضر - انبدا
إمليل
قلعة مكونة
صاغرو
صاغرو
آيت يحيى
صاغرو
ط.و 10
ط.إ 1502
ط.ج 302
المفتاح
رحلة الصيف
رحلة الشتاء
قطيع لعشيرة أجنبية عن الحوض
مسارح
مسارح متنازع عليها
مسارح مشتركة
المجموعة البشرية المشاركة في الحركة
ممر : فج : تزي
مجرى موسمي
مجرى دائم
عـيـن
مدينة
طريق وطنية
طريق جهوية
طريق إقليمية
المصدر:
البحث الميداني 1981 - 82 - 83
وثائق قبلية - أحكام
المقياس: 1/ 260 00
0 2 4 8 12 16 كلم
ش
6°25'0"O
6°20'0"O
6°15'0"O
6°10'0"O
6°5'0"O
6°0'0"O
31°45'0"N
31°40'0"N
31°35'0"N
31°30'0"N
31°25'0"N
31°20'0"N
31°15'0"N
31°10'0"N

2.1.3.1 – الحركات الرعوية الكبرى وأساليب استغلال المجال

✓ **رحلة الصيف الصاعدة**

يزداد الارتفاع نحو قمم الجبال (إغيل امكَون 4071م، جبل وَاوكَلزات 3770م) وتزداد التساقطات، وتغطي الثلوج المنطقة لمدة أسابيع خلال فصل الشتاء. وعندما تتحرر التربة من الثلوج والجليد تظهر أعشاب تحت أشجار من العرعر والبلوط قاومت وصمدت أمام التعرية البشرية والحيوانية. وحماية لها، تقوم الجماعة بفرض الرقابة على المروج، ولمدة شهور معدودة قصد تمكين الأعشاب من الانتعاش (إزُوغار، أكَدال أُوزيغمت– أكَدال نأيت بوولي...) ومع نهاية فصل الربيع تشهد الممرات الجبلية حركة صاعدة للماشية والرعاة، حيث تعمل كل القطعان على أن تكون على أبواب المراعي المحروسة في انتظار إباحة الدخول إليها، ويجتمع ممثلوا العشائر البشرية المالكة لحق الارعاء، ليعلنوا عن بداية الاستغلال، حيث يخصص لكل عشيرة نطاق خاص قبل أن يصبح الارعاء مباحا وحرا طليقا. فسكان أيت احمد يستغلون أكَدال–ن– أُوزيغمت، منذ القدم، وأقاموا فيه برجا للمراقبة وخزانا جماعيا (تغرمت نأيت احمد)، بينما تستغل فخدة أيت امْراوُ وأيت أسكا أكَدال–نْ– مَجدكَ، ويسمح لجميع رعاة القبيلة بالتقدم بحوالي 3000 رأس نحو أكَدال–ن– إزغار، على السفح الشمالي للأطلس، على أن يتقدم سكان أيت زَكْري في اتجاه أكَدَال نأيت بُوولي، بينما لا تتجاوز قطعان أيت تُومرت تغرمت نْ تشكي. وقد يحدث أن يتفق بعض الأشخاص، بصفة فردية، خاصة ذوو النفوذ، إما المادي أو المعنوي مع من يماثلهم من قبيلة أخرى، فيسمح لهم بالرعي في مسارحها، كما يستنتج من وثيقة اتفاق بين عائلات من أيت احمد وقبيلة أيت بوولي: (خريطة رقم 11).

يعلن إذن عن افتتاح أكَدال، وتحدد لكل فرقة منطقة، وتنصب الخيام (إمَسْكان (*)، وتبدأ مرحلة الأفراح والحفلات بجز الصوف، ويحضر المختصون في هذه العمليات إلى عين المكان، ويحضر الفقهاء للتبرك بتلاوة القرآن، كما يحضر الفقراء والمساكن، وينال كل حقه من الأفراح والزكوات. تستمر هذه الحفلات مدة فصل الصيف بأكمله، إذا كانت المراعي جيدة، حيث لا يغادرها الرعاة إلا مع بداية الاحساس بالبرودة أو عندما تبدأ الأعاصير الأولى (شتنبر/اكتوبر).

قبل مغادرة المروج العليا وتدشين حركات الهبوط نحو المراعي الشتوية، تُرسل كل خيمة راعيا ليتفقد أحوال المراعي والإشارة عليها بمكان الاستقرار خلال فصلي الخريف والشتاء.

✓ **رحلة الشتاء الهابطة**

في اتجاه الجنوب تقل الارتفاعات لتصل 1400م عند مركز قلعة امكَونة، وتقل التساقطات ليصل معدلها أقل من 200 ملم، بعد الخروج من الثنايا الأطلسية الكريطاسية نحو الحادورات الرباعية المكونة لمنخفض دادس. وتصبح المسارح مكسوة بنباتات الشيح والحرمل ونتف من الحلفاء خصوصا على السفوح، قبل أن تختفي الحياة النباتية، مما يحد من إمكانيات الارعاء. لذا يكتفي الرحال بالنزول إلى وسط السفوح أو قدم الأطلس (تِمَطدة، أسلْدة، تمسنين، إمليل، تِماوَرْدين، أكَلاوْو، تَالْتفْراوْت...) حيث نصادف الكهوف التي تكون المآوي هنا مصطفة على طول قدم الاجراف وسفوح الأودية، ويطلق على الماشية التي تقضي الشتاء في هذه المناطق تِمَسْكَرسين (*) (الشتوية) وقد يحدث وفي حالة جودة المراعي الصيفية أن يستغني الرعاة عن الصعود إلى القمم بجزء من ماشيتهم، بقضاء الصيف على مقربة من الأودية، مستغلين الخضر والفواكه التي تزخر بها الحقول في هذا الفصل، ويطلق على هذه القطعان: تِمصفين (*) (الصيفية).

لكن، إذا تبين أن مراعي صاغرو أجود، يتابع جزء من الماشية طريقه نحو الجنوب، مخترقا وادي دادس عند زاوية إمَاسين أو زاويَة وادْ أسْفال، أو دوار علْقمت أو أمام مركز بومالن، في اتجاه القمم الجرانيتية لجبال صاغرو، حيث يتوغل جزء من قطيع أيت مراو داخل أراضي أيت عطا، بينما قطعان أيت احمد وبقية قطعان الافخاذ الأخرى تتجه نحو أراضي أيت سدرات حتى اكَدز وتَازرين. أما قطعان إمغران فيمكنها أن تصل حتى مسارح قبائل أهل ورزازات بمنطقة تَازْناخت.

في السنوات التي يحتد فيها الجفاف، يتجرأ بعض المربين -اتفاقية ثنائية-، على حمل مواشيهم على متن شاحنات (حديثا) حتى تنجداد شرقا (أراضي أيت يافلمان) ونحو السهول الشمالية حتى الشاوية لاستغلال الحصيدة، وفي مثل هذه الحالات لا يرافق الماشية إلا الرعاة، لقلة عددها وطبيعة المسارح، وبعد المسافة، على أن المربي يتخلى، زيادة على رُوث ماشيته عن الألبان ومشتقاتها لفائدة المستضيف.

خلال هذه الحركات، تقطن الماشية والرعاة إما كهوفا هيئت لهذا الغرض تسمى إفران، (جمع إفري (*) حيث يختار جرف أو سفح، وتحفر عند قدمه مغارة أو مغارتان تصل أبعادها حتى 20م^2 (8 x 2.5) (صورة رقم 3)، ويشترط فيها أن تكون محمية من الرياح، ومستقبلة للشمس الصباحية، وأن تحاط بما يقارب مترا أو مترا ونصفا من السياج الحجري.

صورة رقم 3: كهوف لحقها الاهمال (امي نلوح) (صيف 85)، كهوف يؤمها الرحل في طريقهم نحوالمروج العليا، وبعد العودة منها، يتكون الكهف من بيتين، ابعادها (8x 3م).

تخصص هذه التجهيزات لإيواء الماشية، بينما يفضل الرعاة النوم في الهواء الطلق، صيف–شتاء، على أن تنام النساء داخل خيم من الشعر والوبر أو من حصير من الحلفاء (إمَسْكان)، أو داخل المغارة أو بيوتات من الحجر المجرد (إزْغان) والمسقفة بالخشب والأتربة.

فوق المروج العليا الصيفية، يكتفي الرحل بباحات محاطة بسياج لإيواء الماشية (أمَـزير)[24]، بينما تقام الخيام للأسر الراعية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المنشآت الواقية للماشية من العواصف الثلجية، ومن البرودة القاسية، يمكن أن تكون ملكا لرب الماشية، خصوصا إن كان مزارعا، أو في حوزة مستغل آخر، أو مشتركة بين شخصين أو ثلاثة، كما يمكن أن تكون جماعية مثل الملاجئ العمومية. هذا، ولا يحق لشخص أجنبي عن العشيرة إقامة ملجأ داخل أراضي غيره، بينما يسمح له بحق الاستغلال بعد الاتفاق مع ذوي الحقوق، وهي وضعية قبيلة امكَونة في مسارح صاغرو.

24 – في ناحية سوس تطلق كلمة أمزير على الأسمدة الحيوانية (الرُوث).

ونظرا لأهمية هذه المآوي، فإن الفلاح يحاول إقامتها عند أهم المراعي، وعلى طرق التيارات الرعوية الكبرى، لكي يستفيد من الدمل الذي يجمع فيها، قبل أن ينقل على ظهر الدواب ليستغل في تخصيب الحقول.

ولا يحق لأحد أن يستغل روث منشأة غيره إلا بإذن منه، بينما يحق للجميع أن يستفيد من المؤسسات الجماعية التي لا تتطلب استثمارات خاصة (إمِزار)، حيث يتسابق الفلاحون لاستغلال ما تحويه من الأسمدة. ومن المشاهد المألوفة في هذه الأحواز، مصادفة قوافل من حمير وبغال متجهة نحو الفيافي قبيل صلاة الفجر، لكي لا تعود إلا في وسط النهار أو بعد الظهر، محملة بالأسمدة، وقد قطعت كلومترات عديدة.

إن هذه اللوحة تبرز بجلاء أهمية التفاعل الموجود بين الزراعة والرعي، وأهمية الظروف الطبيعية والبشرية كإطار أثر ويؤثر في العنصرين، كما تبرز أهمية التضحيات والأعباء التي يتحملها الفلاح المكَوني ليثبت وجوده في منطقة منفرة وشحيحة.

3.1.3.1 - **زراعة معاشية ضيقة**

إن مؤهلات أعالي الحوض، كما ذكر، جعلته يميل إلى تربية الماشية، فرغم أهمية الموارد المائية حيث الأنهار لا تنقطع، فإن شدة تعمق الأودية، وضيق بطونها، وتعرضها لبرودة قاسية وتساقطات ثلجية وفيضانات جارفة خلال الشتاء، جعلت الزراعة ثانوية جداً.

فالمحاصيل الزراعية تضطر أن تتكيف وتخضع لهذه المستلزمات، ومن تم نرى أن أغلبية المحاصيل التي تخشى البرودة مثل الفصة والأشجار ماعدا الجوز، تكاد تكون منعدمة بينما يتأخر زرع ونضج المحاصيل الأخرى وتعرف الحياة الزراعية فترة توقف ما بين أواخر شتنبر حتى شهر يناير. على أن المنطقة مع ذلك تستقبل منتوجات محدودة للشعير والذرة وبعض الخضر كاللفت والبطاطس.

الشعير: زراعة شتوية، لكنها تخشى البرودة، وجمود الأرض. لذا يتأخر حرثها على مستوى كل دواوير أُوزيغمت حتى نهاية يناير، مما يؤخر نضجه وحصده حتى نهاية يونيو.

الذرة: تنقسم إلى قسمين حسب أوقات زراعتها وأهدافها «فالبكرية» وهي التي تزرع مع بداية الربيع فوق أراضي استرحت خلال الشتاء أو حملت محصولا ثانويا مثل اللفت، تعرف فترة نضجها خلال الصيف وتوجه نحو التغذية البشرية، أما «المزوزية» وتزرع في تناوب مع الشعير في نهاية يونيو، لكنها تتعرض ومع بداية

شتنبر للأعاصير الجبلية والبرودة المبكرة، مما يعوق نضجها، ويعمل الفلاح على اقتلاعها لتستعمل كعلف في تغذية الماشية خلال فصل الشتاء.

اللفت: يعتبر اللفت من المنتوجات القديمة المعروفة عند السكان، حيث يقومون بتجفيفه، وخزنه مع الجزر حتى فصل الشتاء، ليستهلك مع الكسكوس. والجدير بالذكر أن اللفت يزرع لوحده في هذه النطاقات وتزدهر زراعته.

البطاطس: من المحاصيل التي تتحمل البرودة، وتتكيف مع المرتفعات، حيث تزرع مرتين في السنة: في أسافل الحوض ووسطه، تزرع بين شتنبر ودجنبر، وبكميات قليلة جدا عن حاجيات العائلات، لأن زراعتها تزامن زراعة الحبوب الأساسية، ولا مجال لضياع شبر من الأرض في محصول يعد ثانويا بالنسبة للسكان، بينما يكثر الاهتمام بهذا المحصول في أعالي الحوض عند سكان أوزيغمت، على نفس الارتفاع مع ملحقة مسمرير شمال/شرق دادس، وأيت بوكَماز بالنسبة لأعالي وادي الأخضر على السفح الشمالي للأطلس الكبير. إن هذه المناطق المرتفعة، والباردة شتاء، يتخلف فيها محصول الشعير ولا يحرر الأرض إلا في نهاية يونيو، ويستحيل على الفلاحين إتباعه بمحصول آخر من الحبوب مما يدفعهم إلى استغلال جزء كبير من أراضيهم بواسطة الخضر كالبطاطس واللفت، خصوصا وأن مشكل مياه السقي قلما يطرح. وقد تطور إنتاج البطاطس وأصبح يوجه نحو التسويق على مستوى الحوض وخارجه.

إطار جبلي ذو خصوصيات مناخية وبيومناخية قاسية فرض التكيف معه سلوكات اقتصادية متميزة بالشح، كما فرض إطارا للاستغلال قوامه البساطة مع المتانة والصلابة.

4.1.3.1 – سكن معلق متين

يعكس السكن الريفي إطاره الطبيعي والاجتماعي الاقتصادي، فهو يخضع للظروف الطبيعية من أشكال ومناخ، كما يعكس نمط عيش السكان ومستواهم الاقتصادي والتكنولوجي.

ومساكن الأودية الجبلية لا تخرج عن هذه الحقيقة، فالسكن رغم استقراره، اضطر أن يأخذ بعين الاعتبار الاندماج مع القطاع الاقتصادي السائد، وهو تربية الماشية، وضيق المجال المنزرع، وأن يتكيف مع الارتفاع وقساوة المناخ، لكنه ينم عن غنى وتنوع ثقافة الساكنة.

ففي كل فخدة أوزيغمت، لا نجد دوارا واحدا وسط الحقول، فالمساكن معلقة على السفوح حتى ارتفاع يصل 2400م. ومصطفة على شكل خطي بين الأراضي المخصصة للرعي والأخرى الموجهة نحو الزراعة. وهو وضع يعوق ايجاد منازل متماسكة متراصة

ومحاطة بجدار كما هو الشأن في قصور الجنوب. ومن ثم فمركزها الأساسي يكمن في المخزن الجماعي (تِـغرمت-نْ- لخْزين أو القصبة) الذي يعتبر مؤسسة اجتماعية اقتصادية هامة. أجل إن جميع سكان الدوار كانوا يقومون بخزن ما لديهم من القوت والمجوهرات والأثواب داخل هذا المخزن، ويتكون عادة من غرف صغيرة عددها يتوافق مع عدد العائلات الموجودة في الدوار وقت بنائه. ويراقب هذه الخزينة بواب، ويشترط فيه أن يتسم بالأمانة والصدق والقوة. يتقاضى البواب أجرته عينا، ويساعده في ذلك حراس تنتدبهم العائلات المكونة للمجموعة، وبتناوب كل يوم. وتخضع إدارة هذا النوع من المؤسسات لقوانين مضبوطة ومعروفة لدى جميع أفراد الدوار.

إن هذا النوع من المؤسسات والقصور يعبر عن مرحلة معينة من تاريخ المنطقة واقتصاديات أهلها، يقول مونتاني (1930): «إن هذه القصور هي التي كونت مراكز الاستقرار الأولى، وحولها تطورت حياة الاستقرار». فهي إذن تعبير عن مرحلة عدم الاستقرار التام والترحال، وعن مرحلة المعارك، أو ما يعبر عنه محليا «بالأشرار».

والجدير بالذكر، أن آثار هذه القصبات الجماعية، يكاد يندثر، حيث لم نعد نصادف في الحوض بأكمله سوى ثلاثة، وظيفتها التخزينية لا زالت قائمة (دوار تَغْرفت، وَاوْشْكي، تشكي-نْ-إمغران)، وأخرى بناياتها قائمة (تِغرمت نأيت احمد، تغرَمت-نْ-إكَرامْن)[25] وتتكون هذه الأخيرة من أربعة طوابق، تضم 48 غرفة. وفي ما عدا ذلك، يمكن رؤية بقايا قصبة كبيرة في إغرم إزْدرن (75 غرفة) وأخرى في إغرم أقديم، بينما لم نعد نجد سوى الاسم عندما نصل إلى بُوتغرار (تِغرمت -نْ-تَلْتْفراوت) وبرغوسة (القصبة) في توربيصت وفي تازروت وأيت حمو أيحيى.

وهكذا يمكن ملاحظة أن هذا النوع من المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية ظل في أعالي الجبال، بينما يضمحل بالاقتراب من السافلة، ويمكن تعليل ذلك بمعاملين:

- أعالي الجبال نمط الترحال لازال سائدا؛
- عالية الحوض لم تتأثر كثيرا بالتغيرات التي أصابت السافلة من جراء الاحتكاك، على أن دور هذه المؤسسات تدهور حتى داخل الدواوير التي لا زالت فيها قائمة. ففي صيف 1983 أهل تَغْرفت مثلا، لم يودعوا داخل مخزنهم سوى بعض مواد التغذية الثانوية كاللفت اليابس، وبعض الحبوب، بالإضافة إلى بعض مدخرات الدوار الجماعية، مثل «كتان الموتى». أما الحراسة، فالقائم عليها شخص شاخ في المهنة.

25- خلال أول زيارتي للمنطقة صيف 1981، بنايات مخزني إكرامن وإغزم إزدرن لازالت قائمة، لكنه هدمت بعد ذلك بسنتين لتستعمل أخشابها في إقامة مسجدي الدوارين.

بجوار هذه المؤسسة، نجد المسجد، ثم الساحة العمومية، وأحيانا بيتا للضيوف، وهي مؤسسات كانت تكون محور الحياة قديما، لكن الزمان نال منها لتستمر فقط كشواهد.

تؤكد كل الكتابات التي اهتمت بهذا النوع من البنايات على دورها الدفاعي، حيث تحرص على أن يكون موضعها استراتيجيا بالنسبة للمحاط كما كانت دائما تتوخى المتانة، وهو ما يمكن أن نلمسه في طريقة البناء ومواده.

يتم البناء بالتراب المدكوك (التابوت) على شكل قوالب مستطيلة الشكل، يتم وضعها الواحدة فوق الأخرى حسب تقنية تجعلها متداخلة ومتماسكة. بينما عندما تكتسي البنايات صبغة دفاعية، فإن قاعدتها تتكون من جدارين متوازيين، يوضع فوقهما وبصفة متعامدة جداران آخران متوزيان، ثم حائطان متوازيان في اتجاه الصف الأول ومتعامدا مع الصف الثاني، وهكذا إلى أن تصل البنايات إلى ارتفاع معين، فتوضع الجدارن على مثيلها دون ازدواجية، لكن هذه التقنية لا تهم إلا الأسوار الخارجية للقصور الدفاعية أو المخازن، حيث تنعدم النوافذ، عدا بعض الثقاب أو الكوات الطويلة الضيقة التي كانت تستغل للمراقبة وإخراج فواهات البنادق.

المنازل كما أسلفنا تتموضع خارج النطاق المنزرع وفي تناغم مع انحدارات السفوح، لتتوسط المحاط، بين النطاق المخصص للرعي (قمم الجبال) والنطاق المخصص للزراعة (بطون الأودية). ونظرا لضيق هذا المجال الأخير، فإن المنازل، إلا نادرا، تكون ذات حجم صغير، وتتخذ شكلا متدرجا، يطل بعضها على سطوح البعض، حيث يحاول السكان استغلال كل شبر متاح وبطريقة مثلى.

فالطابق السفلي يستغل كملجأ للأنعام والدواب، ومخزن للقوت والحطب والعلف، بالإضافة إلى غرفة الطبخ التي تلعب أيضا دور مكان صنع الأنسجة الصوفية. فوق سطوح الغرف المخصصة لهذه الوظائف يوجد البيدر، ويتوسطه ثقبان، يفتحان عند إنهاء عملية الدرس والتذرية، أولاهما ينفتح على خزان الحبوب، وثانيهما على خزان العلف، ليرمى منه التبن، كما أن جزءاً من هذا البيدر يكون مسقفا، ويستغل لتجفيف العلف أو الحبوب، أو الحطب، كما يستغل في الجلوس أثناء الصيف.

في الجهة الأخرى ترتفع غرف استقبال الضيوف والنوم، وتبدو من الخارج بناية عالية مربعة الزوايا، تنتظم غرفها حول صحن مسقف بأكمله، خال من الأعمدة التي نلاحظها في مثل هذه المساكن في وادي درعة، أو عند المجموعات البشرية الساكنة في

إمغران. هذه البنايات، قلما يراعى فيها أي تزيين، فجدارها عبارة عن أسوار بالتابية أو الحجارة المجردة، ومنافذها الضيقة تستغل كمنفد لضوء وكمخرج للدخان، أما الجدار الموجهة للرياح والعواصف فتغلف بالأحجار، وهي نفس العملية التي تلاحظ، لكن بواسطة الخشب في الأطلس المتوسط وبجريد النخل في بعض الواحات الجنوبية. إلا أن صفائح القصدير والاسمنت بدأت تحل محل هذه الوسائل التقليدية.

صفوة القول، المجال الجبلي وظروفه الطبيعية المتميزة، أوجب صنفا من السلوك البشري إزاء استغلال المؤهلات الطبيعية، طبع بحياة الترحال حسب إيقاع تفرضه فصول السنة وعناصر الحياة البيومناخية، مما أثر في البنيات الزراعية وأنماط الإسكان.

2.3.1 - زراعة الواحـات

يبدأ نطاق الواحات عند نهاية آخر الثنيات الجبلية، فتتعمق الأودية داخل حادورات، مشكلة شريطا من السهول الضيقة، وتزداد قساوة الظروف المناخية، ليتراجع الرعي أمام ميل السكان إلى ممارسة زراعة مسقية، والتعاطي للأنشطة الأخرى كالهجرة والتجارة والسياحة.

1.2.3.1 - السقي عامل محدد للزراعة

1.1.2.3.1 - تستغل المياه بطرق عتيقة

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كل الحياة الزراعية مرتبطة بالسقي، وبالموارد المائية السطحية، حيث العيون التي تستغل مباشرة قليلة، وصبيبها ضعيف لانبتاقها من صخور قليلة التخزين، ولاتوجد إلا في النطاقين الأعلى والأوسط للحوض (تِشْكي؛ تَغرفْت؛ أمسين؛ أيت خْليفة؛ الرباط؛ إميضْر-نِ-إكَرامن...)، وتستغل مياه هذه الأخيرة بعد أن تجمع في صهاريج باستثناء المتدفقة منها على السفوح الجنوبية لسلسلة واوكَلزات، شمال دواري تشْكي وتغرفْت على ارتفاع 2200- 2300م، وهي ذات صبيب مرتفع، نظرا لانبعاثها من صخور كلسية.

بناء عليه، ونظرا لأهمية المياه السطحية، فإن استعمالها يتم مباشرة بدون تخزين أوتجميع، بل يستغل الفائض المائي كطاقته لتحريك المطاحن القائمة شمال دواير أُوزيغمت، وتؤخذ المياه مباشرة من الأودية بعد تحريف جزء من صبيبها نحو قنوات تُوصلها إلى الحقول.

وتبعا لذلك، فإن بناء واستصلاح شبكة السواقي وتدبير مياه السقي، يتطلب تقنيات ومجهودات تتجاوز بكثير إمكانات الأفراد، مما يستدعي تعاون الجماعة، ويجعل من الساقية لحاما متينا للمجموعة.

♦ **تقنية رفع منسوب المياه: أكَوكَ**

سد تقليدي يُبنى بمواد هشة تتكون من أغصان الأشجار التي عادة ما تنبت على مقربة من الأودية (الغار، القصب، السوحر، الطرفاء...) مثقلة بأحجار كبيرة، تضاف إليها الحشائش والحصى، لكي يتمكن من جمع المياه ورفع مستوى الصبيب الذي ينحرف نحو الساقية، كما يمكن من تسريب الفائض المائي خصوصا أثناء الفيضانات تفاديا لملء القنوات بالرمال والطمي والحصى. غير أن هذه التقنية تلزم السكان بإعادة بناء السد بعد كل فيضان، وهي عملية صعبة، وتتطلب تجنيد كل أفراد العشيرة البالغين (حد الصايم) (*).

يطرح موضع هذه السدود مشاكل مستعصية على المستوى التقني والبشري، خصوصا عندما تكون مياه الأودية قليلة أو عندما يعمق النهر مجراه، وعلى الخصوص عندما توجد المساحات المسقية لجماعة أو جماعات بشرية عند نفس خط الارتفاع، على ضفتي النهر، حيث تحاول كل مجموعة بناء سدها في عالية سد المجموعة الثانية، وبالتالي الفوز بصبيب مائي أكبر من صبيب الأخرين، أو بكل الصبيب إذا كان النهر في حالة شح. إن وضعية مثل هذه، تنتهي إلى شجار يتجدد كل سنة بعد تحطيم الفيضانات للسدود. فموضع السد له علاقة بقوة نسبة انحدار الساقية، وهذا الأخير له ارتباط بأهمية صبيبها، وبأهمية المساحة التي يمكن أن يغطيها السقي. فكلما كانت نسبة الانحدار ضعيفة كلما قل صبيب وسرعة مياه الساقية (التقليدية) وتضاءلت المساحات التي تشرف عليها، لذا يلجأ السكان إلى وضع سدود متتالية على النهر بنوع من التناوب، واحدا على الضفة اليمنى من النهر يليه آخر على الضفة اليسرى تفصلهما مسافة تصل إلى بضع مئات الأمتار. وحسب أبحاث الأستاذ باسكون (1970)، تزداد هذه المسافة اتساعا من العالية نحو السافلة. لكن نظريته هذه قد لا تنطبق إلا على مناطق الدير (مخرج الأودية من الجبال)، بينما ثبت لنا في الميدان، أن هذه المسافة تختلف حسب الامكانات الترابية القابلة للزراعة، وحسب وجود أو عدم وجود موضع صالح لبناء السد، حيث يعطي تناوب سدود السواقي على ضفتي النهر التدرج الأولي للسواقي وأهميتها من أعالي النهر نحو أسافله، مما يعني مبدئيا، أن أطول السواقي وأهمها صبيبا أو أعظمها من حيث المساحات التي تغطيها هي التي ستوجد في عالية النهر.

إلا أن هذا التدرج المبدئي ليس هو الملاحظ دائما، إذ نجد أعالي الحوض وأجزاء من الوسط طبغرافيتها تتكون من أودية عميقة وضيقة وسفوح شديدة الانحدار، ولا تسمح بتوسع الأراضي المسقية رغم أهمية صبيب الأنهار. هنا، السواقي غالبا ما تكون صغيرة، تناسبا مع ضيق مساحة الأراضي الزراعية التي لا تتجاوز قعر الأودية، حيث لا غاية ترجى من وراء الاهتمام بحجم الساقية ما دامت كمية المياه تفوق الحاجيات، على أن السواقي تصبح ذات أهمية كلما اتجهنا نحو سافلة الوادي سواء من حيث صبيبها أو أبعادها أو المساحات التي تغطيها (سواقي تابرخاشت، أيت عبو، القلعة، أيت يحي...).

♦ **السواقي وأبعادها**

إن أهمية الساقية كقناة للجريان توصل المياه إلى الحقول، رهين بكمية المياه التي تستطيع أن تزود بها تلك الحقول، وبالتالي بأهمية المساحة المسقية. وقد اهتدى السكان إلى علاقة أبعاد الساقية بمقدوراتها السقوية، فعملوا على تمديدها على مسافات تصل أحيانا إلى بضع كلومترات، مما يفرض اختراقها لأراضي دواوير متعددة، ويستدعي أن تكون العلاقات بين تلك الدواوير جيدة وتعاضدية، أو يشتري دوار السافلة الأرض من دوار العالية، أو يتنازل هذا الأخير عن حقوقه مقابل كمية من الماء، هذا ما لم تكن لدوار السافلة سلطة روحية أو دنيوية أقوى من سلطة دوار العالية.

فبناء الساقية يستوجب إذن وجود اتفاق مسبق بين الأطراف المعنية، لأن دواوير السافلة توجد دائما تحت رحمة دواوير العالية، حيث يعتبر مرور ساقية دوار السافلة وسط أراضي دوار العالية وسيلة للضغط بين يدي هذا الأخير اقتصاديا وسياسيا، بل ووسيلة للقضاء عليه إذا اقتضى الحال، مما استدعى خلال الأزمنة الماضية وجود تحالفات ولفوف قصد الحفاظ على التوازن. وبذلك تكون الساقية العنصر الاقتصادي الأكثر أهمية والأكثر تحكما في العلاقات بين الدواوير، وتاريخ المنطقة لا يخلو من أمثلة استعملت فيها الساقية كوسيلة ضغط حربية أدت إلى استسلام دوار أو ترحيله أو تغيير لفه. ونسوق في ما يلي أمثلة لتوضيح نماذج من هذه العلاقات.

في النطاق الأوسط من الحوض على أسيف نأيت احمد (خريطة رقم 12) نجد دواوير أمسكار أمجكَال[26*]، أمْسكار أمزْدار (*)، أمجكَاكَ، ألمدون، بالتوالي من العالية نحو السافلة. الدوار الأول والثاني يوجدان داخل أودية عميقة، ضيقة لا يتجاوز قعرها بضعة

26* – أمجكَال: الفوقاني ؛ أمزدار: التحتاني

أمتار، بينما دواري أمجكَاكَ وألمدون، فيوجدان في منطقة تنفرج فيها التضاريس، ويظهر فيها مجال قابل للاستغلال شريطة أن تتوفر مياه للسقي، لكن هذه قليلة جدا خصوصا أيام الصيف حيث يجف سليل النهر عادة. السواقي مشتركة ويخضع استغلالها لدورة مائية (النوبة). وقد نشأت صراعات حولها، أدت إلى تضرر دوار ألمدون، وهو الواقع في السافلة، مما قد يكون السبب في استقرار جزء من أسره في عالية أمجكَاكَ وإنشاء دواري أمسكار أمجكَال وأمسكار أمزدار، ولا زالت رواسب هذا الانشطار بارزة على مستوى المكونات البشرية للأجزاء الثلاثة حيث ينتمي أفرادها إلى نفس الأسر ويجمعها مقدم واحد إداريا رغم تباعدها في المجال. الإنقسام هذا، لا يمكن أن يفسره إلا الرغبة في ممارسة الضغط على دوار أمجكَاكَ «العدو»، وهو الذي انفصل عنه جزء من سكانه ليستقروا ما بين أمسَكار أمزدار وأمسْكار أمجكَال، قصد التحكم فيهما، ولازالت أطلال وأسماء الحقول وملكية بعض أشجار الجوز شاهدة على ذلك (تِغرمت نأيت بَارُوخ).

شكل رقم 12

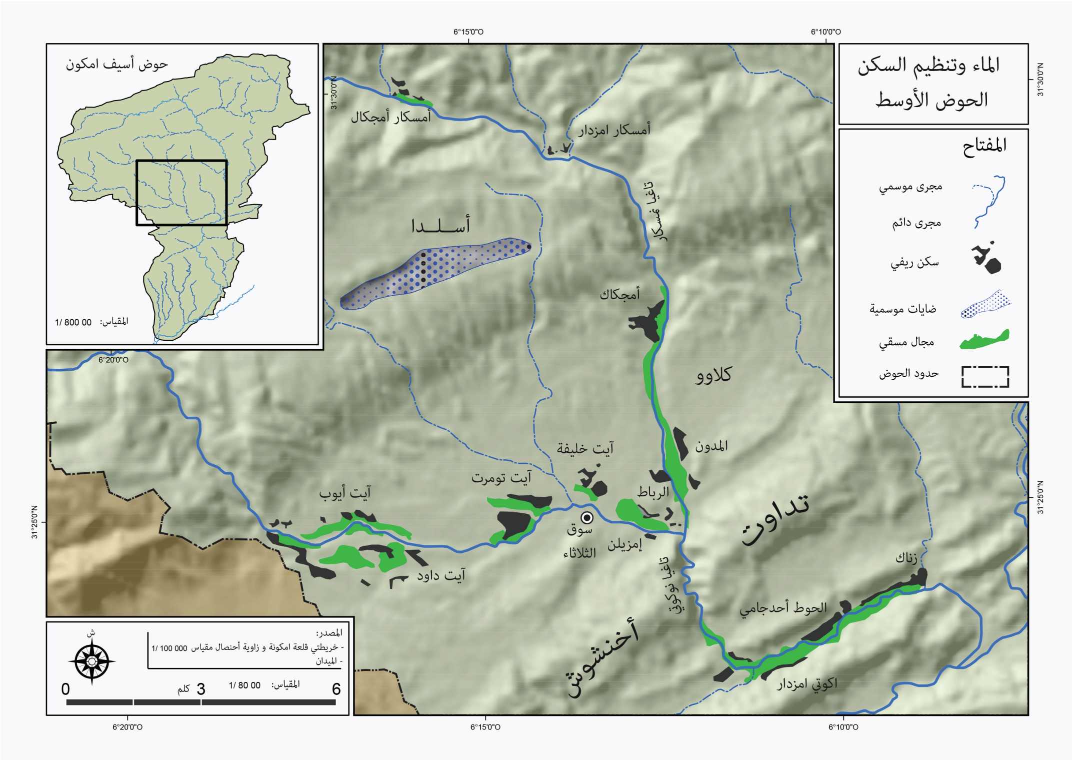

ويرى البعض من أبراج المراقبة المبثوتة في المنطقة، والتي استرعى وجودها انتباه شارل دوفوكو في نهاية القرن التاسع عشر، حيث توجد عادة بين دوار وآخر، مكانا لحراسة رؤوس السواقي والسدود. وحكاية تكسير الدوار الفلاني للدوار الفلاني، بحجز مياه السقي عليه مدة 5 إلى 7 سنوات، حكايات تتكرر على ألسنة كل الشيوخ الكبار، وتكون نسيج التاريخ الاجتماعي للمنطقة. وقد حاولت بعض الدواوير أن تضع قوانين محكمة لحل مشاكل سواقيها، كما تشهد بذلك شهادة مكتوبة بين دواوير «أيت زكري» ودوار أيت تُومرت (وسط الحوض)، المستغلة لأسيف نأيت تُومرت، حيث أدى الصراع إلى قيام أيت زكري بحجز الماء على أيت تُومرت مدة سبع سنوات، وأنهي بعقد اتفاقية مؤرخة أوائل محرم عام 1077 هجرية.

إن قنوات السقي كانت ولا تزال محط عناية السكان، فقننوا مرورها من أراضي دوار إلى آخر، إما بشراء الأرض كما هو الشأن بالنسبة لساقية دواوير أيت خْيار ومِرنة، حيث اشتروا موضع مرور الساقية من دوار أيت كَمات حسب قولهم «من الواد حتى محراب الصلاة» (أي أن الساقية لها حق التنقل إذا ما تضررت وبدون حاجز، مستغلة كل المساحة المزروعة حتى محراب الصلاة). كما أن سكان السافلة يمكن أن يتخلوا عن جزء من صبيب الساقية لصالح الأراضي التي تمر وسطها، كما هو الشأن بالنسبة لساقية أيت عبو (تغطي 12 دوارا)، كما يمكن أن يفرض مرور الساقية وبدون مقابل مخالفا القوانين المذكورة، إذا ما كانت السلطة المستغلة أقوى إما روحيا أو ماديا، كما هو الحال بالنسبة لساقية «أيت كَمات» إذ تم تمديدها من طرف سلطة الحماية سنة 1935 بعد استصلاح الدائرة السقوية المجاورة لمركز قلعة امكَونة، وتعتبر بذلك أطول السواقي في الحوض (أزيد من 9 كلومترا) والساقية الوحيدة التي تخرج المساحة التي تغطيها عن نطاق قعر الوادي. لأنها اعتمدت على تقنيات عصرية، بتبليط عدة أقسام منها، إضافة إلى تجهيزها بسد صغير مبني بالإسمنت المسلح منذ بداية الستينات.

تبدأ الساقية بعد دخولها إلى الدائرة المسقية في الانعراجات، وتتفرع إلى قناوات ثانوية تسمى أغْلاَن (المصرف)، وتميل هذه إلى التعامد مع الساقية الرئيسية التي تكون مع النهر الحدود الخارجية للأراضي المسقية، أما القنوات الثلاثية فرسمها يكون موازيا للساقية الأم. وهكذا يستمر التفرع والتدرج إلى أن نصل إلى أصغر قناة، وهو الذي يوصل الماء إلى المشارة. فإذا عرفنا أن حوالي 94% من الملاكين تقل مساحة استغلاليتهم عن هكتار واحد، وأن استغلالية واحدة قد تصل عدد القطع المكونة لها إلى أزيد من 50، نتصور وبسهولة رسم شبكة السواقي والمساحة التي تشغلها، حيث تخلق نسيجا خاصا

يعطي للحقول منظرا فريدا، خصوصا إذا علمنا أن ضفاف هذه السواقي تكون، زيادة على الحدود بين المشارات المختلفة، (صورة رقم 4) مسالك تحف بها الأشجار أو الورود خاصة في الجزء الأسفل والأوسط.

صورة رقم 4: المجال المنزرع لدواري أمجكَاكَ والمدون (صيف 85)
على الأفق تنية (تَداوْت) يخترقها الوادي مشكلا مضيق (تَـاغْيا -نْ- أُكوتي).
يسفر الجفاف قلة المغروسات وأهمية الحقول غير المستغلة.

يقل منسوب المياه من أعالي الساقية نحو الأسفل بفعل عوامل متعددة:

في العالية، تصرف الساقية كمية كبيرة من الماء غالبا ما تفيض على الجوانب، فيضيع بذلك جزء منها نظرا للمواد التي تبنى بها السواقي، حيث يتسرب جزء من الماء قبل الاستعمال ويتبخر الجزء الآخر بفعل الحرارة القوية، خصوصا أثناء الصيف رغم مفعول المحيط الذي تخلقه الأشجار والنباتات (Lahlimi، 1967[26]).

في أسافل الساقية، وبعد أن استعمل جزء من الماء وضياع النصيب الآخر، تصبح سرعة ما تبقى بطيئة، فيتعرض لتسرب قوي وتبخر أقوى، مما يقلل من مفعوله

26- يقدر الحليمي الكمية الضائعة من الماء ب 80 إلى 85% في تساوت.

الاقتصادي. هكذا ومبدئيا، تتدرج المساحات المزروعة بالنسبة لكل ساقية، بل تتدرج المحاصيل الزراعية حسب متطلبات كل صنف من المياه، من الأعلى نحو الأسفل، ما لم تتدخل عوامل أخرى خارجية.

نظرا للجفاف السائد في المنطقة، يعتبر الماء العامل المحدد، لذا يلجأ الفلاح إلى استعمال تقنية السقي بالغمر (الفيض)، حيث تقسم المشارة إلى أحواض بواسطة كومات ترابية، وتسقى الأحواض بتناوب، وبطريقة تمكن الماء من الركود على شكل ضاية لمدة داخل كل وحدة.

إن هذه التقنية تزيد من قوة تبخر المياه، كما أنها لا تراعي حاجيات المحاصيل الزراعية من الماء ولا حاجيات التربة، مما قد يؤدي إلى غسلها واختناق النباتات، لكن الفلاح يفضل أن يستغل حقا من حقوقه بطريقة مثلى في الوقت الذي يحصل عليه، بدل انتظار دورة قد تأتي أو لا تأتي، مما يفرض البحث في ملكية الماء وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

♦ مياه السقي ملكية جماعية رغم اقترانها بالأرض

يعد وجود الماء من العوامل المتحكمة في استقرار السكان منذ القدم، بل ومن العناصر التي لا غنى عنها في بلورة كل الكائنات الحية، لذا اعتبر استغلاله عنوانا للقوة والسيطرة على الطبيعة؛ ونظرا لما يتطلبه التحكم في هذا المورد من تنظيم، فقد اعتبرته الشريعة الإسلامية ملكية جماعية حسب ما جاء في الحديث: « المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار»، ومن هذا المنطلق، فلكل حق التصرف فيه حسب إمكانيته وحاجياته، فهو لا يخضع لمعاملات تجارية، ولا يمكن أن يُملك لصالح شخص معين. غيرأنه، وبموجب ظهير 1 يوليوز 1914، أدخلت المياه ضمن ممتلكات الدولة، كما اعتبر فقهاء المالكية مياه الآبار والعيون الموجودة داخل عقار شخص معين أو التي صُرف على تفجيرها مالا، ملكية خاصة، وليس للآخرين عليها سوى «حق الشرب»، والآبار قلما تستغل في المنطقة التي تهمنا لسقي مساحات واسعة، كما أن عدد العيون التي تستغل مباشرة محدود جداً، لذا فلن تكون موضوع اهتمامنا في هذا السياق.

إن تقاليد القبائل ابتعدت عن الشريعة الإسلامية في هذا الباب إذ بسطت نفوذها على مياه الأودية وملْكتْها، ومن تم فجميع السكان الموجودين على نفس المجرى المائي، يحق لهم أن يستفيدوا منه، مع إعطاء حق الأسبقية للعالية، حيث لا يستفيد سكان السافلة إلا من الفائض غير المستعمل من طرف سكان العالية. وبما أننا في نطاق جاف، فهذا الفائض محدود جدا خلال فصل الصيف وسنوات الجفاف، ومعناه أن الذي يوجد في العالية يعتبر

المستفيد الأول، ما لم توجد عيون أخرى لتغذية الجزء الأسفل، فإذا وقع، سقط حق العالية لصالح السافلة، حيث لا يمكن رفع المياه وإعادتها لسقي العالية طبيعيا ولو اشتد بها الجفاف، وإذا أمكن تقنيا فلا يجوز أن يتم إلا إذا كان لصالح سلطة قاهرة.

يزيد تزكية لحقوق سكان العالية على الماء، ما تعَوّد الأهالي اللجوء إليه في حالات الجفاف، من استعطاف لسكان العالية إما بواسطة أضحية (ذبيحة)، أو باللجوء إلى تدخُل سلطة روحية أو دنيوية، قصد تحرير الماء لفترة زمنية معينة، رغم أن هذا التدخل غير مجبر لسكان العالية، عدا إذا تدخلت سلطة مخزنية، من منطلق ملكية الدولة على الماء. وتاريخ المنطقة الحديث، يحوي أمثلة متعددة، لهذه التدخلات، فقد كتب ضابط الشؤون الأهلية لدائرة بُومالن دادس سنة 1933 ما يلي: «غابت الأمطار طيلة السنة على السفح الجنوبي للأطلس الكبير، فتضرر سكان أيت سدرات السهل من الجفاف، وطلبوا من إخوانهم أيت سدرات الجبل، تحرير الماء لمدة أربعة أيام حتى يتمكنوا من سقي مزروعاتهم، ففعلوا بلا معارضة، بينما تدخل الخليفة الكلاوي عند قبائل أهل دادس التي توجد بين العشيرتين» (Roche، 1933). ويلاحظ هنا أن التدخل كانت له صبغة الخيار والاستعطاف بالنسبة لأيت سدرات الجبل، نظرا للعلاقة القبلية التي تجمع بين الفرقتين، رغم تباعدهما مجاليا، بينما اكتسى طابع الإلزامية بالنسبة لأهل دادس، حيث تم اللجوء إلى السلطة المخزنية. كما أن ذكريات السكان تردد أنه وفي نفس الفترة، اضطرت السلطات المحلية بقلعة امكَونة أن تلجأ إلى القوة لإغاثة سكان سافلة الوادي حيث فرضت على العالية التخلي عن حجز الماء لمدة معينة كل أسبوع لصالح هؤلاء.

إن مسألة الصراع على الماء ظاهرة متواترة في المنطقة، إلا أن حدتها تزداد بين الفينة والأخرى. فحديثا ومع بداية الثمانينات، توالت سنوات الجفاف، وتضررت منها كل مناطق المغرب، فجفت مياه دادس، بينما شح صبيب أسيف امكَون، وأصبح عاجزا عن سد حاجيات مستغليه (صيف 1983)، وتضررت المنطقة السفلى بكثرة، فعمل شريف زاوية مولاي عبد المالك على إحياء هذه العادة، حيث طلب مستعطفا دواوير امكَونة الموجودة في العالية، والتي مبدئيا تُكن للزاوية احتراماً، أن تخصص للسافلة بضعة أيام في الأسبوع قصد ري المغروسات، إلا أن طلبه قوبل بالرفض. وقد برر بعضهم هذا الرفض بدعوى أن الشريف تخلى عن سلوكه الحيادي بعد تعاطيه للسياسة، وخوضه للحملات الانتخابية. الجفاف، وفي نفس السنة، تضررت دواوير أيت احمد، خصوصا أمجكَاك وألْمدون، وهما دواران يتقاسمان مياه أسيف نأيت آحمد، حيث بلغ الحال بدوار ألْمدون حدود التخلي عن جميع الزراعات، بينما تخلى دوار أمجكَاك وهو الموجود

في العالية عن أزيد من نصف مساحة أراضيه المزروعة، فطلب سكان ألمْدون من أهل أمجكَاكَ أن يسمحوا لهم بحصة مائية قصد ملء خزان (مطفية) يستغل في الشرب وإرواء الأنعام، فرفضوا. ومُثلا أمام السلطات، فكان جوابها: «هم أصحاب الحق، فليتصرفوا في حقهم».

يبرز من هذا، أن الحق الجماعي على الماء، كما كان يُفهم، له حدود على مستوى التطبيق، وأن المؤسسات التي كانت تصونه بدأ يعتريها الخلل، مما يطرح تساؤلات عن دور الفرد في التأثير في هذا الحق كعنصر من المجموعة.

♦ تقترن ملكية الماء بملكية الأرض

انتهى حق الاستغلال الذي كان للجماعة على الماء إلى حق التملك، ويعني ذلك أن لكل أفراد المجموعة حقوقا خاصة على الماء، والواقع أن هذا الحق يقترن بوجود الأرض، وبالتالي، من لا أرض له، لا حق له سوى في الاستعمال العادي للماء. فالحقوق على الماء، رهينة بالقدرة على امتلاك الأرض والمشاركة مع المجموعة في تعبئة الموارد وبناء السواقي واستصلاحها. فالملكية هنا انتاج للانتماء وللإستثمار الذي يقوم به الفرد في أحضان الجماعة؛ وبما أن ملكية الأرض تقترن بملكية الماء، فإن من حق المالك أن يتصرف في ملكيته ببيعها أو تفويتها، وهذا الحق هو الذي دفع الجماعة إلى ممارسة حق الشفعة ضد الفرد حتى يتسنى لها منع تسرب الأجانب إلى داخل العشيرة، لأن وجودهم قد يخل بتوازنها، لأنها تضطر أن تتعامل معهم في تدبير أحد العناصر الحيوية لالتحامها.

إن حق الملكية الخاصة على الماء يتجسد في الحصة الزمنية التي تُخصص لكل استغلالية، وتقدر بسعة من المياه لكل أسرة في الدواوير التي تستغل مياه العيون بعد تجميعها داخل الصهاريج (تَـافْراوت)، رغم أنها تتباين حسب الفصول وحسب ما يُتوفر من الماء.

كما سبق ذكره، حق استغلال مياه الري لايشمل إلا المالكين للأراضي الزراعية القابلة للسقي بالجاذبية (الراحة)، إذ لايحق لمن استصلح أرضا مواتاً جديدة أن يسقيها بمياه الساقية التقليدية، لأن ذلك يعتبر تضييقا على ذوي الحقوق، مما يطرح مسألة تأثير التفاوت في توزيع الحقوق على الماء على منظومة الإنتاج والموقع الاجتماعي ومدى تأثُرِ ذلك بالانفتاح الذي شهدته المنطقة وبعائدات الهجرة على الخصوص؛ ذلك ما سنحاولَ تحليله من خلال نموذج لتنظيم السقي بدوار أمجكَاك.

3.1.2.3.1 – نموذج لنظام توزيع مياه السقي

تختلف أهمية العناصر المحددة للإنتاج الزراعي باختلاف معطيات أجزاء الحوض، فإذا كان عاملا التضاريس والمناخ يحدان من انتشار الزراعة داخل الأودية الجبلية، فإن حدة العنصرين تقل عند سكان الواحات حيث يظهر توازن عطوب بين امكانيات السقي والمساحات المزروعة، أما وسط الحوض، فسكان أيت امْرو يعانون من قلة الأراضي الصالحة للزراعة بينما يعاني سكان أيت احمد وإمغران من قلة المياه، مما يتسبب في نزاعات تتجدد كل سنة.

♦ الماء موضع صراعات بين الدواوير

على أسيف نأيت احمد، أحد روافد أسيف امكَون الموسمية، يوجد دوارا ألمدون وأمجكَاكَ سافلة خانق أمَسْكار (تاغيا)، حيث تنفرج التضاريس، وينبسط قعر الوادي متشكلا من مصاطب نهرية قابلة للزراعة، حيثما توفرت المياه الكافية، ويمتد هذا «السهل» الداخلي حتى جنوب ألمدون حيث ينتصب عرف (تَداوتْ – نْ–الحُوط) بشكل مستعرض مع اتجاه النهر، مما اضطر هذا الاخير على الانطباع داخل خانق طويل وضيق (تَاغْيا–نْ–أكُوتِي) (شكل رقم 13).

يتميز النهر بين الخانقين بموسميته، وقلة مياهه، حيث يجف سليله خارج فترات الفيضانات، علما أنه يعتبر المصدر الوحيد للسقي إذا استثنينا عيونا تتدفق عند مدخل المضيق الجنوبي. تبلغ المساحة المزروعة عند الدوارين، حسب ما تقدمه أرقام الضريبة الفلاحية، 92 هكتارا، وتسقى بتوزيع الماء على النحو التالي:

- أمجكَاكَ، العالية – 4 أيام أسبوعياً – المساحة المزروعة 44،2 هـ؛
- ألمدون، السافلة – 3 أيام أسبوعياً – المساحة المزروعة 47،2 هـ.

على أن يتخلى هذا الأخير بعد كل 22 يوما، على يوم واحد لصالح دوار أيت خْليفة (19،7 هـ). الأيام المخصصة لدوار أمجكَاكَ تُوزع على أربعة أسهم متساوية، حيث قسم الدوار إلى 4 فرق، تستغل كل واحدة منها المياه المتوفرة لمدة 24 ساعة. وتبتدئ الحصة عند آذان المغرب من كل يوم. يبين عقد في حوزة الدوار أن التقسيم كان في بدايته تعادليا، حيث قسم الدوار إلى أربع فرق مساحتها الزراعية متساوية، وتسمى كل فرقة باسم عظم (إغص)، ربما كان هو الأصل في وجودها، لكن المنتمين إليه ليسوا بالضرورة أبناء جد واحد، وتُستغل هذه الوثيقة أيضا في تقسيم أعباء ونفقات الدوار، حيث اعتبر الضيف

بمثابة وحدة قياسية للمساحة الأرضية، ويعادل 0.25 هـ. ويضم الدوار وقت كتابة الوثيقة 204 ضيفا. التقسيم الأولي إذن أسسه بشرية واقتصادية، حيث نتحدث عن العظم الفلاني ونوبته المائية، مما يبرز وبشكل جلي الدور الذي يلعبه الماء في تماسك خلايا المجتمع.

يتغير هذا التناوب كل سنة، حيث يعتبر يوما الأحد والأربعاء ذا أهمية قصوى، سواء في تحديد العلاقات ما بين دواري أمجكَاكَ وألمدون أو بين عظام نفس الدوار، ذلك أن الساقية المشتركة بين الدوارين يبلغ طولها تقريبا 4 كلومترات، يستغل منها دوار أمجكَاكَ أكثر من النصف، وحقوقه على الماء أكثر من حقوق دوار ألمدون باعتبار موضعه في العالية أولا واختراق الساقية لمجاله الترابي ثانيا.

جدول رقم 11: توزيع الماء بدوار امجكاك خلال صيف 1982

اليوم	اسم الفرقة	المساحة الأصلية	المساحة	عدد المستغلين
الأحد	أيت إغرم	12،75 هـ	12،8 هـ	12
الإثنين	أيت أزلاك	12،75 هـ	10،1 هـ	27
الثلاثاء	أيت بونزار	12،75 هـ	10،6 هـ	16
الأربعاء	إمنريلن	12،75 هـ	9،57 هـ	28

المصدر: إحصاء وثيقة الضيوف وكنانيش الضريبة اللفلاحية[27]،

وبناء عليه، فُرض على سكان السافلة أن يأخذوا الماء يوم الأربعاء مساء من عالية الأراضي الزراعية لدوار أمجكَاكَ، وهذا مجاليا معناه، إذا كان صاحب النوبة يوم الأربعاء يستغل الماء عند النهاية الجنوبية للدائرة المسقية، الاستفادة من حوالي ساعتين إضافيتين من الماء، لأن الذي أخذ الماء في العالية وجب عليه أن ينتظر نهاية الوقت ليفعل ذلك، وعندما فعل، استفاد الذي أنهي نوبته المائية من المياه الموجودة في الساقية ما بين الحقل ومكان إسقاط الماء، بخصوص يوم الأحد، يسمح لسكان العالية (آهل أمجكَاكَ) أن يأخذوا الماء في سافلة دائرتهم السقوية، أي عند الحدود العليا للدوار الآخر، وهذا معناه من جديد، حرمان سكان ألمدون من المياه الموجودة داخل الساقية (ترِسّة). وقد

27– أغفلت هذه الوثائق أراضي الأشخاص المعنويين المزروعة، وتقل ارقام كنانيش الضريبة الفلاحية، عن ما سجلته وثيقة الضيوف.

كانت هذه التحديدات موضع صراعات عديدة منذ القدم، كما تشير إلى ذلك شكاية سجلت بمحكمة قاضي قلعة امكَونة تحت رقم 35 ب 15 أبريل 1958، وقُضى فيها يوم 4 يناير 1963. صراعات أدت إلى توطُن العداوة بين الدوارين، ذهبت ضحيتها أرواح عديدة من الجانبين، وسببا في إقامة عدد من أبراج المراقبة والحراسة حول محاط الدوارين (أكَديم أزكَاغ؛ تِغرمتْ؛ أكَديم-نْ-امَرْدُول...).

انطلاقاً من أهمية اليومين المذكورين، تُجري القرعة في بداية كل موسم فلاحي بين فرق دوارأمجكَاكَ لمعرفة المعنية بإسقاط الماء قبل وبعد نوبة الدوار الآخر.

♦ مياه السقي والعناصر الاقتصادية الاجتماعية

المستوى الثاني من التحليل، يحاول ضبط التفاعلات بين الماء والبيئة داخل الدوار كإطار اقتصادي اجتماعي سياسي، حيث تسقى الدائرة المزروعة في دوار أمجكَاكَ بواسطة 4 سواقي رئيسية (تَركَا-نْ-تَمَازِيرْت، تَركَا-نُ-امَالُو، تَركَا-نِ-إمَارِين، تَركَا-نْ-امَرْدُول).

تتبع كل فرقة في نوبتها ترتيبا معينا لسقي أراضيها، ويتم هذا الترتيب أولا بين السواقي، حيث تتوالى الدوائر المسقية الواحدة تلو الأخرى. إلا أن هذا التتابع لا يعني أن جميع الحقول التي تغطيها ساقية واحدة تسقى في نفس النوبة، بل التتابع يتم بين الحقول التي تملكها المجموعة في الدائرة المعينة، بينما تترك الحقول المملوكة من طرف الفرق الآخرى على شكل لوحة الشطرنج، وهكذا، وعندما تتولى الفرقة الأخرى نوبتها من الماء، تعيده مرة ثانية وثالثة ورابعة إلى نفس الساقية، لسقي الفراغات التي تتركها الفرق الأولى، وعندما تنتهي مدة استغلال بعد آذان المغرب، تبدأ الفرقة الثانية نوبتها، دون أن يتم ذلك بالضرورة حيثما توقفت نوبة الفرقة المنسحبة.

إن المياه التي يستغلها الدوار لا تكفي لتغطية كل الدائرة المسقية خلال الأربعة أيام المخصصة لها، بل يتوقف السقي حيثما تنتهي النوبة، وتعمل كل فرقة على إتمام سقي حقولها مبتدئة بالحقول التي توقفت عندها النوبة، وبذلك تصل فسحة نوبة سقي نفس الحقل إلى ما بين 15 و30 يوما، حسب أهمية المساحة المزروعة وحسب كمية المياه المتوفرة في كل فصل.

خلال سنوات الجفاف الحاد، يتفق السكان على التقليل من المساحات المزروعة، أو التقليل من بعض المحاصيل التي تتطلب المياه بكثرة مثل الفصة والخضروات، بل التخلي

عن زراعة الحقول الواقعة عند نهايات السواقي، لتفادي ضياع الماء بالتبخر والتسرب قبل الوصول إليها، مما يفتح ملف مشكل خريطة توزيع الممتلكات والأتربة، وعلاقتها بخريطة تراتبية الفئات الاجتماعية الاقتصادية المكونة للدوار. وقصد ابراز ذلك، حولنا إسقاط التراتبية الاجتماعية على خريطة توزيع الحقول، فأفضت العملية إلى ما يلي:

- الفرق «الميسورة» (أيت إغرم وأيت بُوَنْزَار) غالبا ما تملك مساحات متسعة، ومركزة في أعالي السواقي، وبالتالي، تخفيضها للمساحات المزروعة، قد لا يضرها في شئ، كما أن الجفاف قد لا يعنيها وبنفس الحدة؛
- الفرق الأخرى (إمزيلن وأيت أُزلاكَ) أغلبية حقولها عبارة عن مدرجات، ترتبها محجرة (تِغُنين، السلُّوم، تِسريرين، إمَارين...) أو توجد عند نهايات السواقي (أمْردول، مسرور...) مماَ لا يسمح بتخفيض المساحات المزروعة، لأن ذلك كل ما تملكه رغم تضرره من الجفاف نظرا لطول السواقي.

فرغم أن الماء قسم في البداية على أساس المساواة بين المساحات المملوكة من طرف الفرق الأربعة، فإن بعض الفرق تستطيع سقي حقولها في ظرف 15 يوما رغم أهمية مساحاتها، بينما الفرق الأخرى تطول المدة إلى ما بين 22 و30 يوما، ومرجع ذلك، الضياع الذي يلحق المياه لطول السواقي وتشتت الملكيات.

هذا التفاوت أيضا بين عالية السواقي وسافلتها يحدد المحاصيل الزراعية التي يقبل السكان عليها، ففي العالية وعلى مقربة من المجال المسكون، مياه السواقي تفوق حاجيات الأرض، يَزرع السكان العلفيات (الفصة) والخضروات (اللفت والجزر، والبصل، والبطاطس) والأشجار (التين، اللوز، الجوز، المشمش والخوخ...)، بينما عند نهاية السواقي تسيطر الحبوب وتغيب المغروسات باستثناء بعض أشجار اللوز لتحملها للجفاف.

إن نظام السقي المبني على التناوب، كما وصفناه، يؤدي إلى ضياع كبير للماء وتنظيم معقد، إلا أنه وفي نظر السكان مفيد لأن المياه التي تعاد إلى نفس الساقية أربع مرات في الأسبوع، يتسرب جزء هام منها ويمكن الحشائش والأشجار التي تحف بالقناة من الانتعاش، وهي محاصيل يستفيد منها كل الأشخاص الذين لهم حقول بجوار الساقية. ويعتبر هذا عاملا هاما دفع بعض السكان إلى معارضة تبليط السواقي التي تُجاور حقولهم، لأن ذلك في اعتقادهم سيحرم الماشية من الكلأ وسيعمل على تجفيف الأشجار التي لا تسقى مباشرة من الحقل، وهو نفس المبرر الذي قُدم لسكان دوار أَلَدون عندما طلبوا بتبليط قعر الوادي واستغلاله لإيصال الماء إلى دائرتهم السقوية، فلقي المشروع معارضة بدعوى أن

ذلك سيؤدي إلى تجفيف الأشجار التي يغرسها السكان لصد الفيضانات وحماية الحقول من الغمر والطمي.

إن من سلبيات النظام أيضا، تحويل النشاط الفلاحي إلى عمل متواصل طول السنة، ذلك أن المعاملات العقارية التي تعرفها الأرض داخل الدوار إما بواسطة الشراء أو الإرث أو التبادل والتي تشمل الأرض والماء معا، تجعل بعض المالكين يتجندون خلال أربعة أيام في الأسبوع للسقي، ويجبرهم ذلك على الحرص على تتبع نوبتهم لدى كل فرقة، لأن من لم يحضر عند وصول الماء إلى حقله تخطاه الى غيره، وحُرم من حقه إلى نوبة أخرى.

تعقيدات تعمل على إيقاد الصراعات بين السكان، وتحرص القبيلة على حلها في إطار الجماعة، مستعينة برجل له دراية بأسهم ذوي الحقوق (أعَـلام، أو أمغار-نْ-وَمَان)، وممتلكات كل أسرة من الأرض. يتكلف هذا الشيخ بتوزيع أشغال استصلاح السواقي على أساس أسهم تتناسب وملكية الأرض، على أن هذا الأساس كذلك تطور بتطور المؤسسات فأصبح كل مستغل يصلح فقط أمام استغلالياته، بينما يشترك من لا يملك الأرض بجوار السواقي الرئيسية، وغير المالكين أصلا، في استصلاح الجزء الأعلى من السواقي، وهو جزء، عادة يوجد خارج النطاق المزروع، وتستثنى من ذلك الممتلكات المحبسة للمساجد والزوايا.

برزت معالم مرحلة ثالثة في تطور نظام السقي في المنطقة، بعد أن بلغ النظام أوج التعقيد، مما دفع بالسكان إلى إدخال تعديلات على الأعراف القديمة لتكييفها مع المستجد:

- تفكك المؤسسات الاجتماعية، حيث تدخلت الدولة في شؤون الدوار لفض النزاعات بين الأشخاص، وتدخلت لإصلاح السواقي في إطار الإنعاش الوطني، مسغلة العمل المأجور وعملة أجانب عن المجموعة، متخطية من يهمهم الأمر مباشرة، مما أدى إلى انحلال الروابط الاجتماعية.
- دخول النقود إلى الأرياف والانتقال من العلاقات المعنوية إلى العلاقات المادية.

عمل السكان على اختصار النظام، وذلك بتعيين شخص أو شخصين (أمَزال، إمَسْوي*) ليتكلف بسقي الحقول مقابل أجرة عينية، وتسقى الحقول عندئذ بالتتابع (ربطة وجارتها) بدون مراعاة المالك وبدون إلزامه بالحضور.

طريقة أفرزتها حركة الهجرة القوية التي شهدتها المنطقة، لكنها وبدورها دعمت التيار وشجعت السكان على الانحراف نحو أشغال غير الفلاحية.

نخلص من هذه اللوحة بالاستنتاجات التالية:

- السفح الجنوبي للأطلس مجال طبيعي قاس، تستحيل فيه الحياة الزراعية بدون استغلال المياه السطحية؛
- ظل السقي مشكلا معقدا يجابه، على الخصوص، الجزئين الأوسط والأسفل عكس ما ذهبت إليه جل التقارير التقنية، التي انتهت إلى وجود فائض مائي في حوض أسيف امكَون؛
- السقي مرآة المنظومة الاجتماعية الاقتصادية في تطوراتها وتفاعلاتها مع البيئة.

فهل ستعكس التقنيات الزراعية الأخرى أيضا ذلك التطور؟

2.2.3.1 - **التقنيات الزراعية**

فرضت قلة الأراضي المنزرعة وتواتر الجفاف على السكان، منذ أقدم العصور، إقامة تجارب لاستغلال الإمكانات البسيطة التي توفرها الطبيعة، وأفرز ذلك تقنيات وسلوكات تحولت إلى معتقدات غرائزية، تتوارثها الأجيال أبا عن جد، وتهم كيفية «خلق الأرض» كما عبر عن ذلك جاك بيرك (1955). فالأراضي الصالحة للزراعة أوالتي يمكن أن تستصلح، بما هو متوفر من التقنيات حاليا، قد لا توجد إلا في بطون الأودية، وتفرض صيانتها أشغالا لا تنقطع، سواء تعلق الأمر بالصيانة أو بالاستغلال.

1.2.2.3.1 - **الصيانة**

في أعالي الحوض حيث تتعمق الأودية وتظهر بعض المنابع المائية وسط السفوح، يسعى الفلاح إلى بناء المدرجات لتوسيع المجال المنزرع (أَمَسين، تشْكي، تَغرفت...)، وذلك بالحفر أوبناء ألأسوار وتتبيثها بالحجارة والعوارض الخشبية قبل ملئها بالأتربة لتصبح عبارة عن مستويات منبسطة متدرجة يمكن حرثها وسقيها واستغلالها، مدرجات، كثيرا ما تتعرض للانهيار إما بفعل الثلوج أو المياه، الشيء الذي يستلزم مراقبتها وصيانتها باستمرار.

أما الحقول المستغِلة لبطون الأودية فتتطلب نفس العناية، حيث تتعرض لفيضانات فجائية تُطمرها بالحصى (إرَشْك) والرمل (إيدو)، ويتطلب استصلاحها تجنيد عمال عائليين أو أجراء، بعد كل فيضان، حيث يستمر الصراع مع الطبيعة قصد إثبات الذات بشكل يذكرنا بما كتبه (Camus) عن «أسطورة سزيف» (1942)[28]، وغالبا ما تُخصص أيام الشتاء لهذه الأعمال الشاقة، حيث يعود المهاجرون الموسميون إلى الدوار، ويشتد برد قارس يلزم الناس مساكنهم، وتقل الأشغال الفلاحية.

2.2.2.3.1 - أشغال الحرث

تبدأ أشغال الحرث مع نهاية فصل الصيف، حيث تُقلب الأراضي البائرة بفأس كبير يُسمى (أكَلزيم)، ويعتبر هذا العمل أهم ميدان يَمتَحِن فيه الشاب رجولته، لما يتطلبه من قوة جسمانية ونفس طويل رغم التعاضد بين السكان، حيث يمارس الشبان الذكور نوعا من التويزة يتناوبون فيها على الأعمال، إذ يكفي الإخبار بعدد العمال الذين ترغب في مساعدتهم، ليحضروا لديك مبكرين أو ليقضوا معك الليلة، ولتبدأ الأعمال قبل طلوع الشمس وتستمر حتى وسط النهار، طيلة أيام العمل التي قلما تتجاوز يومين أو ثلاثة.

أما بالنسبة للأراضي التي استُغلت في الزراعات الصيفية والتي تم حصدها في شهر شتنبر، فإنها تحرث بواسطة البغالَ أو الحمير، وهي تقنية في نظر الفلاحين أقل جودة لأنها لا تسمح بقلب الأرض بصفة جيدة، رغم أنها أسرع وأيسر.

ابتداء من 17 أكتوبر يبدأ وقت البذور بالنسبة لساكني الحوض الأسفل والأوسط، بينما يتأخر حتى منتصف يناير بالنسبة لسكان أوزيغمت، نظرا للثلوج التي تكسو المنطقة عادة، وتجمد التربة.

تؤخذ البذور إما من بقايا الغلة السالفة أو تُقتنى من الأسواق المحلية أو من المركز الفلاحي، علما أن الساكة غالبا ما تفضل تعبئة المصادر الذاتية.

تواكب عملية زرع البذور طقوس وحفلات، تهم كيفية اختيار البذور وزرعها، وتسند هذه المهمة للرجال دون النساء، وللشيوخ دون الشبان، ولأسر دون أخرى، بينما تقيم النساء والأطفال حفلات أهم ما يميزها جمع كمية من الدقيق وصنع خبز كبير يكفي لإطعام كافة أفراد العشيرة.

28 -.Albert Camus, 1942, « Le mythe de Sisyphe». Coll. Les Essais. Ed. Gallimard.

يقوم رجل مسن أو يافع (البركة) بزرع البذور يدويا قبيل عملية الحرث إن كان ذلك سيتم بواسطة الدواب، بينما يتم الزرع بعد قلب الأرض بالنسبة للحقول الأخرى، شريطة أن يتبعها قلب آخر خفيف لإطمار الحبوب (تِكُورْت *).

تختلف كمية البذور التي تزرع باختلاف المحصول ونوعية التربة وأهمية المياه المتوفرة للسقي والهدف من المحصول وكمية الأسمدة، وعناصر أخرى.

أما الأسمدة فيمكن أن تسبق عملية الحرث أو تتلوها، واللاحقة تكون بعد بروز المزروعات وخروجها من الأَرض. بعد ذلك لا تتلقى المزروعات أية عناية أخرى إلا عملية السقي المستمر حسب دورة قلما تتحكم فيها حاجيات المحاصيل من الماء. تقوم النساء بإزالة الحشائش وجزء من المزروع قبل نضجه، بل أحيانا بتشذيب رؤوس المزروعات قبل السنبلة بدعوى أن ذلك يكسبها قوة، وهذه الأعمال عادة لا تتم عن وعي بفائدتها، وإنما لسد حاجيات الحيوانات من الأعلاف، فالزراعة وتربية الماشية يتعايشان وفي إطار تكاملي: الحيوانات تمد الزراعة بالأسمدة الضرورية، والزراعة تمُد الأنعام، خاصة المستقرة منها، بالأعلاف.

3.2.2.3.1 - **الحصد والأشغال المرافقة**

مع نهاية شهر ماي، وقبيل نُضج الغلة، تبدأ عملية تهيئ البيدر لاستقبال الحصيد، ويشمل هذا التهيئ «نقش» البيدر ثم سقيه بالماء حتى تصبح تربته وَحَلا، فيمزج هذا الأخير بالتبن قبل أن يسوى من جديد. عملية تجتمع فيها النساء لسقي الماء، وتصاحبها حفلات تردد فيها أهازيج وأغاني يغمر صداها كل البقاع، بينما يتكفل الشبان باستقبالهن في البيدر لإتمام الاشغال. وتعتبر هذه الأشغال مناسبة يظهر فيها كل فرد تعاضده وتلاحمه مع أفراد العشيرة.

تُحدد العشيرة، وبشكل جماعي، في بداية الموسم الفلاحي نوعية المحاصل التي ستزرع فوق كل رستاق، كما تحدد أوقات حصدها، ودرسها وتذريتها وجمعها، حيث تتم كل هذه العمليات في إطار جماعي يجعل كل فرد يحس بأهميته وأهمية الآخر في المجموعة، إذ يشمل التآزر الأطفال والنساء بل وحيوانات الجر والأدوات الفلاحية. وتعتبر هذه المناسبات فرصة للأفراح، حيث تشترك فيها القبيلة بشبابها وشيابها، برجالها ونسائها.

بعد انتهاء عملية الدرس، يجمع التبن والحبوب وسط البيدر على شكل كثِيب طويل. ثم تأتي عملية التذرية، وتطول أحيانا لمدة أسبوع أو أكثر، لأن المشغل رغم استعانته

بالآخرين قلما يعمل نهارا لارتباطه بالنسيم، حيث يتفادى الرياح القوية التي تذهب بالتبن والحب معا، أو الراكدة التي لاتساعد على العمل. لذا يسعى السكان إلى تهيئ البيادر في موضِع لا تتعرض فيه للرياح، وفي نفس الوقت لا يحجب عنها النسيم، وبصفة مفضلة خارِج المناطق المبنية، ماعدا في أعالي الحوض حيث يقام البيدر فوق سطوح المنازل. كما يلجأ السكان أيضا إلى تقنية أخرى تكمن في خلق قنوات نسيمية اصطناعية لتسهيل التدرية أثناء النهار، وهذه التقنية تتطلب إحاطة البيدر بحائط من التابية، ليصبح بذلك مرفقا تابعا للمنزل، وعند بابه يقام بيت ذو شكل هندسي مستطيل، منفتح من جهتين لتركيز النسيم وتوجيهه، وتمكن هذه التقنية من التذرية بسرعة مع الحفاظ على التبن داخل الأسوار.

عند الانتهاء من التذرية، تجمع المحاصيل بعد تزكيتها، حيث يمنح للإمام نصيبه وللزوايا نصيبها ولذوي الديون ديونهم، وللفقراء وذوي الحاجة حظهم في الصدقات.

يختلف هذا التسلسل في الأعمال باختلاف المحاصيل الزراعية ومواقيت انتاجها.

3.2.3.1 - **التوقيت الفلاحي**

1.3.2.3.1. **الزراعات الشتوية**

* **الشعير:** من أكثر المحاصيل الزراعية انتشارا بحوض أسيف امكون، حيث قدرت دراسة أجريت في المنطقة نسبة المساحة التي يغطيها بحوالي 48% من المساحة المزروعة. ويشغل الأرض بين شهري نونبر وماي، يُسقي خلالها ست مرات. وتبلغ مردوديته 15 قنطارا في الهكتار (Pissot، 1961).

يرجع سبب الاهتمام بالشعير إلى كونه أساساً في القوت اليومي للسكان، وإلى مساهمته في تربية الأنعام والدواب (وجبة يومية بالنسبة للدواب، وعلف للانعام أيام الشتاء أو حين تقل المواد الأخرى). بل يبرر أغلبية السكان زراعة الشعير بأهمية التبن، سواء على مستوى تغذية الماشية أو على مستوى استعماله في مراحل متعددة من البناء وإصلاح البنايات.

* **القمح:** محصول «مُميز»، أُدخل حديثاً في التغذية، لكنه لا يحظى باقبال صغار الفلاحين بالنظر لخصوصية تبنه، إن على مسوى العلف أو البناء، إضافة إلى صعوبة إدماجه في دورة ثنائية في نفس السنة مع الذرة، بالنظر لطول فترة انباته وكثرة حاجياته من الماء، ومن تم فإنتاج القمح محدود ولا يهم سوى 12% من المساحات المزروعة، خاصة داخل الجزء الأوسط والأسفل من الحوض، حيث تقدر مردوديته بما بين 13 و15 قنطارا في الهكتار.

* **الخضر**: تفرض ظروف المنطقة الترابية والمناخية، الاهتمام بالدرجة الأولى بالحبوب الأساسية في التغذية، بينما تجعل من الخضروات زراعة ثانوية، سواء من حيث المساحة التي تشغلها (12%)، أو من حيث مساهمتها في تغذية السكان (اللفت والجزر والبطاطس والبصل والقرع). يزرع بعض من هذه الأصناف كمحصول منفرد أو مع الحبوب في نفس الحقل، لكن الاهتمام بها بدأ يتزايد خصوصا بين الدواوير التي تتوفر فيها مياه السقي أو القريبة من المركز القروي والأسواق، رغم أن أغلبية الإنتاج يوجه أساساً نحو الأستهلاك العائلي.

2.3.2.3.1. **المزروعات الربيعية**

* الـــذرة: يقبل السكان على زراعة الذرة كمحصول أساسي في التغذية، حيث لا تشغل الأرض طويلا (يوليوز، شتنبر) وتدمج مع الشعير في دورة ثنائية سنوية، وتتحمل الجفاف وشدة الحرارة الصيفية، وقوة التبخر، فالذرة تستطيع البحث عن الرطوبة بجذورها في أعماق التربة، وتزرع، إذا لم يحتد الجفاف، فوق كل الأراضي التي استغلت في الزراعات الشتوية، كما تزرع مبكرة (أَمَنْزو) مع بداية الربيع فوق الأراضي المستريحة شتاء. وتقدر المساحة المخصصة لها في أحسن الظروف بـ 60% من المساحة المزروعة. ويسمح محصول الذرة باستغلال الحقل استغلالا أمثل، حيث يُكثف البذور، وقبيل بداية السنبلة يستعمل جزء من المحصول لأغراض علفية، كما تستغل مخلفاته يابسة للعلف وايقاذ النار، كما يسمح بأن تزرع معه، وفي نفس الحقل، بعض الخضر أو العلفيات، ويوفر لها المناخ الملائم لتنمو بسرعة (اللفت، القرع) أو(الفصة)، لكن المردودية، والحالة هذه، لا تتجاوز 10 قناطر للهكتار، بالنظر للتنافس القوي بين المحاصيل المختلفة على مقومات التربة.

* الفــصة: تعتبر المحصول الوحيد الذي يمكث في الأرض لمدة تصل إلى ست سنوات. وتقدر المساحة المزروعة بالفصة بحوالي 8% من المساحة الإجمالية المزروعة. وتعطي ما بين 4 و5 محاصيل سنويا (الحشة) أي ما بين 30 و40 طنا للهكتار. ويتراجع إنتاج الفصة في فصل الشتاء تحت تأثير البرودة، لكن أوراقها الناعمة تستغل مع الأطعمة، مما ساهم في توسع إنتاجها حديثا:

- بداية انقراض المواد العلفية الطبيعية (الحلفاء) وإعراض النساء عن الاشتغال بجمع هذه الأخيرة؛

- مساهمة تيارات الهجرة في تطوير المحصول، حيث قلت اليد العاملة الفلاحية، ففضل السكان الفصة لضمان تغذية الماشية، وفي نفس الوقت لإعفاء العائلة من أعباء الأشغال الفلاحية المتكررة والمرتبطة بالزراعات السنوية، إذ الفصة لا تتطلب سوى أعمال بإمكان النساء والأطفال القيام بها، كالسقي والجمع.

على النقيض، تحد الطبيعة من هذا التوسع، لإن الفصة لا تتحمل البرد القارس، مما يجعل انتشارها داخل الأودية عسيرا، بينما يحد الجفاف من زراعتها حيث الحرارة مرتفعة، نظرا لمتطلباتها من الماء، كما أن توسعها يتم على حساب المحاصيل الزراعية الأساسية، مما يقوى ارتباط السكان بالأسواق الخارجية، خاصة وأن الفصة لا تدخل إلا نادرا ضمن المنتوجات الموجهة نحو التسويق.

3.3.2.3.1 – رغم أهميتها، لاتلقى المغروسات إلا القليل من العناية

تتميز الإحصائيات الضرائبية الخاصة بالمغروسات بعدم دقتها، حيث تصل نسبة الخطأ في بعض الدواوير إلى 100%، وبعدم اهتمامها بالأصناف المهمة في الاقتصاد المحلي، وقد حاولت المصالح الفلاحية القيام بتحريات تهم بعض الأصناف (الورود) (ORMVAO 1981)، لكن عملها اكتفى بعينة من تصريحات الفلاحين دون معاينة الميدان، كما تقدمت شركة (S.C.E.T، 1981) بإحصائيات مستخلصة مبدئيا من الصور الجوية والميدان لنفس الفترة، شملت ثلاثة أصناف من المغروسات، فاق عددها بالنصف ما قدمته كنانيش الضريبة الفلاحية. أمام هذا التضارب في المعطيات، نرى من اللازم، ومن خلال العمل الميداني، أن نشير إلى انتشار كل صنف من الأشجار داخل كل دوار، قصد إبراز الدور الاقتصادي للمغروسات، دون إدعاء القيام بإحصاء شامل. انطلاقا من هذا، ورغم التناقضات المشار إليها أعلاه، سنعتمد على الأرقام التي أوردتها مصالح الضريبة الفلاحية لأنها شاملة وتعطي فكرة عن أهمية المغروسات وتوزيعها.

بلغ مجموع الأشجار المصرح بها سنة 1981 في المنطقة 40512 شجرة[29]، مركزة في سافلة الحوض ووسطه، بينما تبدو العالية شبه خالية منها.

29– بعد حذف 810 شجرة نخيل توجد خارج الحوض.

جدول رقم 12: توزيع الأشجار على نطاقات الحوض

الصنف / النطاق	اللوز		الكروم		الزيتون		أصناف أخرى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العالية	–	–	–	–	–	–	2	0	2	0
الوسط	2301	51،6	61	13،5	–	–	3722	11،2	6084	15،02
السافلة	2156	48،4	388	86،4	2316	100	29556	88،8	34416	84،9
المجموع	4457	100	449	100	2316	100	33280	100	40502	100

المصدر: كنانيش الضريبة الفلاحية بورزازات 1981 (فرز شخصي)

يمكن تعليل الفراغ الشبه التام للجزء الشمالي من الحوض بقوة الارتفاع، وإمكانية سقوط الثلوج، مما يعوق استمرارية المغروسات الشجرية طيلة السنة، بينما اغتنى الجزء الأسفل من الحوض خاصة بطون الأودية، نظرا لإمكانيات السقي المتوفرة، علما ان بعض الأصناف تمتد حتى وسط الحوض.

على مستوى التوزيع النوعي، نلاحظ أهمية الأشجار المختلفة كالتين والمشمش، والخوخ والرمان والتفاح والجوز واللوز، وهي أصناف لم تُبرزها لا كنانيش الضريبة الفلاحية، ولا الدراسة التي قامت بها شركة (SCET) والتي اكتفت بالإشارة إلى التين واللوز والمشمش.

تتموضع المغروسات الشجرية داخل الدواوير بأعالي السواقي وحول السكن، إما في إطار حدائق مسيجة أو كسياجات للحدائق، وقد تحتل وسط الحقول وبشكل عشوائي ودون تنظيم معين. ولا نعثر على أي ضيعة متخصصة باستثناء واحدة تجاور مركز قلعة امكِونة تبلغ مساحتها حوالي 35 هكتارا، مجمل أشجارها من الزيتون، وقد تم غرسها مع بداية الثلاثينات كضيعة تابعة للمركز قبل أن تخوصص، بينما بدأت بعض المساحات الضيقة تظهر معتمدة على الضخ الآلي. فيما دون ذلك، الأشجار تتعايش داخل الحقول فيما بينها، ومع المحاصيل الزراعية السنوية الأخرى.

تقدر المساحة التي تغطيها الأشجار عموما داخل كل حقل بـ 20%، لكن هذه المساحة تختلف من صنف إلى صنف، كما تختلف المساحة الإجمالية المستغلة بواسطة الأشجار بين أجزاء الحوض، إذ تظهر الحقول في العالية عارية بينما تبدوا في السافلة مغطاة أو مسيجة.

تُغرس الأشجار إما بنقلها من مكان إلى آخر أو بزرع نواة ثمرها مباشرة، أو تنبت بشكل طبيعي لتواجد النواة في الأرض. يبتدئ وقت الغرس مع نهاية فصل الشتاء، حيث

تبدأ الحرارة تدب في الأرض، ولا تراعى في العملية أية تقنية سوى التجربة، إذ غالبا ما تسند المهمة إلى الشيوخ الذكور دون النساء، وتغرس كل أصناف الأشجار، هنا، عدا المشمش والخوخ التي لا يلقى إنتاجها إقبالا في الأسواق، رغم أهميتها في المنطقة، والنخيل لعدم توفر الظروف المناسبة له.

كما أن الأشجار قلما تُقلم، حيث يتم جني الثمار بواسطة العصي، وتسقط بذلك الأوراق والأغصان معا، عدا التين الذي تجنى ثماره بعناية، حبة حبة، أو تترك حتى تنضج فتسقط على الأرض وتجمع، أما التسميد فتكتفي الأشجار بما يوزع على المزروعات داخل الحقل، ونفس السلوك يسري على السقي حيث لا تراعى حاجيات الأشجار ولا حاجيات الأرض والمحاصيل، بل تسقى الحقول، كما سبق، بالغمر مهما كان صنف النباتات والتربة.

وتتشكل المغروسات من الاصناف الأتية:

* **التين:** من أهم أصناف الأشجار انتشارا داخل الحوض، بل وفي كل منطقة دادس. ويصنف حسب لون الفاكهة (أبيض، أسود) وطعمها... ويخصص جزء من إنتاج الصنف الأبيض للتسويق، بينما الأصناف السوداء فللاستهلاك المحلي، وتلعب التينة، يابسة كانت أم خضراء، دورا هاما في تغذية السكان خاصة أسافل الحوض، كما تساهم في جزء من المبيعات الموسمية. ويُنتج الكرم ثمورا صغيرة لكنها غنية بالنشويات.

التين من الأشجار التي تخشى البرودة، لذلك لا نجد إلا شجيرات منعزلة ابتداء من ارتفاع ما بين 1800 و1900م. ويصعب تقدير عدد الأشجار التي يحويها الحوض، حيث يقدر عددها بما بين 160 و280 شجرة في الهكتار، بينما تغيب كلية في العالية، ويصعب تقدير إنتاج الوحدة من التين بالنظر إلى الصنف والعمر وظروف النمو، ويقدر الفلاحون مردودية كل شجرة بما بين 2 و3 «عبرة» من التين اليابس. وهو تقريبا نفس الرقم الذي قدم بالنسبة لأيت وشك (بين 25 و35 كلغ) (Lafuente، 1968، 13)، بينما يبدو الرقم الذي قدمته دراسة SCET 1981، (6.2 كلغ) ضعيفا جدا.

تنضج ثمار التين في فصل الصيف، وتستمر غللها ما بين منتصف شهر يوليوز وشتنبر، ويعتبر قطفها من اختصاص اليد العاملة العائلية، المكونة من الأطفال والنساء، حيث يُبكرون كل صباح لجمع المحصول ونشره فوق مجففات هُيئت بعناية لهذه الغاية خارج الحيز المنزرع وعلى مقربة من المنازل لأن التين يخشى العواصف الرعدية الفجائية الصيفية (صورة رقم 5)، وبعد تجفيفه يختزن التين قصد استغلاله في التغذية أو في المبادلات التي تتم عبر الأسواق المحلية أو أسواق مراكش.

***المشمش:** يتوقف انتشار أشجار المشمش عند ارتفاع يقارب 1800م، وتقدر المصالح الفلاحية عدد أشجاره بـ 22352 (ORMVAO، 1981)، موزعة بين جماعتي امكَونة وأيت سدرات السهل، وينبت المشمش عادة بطريقة عشوائية، حيث تقل مغارسه نظرا لصعوبة تخزين محاصليه، وقلة الإقبال على استهلاكه، وضعف قيمته رغم استعماله يابسا كمادة علفية، وقد يباع قبل النضج لوسطاء في خذمة معامل التصبير بمراكش، لكن أثمنته الهزيلة (0.15 درهما/كلغ 1983) لا تشجع على بيعه، بل يفضل البعض تكسير «اللوزة» وبيعها يابسة بثمن وصل إلى 17 درهما/كلغ 1983.

صورة رقم 5: مجففات الفواكه (دوار داو أكَلزي) صيف 85

الصورة تبين أيضا تأثير الهجرة: بناء المأرب على جنبات الطريق، مع إدخال الأبواب الحديدية.

* **الخوخ:** من الأشجار المنتشرة أيضا في أسافل الحوض ووسطه بمعدل يصل ما بين 2 و3 شجرة في العِشر ويستهلك جُزء منه محليا بينما يجفف الجزء الثاني مثل التين بعد فصله عن اللوزَة، ليستهلك كخضرة في الشتاء أو يقدم كعلف للماشية على أن الاقبال عليه في الأسواق ضعيف مما يجعل الاهتمام به قليلا، وتتعرض أشجاره بكثرة للاتلاف.

* **اللوز:** يعتبر من مؤشرات الجفاف الصيفي الطويل(Pascon et all ،1983 ،185)، وهو أقل أهمية من الأصناف السابقة، لا من حيث العدد، ولا من حيث الإنتشار، حيث تقدر عدد أشجاره بحوالي 12730 (CT Kelaat Mgouna) موزعة بين دواوير أيت تُومرت، أيت يُوب، أيت دَادود، وتَكْتَنة من إمغران ودوار أمجكَاكَ والرباط من مشيخة أيت احمد. وهي دواوير تجمع بينها، كما سلف الذكر، ميزة الجفاف الصيفي، ويتمركز اللوز أساسا عند دواوير إمغران، بينما تنعدم أشجاره في عالية الحوض، أما في السافلة، فتتناثر أشجاره دون أي تركز سوى عند دواوير أيت عَبُو (فخدة أيت يحيى).

اللوز فاكهة «محترمة» لا تستهلك إلا في المناسبات وعلى الموائد الفاخرة، بل يوجه أغلبية انتاجه نحو التسويق، حيث يجمع من طرف الوسطاء ثم ينقل إلى مراكش، ويباع محليا بالعبرة، إلا أن السكان تفطنوا مؤخرا إلى أهمية تكسيره قبل البيع للاستفادة من القشور في الطبخ ومن ارتفاع ثمنه، إذ تباع العبرة بحوالي 15 درهما، بينما يصل ثمن الكيلوغرام إلى 22 درهما، والعبرة الواحدة تعطي ما بين 1.25 و1.5 كلغ من الحبوب.

* **الزيتون:** من أشجار الأودية الجبلية، رغم أنها تخشى البرودة القارسة وكثرة الضباب، حيث لا تتجاوز أسافل الحوض (1450م) إلا قليلاً، بل إن مجمل ما سجل في كنانيش الضريبة الفلاحية، ملك لعدد محدود من الأشخاص، إن لم نقل شخصا واحدا، وتعتبر ضيعته نموذجية في المنطقة، وطريقة غراستها حديثة، وتحتوي على صفوف من الزيتون تفصلها أخرى من المشمش والتفاح والورود، ويستغل إنتاج هذه الضيعة في صناعة الزيوت في معصرة حديثة، أما المعاصر التقليدية الأخرى فيقوم أصاحبها بجمع المادة الخام من الأسواق المجاورة.

* **التفاح والرمان:** أشجارها قليلة الإنتشار رغم تزايد الاهتمام بالصنف الاول حديثاً، اقتداء ببعض الضيعات التابعة لمكاتب السلطات المحلية أو بالضيعة العصرية الآنفة الذكر وتشجيعا من المركز الفلاحي، ويبدو أن أشجار التفاح تتكيف مع الظروف الطبيعية وأن إنتاجها يتميز بالجودة، وتعتبر من المغاريس القليلة التي تتحمل الارتفاع (2200م) والبرودة (أُوزيغمت).

* **الجوز:** من الأشجار التي تلعب دورا اقتصاديا هاما، والمنتشرة داخل كل الحوض وبطريقة عكسية للارتفاع وقساوة برودة الشتاء، حيث نجدها على ارتفع يزيد عن 2000م. (أقا-نِ-إمغران). ورغم أن المرتكز الأساسي لهذه الشجرة هو وسط

الحوض (أمسكار أمزْدار، أمسكار أمجْكال، أمجكَاكَ، أكوتي بمشيخة أيت احمد، وأمسكار-نِ-إمغران بمُشيخة أيت زَكْرِي) فإننا نجدها أيضا في دواوير بُوتغرار، تابَرخاشت، أيت حمو أُيحيى، أيت خْيَار.... ويحكي المسنون أن أشجار الجوز كانت أكثر كثافة وانتشارا داخل الحوض مما هي عليه الآن، لكن شركة صناعية من مراكش عملت على إغراء السكان، فاشترت جذوع الأشجار، وأوشكت على القضاء عليها لولا وعورة التضاريس التي شكلت حاجزا نسبيا دون وصول الشاحنات والرافعات إلى بعض أجزاء الحوض. ويعتبر غرسه بمثابة عامل منافس للمحاصيل الأخرى، نظرا لحجم أشجاره وللظل الذي يسدله على الحقول، مما يحول دون تعايشه مع النبتات الأخرى.

الجوز كاللوز لا يستهلك في مجمله محليا، بل يُجمع من طرف الوسطاء لينقل نحو الأسواق الحضرية. وقد بلغت أثمنته خلال موسم 1984 ما بين 55 و70 درهما لكل 1000 حبة جوز، علما أن إنتاج شجرة واحدة لا يتجاوز ما بين 30 و40 ألف حبة، ودون انتظام.

أما الكروم فلا يحتوي الحوض إلى على شجيرات لا تتعدى الواحدة أو اثنين لكل استغلالية وإنتاجها موجه للاستهلاك العائلي.

نخلص إذن من هذه اللوحة بالأفكار التالية:

- باستثناء بعض الأشجار كالتين واللوز والجوز والمشمش، كل المحاصيل الشجرية توجه نحو الاستهلاك العائلي؛
- أغلبية المغروسات تتمركز في جزأي الحوض الأسفل والأوسط حيث يحد عامل الارتفاع والبرد من فترة إنباتها في العالية؛
- باستثناء أشجار الجوز واللوز والتفاح والتين، عملية الغرس شبه متوقفة لأن الحقول لم تعد تستطيع تحمل أكثر مما بداخلها ولأن مردودية بعض الأشجار لا تحفز على متابعة غرسها؛
- يبرز هذا التوزيع نوعا من التخصص لعالية الحوض في تربية الماشية ولسافلته، في الزراعة والغراسة.

4.2.3.1 – **التدجين ودوره التكميلي**

تكاد تتفق أغلب الدراسات التي أجريت على الأرياف المغربية على أن تربية الماشية تقرن بالزراعة مهما قلت أهميتها، بينما يكاد ينعدم الترحال بالمعنى الأصلي للكلمة، والذي

يعني سكاناً لا يشتغلون سوى برعاية الماشية والتنقل معها حسب تنظيم فصلي معين، باحثين عن الكلأ والماء، حيث قلما تنقطع الصلة بين من يعيش مرتحلا ومن يستقر.

جدول رقم 13: علاقة حجم ملكية الأرض بالماشية

حجم الملكية بالعشر	التصريحات		الماشية	
	العدد	%	العدد	%
بدون أرض	197	5،2	8189	12،3
>20	2693	72،2	42281	63،7
30-20	367	9،8	6495	9،8
50-30،1	294	7،8	5683	7،9
80-50،1	123	3،2	2593	3،7
<80،1	50	1،3	1074	1،6
المجموع	3724	100	66315	100

المصدر: مصلحة الضريبة الفلاحية (1981)

إن شريحة من السكان نسبتها 5،2% هي وحدها التي تملك الأرض، وهذه الشريحة مهمة خاصة بالنسبة للماعز، ذلك أن هذا الحيوان في المنطقة، قلما يجد مكانا له من بين الحيوانات المنزلية، بل تعتمد تربيته على المسارح الجماعية، عكس البقر الذي يستقر داخل المنزل معتمدا على ما يقدم له من المواد العلفية، وأغلبية الذين صرحوا بملكية الماشية دون الأرض، قطيعهم يتجاوز اثني عشر رأسا بالنسبة للغنم والمعز، عدا ثلاثة استغلاليات.

نستنتج من هذا أهمية التعايش الموجود بين الزراعة والماشية لدى جميع فئات الملاكين، الشيء الذي يمكن تعليله بالعوامل التالية:

- عدم قدرة الزراعة على سد حاجيات السكان لوحدها مما يدفع إلى اللجوء إلى مصادر تكميلية؛
- كون الفلاحة في المنطقة «يناصيبية»، تتحكم فيها ضغوط تتجاوز قدرات الفلاح، مما يرغمه على تنويع مصادر العيش؛
- تكامل الزراعة والتدجين، حيث تتمركز الماشية عند الفئات التي تقل ملكيتها عن نصف هكتار من الأرض، وتمثل 72% من التصريحات و63% من رؤوس الماشية.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن مشكل الأرض الزراعية يحتد أكثر بالتوجه نحو القمم مما فسح المجال للانتجاع، بينما يعتمد أغلبية سكان السافلة على التدجين المستقر لبعض رؤوس الماشية في إطار مندمج.

1.4.2.3.1 – **تعايش الإنسان مع الماشية**

رغم أننا لا نستطيع تقديم أرقام دقيقة بخصوص أنماط التدجين وأهمية كل صنف من الماشية، فإن ما سنقدمه من وصف، استنتجنا عناصره من بحوث ميدانية، وإطاره النظري من دراسات سابقة، مما مكن من تقديم معالمه، إذ يفضي إلى تصنيف قطعان الماشية إلى ثلاثة أنماط من الحياة:

- مجموعة تعيش باستمرار مع السكان داخل الدوار، وتهم أساسا زراع الواحات؛
- مجموعة تعيش داخل الدوار ليلا وفوق المسارح نهارا؛
- مجموعة تعيش باستمرار خارج الدوار وتخضع لحركات فصلية كبرى.

❖ **أصناف الماشية المستقرة**

يهم هذا النوع من التدجين مجموع قطيع البقر وبعض رؤوس الماشية الصغيرة وبالخصوص الغنم، وينتشر داخل كل أرجاء الحوض مع تفاوتات بين أصناف الماشية.

✓ **البقر**: قلما نجد منزلاً بدون بقرة أو اثنتين، ويلعب البقر دورا اقتصاديا، حيث يساهم في تغذية الأسرة باللبن ومشتقاته، ويستغل هذا الأخير مع العصيد كوجبة عشاء مفضلة لدى السكان، بينما يستعمل الحليب مع اللبن كوجبة فُطور ازداد انتشارها. أما لحوم البقر فتؤكل في إطار الذبائح الجماعية (الوزيعة) التي ينظمها السكان لمناسبة أو بدونها، حيث تقوم اجماعة بشراء وذبح بقرة، يوزع لحمها بين أسر العشيرة، حسب أسهم يتناسب حجمها مع أفراد كل أسرة، ويؤدى ثمنها بعد أمد متفق عليه، يتوافق عادة مع موسم محصول فلاحي معين (الحبوب، اللوز، الجوز، الورود ...). لكن هذا النوع من التلاحم الاجتماعي الاقتصادي بدأ يتلاشى مع دخول السيارة، وإمكانيات اقتناء اللحم من الأسواق، ومع توطن دكاكين الجزارين داخل عدد من الدواوير، استجابة للطلب المتزايد.

يلعب البقر دورا اجتماعيا، حيث وجوده داخل المنزل يُعبر عن قدرة المرأة على تحمل أعباء العائلة وتشريفا لها، ومن تم، ففي أغلبية المنازل، خصوصا الميسورة، تتكفل

كل امرأة ببقرة، حيث يمكن المجازفة بالقول: أن عدد رؤوس البقر يساوي عدد النساء المتزوجات.

إذا تعذر ماديا اقتناء البقرة الخاصة، يلجأ السكان إلى اقتنائها «بالنفع»، ويعني عقدا شفويا بين صاحب الرأسمال وشخص آخر، بمقتضاه يتكفل هذا الأخير بالاعتناء بالبقرة مدة سنتين مقابل ثمن رأسمال ونصف المنتوج إذا كانت البقرة حاملا. أما إذا سبق وأن وضعت حملها وهي بين أيدي المالك، فإن للآخذ ثمن رأسمال وربع المنتوج بعد عامين، ويمكن أن يفسخ العقد بطلب من أحد الطرفين، فإن أتى الطلب من المؤجر يلزم بتنفيذ شروط العقد مهما كانت المدة، وإن أتى من الطرف الثاني، يتقاضى أجرة تتناسب والمدة التي تكلف فيها بتغذية البقرة وذلك بعد تحديد ثمنها. ونلاحظ هنا أن العقد يحمي الطرف الثاني أكثر.

الأبقار التي تربى في المنطقة من صنف محلي يتميز بضعف جسمه ووزنه وإنتاجه من الحليب (بين 2 و4 لتر/يوم). وقليل هم الذين اقتنوا البقر المختار، لكنه يجد صعوبات في التكيف مع ظروف المنطقة (التغذية، المأوى، العناية).

✓ **الغـنم:** كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يُعتبر الضأن من الحيوانات الملازمة لكل المنازل (بين 2 و10 رؤوس لكل استغلالية) لسبب اقتصادي واجتماعي، فهي عماد خزينة كل فلاح، ويجب أن تكون بجواره لسد حاجياته النقدية من مصاريف عادية خلال بعض أوقات السنة، وشراء أدوات فلاحية، والبذور، وأداء الضرائب المختلفة، كما أن الفلاح يعمل على تربية رؤوس الغنم لتكون قريبة منه إذا ما نزل به صيف على حين بغتة، على أنه يحترص كل الحرص على أن يربي بنفسه وتحت رعايته المباشرة أضحية العيد، وإذا لم يتمكن ولأسباب مادية، فإنه يلجأ إلى أخذه بالنفع من عند الآخرين، وتمنح الماشية الصغيرة عادة بثلث رأسمال ونصف المنتوج بعد أن تستوفي سنتين كاملتين، وقد يفسخ العقد قبل ذلك حسب شروط مماثلة لما سبق شرحه بالنسبة للماشية الكبرى.

خريطة رقم 13

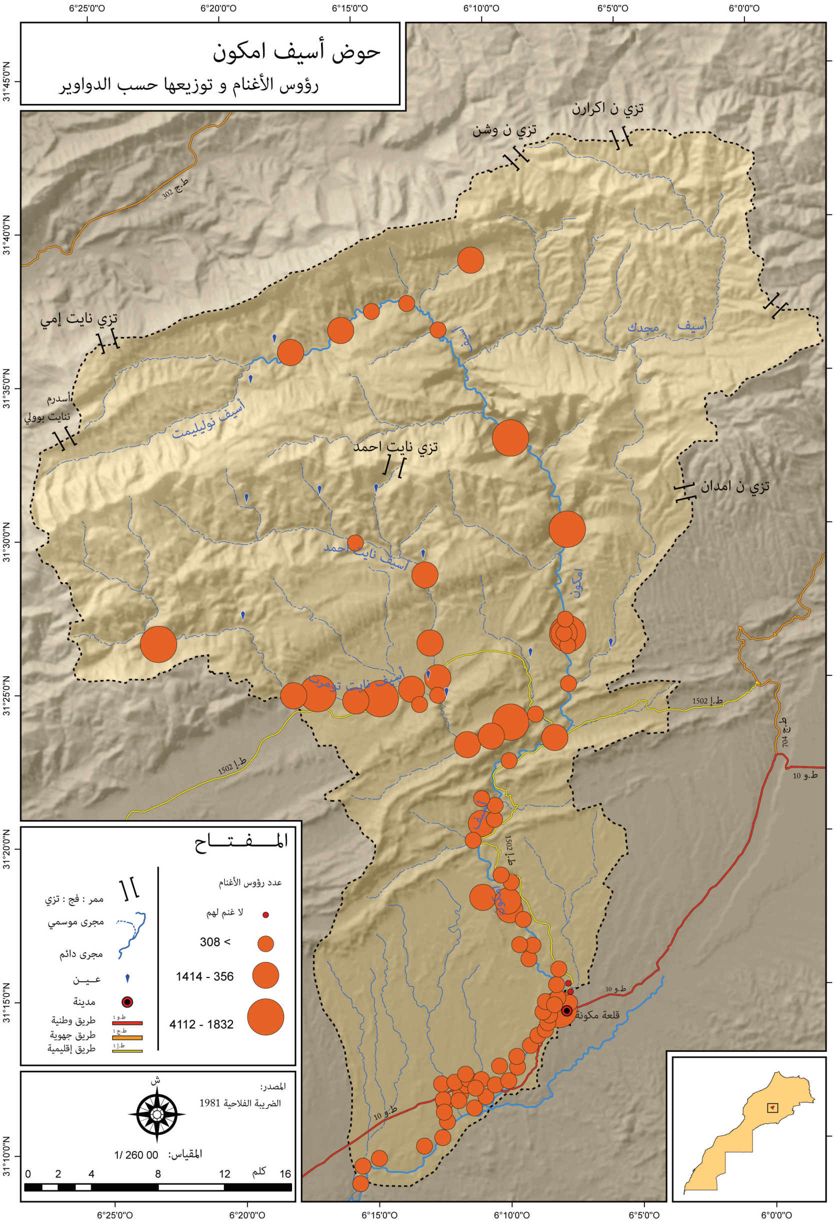

حوض أسيف امكون
رؤوس الأغنام و توزيعها حسب الدواوير
تزي ن اكرارن
تزي ن وشن
تزي نايت إمي
أسدرم
تنايت بوولي
أسيف نوليليمت
تزي نايت احمد
أسيف مجدك
تزي ن امدان
أسيف نايت احمد
امكون
أسيف نايت تومرت
قلعة مكونة
ط.ج 302
ط.إ 1502
ط.و 10
المفتاح
عدد رؤوس الأغنام
لا غنم لهم
308 >
1414 - 356
4112 - 1832
ممر : فج : تزي
مجرى موسمي
مجرى دائم
عين
مدينة
طريق وطنية
طريق جهوية
طريق إقليمية
المصدر:
الضريبة الفلاحية 1981
ش
المقياس: 1/ 260 00
0 2 4 8 12 16 كلم
6°25'0"O
6°20'0"O
6°15'0"O
6°10'0"O
6°5'0"O
6°0'0"O
31°45'0"N
31°40'0"N
31°35'0"N
31°30'0"N
31°25'0"N
31°20'0"N
31°15'0"N
31°10'0"N

يربى صنف من الغنم داخل المنازل يطلق عليه اسم «أبلدي» أو الدمان، وهو صنف اتفقت كل الأدبيات الخاصة، على تواجده القديم في كل الواحات الجنوبية (درعة وتافلالت)، ويتصف بصغر قامته، وضعف هيكله، وطول أذنيه، وضيق صدره وبصوفه القليل (الجزة = حوالي 1كلم)، ووزنه الإجمالي بين 24 و30 كلغ، بينما يمتاز بقدرته على الإنجاب وهو صغير (ابتداء من 9 أشهر)، وإمكانية وضعه لأكثر من خروف واحد مرة أو مرتين في السنة.

تندمج الأنعام، سواء منها الصغيرة أو الكبيرة، مع الإنسان داخل الدوار في حياته العامة، مسكنا ونشاطا، مما يعطي لتربيتها أبعاد كثيرة.

✥ مأوى الحيوانات داخل الدوار

تتميز عناصر الاستغلالية بتكامل دقيق، فالمنزل الذي هو عنصر من عناصر الاستغلالية، زيادة على كونه مأوى للسكان يأوى كذلك الحيوانات، فالمنزل في المنطقة عادة يتكون من طبق أو طبقين، يخصص جزؤه الأسفل للماشية، ويتعمد السكان أن يبنى بالتابوت وأن تقل فتحاته لحماية الحيوانات من التقلبات الحرارية[30] (Harrouni et all، 1980)، إذ نجد بجوار مأوى الحيوانات داخل الطبق السفلي للمنزل، مخدعا للعلف (التبن، الفصة الميبسة، الحلفاء الميبس، الحصيدة...) وغير بعيد عن المنزل أو أحيانا في زاوية من زوايا ساحاته الكبرى، مكانا لاستقبال الماشية أثناء النهار قصد الاستمتاع بأشعة الشمس، يسمى «تارحبيت» إذا كان له سياج صلب، أو «أفركَان» إذا سُيج بمواد هشة: (الحريسة أو الزريبة). ويلعب هذا المرفق، أيضا، دور مكان جمع مخلفات الحيوانات لتستغل كأسمدة. وباستثناء البقر، فإن الحيوانات لا تعزل ولا تربط مما يسهل عملية التناسل بدون مراقبة بين الذكور والإناث، رغم أن ذلك يسهل انتقال الأمراض، ويمكن من استمرارية نفس الفصيلة الحيوانية في التزايد.

✥ تغذية الحيوانات المستقرة

الحيوانات المستقرة داخل الدوار تمكن من إنتاج الأسمدة التي تجمع داخل الزريبة قبل أن توزع على الحقول، وقد يكون هذا العامل هو الدافع إلى تربيتها (Dolle، 1982)، لكنها وبالمقابل تتغذى أولا وقبل كل شيء من المنتوجات الفلاحية، إذ يتعمد الفلاح الإكثار من البدور ليستغلها بعد ذلك كمادة علفية، تقوم النساء بجمعها أثناء وبعد الإنبات لتغذية الحيوانات الداجنة.

30 – ذلك أن مواد هذا النوع من السكن تحتفظ بالرطوبة طول الوقت مما يجعل حرارته تستقر ما بين 20 و25 درجة فوق الصفر مهما كان الفصل

يعتبر فصل الصيف فصل التغذية الحيوانية المتوازنة في المنطقة. فزيادة على الحشائش التي تجمع من الحقول، يزدهر محصول الفصة ليستغل مباشرة أو بعد أن ييبس حتى فصل الشتاء، إلا أنه مع بداية الخريف يُفقد التوازن العطوب، فتعتمد النساء خصوصا على أوراق الأشجار التي تتساقط على الأرض بعد اصفرارها، حيث تُجمع وتُخزن حتى يحين الشتاء ويشتد البرد، وتتوقف فترة الإنبات، ويضطر الفلاح إلى إخراج ما اختزنه. وعندما تفقد هذه المواد، كما هو الشأن خلال المواسم الثلاثة الماضية يستعين الفلاح بالشعير، والشمندر، وبعض النباتات الشوكية. مع نهاية فصل الشتاء، تعود الماشية إلى أكل الحشائش المخضرة، مما يُحدث لديها اضطرابات في الأمعاء (Couleau، 1968). لكن ظروف المنطقة تفرض هذا التعاقب الفصلي غير المتزن للتغذية، مما يؤثر كذلك في أهمية الطلب والعرض وفصليته داخل أسواق الماشية.

باستثناء الخيليات، كل الأعمال المرتبطة بتربية الماشية المستقرة، تعتبر نشاطا نسويا، بما في ذلك ورِدها، وحلبها، وتنظيف أزبالها، وإخراجها إلى الحريسة، إلا تلقيح البقر، إذ يتكلف الرجل بإحضار الفحل، سواء وُجد بالدوار أم خارجه، حيث وإلى عهد قريب، كان كل دوار يُربي فحلا مشتركا يُربط عند الباب الرئيسي، ليل نهار، وتلتزم كل النساء بتغذيته بجزء مما تجمعه من الحشائش بعد عودتها من الحقول، وعندما يشيخ يذبح، ويوزع لحمه بين أفراد الدوار، ويعوض بثور آخر، ويعتبر مؤسسة اجتماعية اقتصادية تجسد تلاحم أفراد العشيرة. لكن ومع انفخار القصور وتدهور دور اجماعة، انقرضت هذه العادات، فأصبح كل يعتمد على إمكاناته الخاصة.

إلى جانب الماشية الكبيرة والصغيرة يهتم الفلاح بتربية الطيور، أساسا الدجاج، الذي تتكفل النساء بتربيته كحق من حقوقها، حيث توجه مبيعاته نحو شراء الحاجيات من مواد التزيين والحلي، على أن الرجل يختص في تربية النحل، وينتشر هذا النشاط بكثرة في النطاق الأوسط من الحوض (أمجكَاكَ ألمدون-أقا نأيت زكري) حيث تقام منحلات قصد التكاثر. ويتأثر إنتاج العسل بالجفاف وبأهمية ونوعية الزهور (بين 20 و30 كلغ للخلية)، ويلعب العسل دورا هاما في التغذية كوجبة محترمة، كما يلعب دورا اقتصاديا بالنسبة لبعض العائلات التي أصبحت تتاجر بهذه المادة.

نستخلص من هذا أن تربية الماشية المستقرة نشاط هام ومتكيف مع البيئة التي ينمو داخلها، على أن مشكل التغذية يُطرح بحدة خصوصا خلال سنوات الجفاف، مما يفرض حركة يومية لجزء منها قصد استغلال المسارح الجماعية المحيطة بالدوار.

❖ الحركات اليومية للماشية حول الدوار

عكس الماشية التي تقضي كل أوقاتها داخل الدوار بالاعتماد على ما يُقدم إليها من العلف، فإن هناك ماشية صغيرة تقضي ليلها في الدوار، داخل الحريسة، بينما يُصرف نهارها في البحث عن أعشاب ونباتات علفية على السفوح والأودية المجاورة، وتتوزع أساسا بين الدواوير العليا والوسطى من الحوض، ودواوير الضفة اليسرى لواد دادس بعد التقائه برافده أسيف أمكَون في أقصى أسافل الحوض (دواوير أيت احْمودن وإشحيحن). والقطيع إما أن يكون ملكية فردية إذا تجاوز عدده مستوى معينا (أكثر من 30 رأسا)، لكنه وفي أغلب الأحيان يتكون من رؤوس ماشية صغيرة يختلف عددها بالنسبة لكل أسرة، ويتكلف برعيها، إما فرد من كل أسرة، وبالتناوب، أو راعيا جماعيا أجيرا.

يقف الراعي في الصباح، عند باب القصر، ويُخرج كل مستغل ماشيته، لتجمع على شكل قطيع واحد، وفي المساء قُبيل غروب الشمس تعود إلى الدوار لتتوزع وبطريقة عفوية، ولتستقبل عند باب كل منزل من طرف فرد من أفراد الأسرة قصد عدها قبل ولوج الحريسة.

يعتمد هذا الصنف من الماشية على استغلال المسارح المجاورة مباشرة للدوار، حيث يساعدها الراعي في البحث عن العشب، على سفوح الأودية، ويساعدها ايقاع مشيها البطيء على ذلك، خصوصا عندما تشتد الحرارة، مما يجعل شعاع حركاتها اليومية لا يتجاوز بضعة كيلومترات، ويتوقف تنظيم استغلالها على دهاء الراعي الذي يختار كل يوم اتجاه الحركة حسب ما يلاحظه، أو يتلقاه من أخبار، عن وضعية النباتات العلفية. يستفيد هذا الصنف من القطعان، أيضا، مما يُقدم له كل مساء من المواد العلفية (أغصان الأشجار، الحشائش، الخراشة)، حيث يجد دور الراعي سندا فيما يقدمه الآخرون.

يتعاقد الراعي الجماعي مع الأسر المعنية داخل الدوار بواسطة عقد شفوي، نجمل مضمونه فيما يلي:

- تتكلف كل أسرة بإطعام الراعي يوما كاملا، حيث يتناول العشاء والفطور مع الأسرة، بينما يكتفي بتناول قطعة خبز وفواكه جافة كوجبة غذاء؛
- يتكفل الجميع بتقديم الأضحية واللباس، وخصوصا الصوفية، والأحذية للراعي، زيادة على أجرة تختلف حسب المكان والزمان تناسباً مع عدد المواشي أو تتحدد بشكل جزافي؛

- الراعي ليس مسؤولا عن الماشية الضائعة، إلا أنه يجب أن يساهم في البحث عنها، وإن كان ذلك ليلا، وأن يدلي بشاهد إذا أكلتها الذئاب؛
- لا يحق للراعي أن يتغيب بدون إذن ممن يهمهم الأمر، إلا إذا أناب عنه راعيا آخر، ولا يستفيد من أية إجازة باستثناء يومي عيد الفطر والأضحى؛
- الراعي زيادة على الإرعاء، يساعد الاناث من الماشية على الولادة والإرضاع، كما يقوم بقطع أغصان الأشجار ليجعلها في متناول الماشية التي لا تستطيع التسلق؛

فالراعي إذن يجب أن يتميز بالصلابة الجسمية ليستطيع أن يتحمل الحرارة والبرودة، وقوة التضرس، وأن تكون له مرونة ودراية بالطبيعة المحيطة به، ليعرف كيف يستخرج منها قوت ماشيته التي يحبها. فما أشد اندهاش الإنسان الحضري، عندما يقف أمام راع، وهو يعد ماشيته، وينادي كل واحدة باسمها، دون أن يكون قد تعلم ذلك، فحياته وكل أفقه في قصبته التي بها يتسلى وفي ماشيته، ومستقبل مهنته مبني على مدى صدقه وأمانته وحسن سمعته.

إن إمتلاك الماشية في المنطقة يعتبر عنوان التقدير الاجتماعي، إلا أن امتهان حرفة الراعي يعد من الأمور المحتقرة، فلا يلجأ إلى هذه الحرفة إلا من نشأ في بيئتها من أبناء المربين أو من أرغمهم الدهر من أبناء الفقراء، أما بقية الشبان، فيتهربون منها، مما أدى إلى ارتفاع أجور الارعاء حسب قول المربين (بين 2500 و3000 درهم + كسوة + 25 كلغ من الصوف + شاتين) (سنة 1982)، حيث أصبح من الصعب على من لم يكن له ولد أن يجد راعيا خارج الدوار أو المنطقة، الشيء الذي بدأنا نلاحظ له آثرا سلبية على تربية الماشية في المنطقة.

صفوة القول، إن الفلاحة داخل الواحات ترتكز على الزراعة، وتحاول بشتى الوسائل أن تنبني على استغلال أمثل للمؤهلات الشحيحة التي وفرتها الطبيعة، مستعملة أساليب وتقنيات معقدة، أصبحت بمثابة سلوكات عقائدية، وتعتمد على تعدد المحاصيل، والتعايش بين المنتوجات الحولية والمغاريس، والتدجين المستقر.

هذا التناغم بين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية برز أيضا على مستوى المجال المسكون، الذي تكونه القصور القديمة.

5.2.3.1 - قصور الواحات، مجال مسكون مندمج

تختلف قصور امكونة عن القصور المتعارف عليها في وادي درعة (Hammoudi، 1970) أو تافلالت (Margat، 1959 ; Mennesson، 1965)، أي قصور منازلها متماسكة ومتلاصقة بعضها ببعض، تفصل أجزاؤها أزقة ضيقة طويلة ومغطاة، ويحيط بها سور ينفتح على الخارج بواسطة أبواب تخضع للحراسة. فقصور امكونة قلما يحيط بها سور واحد، غير أن تماسك المنازل وتلاحمها يجعل منها حصنا منيعا، والأزقة الفاصلة بين المنازل، قلما نجد لها شكلا هندسيا معينا (حمام، 1978) (دوار تريكَوت[31]، الحارت-نِ-إمْرُداش، الركن، القلعة...) وقد لا يستبعد أن تكون وضعية القصور كما نشاهدها مرحَلة في تطور السكن، من القصر كما هو في وادي درعة أو تافلالت إلى القصر كما هو في وادي دادس والأودية الجبلية المجاورة.

وأهم سمات هذه القصور ما يلي:

صورة رقم 6: دوار ميرنة (صيف 82). موضع القصر القديم وبناياته العمودية وسط الحقول وعلى مقربة من مجرى النهر. بعد الانفجار زحف السكن خارج المجال المنزرع فأصبح انتشاره أفقيا.

31- انظر الوثيقة رقم (6) موضوعها: بناء وإصلاح سور القصر. عن حمام محمد "وثائق من آيت سدرات: تحقيق وتعليق بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (1977/1978).

- تموضعها وسط الحقول (قصور أيت يحيى؛ تابرخاشت؛ برغوسة...) أو على جنباتها، مما يوحي بوجود علاقة مؤكدة بين موضع البنايات والأنشطة الزراعية، علاقة تتجسم في حراسة الحقول ومراقبة المزروعات عن كثب (صورة رقم 6)؛
- تماسك البنايات، واستغلال المجال المسكون عموديا بدل الانتشار الأفقي فوق مجال زراعي حددت الظروف المناخية والطبغرافية أبعاده الأولى؛
- تحيط البنايات بساحة عمومية متعددة الأدوار والوظائف، حيث تعتبر محور الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

✓ تعتبر الساحة العمومية مَجْمعا للنساء في المساء، بعد العودة من الأشغال الخارجية، حيث تقيم مجالس لتجاذب أطراف الحديث وغزل الصوف، وتنقية الحبوب والخضر؛

✓ تعتبر مسرحا لإقامة أفراح وحفلات الدوار، واستقبال المجموعات الفلكلورية التي كانت تجوب المنطقة لجمع الصدقات (إمَدْيازن؛ الروايْس...*)، ومجالا للتبادل، حيث كانت تستقبل التجار الذين يجوبون المنطقة حاملين بضائعهم على ظهورهم، أو على دوابهم، لمقايضتها بالحبوب والتين، والورود، والصوف، والجوز...؛

✓ الساحة الجماعية، أيضا عبارة عن مربط لأنعام أهل الدوار ودوابهم، وخصوصا للثور المشترك (الفحل)، الذي يتغذى مما تجود به نساء العشيرة بعد عودتها من الحقول.

على مقربة من الساحة العمومية، ومن باب القصر، عادة يوجد المسجد، وبجواره دار الضيافة، ومجلس يؤمه أعيان الدوار للتشاور والترويح.

إن تكتل البنايات حول المؤسسات العمومية لا تنحصر أهميته في الفوائد الاجتماعية، بل هو أيضا أساسي اقتصاديا وطبيعيا، فتلاحم بنايات المنازل، يفترض الاشتراك في المرافق، مثل الأزقة والأبواب الرئيسية والسطوح والساحات والسلاليم... ويلزم اقتصاد الجهد على مستوى الأشغال واقتصاد المجال والمواد الأولية المستعملة في البناء، علما أن هذه الأخيرة كلها محلية، وتستخرج من عين المكان.

هذه النماذج من البنايات المتكتلة، متكيفة مع مناخ المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية، إذ تقي البنايات من الرياح القوية ومن الحرارة المرتفعة والبرودة القارسة، كما تجعل الإقامة مريحة أثناء الصيف، بالإضافة إلى ما للمواد الأولية الترابية والخشبية وما لإدماج الحيوانات داخل المسكن من دور في تكيف الهواء.

القصر عبارة عن مجموعة منازل في عدة طبقات (2 أو 3) على شكل مكعبات زواياها أبراج تضيق نحو القمة، وتعلو المنزل بطبق واحد يسمى المنزه، ويبنى الطابق العلوي بالطوب المجفف. ويبالغ سكان المنطقة في زخرفة الجدران انطلاقا من الترسيمات التي تُعْطَى للطوب والأجور، لتنتج إطارات وافريزات هندسية وخطوطاً منكسرة تختلف قيمة زواياها وجماليتها.

ويعتبر لون الطينة والطلاء مهما بالنسبة لتناغم الزخرفة والنقوش، وغالبا ما تستعمل الألوان المشرقة والمفتوحة (الأبيض المائل إلى الأصفر أو الاصهب أو الباهة الذهبي...)، وهي عناصر إذا وضعت في تناسق لا تخلو من قيمة جمالية (صورة رقم 7).

صورة رقم 7: (1985) تغِرمت شيخ إبراهيم امرغن، الرباط. من القصبات التي أنشئت في بداية القرن تحت تأثير الكَلاوي، زين الجزء العلوي من الجدران بنقوش هندسية متناسقة.

بقية الجدران الخارجية للمنزل يتم تبليطها بغشاء رقيق من طين ممزوج بالتبن لحمايتها من الأمطار العاصفية (مزيج من التبن وتربة غرينية تؤخذ من جنبات السواقي).

يوضع هذا الغلاف من السياع أيضا فوق السقف، أحيانا ممزوجا بالجير، وهي عملية تكرر كل سنة، خاصة إذا كان المنزل في نطاق يعرف أمطارا عاصفية، مما يدفع بالسكان أحيانا إلى تغليف الأسوار المنزلية المواجهة للرياح بالأحجار (أُوزيغمت) أو بالخشب كما هو الشأن بالنسبة للأطلس المتوسط أو بجريد النخل في بعض الواحات.

على أنقاض القصور القديمة أو غير بعيد منها، أقيمت المنازل المحصنة الأولى منعزلة، وتتميز بمحاولة إعطائها منظرا معبرا عن المستوى الاقتصادي الاجتماعي لذويها. حيث ترافقها، عند الميسورين، وحدة ذات طابق واحد، لكنها تختلف في التصميم والوظائف. وتنم عن بداية التأثير بالمنازل الحضرية، حيث تنتظم الغرف حول ساحة فسيحة تتوسطها أشجار تسقى عادة بواسطة قناة يخترق فناء المنزل. هذا الصنف الجديد من المنازل لا يتجاوز عمره حسب المسنين بداية القرن العشرين، حيث يمكن ربطه ببداية الاحتكاك بالعالم الخارجي خصوصا عائلة الكَلاوي، التي تفننت في زخرفة قصورها حيثما وجدت (تلوات، ورزازات، القلعة، دادس، تنغير...)، وظهور فئة من الأعيان على علاقة بقواد المخزن وأساليب عيشهم، فأقامت رياضات لاستقبال الضيوف والمدعوين وأسرفت في تنميقها، مما ساهم في ظهور متخصصين وحرفيين مهرة محليين من قبائل إمغران ودادس وامكونة.

وبذلك كونت هذه الهندسة المعمارية الحديثة صلة وصل بين القصور القديمة الكتلية، والسكن المنفرج الذي تشهده المنطقة حاليا.

خلاصة:

اتضح من خلال ما سبق أن الحوض في إطاره الهيدرولوجي لا يكون وحدة منسجمة منعزلة، بل إطارا لوحدات صغرى مميزة ومتكاملة تتكون من مجال جبلي يشكو من نذرة الأراضي الزراعية فطور حياة رعوية ومجال واحي طور حياة الاستقرار معتمدا على الزراعة وموارد الهجرة والسياحة، مستغلا ما تجود به القمم الجبلية الكلسية المطلة عليه من مياه الأمطار والثلوج والمناظر الخلابة.

كما بيَّن التركيب البشري أن سكان الواحات الجنوبية هم الذين امتدوا ليستغلوا الأودية الجبلية، وأن هذه العلائق ظلت تتبلور في ما يعقدونه من التحالفات بين العشائر المختلفة، فالحركات الرعوية في إطار رحلة الشتاء والصيف بين القمم الأطلسية وإبط الجبل أو مرتفعات صاغرو، تعتبر أكبر دليل على العلاقات التبادلية، اقتصادية كانت أم اجتماعية، رغم أنها كانت دائما راجحة لصالح النطاق الجنوبي نظرا لأهمية استقرار ذويه منذ القدم، مما مهد لاختلال التوازن الهش القائم بين أجزاء الحوض، وبين الحوض ومحيطه، بعد تعرضه لضغوط داخلية وخارجية.

هكذا نجد أن فرضية العزلة المتحدث عنها يصعب أن تصمد، لكن الحديث عن الإندماج أيضاً، يقلق المحلل، فمجال امكُونة، اليوم، يتفاعل وبشكل لا متكافئ مع مجالات طبيعية وبشرية أوسع، وطنية ودولية، ولايمكن فهم ديناميته بمعزل عما يجري على هذه المستويات.

الفصل الثاني

2- آليات التحول السوسيومجالي

اللوحة كما حاولنا رسمها، لا تمثل تعبير اجامدا لوضعية معينة، بل تجسيدا لحالة عرفت وتعرف تحولات متسارعة، وذات وقع متباين ومثير لردود فعل مختلفة، اجتماعيا واقتصاديا ومجاليا. حيث اختل التوازن بين إمكانات الحوض ومتطلبات سكانه المتزايدة، وأدت كل محاولات الإدماج إلى نتائج غير متوقعة عامة، مما خلق ردود فعل مختلفة لدى سكان الحوض ومؤسساتهم التقليدية، وانعكس وبصفة متباينة على المجال المعاش.

1.2 - توازن مختل بين العرض والطلب

يخضع الإنتاج الفلاحي في المنطقة لعدة ضغوطات، منها ما هو طبيعي، مثل قساوة المناخ وضيق المجال المنزرع، ومنها ما هو بشري، مثل ضعف تقنيات الإنتاج وتعقد النظم العقارية وبنية الملكيات وأنماط الاستغلال.

1.1.2 - ملكيات صغيرة ومشتتة تعوق تطور الانتاج

أدى استقرار السكان وبكثافات عالية منذ القدم داخل الواحات، إلى استغلالهم لإمكانياتها الضيقة إلى تملك كلي للأراضي المنزرعة وتقسيمها، مما ساهم في استمرارية الأساليب العتيقة في الإنتاج، وعجز هذا الأخير عن تلبية الحاجيات المتزايدة، رغم تعدد وتنوع المحاصيل.

❖ سيطرة الملكية العائلية

نظرا للظروف الطبيعية القاسية، لم تتعرض المنطقة لاستعمار زراعي من شأنه مضايقة الساكنة، بل عجل قدم استقرار الانسان بالمنطقة بتملك الأرض وتجانس نسبي للملكية العقارية، حيث وباستثناء بعض المحبسات الدينية (زوايا أو مساجد) تتلاشى النظم العقارية الأخرى إن لم تنعدم. فممتلكات الزوايا محدودة وتقتصر على بعض الدواوير مثل أيت اخْيار، تغرْمتين، أكُوتي، القلعة، بينما تظهر أراضي المساجد متناثرة في كل الدواوير، علما أنَ الإحصاء الضريبي أغفلها خصوصا في أعالي الحوض، حيث لم يشر إليها في كل فخدة أُوزيغمت وأيت امْراو، وجزء كبير من فخذة أيت احمد، بالرغم من

وجودها بكل الدواوير، وإن اقتصرت أحيانا على شجرة أو بضعة أشجار الصفصاف أوالجوز أو اللوز. عموما، نستنتج، وانطلاقا من احصائيات الضريبة الفلاحية أن 92% من الأراضي الزراعية في المنطقة تدخل في إطار الملك الخاص، وأن 8% فقط، هي التي سجلت تحت اسم الأحباس. ولم يرد أي تصريح باسم أراضي الجموع، علما أن بعض دواوير أيت احمد تملك أراضي زراعية تقدر بـ 2 هكتارات في أوزيغمت (تغرمت نأيت احمد). هذا التملك الخاص والتاريخي للأراضي الزراعية أدى إلى تفتيتها.

❖ ملكيات مجهرية، قاعدة اقتصادية عطوبة

سعيا وراء التقرب من الواقع أكثر ما يمكن، سوف نقدم بنية الملكية بوحدة القياس المحلية (العِشر)، لأن أغلبية الملكيات توجد دون وحدة الهكتار المستعملة في المناطق الأخرى من المغرب.

جدول رقم 14: بنية ملكية الأرض (بالعشر)[1]

حجم الملكية بالعشر	التصريحات		المساحة	
	العدد	%	العدد	%
0 - 10	1746	57	8920	20
11 - 30	988	32	17024	38
31 - 50	198	6	7150	16
51 - 90	103	3	5905	13
91 فأكثر	40	1	5907	13
المجموع	3074	100%	44906	100%

المصدر: الضريبة الفلاحية 1981 (فرز شخصي)

إن أهم ما يثير الانتباه عند ملاحظة هذه الإحصائيات (جدول رقم 14) هو مجهرية الملكية الأرضية بصفة عامة. فلا نصادف على نطاق كل الحوض سوى 3 اسغلاليات تتجاوز ملكياتها 20 هكتارا. احداها في ملك أسرة تولت ولازالت منصب شيخ القبيلة، والثانية في ملك زاوية كان لها نفوذ قوي على المنطقة، والثالثة، مالكها سبق أن شغل منصب موظف سامي، واستطاع أن يبسط نفوذه على أراضي جماعية مسقية ومستصلحة، حيث تعتبر استغلاليته الوحيدة التي تحتوي على أعلى مساحة منزرعة وغير مجزأة. ما سوى هذه النماذج الثلاثة، يوجد دون أربعة هكتارات، لكن دون أن يعني ذلك انسجاماً في توزيع باقية الأراضي. وتخفي البنية العقارية للمنطقة واقعا قاسيا، حيث نلاحظ أن 86% من الملاكين لا تزيد ملكياتهم عن 0.5 هكتار وأزيد من 57% منهم لا يستغل أكثر من 0،25

1- العشر: وحدة لقياس المساحات، تعادل حوالي 250م2 (1/40 هكتار) مع اختلافات محلية طفيفة.

هكتارا، وبالمقارنة مع المساحات، نجد أن 46% من المساحة توجد بين أيدي 86% من الفلاحين، بينما 26% من الملكيات تُستغل فقط من طرف 1،3% من المصرحين.

نستنتج من هذه الأرقام أن المساحات الزراعية جد ضيقة وأقل بكثير من المساحة (4 هكتارات) التي يراها المختصون ضرورية لإعالة أسرة مغربية تتكون من 5 أفراد (LECOZ، 1964، 723). فإذا علمنا أن حوالي 42% من العائلات في المنطقة يتجاوز عدد أفرادها 6 أشخاص، وأن مجمل ملكيات المنطقة دون المعدل الوطني، أدركنا مدى الثقل البشري الممارس على الأراضي المزروعة، ففي 1961 قدرت دراسة أقيمت على الجزء الأسفل من الحوض الثقل البشري بالنسبة للهكتار المزروع بحوالي 16 نسمة[2]، بينما تضاعف هذا الثقل تقريبا ليصل سنة 1982 إلى 28 نسمة للهكتار، رقمان يبينان صعوبة استجابة الحيز المنزرع لحاجيات السكان، كما يبينان تطور الضغط الديموغرافي المتزايد على المساحات المزروعة، مما يدفع إلى البحث عن موارد مكملة للزراعة.

هذا مع الافتراض أن الاستغلاليات تنتج وباستمرار في أحسن الظروف، وهو عكس ما يتبته الواقع، نظرا لمضايقة الظروف الطبيعية وعدم ملائمة المعطيات البشرية.

إن التفاوتات الموجودة بين الملاكين على مستوى الحوض، هي نفسها التي تظهر على الصعيد الوطني، حيث يعمل ذوي الجاه المادي أو المعنوي على تركيز الملكية بين أيديهم (خريطة رقم 14).

2 -. Le projet d’irrigation du périmètre d’Aït Gmat Aguercif, 1961.

خريطة رقم 14

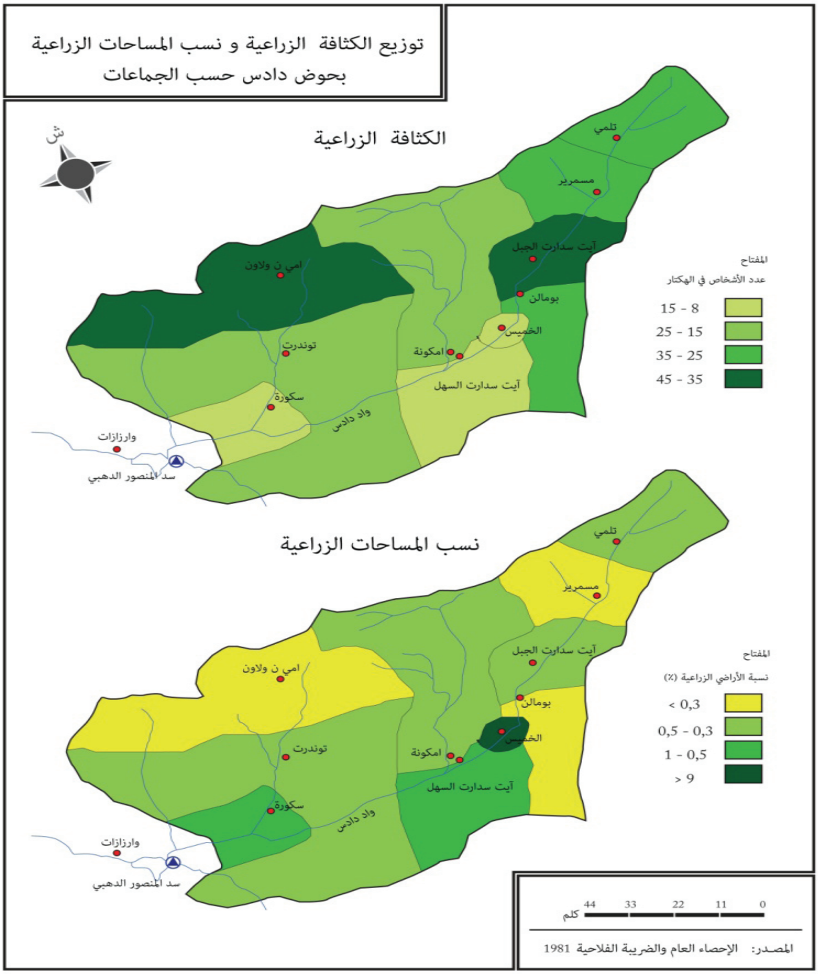

مما يزيد من عجز هذه الملكية المجهرية، انشطارها إلى بقع أرضية متعددة ومشتة مجاليا.

- **تشتت كبير للملكية**

ملكيات مجهرية يزيد من تعقيدها التقسيم الذي يحدثه تزايد السكان وعامل التوارث، حيث تفكك الأرض إلى قطع صغيرة، مساحتها لا تتجاوز أحيانا بضع أمتار مربعة، وقد حاولت إحصائيات كنانيش الضريبة الفلاحية والتحقيقات الفلاحية 1977/1976،

الإلمام بهذا المشكل، بوضع لائحة لأسماء القطع الأرضية ومساحتها بالنسبة لكل تصريح، كسؤال غير مباشر، بهدف مراقبة السؤال الموجه للمالك حول المساحة المملوكة، إلا أن التحقيق الميداني بين أن الأسماء المصرح بها هي أسماء لرساتيق بأكملها، وبذلك يمكن أن تضم عدة قطع، كقولنا مثلا: ملكية فلان تحت الساقية، وأخرى في الشعبة وثالثة قرب الضريح، فهذا لا يعني في شيء أنه يملك فقط ثلاث قطع أرضية. ويكفي أن نسوق مثالا واحدا لنتبين أهمية هذا الخطأ، ففي دوار أمجكَاكَ، شيخ قديم مساحة ممتلكاته 136،25 عشرا أي 3،5 هكتارا تتكون من 69 قطعة أرضية، لكنها اختصرت في كنانيش الضريبة في 15 قطعة. علما أنها بعد وفاة رب الأسرة وزعت من جديد على عشرين شخصا من ذوي الحقوق، مما سهل معه تصور مصير هذه الاستغلالية، التي كانت تعد، وعلى صعيد الدوار، من الاستغلاليات الكبرى، والأمثلة من هذا النوع كثيرة.

يتعقد المشكل أكثر عندما نعلم أنه، ولعوامل طبيعية وبشرية، تكمن وراء محاولة كل فرد امتلاك حقول داخل رساتيق مختلفة من حيث التوجيه والتربة والإمكانات المائية، يعمل الفلاح على امتلاك قطع متباعدة أحيانا بكيلومترات. فإذا عدنا إلى الاستغلالية المذكورة، نجد أهلها قد اشتروا أراضي في أسافل الحوض وعلى بعد 40 كلم تقريبا من المسكن الأصلي، ويملكون أراضي على 5 كلم في عالية الدوار، مما ينم عن تشتت كبير في المجال وعن استراتيجية معقلنة في تدبير المخاطر، هكذا، نجد أراضي لسكان أيت مراو في «تابرخاشت»، وأراضي لسكان امغران في أيت يحيى وأراضي لسكان أيت يحيى عند بطن من بطون قبيلة أيت سدرات في اكدز (درعة) بينما يعتبر تداخل أراضي الدواوير المجاورة أمرا بديهيا.

عموما، يمكن ملاحظة أن سكان الأجزاء العليا هم الذين، ولقلة الأرض عند بعضهم والماء عند البعض الآخر، يلجؤون إلى امتلاك الأرض في الأسافل، رغم اسرار المجموعات البشرية، وإلى عهد قريب على معارضة دخول العناصر الأجنبية إلى الدوار، حيث تحرص كل الحرص على أن لا تُزوج بناتها خارج الدوار بل خارج العائلة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تشتت الملكية العائلية، كما كانت تُمارس حق الشفعة ضد الأجانب في كل المعاملات العقارية، ويظهر أن جل الأشخاص الذين استطاعوا أن يشتروا أو يمتلكوا أراضي داخل دوار غير الذي يقطنونه مرروها عن طريق العائلة الكبيرة، أو عن طريق نفوذ أقوى من نفوذ عامة الناس، خصوصا بعد أن تلاشت سلطة الجماعات والعشائر. هكذا نجد أن أغلبية الملاكين في أسافل الحوض هم شيوخ (إداريا) لأفخاذ أيت أحمد، إمغران، أيت مراو. استطاعوا تملكها بطريقة أو بأخرى، مما فتح بوادر إعادة تمركز الأرض بين يدي أغنياء جدد، دون أن يؤدي ذلك إلى إنشاء ملكيات كبرى متمركزة عموديا وأفقيا.

التشتت الكبير للملكية الأرضية، سواء من حيث عدد القطع أو من حيث الانتشار المجالي، له أثر بالغ على المنظر العام للحيز المزروع. فبين قطعة أرضية وأخرى توجد حدبة على هيئة خط من التربة ارتفاعه بين 30 و40 سم وعرضه يصل إلى متر واحد أو أكثر، تجسد حدود الملكية، وتكون مسلكا أو قناة تحويل مياه السقي إلى الحقول، وتستغل جنبات هذه الحدود الترابية أيضا لغرس حواجز طبيعية، تتكون من أشجار الفواكه أو شجيرات الورود القصيرة، مما يطبع الحقول بأشكال هندسية، مفتوحة أو مسيجة كلوحة رُسمت معالمها عبر أزمنة مختلفة.

لوحة جميلة على المستوى الفني، لكنها تطرح عدة مشاكل على المستوى التقني، فالحواجز والسياجات تحول دون استعمال التقنيات الحديثة في العمل الزراعي كالحرث والحصد، بل أحيانا تعوق حتى استعمال الدواب، مما يستحيل معه الاستغناء عن العمل اليدوي، كما أن المظهر التعادلي لهذا التشتت يكلف الفلاح مشقة التنقل بين قطعه الأرضية المتباعدة ويحول دون استغلالها استغلالا أمثل، إضافة إلى أن مساحة تقدر بـ 5% من مجموع الأراضي الزراعية، تضيع بين الفواصل وشريان الماء التي تكونها السواقي الرئيسية والثانوية والثلاثية، لكن الأهالي ظلوا متشبثين بالفكرة نظراً لأهمية هذه المسالك في إيصال السرقين إلى الحقول، والمحاصيل إلى البيدر أو المنزل، إضافة إلى أهميتها في إثبات الملكية، وإنتاج الحشائش التي تستهلكها الماشية.

فبنية الملكية إذن مندمجة في إطار شامل ومعقد، فرضته البيئة، وزادته أنماط الاستغلال تعقيدا.

2.1.2 – سيادة الاستغلال المباشر

♦ أصناف الأراضي المستغلة بصفة غير مباشرة

تعتبر أنماط الاستغلال ذات أهمية بالغة في التأثير على الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث النوعية أو المردودية، فالفلاح عندما يستغل أراضيه بصفة مباشرة يملك، زيادة على وسائل العمل، القرار، مما يؤثر على أهمية الاستثمارات وتوجيهها. كما أن فقدان إحدى هذه العناصر، يفقد الفلاح حريته، فهو لا يلجأ إلى الاستغلال غير المباشر إلا إذا كان مدفوعا بإحدى العوامل التالية:

- إذا كان شخصا معنويا مثل المساجد والزوايا والجموع؛
- إذا كانت أنثى وليس لها أطفالا كبارا يستطيعون مراقبة وصيانة ممتلكاتها؛
- إذا كان غنيا ويفتقر إلى اليد العاملة العائلية؛

- إذا كان فقيرا ويحتاج إلى أدوات عمل، على أن الفلاح يبحث أيضا عن شريك كلما تميزت الظروف بقساوة، ليتقاسم معه الخسائر، لأن الإنتاج يتطلب إمكانات مادية وبشرية هامة.

رغم تواجد كل هذه الحالات في المنطقة، فإن الاستغلال غير المباشر لا يغطي سوى مساحات ضيقة، تشمل أراضي الأحباس وبعض ممتلكات النساء والجموع، إضافة إلى أراضي بعض الأغنياء، والمهاجرين، ولا يستبعد أن ضعف هذا النمط من الاستغلال ربما يرجع إلى استمرار بقايا التعاضد والتآزر الاقتصادي الاجتماعي.

♣ لا تمثل أراضي الأحباس سوى 8% من المساحات المزروعة وقد تشمل أيضا بقعا أرضية غير فلاحية ومنازل، حيث كانت الجماعة، وإلى عهد قريب، هي الواصية على هذه الأراضي، وتستغل ريعها في صيانة المؤسسات الدينية أو الاجتماعية، وتحرص على تنظيم استغلالها، قبل أن تُفرض عليها وصاية وزارة الأوقاف.

ونستنتج من إحصائيات الضريبة الفلاحية لسنة 1981 أن من بين أزيد من 100 مسجد في المنطقة، فقط 10 أراضيها مكترية و38 أراضيها لم تكتر، بينما لم يتم التصريح بالباقي، مما يدل على مدى الإهمال الذي لحق هذه الأراضي، رغم التشكيك في صحة الإحصائيات.

استغلال هذه الأراضي يتطلب مجهودات وتضحيات مادية ومعنوية (الاستثمار المادي والعملي) قصد استصلاحها والرفع من مردوديتها، لكن حوافز هذه التضحيات لا توجد، لأن مدة استغلال الأرض لا تتجاوز خمس سنوات قابلة للتجديد، على أن الإحساس بعدم الاستقرار يحول دون الإقبال على الاستثمارات الكثيفة في الاستصلاح والتشجير.

♣ أما أراضي الجموع بمعناها المتداول، وطنيا، كما سلف، فلا توجد مسقية ومستغلة إلا عند دواوير فخذة أيت احمد، وهي عبارة عن أراضي ملحقة ببرج دفاعي في عالية الحوض (تغرمت نأيت احمد)، ويتكفل أحد الدواوير التسعة باستغلالها، وبصفة دورية، حيث يقسم ريعها.

قديما كان مستغل هذه الأراضي يلعب أيضا دور البواب والحارس بالنسبة للخزان الجماعي الذي تكونه «تغرمت نأيت احمد»، وعندما تدهور دور هذه المؤسسة، أصبيت الأراضي المرافقة لها بالإهمال ولعدة سنوات، قبل أن يعاد النظر في استغلالها منذ بعض سنوات خلت، وتوجد في منطقة بعيدة عن العشيرة المالكة، وعلى ارتفاع يصل 2235م، مما جعل استغلالها يقتصر فقط على الزراعات الحولية.

♣ النموذج الثالث من الأراضي التي تستغل بطريقة غير مباشرة، يكمن في الملكية النسوية، والتي نسبة التصريح بها بلغت 8% سنة 1981، وبمساحة تصل إلى17 % من مجموع المساحة المزروعة. تجسد هذه النسبة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المنطقة؛ ورغم أننا لا نزعم أن كل هذه الأراضي مستغلة بطريقة غير مباشرة، فالمؤكد أن جزءً كبيراً منها يخضع لهذا النمط.

♣ النموذج الرابع من الأراضي التي يشملها الاستغلال غير المباشر، تكونه أراضي «كبار الملاكين»، حيث الإمكانات الترابية تفوق الإمكانات البشرية، مما يفرض الإستعانة بأفراد من خارج الأسرة كخماسة او اجراء. حديثا، ظهر صنف آخر من الأراضي في ملك المهاجرين الذين غادروا المنطقة مع أسرهم أو الذين هاجروا وتركوا ورأهم نساء وأطفالا، مما حتم اللجوء إلى الأجراء طيلة مدة الغياب، بل وحتى بعد العودة إلى التقاعد، حيث يصبح المهاجر إما عاجزا عن العمل، وإما منشغلا بمهنة أخرى غير الزراعة، في وقت يعرض فيه الأبناء عن العمل الفلاحي.

أدى تعدد النماذج والحالات إلى تعدد العقد المتداولة في المنطقة كالخماسة والثلث والشركة والمناصفة وغيرها، غير أننا لن نتناول بالتفصيل سوى عقد الخمس لأنه أكثر شيوعا وأكثر تعرضا وتأثرا بالتغيرات التي تشهدها المنطقة.

♦ تطور الخماسة

يعتبر الخمس قديما من أهم العقد انتشارا (Remaury، 1956-1957)، ويقوم عقد الخمس على مبدأ، أن الانتاج قائم على 5 عناصر هي: الأرض، البذور، أدوات العمل، تكاليف العمل. والخماس يساهم فقط بعنصر العمل، لذا يكون سهمه مختصرا على خُمس الانتاج، مع الاختلاف في الزمن والمكان. عرف هذا العقد تراجعا كبيرا على الأقل من حيث عدد العاملين به، ويلاحظ تحسر كبير على وجوه بعض المسنين، عندما يُلقى عليهم السؤال عن عدد الخماسين الذين كانوا في الدوار، وعن العائلات التي ينتمون إليها، والعائلات التي تشغلهم، وتبادر أغلبيتهم إلى الإجابة قائلة: «أين هذا وأين ذاك؟ يعني أين العائلات التي كانت تُشغل، وأين أولئك الخماسين؟ وبالفعل، فمن بين عينة قوامها 22 دوارا، لم نصادف سوى 20 خماسا، وهو عدد يظهر أقل بكثير عما كان عليه سابقا، إذ نجد عددا من العائلات كانت تشغل ما بين3 و4 اشخاص كخماسة، ثم استغنت عنهم، وتوزيعهم الحالي لا يظهر أي تمركز للظاهرة، بل يتواجدون في كل نطاقات الحوض.

إن من أهم نتائج الهجرة على المناطق النائية عن المدن، والتي تعرف تطورا اقتصاديا بطيئا، تغيير وضعية فئة الخماسين، إذ كانت هذه الفئات تتقاضى مقابل عملها ما بين خُمس

وثُلث الانتاج الفلاحي حسب سهم مشاركتها في الإنتاج ، مع العلم أن هذا النصيب يُؤخذ من عين المنتوج ، فهو إذن مرتبط بنتيجة الموسم الفلاحي ، وبذلك يمكن ملاحظة أهمية الخطر الذي قد يتعرض له الخماس ، علما أن هذا الأخير ، وفي المنطقة التي نحن بصدد دراستها ، لا يقتصر عمله على الأشغال الفلاحية ، بل تشبه وضعيته إزاء المشغل ، وضعية الأقنان ، فهو مُلزَم ، زيادة على أعبائه في الحقول ، بالحضور داخل المنزل ، ليتلقى الأوامر من جميع أفراد الأسرة ، كبيرهم وصغيرهم ، ذكورهم وإناثهم ، بل أحيانا يركض وراء بغل أوحصان سيده في أسفاره الطويلة ليقدم له الخدمات التي يحتاجها شخصيا ، كما تشمل وصاية السيد أفراد عائلة الخماس بأكملهم ، ويضطر أحيانا ، إذا تسمك به سيده ، أن يرحل وعائلته لينعتق ، حتى لا يُورث أبناؤه هذه الوضعية المحتقرة.

كان هؤلاء الخماسة، ونظرا لهذه الوضعية، من المرشحين الأوائل للهجرة، مما أدى إلى انخفاض عددهم في البوادي ، وارتفاع حصص الفئة المتبقية إلى ما بين ثُلث ونصف الإنتاج بعد نُضجه مقابل العمل الفلاحي فقط ، حيث أصبح صاحب الاستغلالية مطَالبا بإحضار كل عناصر الإنتاج من أرض وبذور وأسمدة وأدوات الإنتاج ودواب ، بينما أمكن للخماس أن يتفق مع المالك على الاستعانة بعمال مأجورين عند احتياجهم في بعض الأعمال مثل الحصد والدرس ، وعلى تقسيم تكاليف أجرة هؤلاء بين الطرفين ، وتكفل المالك بتمويلهم طيلة أيام العمل. اما أجرة العمال المشاركين في الحصد (الحبوب ، الفصة. . .) وأغلبيتهم من النساء ، فكانت تساوي ما تستطيع كل واحدة حمله على ظهرها في آخر النهار من المحصول ، لتتطور حاليا إلى أجرة نقدية ، بل عُوض العامل نفسه بألة تؤدي الخدمة مقابل اجرة نقدية عن كل ساعة.

هذه التغيرات أدت إلى إرتفاع مستوى عيش الخماسة، حيث استغلوا ضعف سلطة المشغل، ففرضوا التحرر من العيش معه وخدمته في منزله ، ليقوموا بأعمال غير الفلاحية ، وعند أكثر من شخص واحد. صحيح، إن هذه التغيرات لم تكن لتحدث لولى تدهور وضعية المستخدم نفسه ، فالمالك المسخدم ، قديما ، كان ذا رأسمال مادي وهو مقيم، بينما المستخدم الجديد يعيش في الغربة ويفتقر إلى السلطة المعنوية على أجرائه ، مما جعل حاجة المشغل إلى الخماس أقوى من حاجة هذا الأخير إليه ، فهو يحتاج إلى من يراقب الاستغلالية ويحميها وإلى من يحافظ على المغروسات ، أكثر ما يحتاج إلى المحصول بعينه ، لما لذلك من رمزية اجتماعية واقتصادية (اتبات النجاح الاقتصادي وتقوية الوجود الاجتماعي).

- على المستوى الاجتماعي ، تلعب الرقابة الاجتماعية دورا هاما في المنطقة، إذ تكون حافزا أساسيا لعدد من السكان إلى عدم ترك حقولهم تبور ، حيث ينعت «بالغريب» كل من بارت أراضيه وسط حريث الدوار ، ويُنقص ذلك من شأنه

وسط أقرانه، مما يفسر وجود زراعات، احيانا لا يبرر العامل الاقتصادي، وحده، وجودها؛

- على المستوى الاقتصادي، قد لا تهم مردودية الأرض المهاجر، لأن مصدر رزقه أصبح خارج الفلاحة، بل خارج الدوار، فالفلاحة استثمار معنوي يجب الحفاظ عليه، مهما كان الثمن، وتدخل العناية بالمغروسات والمزروعات الحولية ضمن هذا المنطق.

أدت عوامل متداخلة، إلى تطور وضعية فئة الخماسة والعاملين في الميدان الفلاحي، فتطورت العقد وظهر العمل الفلاحي المأجور مما أثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية، في وقت ظلت فيه بنية الملكية جامدة، وتعاني من ثقل الماضي وضغط حاجيات السكان وطموحاتهم، مما سبب في خلل يصعب التغلب عليه مالم تدعمه قطاعات اقتصادية أخرى.

3.1.2 – **التدجين وأهميته**

✤ الماشية: تطور لامتشاكل

تكون تربية الماشية، إحدى الأعمدة الهامة في اقتصاد المناطق الشبه الصحراوية، إلى جانب القطاع الزراعي، فالزراعة رغم أهميتها في تثبيت السكان عاجزة عن سد حاجياتهم، نظرا لضيق المساحات المنزرعة، حيث لا تتجاوز ما بين 0،7%، و0،9% من مجمل مساحة حوض أسيف أمكَون. (Couvreur، 1968، 49)

إن النقص في الأراضي الزراعية وتباين توزيعها، تبعا لأسباب مُرفوبنيوية ومناخية، حتم على السكان التعويض بموارد اقتصادية أخرى كالاهتمام بالتدجين، بينما رأى البعض أن هذا الاهتمام يرجع بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية: دريش، (1941) مثلا، يرى أن التدجين قد يفهم بنظام لتقسيم العمل، بينما فسره ابن خلدون (ج.1، ص.167) بالنظام الفئوي للمجتمع حيث يرى هذا الأخير، أن الفئات الغنية هي التي تتعاطى للرعي، بينما يهتم الفقراء بالزراعة.

مهما يكون، فكل القرائن التي استطعنا الإطلاع عليها بخصوص النشاط الرعوي، تدل على أن وضعية المنطقة كانت أحسن مما هي عليه الآن، وأن هذا النشاط عرف انكماشا سواء على مستوى أعداد الماشية أو على مستوى المجال الذي كان يغطيه، بل وحتى على مستوى عدد المتعاطين له.

شهادة تسترعي الإنتباه وتحُث على طرح تساؤلات، عندما نقارنها بشهادات كتبت مع بداية الاستعمار، مفادها أن الأهالي كانوا يعيشون في فوضى تسبب تطاحنات تأتي أحيانا

على ماشيتهم، زيادة على ما كان يصيبها من اتلاف تسببه الكوارث والأمراض المختلفة، وأن القطعان قد عرفت تطورات ايجابية بعد استتباب الأمن.

فهل هذه الشهادة صحيحة؟ وهل فعلا ازدادت أعداد الماشية بعد دخول الاستعمار؟ فإذا صح هذا القول، فما هي الأسباب التي أدت إلى تقلصها من جديد بعد الاستقلال؟

إن افتراض صحة الأرقام أو على الأقل اقترابها من الصحة باحتوائها على نفس النسبة من الخطأ، قديما وحديثا، يجعل منها أداة عمل تقربنا من الواقع، في غياب وسيلة أخرى للتعويض.

جدول رقم (15) : تطورالماشية الصغيرة (قبيلة امكَونة)

السنة	عدد الرؤوس	ملاحظة	المصدر
1929	30000	قبيلة امكَونة	تقرير ضابط الشؤون الأهلية 1929 ص. 29
1948	39000	مجموع الملحقة	طبيب حيوانات بورزازات 1954 ص. 54
1953	60456	قبيلة امكَونة	تقرير ضابط الشؤون الأهلية 1953 ص. 40
1960	55900	قبيلة امكَونة	كوفرور 1968 ص. 49
1977	35467	قبيلة امكَونة	الضريبة الفلاحية 1981
1981	46811	قبيلة امكَونة	الضريبة الفلاحية1981

رغم التشكيك الذي أبديناه إزاء صحة هذه الاحصائيات فإنها تمكننا من ملاحظة ما يلي:

- ✓ التطور الإيجابي للماشية حتى بداية الخمسينات؛
- ✓انكماش في الأعداد، بلغ أدناه في منتصف السبعينات.

غير أن الإحصائيات لا تعطينا أية فكرة عن ما قبل الاستعمار، فمكتب ضابط الشؤون الأهلية بقلعة امكَونة لم يفتح إلا سنة 1929، والرقم المقدم ما هو إلا تقديرات قد لا تنبني على أسس علمية، كما أن الرقم الثاني جاء مباشرة بعد حدثين لهما وقع كبير على الحياة الاقتصادية في الربعينات:

أولهما، الحرب الثانية، وثانيهما، الجفاف الذي عرفه المغرب ما بين 1944 و1946. أما العدد الثالث حول 1953، فإنه جاء نتيجة لضريبة «الفرض» التي كان سكان المنطقة آنذاك يؤدونها للقائد الكلاوي، رغم اقترابه من رقم آخر، قدمه بيطري بورزازات، بالنسبة للملحقة ككل وهو 70000 رأس. أما حوالي 1960 فقد قدم كوفرور، رقم 55900 رأس نقلا عن ضريبة الترتيب، وهو رقم يقارب ما قدمه تقرير استهدف استصلاح منطقة «اكرسيف» حوالي 56117 رأس، لكنه أيضا يشمل كل الملحقة.

عموما، الأرقام متضاربة إلا أنها وبصفة عامة، تظهر نوعا من الميل نحو الانخفاض، مع صعوبة تفسير التطور الايجابي الذي ظهر مع بداية الثمانينات، إذا لم نُدخل في الحسبان الجفاف الذي احتد في الأقاليم الشمالية من المغرب منذ أواسط السبعينات، ودفع بعدد من رؤوس الماشية نحو الأسواق الجنوبية، غير أن الآية ستعكس مع بداية موسم 1983/1982.

جدول رقم 16 : تطور أصناف الماشية بحوض أسيف امكَون

الصنف / السنة	الغنم	الماعز	البقر	المجموع
1977	25726	23532	1975	51233
1978	31125	27565	1997	60687
1979	32547	28364	2023	62934
1980	33963	30558	2008	66529
1981	34897	31051	2165	68113

المصدر: الضريبة الفلاحية

شهدت نهاية السبعينات من القرن العشرين، مقتنيات عديدة، بينما عرفت بداية الثمانينات منه جفافا شبه تام، حيث لم يتجاوز مجموع التساقطات في محطة عفر وسط الحوض 27.2 ملم سنة 1981. منها 14.2 ملم سقطت في شهر فبراير، فكثرت الوفيات من الماعز خاصة، وكثرت مبيعات البقر بعد أن عجز السكان عن تغذيتها، فاستغنى عدد من المنتجعين عن حياة الترحال والتحقوا بالجزء المستقر من العائلة.

هكذا، وبمقارنة الإنتاج الحيواني لجماعة امكَونة بين سنتي 1960 و1981، يلاحظ ما يلي:

- استقرار في عدد رؤوس البقر؛
- تراجع عدد الماعز بنسبة 71،6 %؛
- نمو نسبي لعدد الغنم.

على أن هذه النتائج تبقى جد نسبية بالمقارنة مع المقياس الزمني وبالمقارنة مع التطور الديمغرافي، وتطور حاجيات السكان، فمن خلال إحصائيات ترتيب 1960، استنتج كوفرور أن معدل رؤوس الماشية لكل فرد في المنطقة هو خمسة، وبتكرار نفس العملية

الآن، نجد أن المعدل لم يعد يتجاوز 2.4 رأس/فرد، الشيء الذي قد يُؤول تأويلين: أولهما، تراجع الماشية، وثانيهما تزايد السكان بنسبة تفوق بكثير نُمو القطيع.

نخلص إذن، إلى أن الرعي، وهو إحدى ركائز اقتصاد الحوض، بدا يعرف تطورات سلبية، خصوصا خلال العقود الأخيرة مما يستدعي تساؤلات عن العوامل المساهمة في هذا التراجع.

✤ **حساسية النظام الإكولوجي**

لقد دُفع سكان المنطقة إلى مزاولة النشاط الرعوي تحت تأثير الظروف الطبيعية الشحيحة، إن لم نقل القاسية، حيث تحد قلة الأمطار وفقر التربة من الاستغلال الزراعي وتحتم إيجاد نشاط تكميلي، غير أن نفس الظروف تؤثر أيضا على الرعي، مما دفع بالماشية نحو حركات تحاكي، مبدئيا، النظام المناخي، وتوزيع التضاريس وتوجيها، وهي كلها عوامل تؤثر على الحياة النباتية. فقد حال الجفاف، الذي هو من مميزات المنطقة، دون تكوين غطاء غابوي متطور، بينما انتشرت النباتات الشوكية والشيح والحلفاء وأشجار العرعر، خاصة على المرتفعات، وتضطر الماشية أن تبحث عنها أين ما كانت، مما أدى إلى ظهور حركات يتحكم فيها تعاقب الفصول والظروف المناخية، وتتم في إطار مسارح جماعية تتمدد وتنكمش حسب العلاقات بين العشائر البشرية، حيث يجد فيها الإنسان «البربري» وفي تربية الماشية أهم رمز للتعادلية القبلية، وأهم رمز للوحدة بين السكان، فهو يدافع عنها ويستغلها استغلالا أمثل بواسطة الماشية التي ترعى حرة مهما كانت أعدادها (كولو، 1968، 90).

وانطلاقا من هذا المبدأ، فلا يفكر في العلاقة الموجودة بين أعداد الماشية، والطاقة الغذائية للمسارح، بل على العكس يفكر في أنه يجب أن يُكثر من هذه الأعداد، لتستفيد بطريقة مثلى من حق من حقوقه؛ وينتج عن ذلك إبهاض المراعي، حيث قدرت أهمية الحمولة في ملحقة قلعة امكونة سنة 1948 بـ 5.6 هكتارا/رأس بينما وصلت 3.1 هـ/رأس 1953 (Vialatte، 1954)، مقابل 2.4 هـ/رأس، في أزادان (Hammoudi et Bourbouze، 1976)، بينما يقترح الغابويون هكتارين لكل رأس كحد أقصى (كوفرور، 1968، 24) مما يجعل من الرقم المسجل لدينا رقما مثاليا، لكن الأرقام الجامدة في هذا الشأن قد لا تعني الشئ الكثير، فلابد من اعتبار الطاقة العلفية التي توفرها المسارح، كما يجب أن ندخل في الحسبان وجود سفوح لا يمكن استغلالها لقوة انحدارتها، والثلوج التي تغطي أحيانا المروج العليا لمدة قد تدوم

أزيد من شهرين، مما يفرض على المربي البحث عن العلف، وذلك بقطع أشجار العرعر أو توزيع الأعلاف والحشائش الميبسة على الماشية. ويرى الأستاذ كوفرور (23، 1968) أنه من الواجب أن يتوفر كل مربي على احتياطي للعلف يمكن أن يسد الحاجة خلال فصل توقف الإنبات وسقوط الثلوج، وبما أن المنطقة تعرف مناخا متذبذبا، فإن النباتات تعيش نفس التذبذب، مما يفرض إيجاد احتياطي، لا فقط لسد الفراغ إبان فترة توقف الانبات، بل أيضا خلال فترات الجفاف، ويقدر احتياطي العلف بـ 10 هكتارا لـ 100 رأس من الماشية.

وبما أن لا أحد يتوفر على هذه المساحة أو ما يعادلها، فمعناه أن لا أحد يستطيع توفير هذا الاحتياطي ليستغله أوقات الشدة، هذا لو افترضنا أن العلفيات امتدت لتغطي كل الحقول، ومن هنا تجد الحركات الرعوية بين سفوح الأطلس وجبال صاغرو مبررا لها، فخلال سنوات –1944/1946، احتد الجفاف فسجل انخفاض في الماشية بنسبة 50%، وخلال فترة الجفاف التي عرفها المغرب منذ بداية السبعينات، والتي اشتدت حدتها في المنطقة مع بداية الثمانينات، بلغت نسبة الضياع أرقاما قياسية. فقد سجلت مصالح تربية الماشية بورزازات نسبة 10%، فقط ما بين مارس 1980 ومارس 1981، على أن النسبة الإجمالية قد لا تختلف عن ما سجل في تافيلالت (30% من الماعز 50% من الغنم 1983) وهكذا لوحظ خلال صيف سنة 1983 أن عددا من مربي الماشية استقروا، وبصفة نهائية بعد فقدان مجمل مواشيهم.

اتضحت العلاقة الوطيدة بين الظروف البيومناخية والتدجين على الخصوص أثناء فترات الجفاف، بينما تتأخر فترة التعويض عامة بسبع سنوات، مما يدفع بالمربين إلى حالة نفسية، أهم سيمتها التدمر والنفور من قطاع انتاجي غير مستقر.

♣ المرتفعات تحتفظ بالأولية في التدجين

تستوجب أهمية الماشية كمورد اقتصادي، وجود علاقة بين توزيعها وتوزيع الامكانات الفلاحية الأخرى، أجل، إن لتوزيع الأشكال الطبوغرافية والغطاء النباتي والإمكانات الزراعية تأثير بالغ على تحديد المناطق المؤهلة لممارسة تربية كل صنف من أصناف الثروة الحيوانية.

(جدول رقم 17) : توزيع الماشية والسكان بين نطاقات الحوض

النطاق	السكان 1	%	مجموع الماشية 2	%	معدل الفرد
العالية	1665	6،8	13410	19،6	8،05
الوسط	12732	45	43273	63،3	3،3
السافلة	13866	49	11779	17،2	0،84
المجموع	28263	100	68462	100	2،4

المصدر: 1 تقديرات شخصية 1981

2 الضريبة الفلاحية 1981

إن أهم ملاحظة يبرزها الجدول أعلاه تكمن في العلاقة الموجودة بين الظروف الطبيعية وتربية الماشية، حيث تبرز أهمية الحوض الأوسط بالنسبة لتربية الماشية (63%).

منطقة أعراف طولية وأودية، تخترقها الأنهار على شكل خوانق وأفاجيج، تعتبر مرحلة انتقال بين المروج العليا فوق القمم والمسارح السفلى حول منخفض دادس وجبال صاغرو، يضم هذا الجزء عشائر بشرية تتكون من سكان أيت امراو وأيت احمد وإمغران.

تعتبر فخدة أيت امراو من بين العشائر التي تتعاطى لتربية الماشية بالدرجة الأولى، ففيها نجد أكبر عدد من الرحل وتمركزا للماشية، حيث تنشطر أغلبية الأسر إلى جزئين، جزء يرتحل مع الماشية، وآخر يستقر ويتعاطى لزراعة معاشية فقيرة، قوامها الحبوب فقط، إذا استثنينا ثلاثة دواوير، وهي الحوط وبُوتغرار وتِمسْتكيت، حيث تبدأ أشجار التين والخوخ والجوز في الظهور. وتنتشر حياة الترحال وسَط هذه المجموعة، عدا دوار تَمكلونة الذي يعمره مرابطون من زاوية سيدي داوود.

أما بالنسبة لعشائر أيت احمد وإمغران، فرغم تواجود بعض دواويرهم في منطقة نسبيا تضاريسها منفرجة، بها أراضي صالحة للزراعة، فقلة المياه تفرض عليهم الإهتمام بالرعي وتربية الماشية، ويعتبر الترحال هنا، من انشغالات عائلات كبيرة، بينما تتعاطى الأسر المتواضعة لزراعة فقيرة أو حرف «محتقرة» أو الهجرة.

هذه السيطرة من حيث عدد الماشية يجب أن لا تخفى حقيقة تبرزها المقارنة ما بين الماشية وعدد السكان، إذ أن معدل رؤوس الماشية، بالنسبة لكل فرد رغم ذلك لا يتجاوز 3.3، مما يبين أهمية الساكنة على مستوى النطاق، حيث نصادف، هنا، أكبر دواوير الحوض حجماً (إغَرْم أقديم، بُوتغرار، أمجكَاكَ، أيت تُومرت، أيت أيوب...)

تأتي عالية الحوض في الدرجة الثانية من حيث عدد رؤوس الماشية بنسبة تقترب من 20% وتتبوء الرتبة الأولى من حيث معدل رؤوس الماشية لكل فرد، بعيدا جدا أمام النطاق الأوسط والأسفل بـ 8 رؤوس/فرد. ومرجع ذلك قلة الأراضي الزراعية، وشدة تحكم المناخ في الإنتاج، حيث برودة الشتاء تؤخر الأشغال الزراعية حتى يناير/فبرائر، وعامل الارتفاع يؤجل نضج محصول الشعير حتى شهر غشت، وهي وضعية يستحيل معها إقامة دورة ثنائية للحبوب، كما أن قساوة البرد وسقوط الثلوج، تعوق انتشار الأشجار، مما نتج عنه ضعف نصيب الزراعة بالنسبة لموارد العيش، وتشجيع ميل السكان إلى النشاط الرعوي الذي يستغل المروج العليا عند قمم الأطلس، إضافة إلى بقايا غابة من العرعر والبلوط على سفوح الأودية. هكذا نجد أن أزيد من 54 أسرة تتعاطى للترحال من مجموع حوالي 300 أسرة تكون دواوير أوزيغمت، على أن مجموع الأسر تقوم بتدجين بعض رؤوس الماشية خاصة الصغيرة.

أما الجزء الأسفل من الحوض، فيأتي في مؤخرة القائمة بحوالي 17% من مجموع رؤوس الماشية في المنطقة، أي بمعدل يقل عن رأس ماشية لكل فرد، مما يبين قلة الأهمية التي يعطيها السكان للتدجين وقلة أهمية مساهمتها كمورد اقتصادي، إذ الأهمية تصبح لزراعة الحبوب، والخضروات والأشجار، والموارد غير الفلاحية، حيث تقل الدواوير التي يصادف فيها المشتغلون بالترحال لإزدياد الجفاف وقلة المسارح الهامة.

إن عناصر هذا التوزيع تختلف من جديد عندما تؤخذ أصناف الماشية بعين الإعتبار، حسب إمكانيات تكيف كل صنف مع معطيات البيئة.

جدول رقم 18 : توزيع أصناف الماشية بين نطاقات الحوض

الصنف / النطاق	الغنم	الماعز	البقر	الإبل	المجموع
العالية	5417	7869	105	19	13410
الوسط	21985	20274	836	178	43273
السافلة	7623	2908	1223	25	11779
المجموع	35025	31051	2164	222	68462

المصدر: الضريبة الفلاحية 1981

إن التضارب الذي يوجد بين عالية الحوض وسافلته، يعتبر أهم ما يستخلص من الجدول، حيث نلاحظ تخصص عالية الحوض في تربية الماشية الصغيرة، خاصة الماعز، ويبلغ معدل قطيع كل أسرة حوالي 32 رأسا مقابل 22 فقط بالنسبة للغنم، على أن هذه المعدلات لا تتجاوز في السافلة 1.7 و 4.5 رأسا لكل أسرة. ويمكن تفسير هيمنة الماعز، بتكيفه مع المناخ البارد، والتضاريس الوعرة، حيث يستطيع تسلق الصخور، والبحث عن غذائه داخل أشجار العرعر والبلوط واستغلال النباتات الشوكية، بينما تأخذ الأبقار أهمية في سافلة الحوض بمعدل 0.73 رأسا لكل أسرة. وهو معدل لا يتجاوز في العالية 0.42، وترتبط أهمية البقر في السافلة بأهمية الأراضي الزراعية.

بصفة إجمالية، يهيمن جزأى الحوض: العالية والوسط على تربية الماشية الصغيرة، نظرا لقلة الإمكانات الزراعية، وأهمية إمكانات استغلال المراعي الجماعية، إلا أن هذه الهيمنة يجب أن لا تنسينا وجود تفاوتات في بنية الملكية رغم صغر حجم هذه الأخيرة.

♣ سيادة الملكية الصغيرة في الماشية

تختلف الأهمية التي يوليها السكان للماشية، حسب أصنافها وإمكانياتهم الفلاحية والبشرية، وحاجياتهم الإستهلاكية. وهذا الاختلال المبدئي في الإختيار يتحكم إلى حد بعيد في عدد رؤوس الماشية التي يقبل السكان على تدجينها من كل صنف.

فالماعز، وإن هو يحتل الدرجة الأولى من حيث العدد ومن حيث الإقبال على لحومه في المنطقة، فإن متطلباته من العلف، تجعل تربيته من أنشطة المنتجعين (Pascon et Wusten، 1983) لذا ينفر السكان من تدجينه داخل المنازل، مما يفسر قلة أهمية عدد المالكين لإقل من 20 رأسا (38% من المستغلين يملكون 72% من الرؤوس)، وأغلبيتهم من سكان المناطق الجبلية، المتميزة بنمط عيش شبه ترحالي. (خريطة رقم 15).

خريطة رقم 15

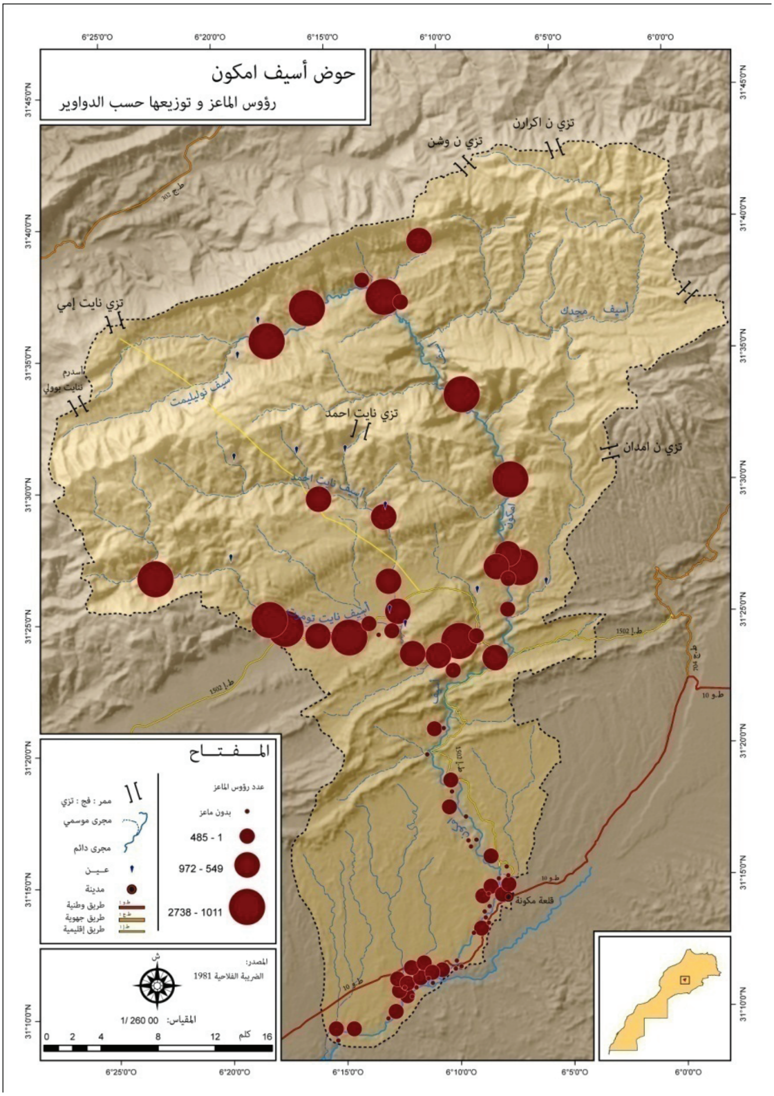

على العكس، يعتبر الغنم حيوانا منزليا لسهولة التحكم فيه من حيث العلف، وخصوصا لحاجيات الإنسان إليه في بعض المناسبات، التي لا يحضى الماعز بشرف التمثيل فيها، مثل الأفراح العائلية والأعياد الدينية، مما يجعل كل الأسر مهما بلغ شأنها، تحاول أن تُشرف بنفسها على تربية بعض رؤوس الغنم، الشئ الذي يفسر انتفاخ فئة الملاكين لأقل من 20

رأسا، حيث بلغت 72% من المستغلين، بينما لا تتجاوز فئة الذين يتجاوز قطيعهم من الغنم 60 رأسا 11%.

أما البقر، فباستثناء بعض العائلات المعدودة، واستغلالية عصرية واحدة، فتوزيعه عادلا، حيث جل الأسر تملك ما بين 1 و4 رؤوس، وقليلة هي العائلات التي لا تملك بقرة واحدة (خريطة رقم 16).

خريطة رقم 16

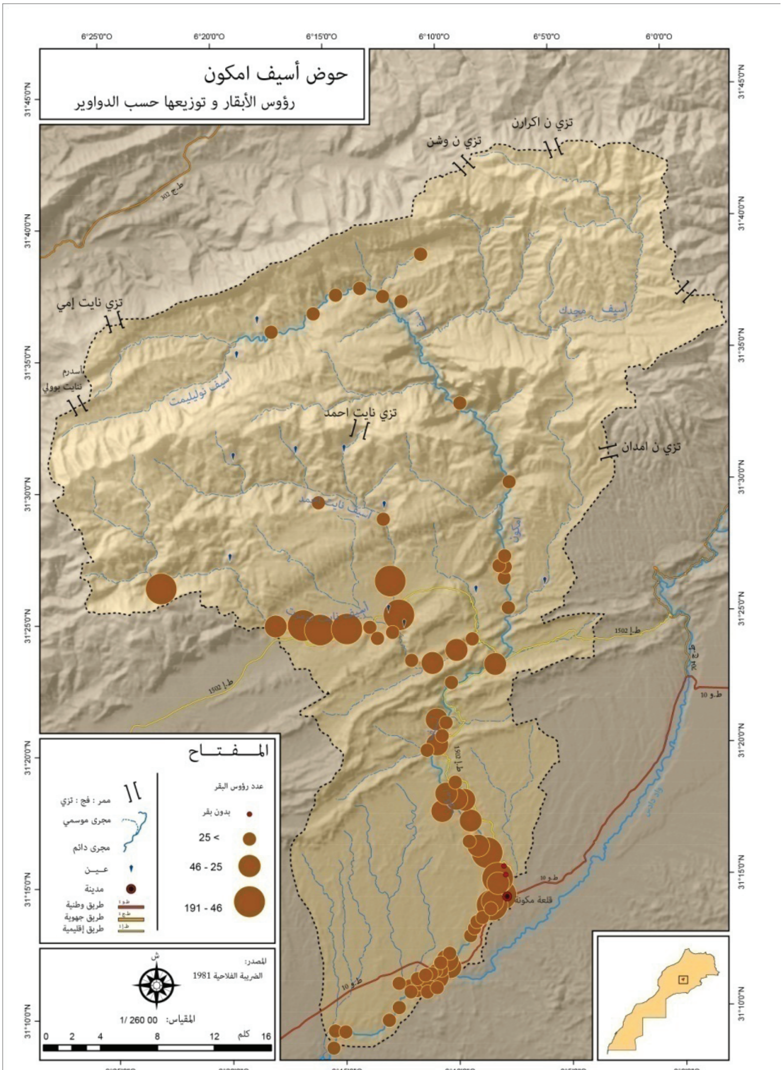

صفوة القول، أن تربية الماشية في المنطقة، وتوزيعها أفقيا وعموديا يبين مدى أهمية الضغوط الطبيعية والبشرية على هذا القطاع، كما يبين التحدي الذي يُجَابه به الفلاح المكَوني هذه العوائق، تعلق الأمر بالزراعة أم بالرعي، رغم هزالة الحصيلة.

4.1.2 - **هزالة الإنتاج الفلاحي**

إن الدراسة الاقتصادية لموارد الحوض الفلاحية، أمر عسير جدا، نظرا لغياب عنصر المحاسبة لدى الفلاح الريفي، والغياب الكلي الذي تتسم به الاحصائيات، سواء على مستوى الانتاج والانتاجية، أو على مستوى التسويق، والتكاليف، والأرباح. لذا، فإن ما سنقدمه يعتبر مجرد تقديرات، تحاول أن تقربنا من واقع المنطقة، رغم ما قد يُوجه إليها من انتقادات. هذه التقديرات اعتمدت على الانتاج الفلاحي والأثمنة المتداولة في المنطقة خلال الموسم الفلاحي 1983/1982. ونظرا للتباين الذي أبرزناه بين نطاقات الحوض فسنعمل على إبراز الحصيلة على مستوى كل نطاق مع ادماج النطاقين الأوسط والأسفل، انطلاقا من تقارب مميزاتها.

1.4.1.2 - **ضعف موارد الاقتصاد الجبلي**

♣ **موارد الماشية**

تختلف أنماط تربية الماشية، والأهداف منها باختلال الفلاحين ومناطق التدجين، الشئ الذي لن يمكننا من تقويم المردود الحقيقي للماشية، ومن تقييم الخدمات التي يتطلبها هذا النشاط، وتكاليفها، على أنه يمكن تلخيص عناصر مردود الحيوانات في إنتاج ومبيعات الحليب والصوف، والشعر، والسمد، والمبيعات الحيوانية.

- **الحليب:** إنتاج الحليب داخل هذا النطاق لا يخضع لأية معاملة تجارية، بل يعتبر عيبا حتى الحديث عن بيعه (Vasco، 1936). ويخصص لتغذية صغار الماشية أو للاستهلاك الذاتي. والأبقار التي تربى محليا لا يتجاوز إنتاجها ما بين 2 و4 لتر من الحليب في اليوم، مع اختلافات فصيلة هامة، حيث تتوافق أهمية إنتاج الحليب مع فصلي الربيع والصيف، لذا اكتفينا باعتبارهما لاحتساب كمية الحليب التي قدرت بـ 56700 لتر، أي ما قيمته الاجمالية، انطلاقا من الأثمنة المتداولة في المنطقة (1.8 درهما) 102060 درهما.

- **الصوف والشعر:** تعتبر الأصناف الحيوانية الصغيرة التي تربى في المنطقة من الأنواع غير المنتجة للصوف والشعر، ويقدر إنتاج رأس من الغنم بـ 0.8 كلغ بينما

لا يتجاوز إنتاج الماعز 0.5 كلغ، أما الأثمنة فقد بلغت في أسواق المنطقة، صيف 1982 (12 درهما/كلغ من الصوف و2.5 درهم/ من الشعر).

* **إنتاج السرقين:** إن عددا من المربين للماشية في المنطقة، كما سلف، يعتبرون أيضا زراع، ويولون إنتاج الحيوانات من السمد، أهمية قصوى، تصل أحيانا مستوى الصراعات والتنافس على استغلاله، وهو ما تحدثنا عنه القصاصات الخاصة بالصراعات بين قبائل أيت سدرات وأمكَونة في صاغرو، وبين أمكَونة وأيت بوكَماز فوق قمم الأطلس، وهو نفس ما تكرر بين دواوير أيت احمد خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ إلا أن الأسمدة الطبيعية لم تكن لتخضع للمعاملات التجارية إلا إبتداء من منتصف السبعينات، حيث أصبحت الشاحنات تجوب الفيافي، باحثة عنها، ولمسافات بعيدة. فالحاجة إلى الدمل من بين العناصر التي تبرر استمرارية التدجين في المنطقة، لكن تقييم الإنتاج الحيواني من المادة، أمر عسير، حيث يختلف من صنف إلى آخر، كما يختلف باختلاف كمية المواد العلفية، علاوة على أن الحيوانات غير المستقرة، تشتت جزء كبيرا من إنتاجها فوق المسارح، ولا يستغل مباشرة لتخصيب الحقول إلا الكمية المجتمعة داخل الحريسة أثناء الإقامة ليلا، وقد حاولت دراسة قامت بها (SCET- Maroc, 1981)، تقدير الإنتاج الحيواني من الدمل على النحو التالي:

- البقر 4 طن/راس/سنويا؛
- الغنم والماعز 0.2 طن / راس/ سنويا؛
- البغال 1.2 طن /راس /سنويا؛
- الحمير 0.5 طن/ راس/ سنويا.

وبذلك تكون النتيجة انطلاقا من احصائيات الضريبة الفلاحية للماشية، والتحقيقات الفلاحية للدواب 3220 طنا من السمد، أي ما قيمته وبثمن 40 درهما للطن 128800 درهم.

* **مبيعات الحيوانات:** يصعب أيضا ضبط مبيعات الحيوانات، لأن عددا من الصفقات تتم خارج الأسواق، بل وحتى داخل هذه الأخيرة، يصعب الفرز ما بين الماشية المنتمية إلى الحوض والتي تأتي من خارجه، ورغم ذلك، يجب ملاحظة أن الفلاح لا يبيع كل منتوجه، بل يحتفظ ببعض منه قصد تجديد القطيع أو تلبية الحاجيات الداتية.

بالنسبة للبقر، تباع العجول التي بلغ عمرها ما بين 2 و3 سنوات، بينما يحتفظ بالإناث، إلا عند الحاجة الملحة أو عندما تعمر أو تصل إلى اليأس من الولادة، أو خلال سنوات الجفاف حيث يستعصي تغذيتها.

أما الغنم، فيباع الصغار عادة، بعد تجاوزهم سنة ونصف، أو عندما يعسر تمويلها.

ونلاحظ أن المربين الرحل يحتفظون كثيرا بماشيتهم، لأن الغاية عندهم تكمن في تكاثر الرأسمال، بينما يلاحظ ميل لدى المربين المستقرين لتتبع عمليات العرض والطلب داخل الأسواق. وهكذا، فإن حالة المراعي والوضعية الاقتصادية للعائلة تعتبر من أهم حوافز بيع الماشية، وتقدر نسبة المبيعات 40% من منتوج البقر و60% من منتوج الغنم والماعز (بيسو، 22، 1961) وانطلاقا من هذه النسب يكون مجموع مبيعات النطاق الجبلي من البقر 42، بقيمة معدلها 1500 درهم أي ما مجموعه 63000 درهم، وحوالي 4722 راس من الماعز، قيمة الواحدة 150 درهما، بينما فاقت مبيعات الغنم 3250 راسا، بقيمة معدلها 250 درهما للراس، وبناء عليه، يمكن تقدير مجمل مداخيل الماشية بعالية الحوض ب 41888 ألف درهم في السنة.

يصعب، إن لم نقل يستحيل تقدير تكاليف الخدمات والعلف المقدم للماشية، خصوصا إذا كان رب الاستغلالية هو المدجن نفسه أو أحد من أفراد عائلته، بالنظر لما يقوم به هؤلاء من اشغال أخرى جانبية يصعب تحديدها وتحديد حدودها، إضافة إلى أن المواد العلفية المقدمة للماشية تؤخذ، مبدائيا، من الاستغلالية كل يوم، دون أي تقويم، أو تستخرج من المسارح الجماعية مباشرة، وبصفة مجانية.

ويقدر المختصون تكاليف الخدمات بـ 10% من المردودية، ومشتريات العلف ب 7%، مما يؤدي إلى مردود صافي إجمالي، قيمته 1567.37 ألف درهم.

وبناء عليه، يمكن القول أن تربية الماشية صنف من أصناف التكيف مع الظروف الطبيعية، وأن دورها، هنا، أساسي في قيام الحياة واستقرار السكان.

♣ **موارد زراعية طفيفة**

لا يُكون النطاق الشمالي من الحوض كما سلف ذكره، مجالا خصبا للزراعة، بالنظر لأهمية المعوقات الطبيعية، فالمحاصيل التي تنبت وتنضج في هذا النطاق قليلة، ولا تتعدى الشعير، والذرة البكرية، وبعض الخضر، كاللفت والبطاطس، ويقدر مردودها كالتالي:

جدول رقم 19: إنتاج النطاق الأعلى من المزروعات الحولية

المحصول	المساحة هـ	المردود ق/هـ	الإنتاج ق	ثمن البيع د/ق	المردود بالدرهم
الشعير	29،34	15	440	140	61600
الذرة	4	10	40	150	6000
اللفت والبطاطس	7،3	120	876	100	3700
آخر	20،4	-	-	-	-

المصدر: التحقيقات الميدانية 1983-1982

إنطلاقا من الاحصائيات المبينة أعلاه، والتي سنحللها في الفقرة الموالية، يظهر أن مردود المساحة المنزرعة في هذا النطاق لا يتجاوز 76300 درهما، أي ما يعادل 1248.2 درهما للهكتار، وهو مردود ضعيف جدا نظرا لعدم احتواء الأراضي على المغروسات، إذا استثنينا حوالي 80 شجرة من الجوز.

إن ضعف الإنتاج الزراعي داخل هذا الجزء من الحوض، وتأثره بالظروف الطبيعية، جعل الكفة تميل لصالح الإنتاج الحيواني، عكس ما سيلاحظ عند زراع الواحات.

2.4.1.2 - للرفع من الدخل، الواحات تنوع مواردها

♣ المحاصيل الحولية

إن أساليب الإنتاج الزراعي المتبعة في المنطقة، تعرقل وتعقد كل عمليات تكميم المردودية، فالتناوب بين المحاصيل الشتوية والمحاصيل الربيعية والصيفية، يجعل المساحة الحقيقية المزروعة أكبر من المساحة الأرضية، وتراكب المحاصيل داخل بقعة أرضية واحدة، مثل زراعة القمح والشعير مع الفصة في سنتها الأولى، أو زراعة الذرة مع اللفت والقرع تحت أشجار التين، ثم اللوز أو الجوز مثلا، يجعل معرفة مردودية، مساحة ما، جد نسبية. ورغم ذلك، فقد إنطلقنا من الوحدة المستعملة لقياس المساحات في المنطقة وهي العشر، وحاولنا داخل دائرة مسقية (تابرخاشت) وسط الحوض، معرفة المساحة التي يشغلها كل محصول، ثم عممنا النتائج مع مراعاة الاختلافات، الترابية والمائية والمناخية، حسب أجزاء الحوض، حيث تختفي الفصة مثلا في العالية لتأخذ زراعة اللفت والبطاطس أبعادا كبرى، كما تنكمش المساحة التي تشغلها الذرة والقمح لتظهر فترة

الاستراحة قهرا، بينما يحدث ظل الأشجار فراغا نباتيا شبه تام عند أقدامها، مما يجعل النسب المقدمة لاستعمال التربة داخل الحوض جد تقريبية. وتوزيعها كالتالي:

- الشعير 48 %
- القمح 12 %
- الذرة 60 %
- الخضر 12 %
- الفصة 8 %
- الأشجار 20 %

على أن مردودية الأرض استنتجناها من معدلات طبقتها مصالح الفلاحة في المنطقة بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها، حسب ما استنتجناه من المقابلات مع الفلاحين، ذلك أن كل الذين كتبوا عن المنطقة، استعملوا وحدات قياس غير معروفة (القنطار، الهكتار)، مما جعل الأجوبة تتحمل وجود أخطاء ناتجة عن سوء فهم السؤال، أو سوء تأويل الجواب، وأمام هذه المعضلة، وجدنا أنفسنا أمام ضرورة استعمال الوحدة القياسية المتداولة، وتحويليها بعد ذلك، حيث يكون السؤال عن كمية الحبوب (بالعبرة) المزروعة لقياس المساحات أو التي ينتجها «عشر» من الأرض، لضبط المردودية، تُحول النتائج بعد ذلك لتقدم كالتالي:

جدول رقم 20 : إنتاج النطاقين الأوسط والأسفل من المحاصيل الحولية

المحصول	المساحة هـ	المردود ق/هـ	الإنتاج ق	ثمن البيع د/ق	المردود بالدرهم
الشعير	450	15	6750	140	945
القمح	125	13	1625	190	308،75
الذرة	625	10	6250	150	937،5
الخضر	125	120	15000	100	1500
الفصة	83	400	33200	20	664

المصدر: التحريات الميدانية 1983-1982

من خلال الجدول، يتبين أن إنتاج الهكتار الواحد داخل الجزئين، الأوسط والأسفل من الحوض أعلى بكثير عن ما هو عليه في الجزء الأعلى، إذ بلغ حوالي 4180 درهما للهكتار، بينما بلغ المدخول الإجمالي للمزروعات الحولية 4255250 درهم، ويتعززهذا الفرق بإذماج مداخيل المغروسات في الحساب الإجمالي للنطاقين.

♣ **تلعب المغروسات دورا كبيرا في تنمية الموارد**

إن مشكل الدراسة الاقتصادية لمردودية الأشجار أكثر تعقيدا من سابقها، لأسباب أهمها:

- كون الأشجار في المنطقة لا تخضع لتنظيم معين ولا تكون مغارس خاصة؛
- كون الإحصائيات التي تقدمها الضريبة الفلاحية، سكتت عن أغلب الأصناف التي يحتوي عليها الحوض، والتي لها دور اقتصادي هام، مثل التين والجوز والمشمش والخوخ والورود، مما يجعل ترصد انتاج كل نوع بدقة أمرا مستحيلا، وأرغمنا على البحث عن طريقة إحصائية أخرى، علنا نقترب من الواقع، هكذا بنينا تخميناتنا على دراسة عينات، وذلك بعزل وحدة مساحية معينة (عشر) ثم عد أصناف الأشجار التي تحويها في أماكن متعددة من الحوض واستخراج المعدل؛
- اختلاف أصناف الأشجار وكثافتها، حسب نطاقات الحوض، حيث لا نجد أثرا للورد والتين والمشمش والخوخ واللوز، مثلا في كل الجزء الأعلى من الحوض، بينما تقل أهمية الجوز في السافلة، وتأخذ أشجار اللوز أهمية وسط الحوض، مما يفرض من جديد عزل النطاقات حسب مدى انسجامها؛
- اختلاف الوحدة القياسية للبيع من صنف لآخر، فالتين يقاس بالعبرة، وكذلك الشأن بالنسبة للخوخ الميبس واللوز قبل تكسيره، بينما يباع المشمش للوسطاء بالصناديق، والجوز بألف حبة، على أن هذا الأخير، إذا فصل عن قشوره، يباع مثل اللوز بالكيلوغرام، وينضاف إلى كل هذا، اختلاف طرق التسويق، والكميات المعروضة للبيع، فجزء من المحاصيل يستهلك، إما قبل الجمع أو بعده، ويباع جزء على الأشجار للوسطاء، بينما يباع جزء آخر بعد القطف، في عين المكان، أو داخل السوق الأسبوعي، أو أسواق مراكش.

يستنتج مما ذكر، صعوبة التوصل إلى أرقام نهائية في هذا الصدد، لذا، اعتمدنا في معرفة مردودية المغروسات على الطريقة السالفة الذكر، واعتبرنا أن كل بقعة أرضية

مساحتها 250م^2 (عشر) تحتوي على ما بين 4 و7 أشجار من التين، وما بين 3 و4 أشجار من المشمش وما بين 2 و3 أشجار من الخوخ. وهذه الوضعية أقرب إلى الواقع بالنسبة للجزء الأسفل، بينما يجب عدم تجاوز الرقم الأدنى في الجزء الأسوط حيث تقل كثافة الأشجار.

أما بالنسبة لأشجار اللوز، فقد اعتمدنا على أرقام استقيناها من المركز الفلاحي المحلي، لأنها في نظرنا قريبة من الواقع، على أن الأرقام الخاصة بأشجار الجوز داخل الحوض بأجمعه، هي نتيجة لتحريات ميدانية.

تستثنى من هذه التخمينات أشجار الزيتون، نظرا لتمركزها داخل ضيعة عصرية واحدة، مع العلم أنها أغفلت من طرف إحصائيات الضريبة الفلاحية، حيث لم تُسجل سوى 2316 شجرة، بينما تبلغ مساحة الضيعة المذكورة 35 هكتارا، وتقدر عدد أشجارها بـ 8330 بمعدل 238 شجرة للهكتار.

يتطلب تقييم الإنتاج أيضا معرفة مردود كل شجرة، وما أصعب ذلك، لأن المحاصيل تقطف كل يوم، ومن أشجار متعددة، ثم تتراكم، دون أن تخضع لقياسات معينة، الشئ الذي يفرض الإكتفاء بما استخرج من تصريحات الفلاحين.

من خلال تقاطع كل هذه العناصر وجدولتها، توصلنا إلى ما يلي:

جدول 21 : مردود المغروسات بالنطاقين الأوسط والأسفل

الصنف	عدد الأشجار	مردود الشجرة كلغ	المردود العام كلغ	ثمن: د/كلغ	المردود بالدرهم
التين	270920	30	8440200	0،75	6330150
المشمش	4168	10	41680	0،15	6256
الخوخ	3126	10	31260	0،25	7815
الزيتون	8330	12	99960	2،5	249900
اللوز	12730	1.5	19095	22	420090
الجوز	1000	10000 **حبة**	10000000 **حبة**	1000/65	650000

المصدر: التحقيق الميداني 1983-1982

بلغ المردود الإجمالي للمغروسات الشجرية ما يقارب 7664207 درهم، فقط داخل الحوض الأوسط والأسفل، وهو مدخول يتجاوز بكثير ما تدره المزروعات الحولية.

يمكن انطلاقا مما ذكر، الحصول على المردود الصافي للزراعة، بخصم تكاليف الإنتاج من المردود الإجمالي، وتختلف من محصول إلى محصول، فتكاليف الزراعة تختلف حسب متطلباتها من المخصبات والعناية، وحسب تباين الظروف الطبيعية. وعموما، تزداد التكاليف كلما قلت المياه، وخشنت التربة، وتقوت الإنحدارات والفروقات الحرارية، وقد قدرت هذه التكاليف بـ43% من المردود الإجمالي، وهي نسبة أقرب إلى الواقع، مما توصل إليه الأستاذ كربوط في الأطلس المتوسط 40% (Kerbout، 1981)، حيث تشد الزراعة رأس الفلاح إلى الأرض طيلة السنة، رغم قلة العناية بالمغروسات.

بناء على ما ذكر، تقدر التكاليف الزراعية بـ 3295609 درهم، مما يفضي إلى مردود صافي قوامه 4368598 درهم.

وقد حاول الفلاح أن يرفع من هذا المردود بإدماجه، محصول الورد كزراعة تسويقية ذات أهمية كبرى.

♣ **رغم محدودية انتشاره يكون الورد موردا اقتصاديا هاماً.**

- عُرفت غراسة الورود في منطقة دادس حديثا، حيث لم يتحدث عنها زوار المنطقة قديما، أمثال الوزاني (ق16) أو دُوفوكو مع نهاية القرن التاسع عشر، غير أنه، ومن المرجح أنها كانت موجودة، لكن أهميتها ضعيفة وإنتاجها موجه أساسا إلى الاستهلاك العائلي. بدأ الإعتناء بهذا المحصول بعد دخول الاستعمار إلى المنطقة، حيث يذكر تقرير يرجع تاريخه إلى بداية الثلاثينات (GATTE FOSS، 1930)، أن المقيم العام أصدر أمره يوم 15 يناير 1930 بواسطة المدير العام للفلاحة، والتجارة، للقيام بدراسة خاصة حول هذا المحصول، ويشير التقرير الذي توج البحث، إلى تكيف الورود مع مناخ المنطقة، وأن المنتوج يصدر نحو مراكش، ومنه نحو الولايات المتحدة وأوربا، مما يدل على أهميته وإمكانات توسيع مجاله.

نتيجة لما ذكر، وفي إطار بحث المعمرين الفرنسيين عن إمكانيات الاستثمار لرؤوس أموالهم، ونظرا للتشجيع الذي لقيته هذه الاستثمارات من طرف السلطات الاستعمارية، أقيمت سنة 1938 أول وحدة صناعية لتقطير الورد بقلعة امكَونة من طرف شركة CAPP et FLORALE، فأعطت نتائج مشجعة مما حفز إلى إقامة وحدة

ثانية 1949 من طرف شركة AROMAG، وقد أدى ذلك إلى تشجيع انتشار مغروسات الورود، حيث تفطن الفلاحون إلى أهميتها الاقتصادية، إلا أن النظام الشبه المنغلق الذي تعيش عليه المنطقة، وَجه الفلاحين نحو تعدد المحاصيل بدل التخصص، مما حال دون ظهور مغاريس خاصة بالورود، رغم أهميتها الاقتصادية، حيث يغرس على جنبات السواقي والمساليك، كسياج للحقول الصغيرة، مما يجعل عملية تقدير المساحة التي يشغلها، وعملية تكميم المحصول وعلاقته بالمساحة، صعبة المنال، فالورود تنتشر وبطريقة خطية على أزيد من 35 كلم على طول وادي دادس، كما يمتد على قرابة 45 كلم، حتى أمجكَاكَ وأيت زكري، وسط الحوض، لكنه ينعدم تماما داخل الجزء الأعلى.

وُصف هذا الصنف من الورود بأنه ينتمي إلى فصيلة تتكيف مع المناخ الجاف، والشبه الصحراوي، إذ يتحمل جفاف الصيف الطويل، وبرودة الشتاء.

تشغل الورود في المنطقة حوالي4500 كلم خطي، من بينها حوالي 1600 كلم في حوض أسيف امكَون، قدر انتاجها بكيلوغرام واحد للمتر.

تغرس الورود بعد الأمطار الخريفية، حيث توضع الفسيلة (rejet) داخل حفر عمقها حوالي 40 سنتم، وتوضع مزدحمة ومنحنية لتكون سياجا منذ البداية، ومحمية من الرياح، ولا تقلم إلا عندما يكبر حجمها ويعيق القطف أو يهاجم الطرقات والحقول، وآنذك، تقطع جدوع شجيرات الورود على مقربة من الأرض بواسطة فأس أو منجل.

تبدأ الورود في الإنتاج منذ السنة الأولى من الغرس لتبلغ أوجها بعد السنة الثالثة، ويبدأ الإزهار مع منتصف شهر أبريل من كل سنة، ليدوم ما بين 4 و6 أسابيع، وهي شديدة الحساسية بالتغيرات الفجائية للحرارة اليومية، أو ما يُعبر عنه محليا ب «ترمِي». كما أنها لا تتحمل قوة الندى والضباب، بينما يؤدي اشتداد الحرارة أثناء النهار إِلى فقدان بعض المميزات الفيزيوكماوية كالرائحة واللون.

عوامل إذن قد تؤدي إلى ضعف الإزهار أو إنعدامه أو إلى تأكسد الزهور، كما تشير إلى ذلك تقارير الانتاج للسنوات:1952، 1953، 1958، 1973، 1977، 1978.

تقطف الورود عادة من طرف اليد العاملة العائلية، خاصة النساء والأطفال، وتتم العملية مبكرا بين الساعة الرابعة والتاسعة صباحا، مخافة حرارة الشمس التي تنهك جهود العمال، وتُفقد الزهور رائحتها ولونها. ويمكن لعامل متمرن أن يجمع حوالي 5 كلغ في الساعة ما لم تكن مشارات الاستغلالية متباعدة الأطراف، وأشجار الورود باسقة.

- تخضع الورود المستخرجة من حقول وادي دادس وامكون إلى عملية التقطير بعد عمليات القطف والتجميع. وتتم العمليتان الأخيرتان حسب طقوس احتفالية أصبحت إلى حد بعيد جزء من ثقافة الساكنة المحلية:

- يتم تحديد أثمنة الورود في بداية كل موسم من طرف لجنة ثلاثية، تتكون من مديري المعملين والسلطة المحلية وممثل الفلاحين، حيث يتفق هؤلاء على ثمن الكيلوغرام من الورود الطرية، ويعلن عن ذلك رسميا قبل الشروع في عملية التسويق[3] .

جدول رقم 22 : تطور انتاج وأثمنة الورود بين 1950 و 1985.

الموسم	الانتاج (طن)	الثمن (د/ كلغ)		الموسم	الانتاج (طن)	الثمن (د/ كلغ)
1950	200	0،20		1970	–	0،70
1951	250	0،30		1971	–	0،75
1952	**جليد**	–		1972	3280	0،82
1953	600	0،50		1973	2900	0،85
1954	550	0،50		1974	3500	0،92
1955	900	0،40		1975	4000	1،00
1956	800	0،40		1976	4300	1،05
1957	550	0،40		1977	880 **جليد**	0،95
1958	100 **جليد**	0،40		1978	1900	1،10
1959	1200	0،35		1979	3700	1،30
1960	1100	0،40		1980	3300	1،65
1961	1200	0،40		1981	2900	1،75
1962	1050	0،50		1982	3000	1،80
1963	1600	0،48		1983	3400	2،15
1964	–	0،50		1984	3600	2،60
1965	–	–		1985	4050	3،15

المصدر: SCET-Coop, p. 125
- ORMVA Ouarzazate
- Autorités locales Kelaât Mgouna

3 – الفراغ يعيني عدم وجود احصاءات

وتوحي قراءة تطور الأثمنة والإنتاج منذ بداية الخمسينات. بالملاحظات التالية:

- رغم تذبذب الانتاج، عرف المحصول تطورا ملحوظا، حيث لم يكن يتجاوز حوالي 150 طنا سنة 1937، ليصل إلى قرابة 3000 طن، سنة 1983. وتوسعت بموازة ذلك غراسة الورود وازداد انتشارها مجاليا في اتجاه الأودية الجبلية؛
- يعتري إنتاج الورود تذبذب سنوي يختلف مداه تبعا للظروف المناخية وللطقوس اليومية، دون أن الخضوع لتنظيم معين؛
- ضعف أثمنة الورد بصفة عامة حيث لم تتجاوز درهما/كلغ منذ نشأة المعملين حتى سنة 1976، علما أنه وفي سنة 1962 عندما كان الورد المغربي يشترى من الفلاحين بـ 0.50 درهم/كلغ، بلغ ثمن الورد الفرنسي 4.25 فرنكا فرنسيا (SCET-COOP، 1961)؛
- أثمنة الورود لا تعرف دائما تطورا إيجابيا، بل تعرف تدبدبا؛
- التطورات الحاصلة على مستوى الأثمنة، لم تراع لا مستوى العيش وتطوره، ولا التطورات التي عرفتها أثمنة المواد الأخرى، مما ينم عن أهمية سيطرة الشركتين المستغلتين على الأسواق المغربية، وانعدام المنافسة، و«تواطئ» أهل الحل والعقد معها؛
- عجز المعملان على استيعاب مجمل المحصول، خاصة خلال سنوات الانتاج الجيد، مما يدفع بالسكان إلى تجفيف جزء من انتاجهم، وبيعه في الأسواق المحلية أو الحضرية، حيث وصلت أثمنة الورود المجففة[4] خلال موسم 1984 إلى 40 درهما للكيلوغرام، مقابل 2.5 فقط سنة 1973. ومعلوم أن من وراء هذا الارتفاع النسبي، تدخل بعض العمال المهاجرين نحو الخارج، حيث أعلنوا منافستهم لصاحب المعمل بشراء الورود الطرية والمييسة، مما أدى إلى انتشار الوعي بين السكان، ورفض بيع منتوجاتهم للمعمل في موسم 1983، لكن هذه المبادرة الخاصة جابهت مشكل المنافذ الخارجية، حيث أن الحصار الذي وُضع حول المنتوج منذ القدم، جعل السكان يجهلون كل شئ عن أهمية الورود الصناعية، وعن الأسواق والأثمنة والزبناء؛
- إن الأثمنة التي تُدفع للفلاحين لا تمثل سوى 13%، 60 من الثمن الحقيقي لكل كيلوغرام من الورود، بينما توزع النسبة المتبقية (87%، 39) كالتالي (ORMVAO ، 1981):

4 – خمس كيلوغرامات من الورود الطرية تعطي كيلوغراما واحدا من الورود المجففة.

✓ 32،64 تدخل في تكاليف النقل بين نقط التجميع والمعمل؛

✓ %3،78 أجرة محطة التجميع ومراقبة الميزان؛

✓ %3،43 تكاليف أخرى (الأكياس، المساهمة في تمويل الموسم السنوي...)

تفاديا للمنافسة بين المعملين تم تقسيم المنطقة بين المؤسستين، حيث يستغل المعمل الأول والمتواجد بمركز قلعة امكونة، 44 نقطة للتجميع، موزعة على طول وادي دادس (15) ووادي أمكَون (29)، بينما تستعمل الوحدة الثانية، والتي تبعد عن الأولى ب 15كلم، 16 نقطة فقط، ما بين مركزي قلعة امكونة وبولمان -دادس، إضافة إلى نقطة تجميع بداخل المعمل. وتتحكم في توزيع هذه المحطات (الموازن) معايير، أهمها:

- تقديم الطلب إلى السلطة المحلية؛
- تلقي مساندة سكان الدوار؛
- موافقة السلطة، وإحالة الطلب على رب المعمل قصد التنفيذ، ومعنى هذا، ومبدئيا، أن للسكان رأي، وأن بإمكانهم تغيير من يتولى هذه المهمة، لكن الواقع يعاكس ذلك، حيث أفضى تفحص الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للذين تولوا أو يتولون هذه المهمة، إلى ملاحظة سيطرة "أغنياء" يشغلون أو شغلوا دورا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا هاما في المنطقة، كالشيخ أو المقدم أو المنتخب أو تاجر معروف، على هذه المؤساسات (الميزان)، ويدخل هذا النشاط كمورد مالي هام ضمن موروثات عائلاتهم، ليساهم في تنمية ثرواتهم، أحيانا، بصفة فجائية، إذ يُمَكنهم من الحصول في شهر ونصف على ما يوازي أو يقارب، مدخول عائلة متسوطة طيلة السنة.

تُجمع الورود داخل هذه النقط، ويديرها أربعة أفراد (مراقب الميزان، مراقب الصندوق، عاملان) وقاعات لنشر الورود قبل نقلها بواسطة شاحنات يكتريها المعمل محليا. وتكتفي هذه المراكز بإقتناء، يوميا، ما يحدده رب المعمل من حاجيات، مما يجعلها تعرف الإزدحام منذ الساعات الأولى من كل يوم حتى حدود الساعة العاشرة، وبعد نقل المحصول إلى المعمل، يعاد وزنه قبل أن يُزج به داخل آلات خاصة تتولى طزجه وتقطيره.

وحسب المختصين، فإن ما بين 4 و5 أطنان من الورود الطرية تعطي لترا واحد من الروح (الجوهر) وما بين 400 و500 طن من الورود تنتج كيلوغراما واحدا من الزيت المكثف (concrète). وتسوق هذه المواد داخل السوق الأوربية المشتركة، بينما يكتفي المعمل بترويج المياه المستخلصة بعد غسل الآلات داخل الأسواق المحلية والوطنية.

تستخدم المؤسستان الصناعيتان لتقطير الورود حوالي 290 عاملا، تُشغل منها شركة «كاب فلورال» لوحدها 205 عاملا مؤقتا محليا، و5 عمال متخصصين قادمين من فروعها بغانا أو بمشرع بلقصيري.

تعتبر فترة إزهار الورود، فترة رواج اقتصادي في المنطقة، حيث تشتغل في المعامل أيدي عاملة هامة، بالإضافة إلى اليد العاملة المكلفة بالقطف والتجميع والنقل، ويعتبر بذلك شهري أبريل-ماي من الشهور الحاسمة بخصوص الطلب على اليد العاملة، إذ يتزامن موسم الورود وبداية تهيئ البيادر، وأعمال الحصد. ويقدر معدل ما يُوزع على الفلاحين أثناء الموسم ب 250 درهما لكل فرد (5250000 درهم سنة 1983) علما أن سعة معالجة المعملين، والتي هي 2000 طن سنويا، لا تتجاوز 50% من الإنتاج الإجمالي، مما يطرح إشكالية التوفيق بين كيفية تسويق الفائض أحيانا، وضرورة اعتبار مردودية التجهيزات أحيانا أخرى. مفارقة، دفعت منذ القديم بالساكنة إلى تجفيف الجزء الكبير من المحصول وتصريفه في الأسواق المحلية والجهوية تبعا للحاجة من النقود ولتطور الأثمنة، بينما اتجه التفكير نحو توسيع تجهيزات المعملين وتنويع استعمالاتها اعتمادا على مواد أولية فلاحية أخرى كالنباتات الطبية.

جدول رقم 23 : تطور الكميات المعالجة من الورود 1972- 1980 (بالطن)

السنة	مجموع الانتاج	الكمية المعالجة	النسبة
1972	3280	2242	68
1973	2900	2162	73
1974	3500	2279	65
1975	4000	2276	56
1976	4300	1258	28
1977	880	461	52
1978	1900	770	35
1979	3700	1348	34
1980	3300	1317	40

المصدر: مصلحة الانتاج الفلاحي (م.ج.ا.ف.و)

نخلص إلى أن الجزء الجنوبي من الحوض، يعتمد أساسا على الزراعة، رغم الحواجز الطبيعية والبشرية، والتي حاولت الساكنة تجاوزها بالإعتمامد على محاصيل جديدة وتقنيات حديثة.

♣ التدجين مورد تكميلي

إن التدجين كما سلف ذكره، من اختصاص سكان النطاقات الجبلية، غير أن هذا لا يتنافى مع إدماج بعض رؤوس الماشية خاصة الغنم والبقر مع الزراعة داخل الواحات، حيث يبلغ المردود الصافي للماشية ما قدره 9027 ألف درهم، وهو مردود هام بالنظر لقيمة البقر ونوعيته، حيث بدأت بوادر التدجين العصري لهذا الصنف من الأنعام تحت تأثير الارشاد الفلاحي (التلقيح الاصطناعي، الإهتمام بالنسل، تدشين عملية التسمين وإنتاج اللحوم الحمراء، انتاج الحليب، توسيع نطاق زراعة الأعلاف، بناء الإصطبلات).

هذه البوادر دعمتها المساعدات التي تمنحها الدولة، كما دعمتها استثمارات المهاجرين وسهولة الجمع بين التدجين والزراعة داخل الواحات.

هذه الخصوصيات سيكون لها تأثير كبير على مستوى المداخيل الفردية، كما ستوجه حاجيات السكان وطرق إشباعها.

2-1-5- تعثر الإنتاج وتزايد والحاجيات

1.5.1.2- تعثر الإنتاج الفلاحي

تعتبر الفلاحة بجميع أصناف منتوجاتها: (المزروعات الحولية، المغروسات والتدجين) المورد الاقتصادي الأساسي في المنطقة، إلا أن مساهمة كل عنصر من عناصرها تختلف باختلاف المعطيات العامة للحوض.

جدول رقم 24: المردود الصافي للانتاج الفلاحي وتوزيعه (بأف درهم)

النطاق	الزراعة	نسبة	الماشية	نسبة	المجموع
العالية	73،1	4،4	1567،3	95،6	1640،4
بقية الحوض	9768،5	52	9027	48	18795،5

المصدر: التحريات الميدانية 1983-1982

يتضح من الجدول أعلاه، أن الزراعة أساسية بالنسبة للحوض الأسفل والأوسط، بينما تتدهور أهميتها في الجزء الأعلى لصالح الماشية التي تصل نسبة مساهمتها حوالي 96% من المداخيل. وهذا التوزيع غير المتكافئ للموارد الفلاحية، يعتبر انعكاسا للظروف الطبيعية، وأساسيا في تركبة مداخيل الإستغلاليات، وحاجياتها من الاستهلاك والتشغيل، وبالتالي تحديد مدى ارتباط أو عدم ارتباط السكان بالمنطقة، ونوعية العلاقات التي ستنشأ بين أجزاء الحوض وبين هذا الأخير ومحيطه الوطني والدولي.

يصل معدل الدخل الفردي السنوي في عالية الحوض، حسب التقديرات السالفة، إلى 729 درهما، بينما لا يتجاوز هذا الرقم في بقية الحوض 678 درهما. ويرجع هذا التباين إلى أهمية الكثافات السكنية في أسافل الحوض ووسطه، على أن هذا المدخول، يجب أن لا ينسينا الفروقات الاقتصادية الاجتماعية والمجالية، كما يجب أن يُؤخذ بحذر كبير، لأن الوضعية التي رسمناها نظرية على الأقل بالنسبة للمبيعات.

فمن خلال مقارنة بين ما تصدره المنطقة وما تستورده من المنتوجات الفلاحية، يتضح أن هذه المداخيل خيالية، وتتبخر بسرعة أمام حاجيات السكان.

فمشتريات المنطقة بصفة اجمالية، تفوق مبيعاتها بكثير، كما وكيفا، وتزداد أهمية الهوة كلما اتجهنا نحو النطاق الأعلى، وقد لا نستطيع تقدير النقص الذي تعاني منه المنطقة، نظرا لتعدد مصادر التمويل بالمنتوجات الفلاحية. كما أن أغلبية العائلات توزع مشترياتها الغذائية على فترات السنة، إما حسب العرض، وإما حسب المصادر المالية للعائلة، وبعض المشتريات تقتنى كل أسبوع، أو كل أسبوعين حسب القرب أو البعد من أماكن التمويل، باستثناء عند سكان العالية، حيث يعمل هؤلاء، ما أمكن، على اختزان قوتهم لفصل الشتاء خلال الصيف، لأن الثلوج تفرض عليهم العزلة عن بقية العالم أحيانا، لما يزيد عن ثلاثة أشهر.

جدول رقم 25 : صادرات وواردات حوض أسيف أمكَون من الفلاحة

الإنتاج	النطاق العالي			السافلة والوسط		
	ينتج	يصدر	يستورد	ينتج	يصدر	يستورد
الشعير	*		*	*		*
الذرة			*	*		*
القمح			*	*		*
البطاطس	*					*
اللفت	*			*		*
الجزر			*	*		*
البصل			*	*		*
الطماطم			*			*
الفصة			*	*		
التين			*	*	*	
المشمش			*	*	*	
الخوخ			*	*	*	
اللوز				*	*	
الجوز	*			*	*	
التفاح				*		*
الزيتون			*			*
الورود				*	*	
الصوف والشعر	*	*		*		*
الغنم	*	*		*		*
الماعز	*	*				*
البقر	*			*		*
الإبل	*		*			
البغال			*			*
الحمير			*			

المصدر: التحقيقات الميدانية (صيف 1983)

وقد حاولنا أثناء الدراسة الميدانية، صيف 1981، تكوين فكرة عن حركة التمويل على طول محورين للمواصلات بين القمم الجبلية والأسواق المجاورة، هما: محور «تزي نأيت إمي» بين السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط والحوض، ويعتبر أهم طريق يؤدي إلى سوقي «بُوكَماز» و»أزيلال»، فكانت النتيجة ما بين الساعة السادسة صباحا، والثانية عشرة زوالا من يوم الإثنين 30 غشت 1981، مرور:

- 50 بغلة محملة بالشعير، معدل حمولتها 10 عبرات أي حوالي قنطار ونصف، وبذلك يكون مجمل الحمولة 7.5 قناطر من الشعير أُوتي بها من بُوكَماز؛
- 3 بغال تم بيع حمولتها من العنب والخوخ والتين في سوق بوكَماز وأصلها من برغوسة (الحوض الأسفل)؛

بغلتان (2) تم شراؤهما من بُوكَماز؛

- سبعة (7) رؤوس من البقر وحمارين تَم شرؤها من سُوق الأحد ببُوكَماز.

المحور الثاني للمواصلات خصوصا بين الحوض الأعلى والقدم الجنوبي للأطلس، عبر أقا نأيت مْرَاو (تاغيا) وهو عبارة عن خانق يزيد طوله عن 35 كلم على طول وادي امكَون الأوسط.

ما بين الساعة التاسعة صباحا، والثانية زوالا من يوم الخميس 2 شتنبر 1981، حيث تم تعداد:

- 71 بغلة وحمارين عادوا من سوقي بومالن – دادس والقلعة في اتجاه القمم، محملين بالحبوب والسكر والتين، موزعة كالتالي:
  - ✓ 12 بغلة مالكيها من قبائل بُوكَماز (السفح الشمالي)؛
  - ✓ 59 بغلة، ذويها من أُوزيغمت، 14 منها، تم بيع حمولتها من الفحم الخشبي بأسواق قدم السفح والدواوير المجاورة؛
  - ✓ 8 بغال استعملت كمطية لذويها في اتجاه سافلة الحوض.

من هذه النماذج التي لا تعد فريدة، يتبين لنا مدى النقص الذي تعاني منه المنطقة، والسبل المستعملة لتغطيته، خصوصا بالنسبة للحوض الأعلي. أما النطاقات التي تستفيد من الطرق الثلاثية، فعادة ما تستعمل الشاحنات، معتمدة على أسواق مراكش وتادلة

وضواحي خنيفرة واغبالة بخصوص الحبوب وأسواق الدير للتزود بالماشية الكبيرة، وأسواق مراكش وأكادير لتلبية الحاجيات من الخضر والفواكه.

ولعل المقارنة بين إنتاج الحوض من بعض المواد وحاجياته من شأنها أن تبين النقص الذي يعاني منه.

إن الدراسات الاقتصادية المتخصصة في التغذية تقسم عادة السكان حسب الحاجيات الغذائية لكل فئة من الأعمار، إلى وحدات استهلاكية بشرية[5]، يمكن تلخيصها بضم السكان غير البالغين 15 سنة في فئة نصف الوحدة الاستهلاكية (0.5)، وكل المتجاوزين 15 سنة في وحدة استهلاكية كاملة (باسكون، 1983، 270).

إذا اعتبرنا أن الحوض يحوي 24346 وحدة استهلاكية، وأن حاجيات كل وحدة استهلاكية من الحبوب سنويا تقدر بثلاثة قناطر، فإن حاجيات الحوض تصل إلى حوالي 73038 قنطار.

إنتاج الحوض من كل أصناف الحبوب لا يزيد عن 15105 قنطارا، وبذلك تبلغ قيمة العجز 57933 قنطارا (79،3%). مما يفسر أهمية الاستيراد للحبوب والدقيق. وقد قدرت المصالح الاقتصادية للسلطات المحلية في شتنبر 1983 كمية الاستيراد بـ 2040 طنا من الدقيق، (236 طنا من القمح، و173 طنا من الشعير سنويا، بالنسبة لمجمل ملحقة قلعة امكونة، هذا فضلا عن ما يستورده السكان على متن دوابهم خصوصا من أسواق السفح الشمالي (بُوكَماز – أيت محمد – أزيلال– دمنات...) أو ما يستورده المالكون للاراضي الزراعية خارج الحوض (تادلة – خنيفرة – عين اللوح...).

أما بالنسبة للخضر والفواكه، فما ينتجه الحوض يقل بكثير عن حاجياته. وتقدر مصاريف كل وحدة استهلاكية أسبوعيا، بستة دراهيم. وهو رقم يزيد عن ما توصل إليه الأستاذ باسكون عند بني بوفراح: (5.2 د) وقد تم التوصل إليه باستقراء الوضعية الاقتصادية لست وثلاثين عائلة، اختيرت بطريقة رُعي فيها أغنى وأفقر عائلة داخل 18

5 – يقسم السكان على النحو التالي:
الذكر البالغ= وحدة استهلاكية كاملة؛
الأنثى البالغة= 0.7 من الوحدة الاستهلاكية؛
الطفل الذي يزيد عمره 7 سنوات وغير بالغ= 0.8 وحدة (أنظر) بول باسكون: المجلية المغربية لاقتصاد والاجتماع رقم 129–128، ص. 125 (بالفرنسية).

دوارا خلال شتنبر 1982[6]. وانطلاقا منه، تصل المتطلبات النقدية الموجهة لشراء الخضر والفواكه، لمجمل الحوض إلى حوالي 146076 درهم أسبوعيا، وهو رقم تؤكده مستوردات الملحقة من هذه المواد. فحسب ما أفصحت عنه المصلحة الاقتصادية لدى السلطات المحلية، فإن الكمية المستوردة من هذه المواد، تبلغ 2040 طنا من الخضر و505 من الفواكه سنويا.

إن استهلاك الذهنيات أيضا من المؤشرات الهامة التي تساعد على معرفة المستوى الاقتصادي للسكان، إلا أن استهلاكها يصعب ضبطه بدقة. ورغم الاختلافات المحلية، فإن ما توصلنا إليه من خلال دراسة بعض الحالات لا يختلف كثيرا عن ما توصل إليه حمودى وأخرون في الشياظمة (1976، 116–99)، وهو:26.9 غرام من اللحوم، و25.5 غرام من الزيت والسمن والشحم لكل وحدة استهلاكية في اليوم. وانطلاقا منه، يكون مجموع المستهلكات سنويا من اللحوم 239.2 طنا، ومن الزيوت 224.4 طنا. أي ما قيمته الاجمالية 2176.2 ألف درهم، بمعدل 89.3 د/لكل وحدة استهلاكية /سنة.

يستخلص من هذه اللوحة، رغم نسبية معطياتها، أن الحوض يعيش في تبعية دائمة لمراكز تصدير المواد الفلاحية، وأن ما تنتجه المنطقة لا يكفي لسد الحاجيات، مما يدفع أحيانا إلى إهمال الفلاحين لأعمالهم الفلاحية، بل وإلى النفور منها.

فرغم أن ما قُدم، يبقى مجرد أرقام نسبية، تتباين حسب نطاقات الحوض، وحسب المستوى الاقتصادي للأسر، حيث تبرز وسط المجموعة الاستهلاكية أسر المهاجرين وبعض مربي الماشية، فإن السواد الأعظم يعيش عيشة متجانسة، تتعرض للضغط الديمغرافي من جهة، وتغير العادات الاستهلاكية من جهة ثانية، وإكراهات الطبيعة.

2.5.1.2 – **الضغط الديمغرافي وتزايد الحاجيات**

إن من أهم عناصر التغير السوسيومجالي داخل الحوض، جمود الإمكانات الاقتصادية، إن لم نقل تقهقرها، في وقت تتزايد فيه حاجيات السكان تحت ضغط النمو الديموغرافي السريع وغزو العادات الاستهلاكية الجديدة نتيجة الاحتكاك بالعالم الخارجي. ويعتبر الانفجار الديمغرافي معطى من معطيات العالم المتخلف بصفة عامة، إلا أن أشكاله، ووقعه يختلفان حسب تأثير معطيات أخرى من تاريخ وعادات اجتماعية، وظروف اقتصادية وطبيعية.

---

6 – تقارير تداريب طلبة السنة الثانية، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (تحت إشرافنا) شتنبر 1982.

♦ تزايد السكان بسرعة خلال العقود الأخيرة

رغم ما وصلت إليه العمليات الاحصائية من التقدم فإن معرفة خاصيات السكان في المناطق الجبلية النائية تصطدم بعقبات طبيعية وبشرية، مما يجعل دقة المعلومات جد نسبية، خصوصا عندما نطمح الوصول إلى أرقام ذات عمق تاريخي.

فبالنسبة للمجال الذي يهمنا، لم تعط الدراسات التي كُتبت عن المنطقة إلا قليلا من الاهتمام لهذه الجوانب، فقد مر الوزاني بالمنطقة خلال بداية القرن السادس عشر، دون أن يشير إلى عدد السكان، في حين اكتفى دوفوكو، حين مروره بالمنطقة (1883 - 1884) بإعطاء تقديرات لعدد القادرين على حمل السلاح أوالذين يمكن لكل قبيلة أن تجندهم، ووزع هؤلاء كالتالي:

- أيت يحيى 1500 مجندا (أيت سدرات السهل)؛
- أيت وحمان 150 مجندا (7 قصور) (امغران)؛
- أيت داود 200 مجندا (7 قصور) (امغران)؛
- أيت موسى أداود 200 مجندا (8 قصور -امغران)؛
- أيت تُومرت 150 مجندا (8 قصور امغران)؛
- أيت واسيف + أيت احمد 700 مجندا (امكَونة)؛
- أيت مراو: بين 700 و800 مجندا (امكَونة).

المجموع 2600 إلى 2700 مجندا (نحتفظ بالمتوسط 2650 مجندا).

إن هذه الاحصائيات، رغم أنها معبرة، يصعب تحويلها إلى تقديرات سكانية، وقد أورد الأستاذ أحمد التوفيق في كتابه حول اينولتان (1978، 196):«أنه متى عرف عدد السكان المجندين من طرف القبيلة -وهم إلزاما جميع الذكور البالغين- وأضيف إليه ربع ذلك العدد، والمتكون من ذوي الأعدار (الشيوخ والمرابطين والمرضى) وضُعف المجموع ثلاث مرات، فإننا نحصل على مجموع قريب جدا من عدد السكان»، ثم علق على الطريقة بقوله: «إلا أننا لا نملك ما يؤكد لنا أن القبائل كانت تلزم جميع البالغين الذكور القادرين على حمل السلاح».

ورغم هذا الطعن، فإن النتائج التي توصل إليها بخصوص اينولتان بعد مقارنتها بوثائق أخرى اتبثت صلاحيتها.

وتطبيقا لهذه الطريقة، يمكن القول ان عدد السكان داخل الحوض بلغ أواخر القرن التاسع عشر (ص= (س+1/4س)3). ص= (2650+4/2650)3 = 9938 نسمة.

وفي نفس الوقت، بلغ عدد سكان قبيلة امكَونة وحدها حوالي 5438 نسمة. ويلاحظ أن هذه الأرقام بعد مقارنتها بمجموع السكان الناتج عن تعداد الكوانين- ويقصد بالكانون «مجموع الأشخاص الساكنين في محل واحد والمكونين لزمرة عائلية تعتبر واحدة عند توزيع التكاليف أو تقسيم بعض المنافع»، إذا اعتبرنا أن عدد أفرادها الأسرة يفوق خمسة، نصل تقريبا إلى نفس الرقم، حيث يشير تقرير إداري سنة 1932 إلى إحتواء القبيلة على ما يقارب 6585 نسمة، وهي أرقام لا يمكن أن تكون إلا تقريبية، نظرا لطبيعة المجال ونمط عيش الترحال أو نصف الترحال السائد، وحداثة أدوات المخزن في المنطقة، آنذاك.

على أن هذا الرقم يجد سندا في نتائج الإحصاء المنظم في مارس 1936، حيث تم تعداد ما مجموعه 13460 مغربيا و14 أجنبيا، بينما بلغ سكان قبيلة امكَونة وحدها 8497 نسمة منهم 152 يهوديا و9 أجانب، وهي نتيجة تفوق الرقم المقدم سنة 1932، مما يفتح باب الشك، إما في معدل حجم الأسر الذي استعملناه أو في عدد الكوانين، وطريقة إحصائها، علما أن إحصاء 1936 اجمع الباحثون على صلاحيته (Noin، 1970).

عرف المغرب، بعد ذلك، تعدادا أخر سنة 1947، لكن نتائجه تَم الطعن فيها لعاملين هما: ظروف الحرب الكونية الثانية والتي لم تمر على نهايتها سوى سنتين ولازالت نتائجها حاضرة، وثانيهما لأنها بنيت على لوائح المساعدات الغذائية التي كانت تقدم للسكان إبان المجاعة التي تسبب فيها الجفاف خلال الربعينات.

الإحصاء الثاني بعد الحرب العالمية الثانية، إبتدأ سنة 1952 لينتهي في مناطق الجنوب سنة 1953. ورغم أننا لم نستطع الحصول على الوثائق الرسمية للإحصاء، فإن تقرير ضابط الشؤون الأهلية بمركز قلعة امكونة سنة 1954، أورد التفاصل عنها وعلى مستوى الدوار. ويستنتج من هذا التقرير، أن عدد سكان القبيلة بلغ إلى 6226 نسمة، أي أنه تناقص عما كان عليه 1936 بنسبة 25،9% وبنسبة سنوية قدرها 1،5%، ويمكن إيعاز هذا النقص المهول، الذي ألم بالساكنة في تلك الفترة، إلى عاملين:

✓ المجاعات والقحوط التي عني منها السكان، والتي لا زالوا يرددون أصداها (عام البون، عام الروز) حيث لا زال الكبار يتذكرون أنهم كانوا يأكلون جذور وعروق النباتات (أيرني*) ويأكلون الجراد، وأن عددا منهم هاجر إلى «أزغار» (يطلق على

الجزء الشمالي للمغرب) وغادر العديد منهم الفلاحة، ليعمل في أوراش مخزنية، مقابل قوت يومه، أو في أوراش سد بني الويدان (تراست)؛

✓ إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها، جُند عدد كبير من أبناء المنطقة للعمل في صفوف الجيش الفرنسي، سواء في الحروب الألمانية الفرنسية أو في الحروب الهند الصينية، وتحركت مجموعات عديدة نحو الجزائر للعمل في الأوراش والضيعات الاستعمارية، مما أفقد المنطقة جزء من أبنائها، وعادت الساكنة إلى ما دون تقديرات بداية الثلاثينات.

جدول رقم 26 : تطور عدد السكان

الوحدة	نهاية ق 19	1932	1936	1953	1960	1971	1982
الحوض	9938	–	3460	–	–	24156	31399
قبيلة امكَونة	5438	6585	8497	6296	12188	13336	20046

المصدر: وثائق احصائية مختلفة بين إحصاءي 1953 و1960

زيادة سكان القبيلة بحوالي 48،3% في ظرف 7 سنوات وبنسبة 6،9% سنويا، وهي نسبة كبيرة جدا، إذا ما قورنت بالمعدل الوطني، وربما يرجع ذلك إلى عودة عدد من المغتربين، إلا أن هذه النزعة لن تستمر، حيث يلاحظ أنه وما بين 1960 و1971 لم يتزايد عدد السكان إلا بـ 8،6% أي بنسبة سنوية معدلها 0،8% تقريبا، وهي نسبة تقل بكثير عما جاء في كتاب: الموارد المائية بالمغرب (1977، ج.3، 226)، حيث قدر نسبة زيادة سكان دائرة بومالن دادس بين 1960 و1971 بـ 20% أي 1،8% سنويا، ويمكن شرح هذا الانخفاض في نسبة التزايد بأهمية تيار الهجرة الذي دشن مع بداية الستينات، واستمر حتى بداية السبعينات، وهو تيار جرَفَ العديد من السكان إلى خارج الحوض، سواء كان ذلك نحو المدن الشمالية المغربية أو نحو أوربا الغربية، إضافة إلى رحيل الجالية اليهودية عن المنطقة نحو فلسطين المحتلة.

أما بين إحصاءي 1971 و1982، وحسب النتائج الرسمية، فقد ازداد سكان المنطقة بـ 50،6% في ظرف 11 سنة أي بما معدله 4،6% سنويا، وهي نتيجة تبين بوضوح الدور المنظم الذي تلعبه الهجرة، حيث ابتداء من 1973 توقفت الهجرة، على الأقل، كتيار جارف، فبرز مفعولها مباشرة على النمو التسكاني.

على أننا إذا أخذنا الاحصائين 1936-1982 نصل إلى نسبة عامة للزيادة قدرها 57،7% خلال 46 سنة، أي ما معدله 25%، 1سنويا، وهي نسبة تقارب ما قدمه «نوان»(Noin، 79، T2، 1970) بالنسبة للأطلس الكبير (بين 1.5 و1.6 %) وما قدمه التصميم الخماسي 1977/1973 (ج.3، ص.24) 1،7%.

نستخلص من هذا، أن سكان المنطقة تطوروا بسرعة، خصوصا بعد الحرب الكونية الثانية، كما نستخلص أن هذا التطور يعرف تدبدبات ظرفية وأن الاستجابة لها سريعة، على أننا نستغرب الحديث عن الضغط الديمغرافي في مثل هذه المناطق، حيث الكثافة العامة لم تتجاوز سنة 1936-10.7 نسمة/كلم^2، وهي أرقام تقل بكثير عن المعدل الوطني (بدون الأقاليم الصحراوية) وذلك رغم أنها وكما يبدو، تضاعفت في ظرف 46 سنة. لكن هذا الاستغراب يزول عندما نعلم أن هذه الكثافة العامة لا معنى لها أمام الكثافة الاقتصادية وأعني بها الزراعية. (خريطة 17)

فانطلاقا من أن المساحة الأرضية المنزرعة قارة، وغير قابلة للتغيير، على الأقل، في الظروف الاقتصادية الحالية، فيمكن أن نقدر الكثافة الزراعية سنة 1936 بـ 11ن/هـ وفي سنة 1982 بـ 27.9 نسمة للهكتار أي حوالي 2800 شخص للكيلومتر المربع، ومعناه أننا بعيدين كل البعد عما يُعتبر المعدل في مناطق أخرى، ألا وهو 5 هكتارات لكل أسرة مؤلفة من 5 أفراد، ومن هنا يحق لنا الحديث عن الضغط الديمغرافي المتزايد وأهميته في تحريك دواليب التحولات السوسيومجالية، خصوصا إذا انطلقنا من أن متطلبات وحاجيات سكان 1936 ليست هي متطلبات ساكنة الثمانينات، وبإعداد مضاعفة فوق نفس المساحة المزروعة، مما ستكون له ردود فعل يمكن إدخالها ضمن عناصر دينامية الحوض.

فما معنى هذه الأرقام والمعدلات إذا أسقطت على قاعدتها المجالية؟

♦ تمركز السكان داخل الأودية

إن توزيع السكان في مجال جغرافي معين، يخضع لعدة مؤثرات، بشرية كانت مثل العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو طبيعية، كالمناخ والتضاريس والتربة وغيرها. وإننا إذ نتفادى الدخول في ميكانيزمات تأثير هذه العوامل، نشير إلى أن مجال الدراسة، وبالنظر لبنيته، يقبع وبالاساس تحت رحمة الظروف الطبيعية، فمجال الأودية، ظل هو المستغل في الزراعة والسكن، وما دونه يدخل ضمن المسارح، وهي جد فقيرة، وشبه فارغة من السكن، باستثناء بعض الخيام المتنقلة بحثا على نقط الماء والمراعي.

فالسكان إذن يتمركزون داخل دواوير تتموضع على طول الأودية، من السافلة، حتى قرابة ارتفاع 2400م. (خريطة رقم 17).

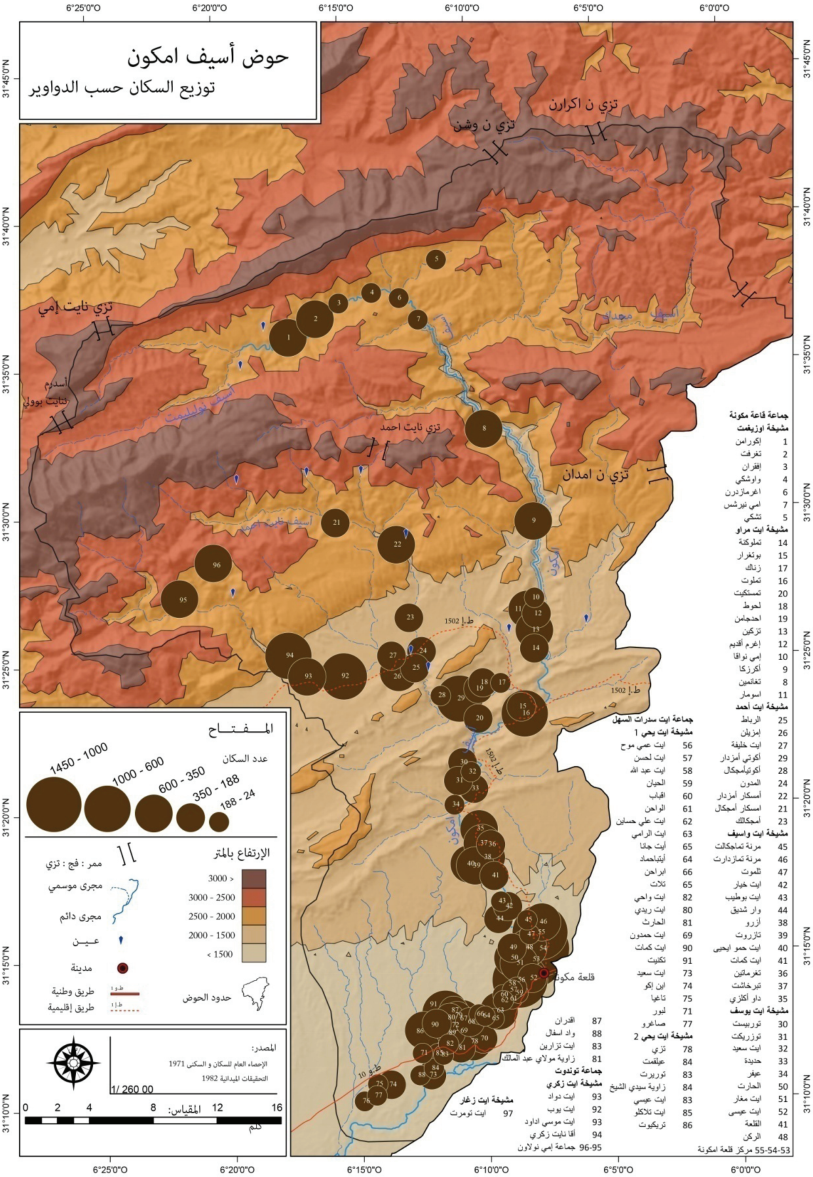

الخاصية الثانية، تكمن في وجود فراغات سكنية حتى على طول الأودية، ويتعلق الأمر بممرات على شكل خوانق يرسمها الواد عند اجتيازه للأعراف، وبصفة مستعرضة، حيث يضيق سليله إلى بضعة أمتار، مما لا يسمح بوجود أي نشاط بشري. وأهم هذه الخوانق: تَاغْيا – نُ – أكَوتي، تاغيا – نُ– أمسكار، أقا نأيت زكري، تاغيا نأيت امْراو؛ ويعتبر الخانق الأخير أطولها (حوالي 35 كلم)، وتعتبر هذه الخوانق بمثابة فواصل وعوائق بين نطاقات الحوض، وحواجز أمام جميع التيارات، سواء السكانية أو الإعلامية أو غيرها، وبناء عليه، استقرت نسبة كبيرة من السكان في سافلة هذه الخوانق، حيث كونت هذه الاخيرة الفاصل الطبيعي بين الجزء الأعلى من الحوض والأجزاء الأخرى، والمتحكم الطبيعي في توزيع السكان.

جدول رقم 27 : توزيع التجمعات البشرية

النطاق	الدواوير		نسبة السكان
	عدد	نسبة	
الأعلى	9	10.7	7.5
الأوسط	23	27.3	43.4
الأسفل	52	61.9	49

المصدر: الاحصاء العام 1982 (بتصرف)

يبدو من خلال ما سبق، أن عدد التجمعات البشرية، بل وحتى عدد السكان يتناقص في اتجاه القمم العالية، على أن توزيع الدواوير حسب حجمها ليس متجانسا مجاليا، فمعدل عدد السكان بالنسبة لـ 84 دوار ضبطت احصائيا يصل إلى 288 نسمة، أقصاها وصل سنة 1971 إلى 1194 نسمة، وأدناها إلى 35 نسمة، مما يدل على أهمية التشتت في حجم الدواوير، ونفس الملاحظة تتأكد عند اعتبار حجم الأسر بالمقارنة مع حجم الدواوير، مما يفرض البحث عن عوامل هذا التشتت، وأسباب ابتعاد هذه التجمعات السكنية عن مميزات القصور المحصنة الضخمة، التي تعرفها واحات تافيلالت ودرعة.

فالتصنيف حسب حجم السكان، يبين أن 28 دوارا تفوق المعدل بينما 56 توجد دونه، فالغلبة إذن للتجمعات الصغيرة، حيث تتمركز الدواوير الضخمة، أساسا، في الوسط، بنسبة تصل إلى %8،47 مقابل %2،22 في العالية و%8،28 في السافلة. وتبين مقارنة هذه الظاهرة بالواقع الاقتصادي، أن الدواوير الصغيرة في العالية، تطابق مجالا رعويا وعرا، بينما تطابق في السافلة مجالا زراعيا متميز بمجهرية استغلالياته، بينما تتطابق الدواوير الكبرى في الوسط مع مجال يتعاطى للزراعة والرعي معاً.

إن تصنيف التجمعات البشرية حسب عدد الأسر، يبين أن حوالي 87% من الدواوير لا يزيد عدد أسرها عن 70 خلية. منها حوالي 52% بين 30 و70 أسرة، بينما لا يزيد عن هذا الرقم سوى 11 دوارا ولا يتجاوز حجم 100 أسرة إلا دوارين اثنين.

النطاق الأعلى لا توجد فيه بتاتا الدواوير التي يفوق حجمها 70 أسرة، بل أن أغلبية الدواوير لا يكاد يتجاوز حجمها بضع منازل، ويتوافق حتى اسمها مع عظم من العظام المكونة للدوار الكبير (القبيلة) (أيت لحساين، أيت بُوحميد، أيت جعلي، أيت عيسى)، فنمط العيش السائدا في هذا النطاق، وهو الترحال، لا يساعد على تكوين الدواوير الضخمة، رغم وجود الانوية الاساسية كالمخازن الجماعية والمساجد.

أما النطاق الأسفل، فمن بين 52 دوارا التي توجد فيه، 49 حجمها لا يتجاوز 70 أسرة، وثلاثة دواوير فقط هي التي تجاوزت 60 أسرة وهي: (تريكَوت (78 أسرة) أيت ريدي (65 أسرة) ودرب جديد (61 أسرة) ويمكن إرجاع ذلك، زيادة على ما ذكر، إلى أن أغلبية القصور الكبرى التي اتخذت موقعها سابقا، وسط الحقول نالها الخراب وظهرت مكانها تجمعات سكنية صغيرة، كما أن عودة الحياة الرعوية للظهور في أقصى أسافل الحوض (إشحيحن) نظرا لضيق المجال المنزرع، وللقرب من مراعي قبيلة أيت سدرات في صاغرو، أديا إلى ظهور دواوير صغيرة، لكن وبالمقابل أدت جاذبية المركز القروي إلى بداية تضخم الدواوير المحيطة به.

يعتبر النطاق الأوسط من الحوض، أهم تمركز للدواوير ذات الحجم الكبير: 9 دواوير حجمها يتجاوز 70 أسرة، من بينها اثنين (أيت تُومرت، إغرم أقديم) وصل حجمهما بالتوالي 134 و124 أسرة، وهما من أكبر التجمعات داخل الحوض. وقد لا يستبعد أن هذا الحجم له علاقة بنوعية الحياة السائدة في هذا النطاق، والمتمثلة في أهمية تربية الماشية والزراعة معا، وفي ما يتطلبه ذلك من قوة بشرية لمجابهة مخاطر الترحال ومشاكل استغلال الماء، وهي مشاكل غير مطروحة بنفس الحدة سواء لدى سكان العالية أو السافلة، بالنظر لوفرة المياه والمراعي.

على أن هذه الصورة بدأت تتغير معالمها لصالح الجزء الأسفل من الحوض، تبعا للتأثيرات القطب الذي أصبح المركز يمثله.

صفوة القول، يعيش الحوض تناقضا كبيرا يتمثل في جمود أو تقهقر الإنتاج والمجال المستغل، في وقت ينمو فيه السكان بسرعة، ويمارسون ضغطا كميا وكيفيا على الموارد.

6.1.2 – تطور الاستهلاك تحت تأثير الاحتكاك

يعتبر ميدان الاستهلاك مرآة ينعكس عليها التحول الذي شهدته المنطقة، سواء من حيث مواده أو أهمية سرعة انتشارها، على أن المكان لا يسمح إلا بتناول بعض أصنافه، كاستهلاك الآلات، والأثاث والمواد الغذائية، واللباس، نظرا للتحولات الجذرية التي تعرضت لها هذه القطاعات.

1.6.1.2– انتشار استهلاك الآلات

إن المتجول داخلا قرى حوض أسيف أمكَون ووادي دادس عامة، يستغرب وهو يشاهد الأبعاد التي اتخذها استهلاك الآلات، والدور الذي أصبحت تلعبه في حياة السكان اليومية، ويزداد استغرابه عندما يتضح له، أن مجمل ما يلاحظه غير معروف قبل عشر سنوات مضت، مما يجعل الأسئلة عن أساليب إدخال هذه الآلات، وبهذه السرعة، وعن مدى تكيف السكان مع التكنولوجية الأجنبية التي أصبحوا يستهلكونها بدون قيود، وعن التأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه التحولات السريعة، أسئلة تتدافع وبإلحاح، بغية معرفة الاجوبة.

♦ **انتشار الكهرباء تحت تأثير استثمارات المهاجرين**

من المناظر المعتادة داخل قرى المنطقة، باختلاف أحجامها، أن يلاحظ المرء امتداد شبكة من الأسلاك المختلفة الألوان والأحجام، وذلك رغم غياب التجهيزات العمومية الضرورية، إنها أسلاك الكهرباء التي اقتحمت أغلبية التجمعات السكنية حديثا تحت تأثير الهجرة الدولية.

إن استعراض وسائل الإنارة بالمنطقة، يُظهر سرعة التحول الذي شهدته في عمر جيل واحد، فمن الإضاءة بالموقد الناري إلى القنديل الزيتي «زيت العود» إلى قنديل الفحم (acétylène) إلى الفانوس والشمعة، إلى السراج المشتعل بمشتقات البترول، إلى استعمال قنينة الغاز، وأخيرا حوالي 1975 إلى انتاج الكهرباء بواسطة المولدات، وبروز بوادر الطاقة الشمسية والريحية.

تغيرات عرفها العالم القروي بصفة عامة، لكن وقعها في منطقتنا أبلغ وأسرع، خاصة خلال العقدين الأخيرين، مما يسمح بالحديث عن انقلاب في الاستهلاك.

تنتشر المولدات الكهربائية خصوصا في الجزء الأسفل من الحوض (خريطة رقم 18) حيث أنه وباستثناء محرك واحد اقتنى 1983، في دوار أيت يُوب بإمغران، كل المولدات الجماعية توجد في أسافل الحوض، وتتوزع كالتالي: 26 محركا عند دواوير أيت واسيف، و24 محركا عند دواوير أيت يحيى.

خريطة رقم 18

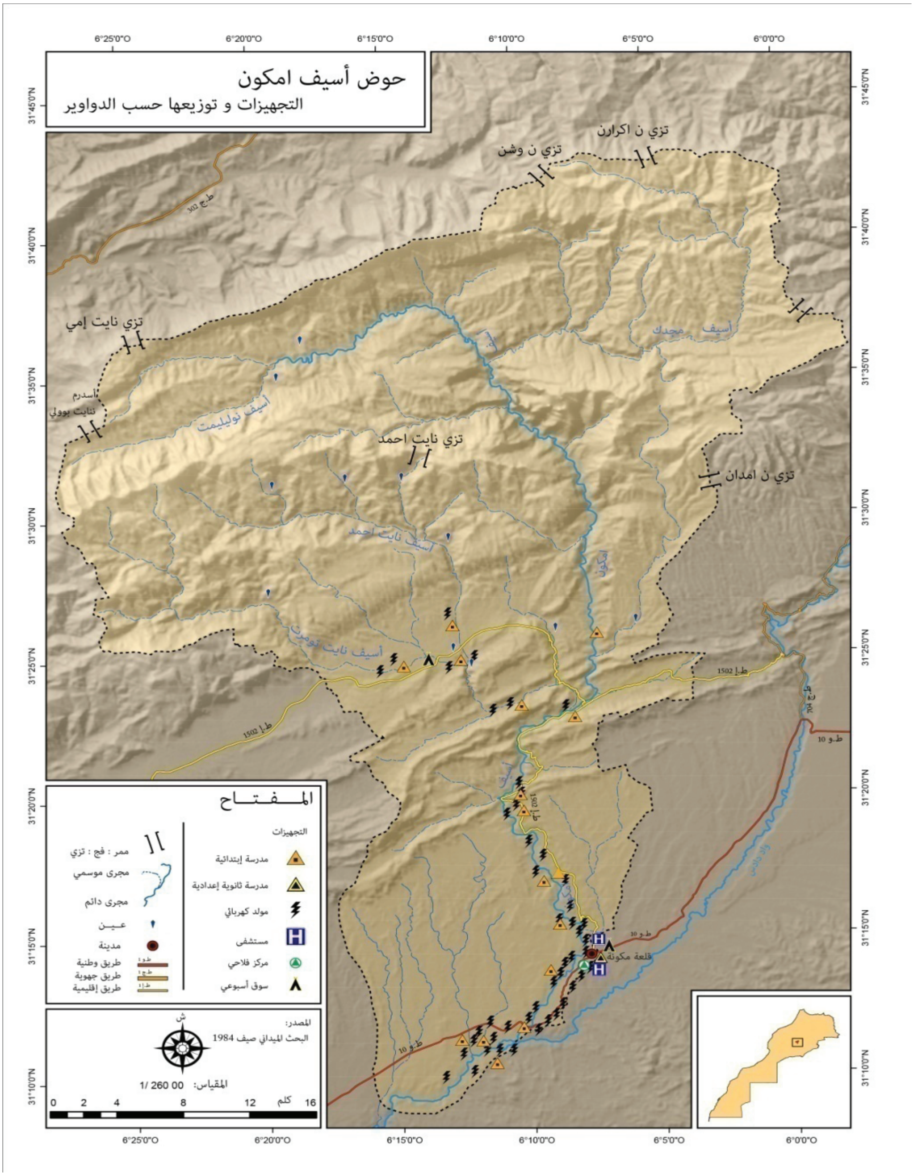

أما المحركات الصغيرة العائلية فيصل انتشارها حتى دوار أمسين (إمغران) على ارتفاع 2650م. حيث تبدو علاقة ما بين الهجرة وتوزيع المولدات الكهربائية، إذ كانت الدواوير التي عرفت الهجرة بكثافة نحو الخارج السباقة إلى هذا النوع من التجديد، دون أن يعني ذلك وجود حتمية بين العنصرين، حيث نجد مثلا دواوير أيت مراو: (إغرم أقديم، بُوتغرار، الحوط...) تحوي عددا كبيرا من المهاجرين نحو أوربا، لكنها لم تعمل بعد على اقتناء المولدات الكهربائية، وقد يرجع ذلك إلى كون أغلبية سكانها أنصاف رحل أو لازالوا يحتفظون بذكريات ذلك النمط من الحياة، رغم استقرار بعضهم. فشراء واستغلال هذه المولدات تطلب تطور العقليات وإعادة النظر في التراتبية الاجتماعية الاقتصادية حسب مقاييس جديدة أفرزتها تحولات المنطقة، ندرج منها نموذجا فيما يلي:

إن التفصيل في طرق شراء واستغلال المولدات الكهربائية لم تكن لتدمج في هذه الدراسة، لولا ما تبينه من تحول في سلوك وضوابط اجتماعية، وقد اخترنا لإبراز ذلك مثال دوار أيت خيار:

بعد الاتفاق على اقتناء المولد الكهربائي، تم تقسيم ثمنه إلى أسهم غير متساوية على النحو التالي:

- الأسر «التي لديها عمالا في الخارج (14) تشارك باسهم قيمتها 1500 درهم للسهم؛
- الأسر « الميسورة» .... 1250 درهم؛
- الفئات «المتوسطة» .... 1000 درهم.

على أن تدفع هذه الأخيرة، في البداية 100 درهم فقط كرمز للمشاركة، ويقوم مهاجر بدفع ما تبقى، ليسترده فيما بعد على شكل دفعات شهرية، تضاف إلى قيمة الاستهلاك.

- الفئات «المعوزة» (3 عائلات) سُمح لها بالاشتراك بدون مساهمة، شريطة أن تتكلف بإيجاد التجهيزات الخاصة، وأن تُؤدي فقط قيمة الطاقة المستهلكة.

من هذا النموذج يمكن أن نستنبط الأفكار التالية:

- ✓ الدور القيادي للعمال المهاجرين في التحولات التي تشهدها المنطقة؛
- ✓ السلم الاجتماعي والاقتصادي الذي يتبوأه العمال المهاجرون نحو الخارج؛
- ✓ نوعية التكافل الاجتماعي الذي بدأ يظهر داخل الدواوير، ولو أنه مقصور على أهل الدوار؛

- ✓هذه المولدات الكهربائية أدت في بعض الدواوير إلى ظهور تجمعات من عظم واحد تشترك في شراء المولد (إزروالن في تغرمتين) أو تجمعات، يجمعها مستوى اقتصادي متشابه (أصحاب الجوازات) كما أدت أحيانا، إلى استغلال سكان الدوار لمولدين أو ثلاثة، وخلق تكتلات وفق مصالح معينة؛
- ✓هذا النوع من التعاضد، داخل الدوار أدى إلى إنشاء ميزانية للتسيير، خاصة بالمولد الكهربائي، تتنمى من المدخولات الشهرية، يتكفل بها شخص تنتخبه الجماعة، وتُشترط فيه الأمانة، والقدرة، والحضور المستمر داخل الدوار، وبالمقابل يُعطي حق الإستغلال المجاني للكهرباء، علاوة على أجرة رمزية قدرها بين 300 و400 درهم شهريا؛
- ✓إدخال الكهرباء، لا يعتبر تجديدا فقط، بل تحديا لكل النظريات التي ما فتئت تتهم المجتمع القروي بالجمود وعدم القدرة على استيعاب الجديد من التقنيات، وبالسرعة المرجوة، وأن سلوكه هذا، هو المسؤول عن إفشال عدة تجاريب، خصوصا في الميدان الفلاحي، بل أن هذا التجديد، أدى إلى إظهار قيم وسلوكات اجتماعية اقتصادية جديدة، حيث عمل إدخال الكهرباء بطريقة فجائية علىتغيير العادات السائدة في المنطقة، ومن أهمها أن السكان كانوا ينامون مبكرا (بين 8 و9 ليلا) ليستيقظوا قبيل الفجر، حيث يخرج الرجال للصلاة، والقيام باشغالهم اليومية من رعي وجلب السرقين، وحرث وأسفار...، بينما تنكب النساء على أعبائهن من تهيئ الطعام وجمع الحطب والحلفاء وطحن الحبوب والاعتناء بالماشية والأطفال، بينما، ومع انتشار الكهرباء، اصبح السمر يسهرون حتى ما بعد منتصف الليل، مما يفضي الى الاستيقاظ المتاخر وتاجيل كل الأعمال التي كان يقوم بها السكان إلى ما بعد طلوع الشمس واشتداد الحرارة، مما جعل الإهمال يدب في الحياة الاقتصادية، بتخلي السكان شيئا فشيئا عن الكثير من الأعمال. هكذا عوضت الرحى اليدوية بطاحونات آلية وأصبح التباهي باستخدامها من أحاديث النساء اليومية، رغم ما يكلفه ذلك من صوائر زائدة، حيث انتشر استغلال هذه المطاحن الآلية، خصوصا في جزأي الحوض الأوسط والأسفل، بينما تعتبر المطحنة المائية من أهم خصوصيات دواوير الحوض الأعلى، كما حلت الشاحنات محل النساء في جلب الحطب والحلفاء من الفيافي، ومحل حيوانات الجر في نقل الروث وفي الأسفار الطويلة لجلب الحبوب والزيوت من أسواق بني ملال ودمنات، فحررت الآلة بذلك المرأة، كما حررت الدواب من الأعباء الشاقة، لكنها حملت الرجل والميزانية العائلية تكاليف جديدة لا تعد ولا تحصى، وغيرت السلوك إزاء العمل والوقت والمسافة.

♦ **الاستهلاك «الالكتروني»**

زامن انتشار الكهرباء في المنطقة دخول معدات وآليات الكترونية.

- 90% من أسر الحوض يستغلون جهاز المذياع؛
- 40% من الأسر تملك جهازا للتسجيل.

ويعود انتشار جهاز الراديو إلى بداية الخمسينات، ومن مميزاته، أنه أصبح من الأثاث المنزلية المعتادة، والمتداولة حتى داخل خيم الرحل، بينما يتوقف انتشار الحاكي عند أواسط الحوض، مع ازدياد أهميته كما وكيفا، كلما اتجهنا نحو السافلة.

أما التلفاز، فرغم أن أول الأجهزة لم تظهر في المنطقة إلا بعد سنة 1976 (قبل هذا التاريخ، البرامج الوطنية لا تغطي الإقليم)، فإنه ومنذ استرجاع الصحراء وإقامة شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية للإرسال والاستقبال التلفزيوني فوق تراب الصحراء المغربية، أصبحت البرامج تلتقط بوضوح في كل المناطق، فسارع السكان إلى اقتناء الأجهزة، متسغلين إياها بواسطة بطاريات، مما كلف السكان غير المالكين للسيارات عناء نقل هذه البطاريات على ظهر الحمير لشحنها كل أسبوع، وأدى إلى ظهور دكاكين متخصصة في ذلك، وأخرى في بيع وإصلاح الأجهزة التلفزيونية على مستوى المركز، وازداد انتشارها مع بداية استغلال المولدات الكهربائية، بحيث أصبح حوالي 25% من أسر الدواوير التي جهزت بالكهرباء يلتقط البرامج التلفزيونية الوطنية.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بادرت مجموعة من المهاجرين، وعددهم ستة، صيف 1982، إلى جلب أجهزة لعرض الأشرطة (فيديو) والأفلام الهولاندية والفرنسية والمصرية... وعرضها في الأماكن العمومية، بل دهب أحدهم بعيدا، وبتنسيق مع إخوة له في هولاندا، إلى فتح دكانين أحدهما متخصص في جلب مثل هذه الأجهزة والأشرطة، والثاني في استيراد وبيع أجزاء السيارات.

هكذا إذن قفزت المنطقة في هذا الميدان قفزة هامة، وقد لا يضر ذلك، لو أن السكان هُيئوا لهذه الظفرة، غير أن الواقع يظهر عكس ذلك، حيث أغلبية السكان لا تعرف القراءة ولا الكتابة، بل أن جلهم لم يسبق حتى أن غادر قريته، ولا يتحدث إلا لغة أمه (البربرية)، ونخشى أن يكون لهذا الإصطدام العنيف بين ثقافتين: -محلية ودخيلة- بالغ الأثر على نفسيتهم وسلوكاتهم. نعم، لقد بدأت معالم تأثير هذا الاصطدام تظهر، متجسمة في بداية انتشار الخلاعة والسلوك الماجن، واختفاء العفة والحشمة التي كانت تميز سكان

الجنوب خاصة، والأرياف عامة، كما أن بعض المسائل التي كان النقاش فيها، وإلى عهد قريب، يعتبر من بين المحرمات داخل الوسط العائلي، أصبح الحديث فيها الآن تسلية والخوض فيها جرأة وتحرر.

لقد وضعت في متناول سكان المنطقة، وغزت منازلهم آلات صغيرة وأدوات كان من الممكن الاستغناء عنها، مثل آلة الحلاقة، آلة تصفيف الشعر، آلة تنظيف الزرابي، آلة لحلب الأبقار... لأن هذه الأدوات تعبير عن تيكنلوجية وتطور تقني حقا، ولكنها أيضا ثقل اقتصادي وغزو ثقافي، وسلوكات تنقل إلى منطقة غير مؤهلة لتستقبلها. وعملت سهولة المواصلات والاتصال بين الحوض والخارج على انتشارها بسرعة.

♦ **انتشار استعمال السيارة**

التجديد الآخر الذي عرفه الحوض، ابتداء من منتصف السبعينات من القرن العشرين، يكمن في انتشار استعمال السيارة. ففي بداية الستينات كان مالكو السيارات داخل مجال الحوض يعدون على رؤوس الأصابع، سواء منها سيارات الأجرة أو السيارات الخاصة بل وحتى الشاحنات، أما الآن فقد أصبحت السيارة الخاصة أداة في متناول الجميع، دون أن يعني هذا أن المستوى الاقتصادي ارتفع لدى الجميع، بل يعني فقط، أن عدد السيارات التي أصبحت تجوب مسالك المنطقة تفوق بكثير امكانيات، بل وحتى حاجيات السكان. ومرجع ذلك أن العمال المهاجرين الأوائل بعد عودتهم في كل إجازة يجلبون سيارات خاصة، يتركونها بعد قضاء عطلتهم، إما تحت تصرف العائلة، أو يبيعونها، لعوامل أهمها:

- التخلص من السيارة بعد قضاء العطلة يمكن من استبدالها وتتبع المستجد داخل الأسواق الاوربية؛
- بعض العمال حققوا من وراء هذه العملية التجارية ربحا كبيرا فأصبحت بالنسبة إليهم موردا ثانيا؛
- المهاجر يشتري سيارته في الأسواق الاوربية بثمن بخس لا يكاد يعادل حتى ثمن تذكرة السفر من المهجر إلى الوطن.

عوامل تفسر الأثمنة التي تباع بها السيارات في قلعة امكَونة، حيث أصبح هذا المركز الصغير قِبلة لكل الذين يبحثون عن مثل هذه العمليات، خصوصا رجال السلطة المدنية والعسكرية، لما يتلقونه من تسهيلات مادية ومعنوية على مستوى إدارة الجمارك.

نتج عن رخص أثمنة السيارات المستوردة من الخارج، وتداولها، أن أصبح من غير الممكن إيجاد دوار، في كل الجزء الأسفل والأوسط، خال من سيارة أو عدة سيارات. وتستغل في كل شيء، وأحيانا بدون أية رخصة، فأصبح من المشاهد المألوفة داخل الأودية الجبلية، مصادفة سيارة صغيرة، وعلى متنها أزيد من عشرة أشخاص، وُضع بعضهم مكان الأمتعة، ومصادفة شاحنات على متنها ما ينيف عن خمسين فردا بأمتعتهم، بل وحيواناتهم أحيانا، ونتج ذلك أن:

- أصبحت السيارة شيئا مألوفا لدى السكان، وان دخلت في الاستهلاك اليومي؛
- عملت السيارة على تقريب المستهلكات الآخرى من السكان؛
- عمل السكان على إيصال المسالك إلى أغلبية الدواوير داخل جزأي الحوض الأسفل والأسوط، أحيانا بإيعاز، وعلى نفقة العمال المهاجرين، وإذا تعذر ذلك لوجود نهر أو حاجز تضاريسي، عمل بعض المالكين للسيارات على بناء مستودعات خاصة، ولو بَعيدا عن المسكن ببضعة كيلومترات، أو تجرأوا وتخلوا عن المسكن القديم ليشيدوا مسكنا جديدا يحوي مرأبا على مقربة من الطريق، فانفجرت القصور القديمة، وظهرت بنايات تحف بالطرق على شكل شوارع طويلة لا تنقطع؛
- تراجع دور المسالك القديمة التي كانت تجوبها القوافل عبر تزي نأيت إمي وتزي نأيت بُوولي وتزي -ن- تُودات، نحو أسواق السفح الشمالي، فتغير اتجاه تيار المبادلات نحو الأسواق الجنوبية (قلعة امكَونة، بومالن دادس (خريطة رقم 19)؛
- ظهور مستودعات جديدة للوقود على طول الطريق الرئيسي (رقم 32) أغلبيتها تحت إدارة عمال مهاجرين متقاعدين، وتطور استهلاك الوقود بشكل ملفت؛
- ظهور مستودعات لبيع أجزاء السيارات وأماكن لإصلاحها، مما ساهم بصفة إجمالية في تغييرنظام الاستهلاك لدى الساكنة.

خريطة رقم 19

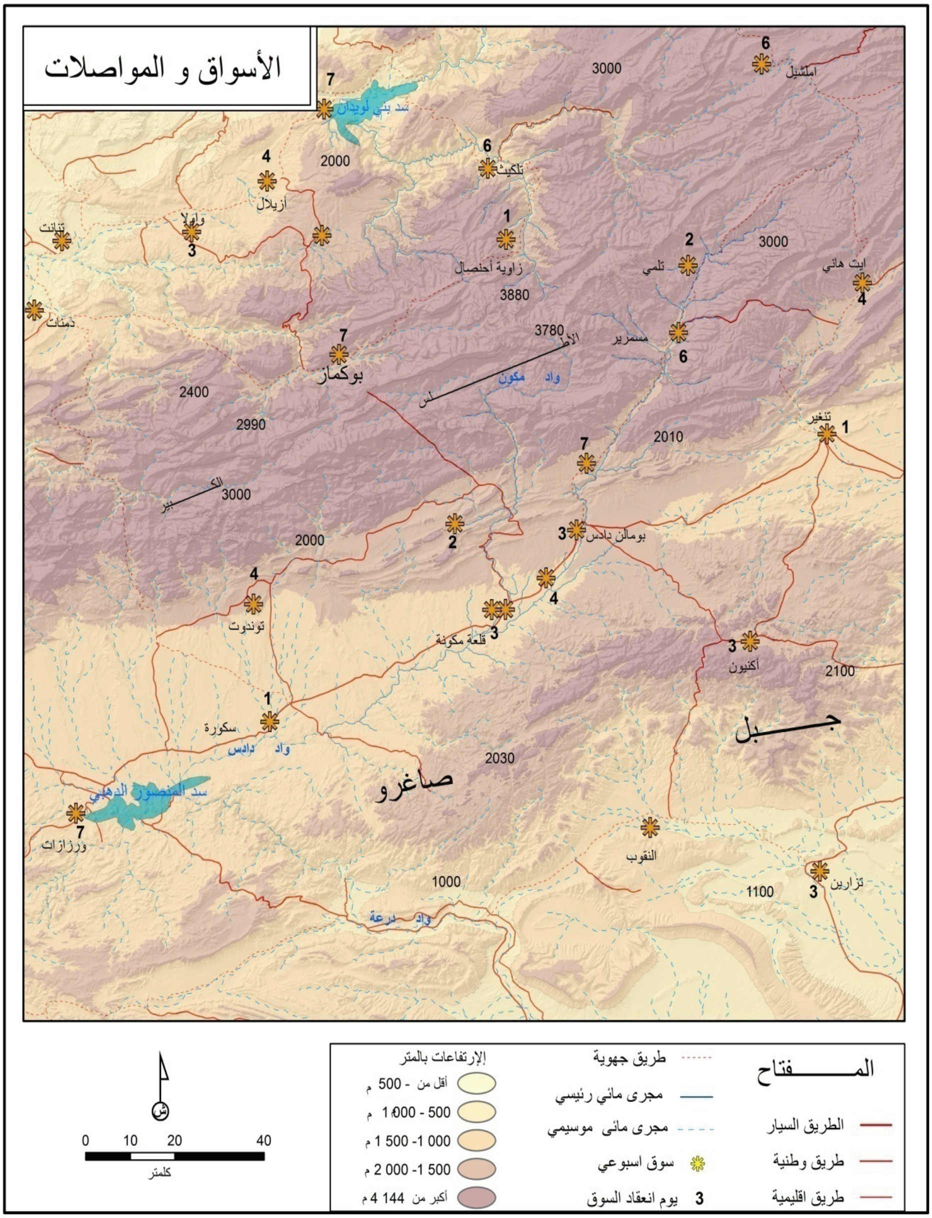
الأسواق و المواصلات
سد بني لويدان
أزيلال
تنانت
دمنات
زاوية أحنصال
تلمي
ايت هاني
املشيل
مسمرير
بوكماز
الأطلس الكبير
واد مكون
تنغير
بومالن دادس
توندوت
قلعة مكونة
أكنيون
سكورة
واد دادس
سد المنصور الذهبي
ورزازات
صاغرو
جبل
النقوب
تزارين
واد درعة
3000
2000
3880
3780
2400
2990
2010
2100
2030
1000
1100
المفتاح
الطريق السيار
طريق وطنية
طريق اقليمية
طريق جهوية
مجرى مائي رئيسي
مجرى مائي موسيمي
سوق اسبوعي
3 يوم انعقاد السوق
الإرتفاعات بالمتر
أقل من - 500 م
500 - 1 000 م
1 000 - 1 500 م
1 500 - 2 000 م
أكبر من 144 4 م
0 10 20 40
كلمتر
ش

2.6.1.2 - المستهلكات الغذائية وتطورها

إن معرفة ما آل إليه استهلاك المواد الغذائية في المنطقة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، يتطلب منا رسم لوحة ولو مبسطة لما كان عليه الأمر، على الأقل مع بداية القرن العشرين، رغم قلة الكتابات في مثل هذه المواضيع سواء عند المؤرخين الاجتماعيين، أو عند الاقتصاديين، حيث لم نعثر إلا على إشارات عابرة، إذا استثنينا ما ذكره الأستاذ أحمد التوفيق حول اينولتان خلال ق 19، أو ما ذكره «دُوسيكونزاك» (1904-1905) أو ما تردد على ألسنة بعض الشيوخ أو وَرَد في وثائق تجارية خاصة.

لقد وصف الوزاني حياة أهل المنطقة خلال مروره بالمنطقة (ق16) بقوله: «لأقول الحق، إن سكان هذه الجبال لا قيمة لهم، أغلبيتهم تسكن كهوفا رطبة وتأكل الشعير، والعصيد المهيأ من دقيق الشعير المطبوخ في الماء المالح...» ونقل «دوسيكونزاك» عن ابن خلدون قوله: «إن البربر قليل النظافة في مأكولاتهم، وهذه العادات لم تتغير، فلا بد لك من شهية فائقة ومعدة قوية لكي تواكلهم...»

نستنتج من هذه الإشارات، أن التغذية في المنطقة كانت تعتمد أساسا على الشعير والذرة (الزوان) وبعض البقليات (كرسنة، العدس...) ويذكر السكان أنهم كانوا يحضرون منها الحساء والعصيد، والكسكوس، ولا يضاف إليها إلا القيل من الزيت، بينما يُؤكَل العصيد مع اللبن، والكسكوس مع خضر أهمها اللفت والجزر والتين الأخضر (إكُران)* أو المبيس، كما يحتفظ السكان باللفت والجزر اليابس ليستعملوهما في الأوقات التي تقل فيها الخضر، وتطبخ هذه الخضر مع الماء، في أوقات المجاعات لتؤكل لوحدها، كما يَستهلك السكان أوراق الفصة في فترة نعومتها وحشائش أخرى تنبت بجانب الأنهار والسواقي تُسمى (أوجْدم)*.

السكان أيضا كانوا يأكلون حبوبا مختلفة (قمح، ذرة، عدس، فول) مطبوخة في قدر مملوء ماء، دون أن تطحن (أوركيمن)*، ويعوضون النقص الذي كان يحصل في الحبوب بمزج الدقيق بأوراق الفصة داخل «الكسكاس» ليؤكل بعد طبخه ودهنه بالزيت (إفنوزن*). كما كانوا يتسغلون اكتساح الجراد للمنطقة ليتجندوا، ذكورا وإناثا، شيبا وشيابا، لجمعه وطبخه مع الماء والملح ثم ينشر في الشمس إلى أن يجف، فيُحتفظ به في مكان، ليستغل كمُكمّل للواجبات الغذائية.

أما الخبز، فيعتبر من مميزات الموائد الراقية، وإذا استُهلك، فلوحده أو مع بعض الدهون، كالزيت والسمن أو الشحوم، «أما اللحوم فكان استهلاكها بالنسبة للعامة أمرا «استثنائيا» (توفيق، 1978، ج.1، 347) ولا يستهلكها إلا من نزلت به الضيوف، ولا

يستطيع أن يتوارى عن إكرامهم، فيأمر بذبيحة (تيس أو دجاج) أو في المناسبات الدينية خاصة عيد الأضحى، حيث يذبح السكان في الغالب دبيحتين، إحداهما، يوم عرفة والأخرى يوم العيد، ويعمل الجميع على تجفيف جزء من لحومها، والاحتفاظ به لمدة شهور على شكل قديد، يقدم أساسا كلما حضر الضيوف، كما تستغل الجماعة بعض المناسبات لتذبح بقرة وتوزيع لحومها بين الساكنة، أما العسل فلا يؤكل إلا للتداوي أو عند حضور ضيوف كرام.

صفوة القول، المستهلكات الغذائية عند سكان المنطقة ظلت على الصورة التي رسمها الوزاني وابن خلدون، رغم حرص الساكنة كل الحرص على إكرام الضيف والتسابق إليه، كما تدل على ذلك وثائق الضيافات التي توجد في حوزة كل دوار، عكس ما ذهب إليه «بوكريل» (1959) حين وصفهم بالبخل، وكما يؤكد ذلك أيضا سلوكهم اليومي، حيث لا تُقدِّم النساء والأطفال في المأدب على الضيوف، رغم أن هذه الصورة نال منها تأثير الاحتكاك بالعالم الخارجي.

اتسمت بداية القرن العشرين، بظهور الشاي والسكر والبن في المنطقة، لكن دون أن يعم استعمالها عامة الناس، حيث كان تداولها مقصورا على ذوي الجاه وأعيان القوم وفي المناسبات، بل كان الشاي والسكر أغلى وأحسن هدية تقدم إلى أعز الضيوف، نظرا للونه وذوقه كما نقل ذلك الأستاذ أحمد التوفيق عن بعض الرحالة، بقوله: «انتشر استهلاك هذه المنتجات عند قواد القبائل وشيوخها، وارستقراطيتها أول الأمر... حيث كانوا يعبّرون به عن أبهة واستعلاء بالجلوس إلى صينية الشاي، محاطين بالأصحاب في بروج قلاعهم ...» أما أفراد الأسرة، الأخرين، حسب ما تنقله الرواية الشفوية، فكانوا يتسابقون لغسل الأواني، لكي يتناولوا النفايات المتبقية داخل الإبريق (البراد)، وكان التجار يأتون به من أزيلال أو دمنات أو مراكش على مثن دوابهم، وواكب انتشاره تطور المواصلات والاحتكاك، حيث لانبالغ إذا قلنا ان دخول الشاي والسكر والبن إلى حياة عامة الناس، يُعد ثورة حقيقية، ليس فقط على مستوى التغذية بل أيضا على مستوى سلوكيات الإستقبال وتأثيث غرف الأكل.

إن أهم تطور، يمكن ملاحظته حسب المسنين، هو وفرة المواد الغذائية، وتنوع أصنافها، فبعد أن كانت المجاعات أمرا معروفا عند السكان، حلت الوفرة محلها، فأصبح من الأمور العادية جدا ملاحظة نفايات الموائد عند جميع فئات الأسر، وأصبح من غير المألوف مصادفة متسول يطلب الخبز، فقد تغيرت قاعدة المأكولات، رغم الأهمية التي لا زالت الحبوب تتبوؤها في الوجبات الغذائية، فإن نسبة استهلاكها شهدت تقهقرا واضحا، خاصة كعصيد أو حساء أو كسكوس، حيث انقرض العصيد تقريبا إلا عند الرحل،

واقتصر استهلاك الحرير على وجبة الفطور، بينما حل الكسكوس محل العصيد، كوجبة ليلية بعد أن كان يؤكل عند منتصف النهار أو بعد الزوال، وحل دقيق القمح في الخبز محل الشعير، ودخل ميدان الاستهلاك بصفة واسعة، خاصة في وجبة الغذاء، بل بدأ يوسع حيزه ليدخل في وجبة الفطور الصباحي، ووجبة العشاء، رغم أن القمح محصول لم تنتشر زراعته في المنطقة بطريقة واسعة، حيث بدأ السكان يستأنسون بتناول الدقيق المستورد رغم محاربة المسنين له بدعوة أن «من استهلكه لا ينعم بصحة جيدة، تمكنه من مجابهة الأعمال الشاقة التي تتطلبها الحياة الريفية»

من المستجدات أيضا في ميدان التغذية، دخول الخضر بطريقة واسعة، فبعد أن كانت الخضر السائدة هي اللفت والجزر والقرع والفصة، وبعض الحشائش وأوراق الأشجار، أصبح السكان يستهلكون البصل والبطاطس والطماطم، بل يزرعون بعضها كلما سمحت الظروف الطبيعية والبشرية بذلك، إلا أن الكمية الكبيرة تستورد من مراكش والأحواز أو من أكادير.

أما اللحوم التي كانت مقصورة على بعض الأسر، فقد أصبحت متداولة، وأصبحت من أوجب الواجبات، خاصة في وجبة الغذاء لدى الأسر المتوسطة، بينما لا زالت الأسر الفقيرة تقتصر على اقتنائها أيام السوق والأعياد، واستجابة للطلب المتزايد على هذه المادة، انتشرت دكاكين الجزارين داخل أغلبية الدواوير، وقد لا نبالغ إذا قلنا ان معدل استهلاك اللحم في المنطقة يقارب كيلوغراما للأسبوع لأسرة تتكون من 7 أشخاص.

إلى عهد قريب، لا يستهلك السواد الأعظم من السكان إلا الزيوت المستخلصة من الزيتون (زيت العود)، وتستغل في المآكل وفي تصفيف الشعر عند النساء، بل وحتى في الإضاءة، غير أن الزيوت المختلفة الأخرى «الرومية» بدأت تتسرب إلى كل المنازل، رغم مقاومة المسنين، ويبلغ معدل استهلاك الأسرة أسبوعيا حوالي لترين.

المنطقة أيضا دخلت ميدان استهلاك الفواكه (البطيخ، العنب، الليمون...) كما أصبحت المشروبات الغازية، خاصة في الحفلات واللقاءات العائلية، شيئا متداولا، ومن السلوكات الاستهلاكية الغربية في المنطقة، إعراض السكان عن الفواكه التي تُنتج محليا كالخوخ والمشمش والتين، وإقبالهم على المستوردات، وهو تعبير ضمني عن الإغتراب ورفض الذات لإعتناق ذات الأخر وسلوكاته.

إن هذا الاستهلاك المتزايد والمتنوع للمواد الغذائية، عمل على خلق حاجيات جديدة لدى السكان، مثل الحاجة إلى استيراد المصنوعات المتطورة وبالتالي الحاجة إلى البحث عن موارد نقدية إضافية خارج الموطن الأصلي.

3.6.1.2 – الأثـــاث واللبـــاس

✓ الأثـــاث

في تعليق على صورة التُقطت سنة 1939 لبيت متوسط بوادي بُوكَماز بالأطلس الكبير الأوسط، قال جون روبيشي: (27 ،1946 ،Robichez) «أهم ما يوجد في المنزل، حصير، قطعة خشبية، قدر من طين، طاحونة حجرية، منوال لنسج الألبسة، ثم صندوق خشبي لجمع الألبسة، إن لم توضع فوق خشبة يغرس رأساها داخل جدران زاوية إحدى غرف المنزل، أو على حبل شدت أطرافه بأوتاد داخل البيت». إن هذه الصورة تعبر، وبأمانة عن البساطة التي كانت تميز المنازل في المنطقة، إن على مستوى التأثيث أو الملبوسات.

عندما نقرأ أو نسمع، اليوم، أو نتمعن النظر في مثل هذه الصورة، ونقارنها بما نشاهده، يُتهيأ إلينا أننا أمام صورة داخل متحف، فالكل تغير، وإن ظل الجوهر حيا.

فأول تحول جدري يلاحظ داخل المنزل، هو تقسيم في وظائف الغرف، حيث ظهرت غرفة النوم إلى الوجود، وأصبح تأثيتها شبيها بما نراه في المنازل الحضرية مع بعض التغييرات الطفيفة: سرير حديدي أو خشبي فوقه فراش ناعم، وعلى جنباته صناديق جمعت فيها الملابس، وفوق أرضية الغرفة، نشرت زربية من صنع تركي أو وَوزكيتي أو في أسوء الظروف، حصير من الدوم أو الحلفاء، أما الغرفة فهي مهواة بواسطة نوافذ كبيرة، صُنّع أغلبها بإحدى المراكز الحضرية القريبة (قلعة امكونة، تنغير...)

أما غرفة الضيوف، فهي من المجالات التي تتلقى عناية بالغة داخل المنزل، فبعد أن كان الحصير هو الفراش الأساسي، أتثها الميسورون بالزرابي الصوفية فالتركية قبل ان تقتحمها الأرائك الخشبية والأفرشة الاسفنجية المغطاة بالأتواب المزركشة الألوان، عليها وسائد، على غرار ما نجده في جميع بيوتات المغرب الحضري.

زيادة على تزيين الفراش، يبالغ السكان في جمع وتحضير أواني تقديم الشاي، حيث يحاول كل رب أسرة أن يبدع في تنويع أصناف الأواني النحاسية والفضية، وفي أصناف الأكواب (كريسطال، الطاووس، البلار...)[7] ليتفنن في تقديم الشاي لضيوفه.

أما المطبخ، فلا يقل تأثيته أهمية عما ذكر، لكن أهم تغيير عرفه، هو دخول القنينة الغازية ولوازمها، وتغيير كل الأطباق والأواني التي كانت تصنع إما من الخشب أو

7– (تتباهى الأسر الغنية بامتلاكها لهذه الأصناف من الكؤوس، وتقديمها للضيوف المرموقين. وجدير بالذكر أن ثمن الكاس من البلار يبلغ حاليا 1250 درهم.

الطين، بأواني مصنوعة بمادة البلاستيك أو الألمنيوم أو الخزف، وبالتالي تغيير وتبديل الصانع المحلي بالصانع الأجنبي.

✓ **اللبــــاس**

عند مرور الوزاني بالمنطقة خلال القرن 16، وصف المقيمين بها بقوله: «إن سكان المنطقة لهم أجسام جزؤها الأكبر عار» ثم يستطرد فيقول «النساء بشيعات كالجنون ويلبسن أقل من الرجال ووضعيتهن أقبح من وضعية الحمير، يحملن على ظهورهن الماء من العيون، والحطب من الغاب دون ساعة راحة...» أما «دوفوكو» فحين مروره بالمنطقة وصف لباس أهلها بقوله: «يلبسون «أخنيف» وهو سلهام من شعر الماعز أسمر أو رمادي مخطط بخطوط بيضاء وسوداء، أو «حايك» أبيض أو أسمر، عاري الرأس أو محاط دون أن يغطى بعمامة بيضاء أو سوداء، النساء الغنيات تلبسن قطعة من الخنت، أما الضعيفات فقطعة من الصوف الأبيض أو الأسمر» بينما وصف تقرير مؤرخ (1932) لباس أهل المنطقة كالتالي: «إن لباس المرأة العادي كان بسيطا: فهي تحيط جسمها بقطعة نسيج قطني أزرق، يسمى الخنت، وهذا النوع من الحايك يُشد بحزام صوفي ملون بالأحمر والأسود، يوضع عند مستوى الخصر، كما تُشد القطعة على الكتفين بشوكات من الفضة، تاركة العنق واليدين عارية، وفَوق الحايك، توضع «حنديرة» من الصوف، ذات لون أسمر أو رمادي، أو مخططة، أما على الرأس، فتضع خمارا ملونا بالأحمر والأسود. أيام الحفلات والأعياد، يُضاف إلى هذا اللباس نعال (أحذية) من الجلد يسمى «تِكُورْبْيين» وحايك أبيض وسلاسل فضية تشد الحايك فوق الصدر، ثم تضع فوق الكُل ايزَارا شفافا أبيض أو أسود من الكتان».

إن الوصف الذي أعطاه هذا التقرير يبين الفرق الكبير بين الوضعية، كما وصفها الوزاني وما وصلت إليه مع بداية القرن العشرين، علما أن الإيزار الذي أشار إليه الكاتب، لم يكن عاما، بل تختص به نساء العشائر القاطنة لأسافل الحوض، وأهل دادس، أما نساء المجموعات القاطنة للأودية الجبلية، سواء عند امكَونة أو إمغران، فلا تلتحف الايزار. كما تجدر الإشارة، أن سكان الجبال لم يكونوا ليعرفوا الملابس الداخلية، كالسراويل وغيرها، إلا مؤخرا، ويتأخر انتعال الأحذية وارتداء العمامة والخمارإلى سن المراهقة.

أما بالنسبة للرجال، فيصفهم نفس التقرير، بأنهم كانوا يلبسون «تشامير» ويسمى محليا «أقيدُور» وهو من الكتان الأبيض الناصع عادة، ثم يلبسون فوقه سلهاما أسمر،

وينتعلون نعالا مصنوعا من الجلد، ظهره عبارة عن خيوط متشابكة، ويوضع على القدم بعد إحاطة هذا الأخير، بقطع من الصوف أو الثوب، أما فقراء القوم فيحيطون أجسامهم بقطعة منسوجة من الصوف (تحنديرت) في حالة غياب السلهام، ويتفنن الرجال، خاصة منهم الرحل، في صنع سراويل ملتصقة بالجوارب من خيوط صوفية، تمكنهم من المشي وسط الثلوج وتحميهم من قساوة البرد.

نخلص من هذا الوصف، إلى استنتاج هام مفاده أن كل أو جل الألبسة التي كان السكان يلتحفونها، كانت تنتج محليا، مما يغنيهم عن الاستيراد، فرغم أن الأنسجة التي تصنعها النساء كانت تتسم بنوع من الخشونة، فإنها كانت محط الافتخار والتباهي بينهن، حيث تقاس قيمة المرأة بمدى معرفتها وقدرتها على نسج ألبسة أبنائها وزوجها، ومن تم يعتبر بيع الصوف في الأسواق عيبا ومشونا لدى السكان، فكانت المرأة تصنع الأحبال والأكياس (تَغرارْت) والخيام من الشعر والوبر، بينما تصنع من الصوف الأغطية والجلاليب والسلاهيم والألبسة الخفيفة (أخنيف، أحايك، أعبان، الخمار...) أما صناعة الزرابي فلم تظهر في المنطقة إلا حديثا.

غير أن الوضع تغير الآن، حيث غزت الأنسجة الاصطناعية جميع الأسواق، وتعددت أصناف الأثواب وألوانها، سواء عند النساء أو عند الرجال، وبرزت الخياطة العصرية، وتفنن «الفقهاء» في ذلك بعد أن أحرموا من خياطة البرانيس والجلاليب الصوفية، كما أدخلت الألبسة الداخلية وغزت الأحذية البلاستيكية الأسواق، خصوصا عند النساء، رغم عدم ملأمتها مع الأشغال الفلاحية وطبوغرافية المنطقة ومناخها.

فأصبح، ومن غير المفيد للمرأة، أن تتعلم صناعة النسيج لأن ما ستصنعه لن يجد إقبالا، وانتهى عهد الصناعات الجلدية المحلية، بعد رحيل اليهود، وأصبحت الأصواف والجلود من المنتوجات التي تصدرها المنطقة، واختص في تجارتها وسطاء، يمولون معامل مراكش والدار البيضاء وفاس.

خـــلاصة:

إن المنطقة دخلت مرحلة استهلاك واسع للمواد المستوردة، وقد لا يكون هذا عيبا، لو أنها احتفظت بما كانت تنتجه وطورته ليكون قابلا للتبادل، لكن هذا التفتح كانت له نتائج وخيمة منها:

- الزيادة في استهلاك ما لا تنتجه المنطقة؛
- قضاء المواد المستوردة على المواد المحلية؛
- ازدياد حاجيات السكان إلى النقود لإقتناء المستهلكات الجديدة؛
- ربط المجال المكَوني بأسواق خارجية، أصبحت تتحكم فيه وتملي عليه أنواعا من السلوكات

فهل سيستطيع المنظمون والمستهلكون للمجال أن يجدوا حلولا وبدائل لهذه الوضعية؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في الصفحات المقبلة.

2.2 – **الحـــلول والبـــدائل**

أدى اختلال التوازن بين إمكانيات الحوض الانتاجية وحاجيات السكان المتزايدة، إلى ردود فعل مختلفة لدى المستهلكين للمجال، فمن محاولات متواضعة، بل أحيانا فاشلة لإدماج الحوض إلى ردود فعل سلبية ورفض تام للواقع، مما طبع المجال بتحولات اختلف مداها حسب القطاعات.

1.2.2 – **محاولات إدماج الحوض**

عرفت المنطقة منذ القدم، تهميشا كبيرا، مرجعه موقعها بالنسبة للمغرب النافع من جهة وظروفها الطبيعية القاسية من جهة ثانية، وقد ظهرت العناية بها من طرف الإدارة منذ بداية القرن العشرين لأغراض استراتيجية محضة.

فزيادة على أنها تكون همزة وصل بين الواحات الجنوبية والنطاق الشمالي للسلاسل الأطلسية، فإنها تعتبر خزانا لليد العاملة، ومجالا يؤثر بإمكانياته المائية على الدائرة السقوية لوادي درعة، مما حفز على الاهتمام بها وتأطيرها اقتصاديا وسياسيا.

1.1.2.2 – التدخلات في ميدان الاقتصاد

♦ **الزراعة وبوادر التجديد**

في إطار تجنيد إمكانيات البلاد الفلاحية، عملت الدولة منذ بداية الستينات على الاهتمام بالواحات الشبه الصحراوية، فأنشأت مكاتب وطنية للسقي، ثم حولتها إلى مكاتب جهوية للإستثمار الفلاحي، وجعلت منها أداة تنمية لمناطق تدخلها. وفي هذا الإطار، أنشئ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات (ظهير 7 رجب 1386 موافق 22 أكتوبر 1966) واستهدف بالخصوص إنجاز الدراسات وأشغال تجهيز وادي درعة الأوسط، بينما اقتصر تدخله خارج هذا النطاق، على برامج ثانوية للري الصغير والمتوسط، وإرشاد الفلاحين، وتأطيرهم ومساعدتهم قصد الرفع من مردوديتهم. ورغم محدودية تدخل هذا الأخير، فقد عملت المصالح التابعة له على نشر بعض التقنيات الفلاحية تهم الحرث والتسميد والبذر والحصد والتشذيب والتلقيح . . .

✶ **الحـــرث بالآلة**

في صيف 1982 بلغ عدد الجرارات التي تعمل داخل مجال الحوض خمسة، اثنتان منها، ملك للمركز الفلاحي. وبلغت نسبة المستعملين لها 10% من الفلاحين، غير أن إشعاعها لم يتجاوز الحوض الأوسط (دوار أمجكَاكَ). ويتم استغلالها عن طريق الكراء بما معدله خمس وأربعون درهما للساعة (45 درهما/ساعة) ويواجه استغلال الجرار في حجمه العادي حواجز متعددة أهمها:

- ✓ طبوغرافية المنطقة، حيث الأراضي المستغلة لا تتجاوز قيعان الأودية والسفوح؛
- ✓ حجم القطع الأرضية وتشتتها؛
- ✓ شبكة قنوات السقي والمسالك التي تحيط بالحقول؛
- ✓ الحقول محاطة بسياج من شجيرات الورود، وتحتوي على أشجار مما يعوق سير الآلة، ويلزم الفلاح على استعمال أدوات أخرى؛
- ✓ استعمال هذه التقنية في قلب الأرض، يتنافى مع الظروف المناخية المتسمة بالجفاف، إذ يفتح المجال أمام التبخر القوي للمياه الكامنة داخل الأرض، ويسمح بتسرب الأشعة نحو الأعمق، كما يعوق استعمال السقي بالفيض، وهي التقنية المنتشرة في المنطقة.

فإدخال الآلة أتى فقط استجابة لفراغ تركته هجرة الشباب للفلاحة، تحت تأثير المدرسة والهجرة وبداية انتشار العمل المأجور خارج الفلاحة، لكن تعميم ألألة كحل أبان عن حدوده، رغم إصرار بعض الفلاحين على استعماله ولو من باب التباهي، وقد حاول بعض الفلاحين إيجاد بديل بخلق «مقاولات» صغيرة للحرث، اساسها: قيام فلاح بشراء أداوات للحرث تضم عدة محارث خشبية، وحيوانات الجر، ثم إجراء الاتصالات بالأطراف المهتمة بعملية الحرث، لتحديد الحقول المعدة لذلك، ويتكلف بتنفيذ العملية عمال مأجورين، مقابل أجر متفق عليه بالنسبة لكل حقل. تتميز هذه التقنية الجديدة بفعالية أكثر من الآلة، فهي مُتكيفة مع المشهد الزراعي، ومع البنيات العقارية، كما أنها تسد الخصاص من اليد العاملة، وفي نفس الوقت تحرر الباقية من أعباء كان التفكير فيها يطول قبل الإقبال على السفر، علاوة على أنها تُكون مصدر عيش للقائمين بها، رغم طابعها الموسمي.

✴ استـــغلال الدارسة

اشتدت منافسة الآلة لحيوانات الجر بعد اقبال الفلاحين على استعمال الشاحنات والسيارات في الأسفار والنقل، والجرار في الحرث، وفي نفس السياق، وبعدما كانت اجماعة تجمع كل دوابها للقيام بعمليات الدرس (battage) الجماعي، فرض إدخال الآلة الدارسة نفسه بفقدان هذه العناصر، فلجأ الفلاحون إلى استعمال الآلة في درس وتذرية الحبوب رغم صعوبة تكيفها مع الوسط:

- ✓ قلة محصول كل استغلالية؛
- ✓ بالنظر لعوائق المشهد التي تحدثنا عنها آنفا، ونظرا لكون الحقول قلما تعرف فترة استراحة، فإن عملية الدرس تتم خارج الحقول؛
- ✓ تُجمع الحبوب بالنسبة لكل استغلالية داخل بيدر خاص، قصد التجفيف، ثم تُنقل بعد ذلك إلى حيث تُثبت الآلة، وبعد تدرية المحصول، يُنقل من جديد إلى المنزل، زيادة على كل هذه الأتعاب الجديدة، فالآلة لا تحترم المقاييس المفضلة لدى الفلاحين في تقطيع التبن.

إن استعمال هذه الآلة لم يتجاوز الدواوير المجاورة للطريق الرئيسي، نظرا لصعوبة الوصول إلى مناطق أخرى.

عموما، يتميز استغلال الآلة بأنه يوفر السرعة في الإنجاز، ويسد الفراغ الذي تركه نفور الشباب من الزراعة، أو غيابه المؤقت، لكنه يواجه مشاكل بنيوية يصعب تجاوزها.

✷ المضخات الآلـية

بتشجيع من تحويلات المهاجرين وبدعم من الدولة، ظهر السقي بواسطة المضخات الآلية كمحاولة لتوسيع المجال المنزرع، حيث عمل مستغلوا هذه الآلات على استصلاح الأراضي الجماعية الميتة، قصد انتاج الخضر والأشجار المثمرة، إلا أن أغلبية التجاريب التي تمت في هذا الشأن باءت بالفشل، إما لأن أصحابها اعتمدوا على الضخ من ساقية عمومية، أو لأن المجال المسقي يدخل في نطاق المسارح الجماعية، أو فقط لأن ما تذره تلك المحاصيل لا يفي بتغطية التكاليف، مما أعاق التسيير وأدى إلى الإفلاس. هكذا أصبح من المألوف ملاحظة شجيرات تجف بعدما تخلى عنها أصحابها لسبب أو أخر، إما داخل المنزل الجديد أو على جنباته، رغم ما أنفق عليها من أموال وعمل.

إن هذه المبادرات، وإن هي في بدايتها، كافية للتعبير عن محاولات السكان الانعتاق من القيود التي يفرضها السكن داخل القصور وفي إطار الواحة.

✷ تغيـير المحاصيل

استهدفت تدخلات المصالح الفلاحية، أيضاً، تغيير بعض التقاليد عند الفلاحين، وحاولت نشر البذور المختارة للذرة والقمح والخضر والفصة، واختارت لهذه الغاية قطعا أرضية خاصة نموذجية، وتمت زراعتها ومرافقة ذويها حتى يكونوا قدوة للآخرين، إلا أن هذه التجاريب قلما تجد إقبالا لدى الفلاحين لعوامل منها:

- ✓ البذور المقترحة تفقد نقاوتها بعد موسم واحد، مما يستدعي إقتناءها كل مرة؛
- ✓ البذور المختارة تستهدف بالدرجة الأولى الرفع من مردودية المحصول، وإشباع حاجيات الفلاح، علما أن الغاية قد تكون هي فقط إشباع رغبات روحية أو معنوية (اثبات الذات، ثواب الآخرة)؛
- ✓ استعمال البذور المختارة يستوجب تهيئ الحقل بشكل خاص على مستوى الحرث ونشر الأسمدة واختيار نوعيتها والتحكم في كمية مياه السقي وأوقاتها، وكمية البذور وتوزيعها، وهي أشياء لا تتوفر لفلاح المنطقة. فضيق المساحات يفرض عليه الإكثار من البذور ليستغل المحصول كعلف وكإنتاج للحبوب، كما أن الجفاف يفرض عليه عدم احترام أوقات السقي.

عوامل كلها تجعل الإقبال على هذه البذور قليلا، رغم تشجيعات الدولة، حيث لم يتجاوز عدد المستفدين موسم 1981 مائة فلاح.

ورغم ذلك، فإننا لاحظنا، دون أن نتمكن من تكميم تطور المساحات المزروعة بكل محصول، إختفاء أو تقلص بعض المحاصيل الزراعية، حيث تدل كل القرائن على أن المنطقة كانت تعرف نظاما زراعيا غير الذي تعرفه الآن، فقد اختفت زراعة بعض القطنيات كالعدس وكرسنة (إِككَر) كما اختفت بعض الحبوب كالدخن (البشنة: أسمعون)* إلا في بعض الدواوير وسط الحوض، بينما اختفى نوع آخر من الحبوب قريب من الدخن يدعى محليا (تافْسوت) والذرة البيضاء (قِلُّ-نْ- تخُويْت) ويذكر أن هذه المحاصيل كانت منتشرة بكثرة، وأنها كانت تُستهلك كعصيد أو كخبز ذي لون يميل إلى الرمادي، بينما تستغل نفاياتها كمواد علفية مفضلة في التدجين، ويبدو أن هذه المحاصيل تتكيف مع التربة الفقيرة الهيكلية والحرارة والجفاف، كما تراجعت زراعة الشعير لصالح الفصة والخضر، وعلى النقيض توسعت زراعة الذرة حيثما توفرت إمكانات السقي، لتكيفها مع الإرتفاع، وقلة الأمطار، وجفاف الصيف، وفقر التربة، بينما لا زال الحذر محاطا بزراعة القمح، رغم أنه حل محل الشعير تقريبا في الاستهلاك اليومي.

فحسب إحصائيات المصالح الفلاحية، بلغت كمية البذور الموزعة من القمح على فلاحي جماعتي أيت سدرات السهل وامكَونة 165 قنطارا خلال موسم 1982/1981، ويستفاد من تقصي أسماء المستفدين، أنها مركزة في أسافل الوادي، مما يؤكد من جديد أهمية الاحتكاك في التأثير.

على أن أهم المحاصيل الزراعية التي استفادت من التطور هي الورود وأشجار التفاح، حيث كان الواعز الأساسي بالنسبة للورود هو إحداث وحدة صناعية للتقطير في المنطقة منذ نهاية الثلاثينات، مما جعل من الورود محصولا تسويقيا يذر أموالا هامة على الفلاحين خلال السنوات المغلالة، علاوة على أنها لا تتطلب عناية خاصة، ولا تشغل إلا مساحة قليلة داخل الحقل وتستغل أغصانها كحطب في التدفئة، أما التفاح فقد لقي إقبالا خلال السنوات الأخيرة، ووجد في الأودية الجبلية مرتاعا خصبا، فبينما كانت أشجاره لا تزيد عن بضع وحدات خلال بداية الستينات، لوحظ تزايد الاهتمام به، وتدل كل القرائن على أن المحصول ينتظره مستقبل واعد، رغم مشاكل الطقس والتسويق التي قد تجابهه.

⁕ استعمال الأسمدة الكيماوية

أمام عدم إمكانيات توسيع المجال المنزرع داخل الحوض، تظل إمكانيات الرفع من المردودية هي الحل الوحيد لإعادة التوازن بين الحاجيات والإنتاج، وفي هذا الصدد عمل المركز الفلاحي على إدخال الأسمدة الكيماوية، إلا أن نسبة مستعمليها ظلت ضئيلة،

حيث بينت التحريات الميدانية، أن التباين واضحا بين أجزاء الحوض، فروث الحيوانات يستعمل لوحده في عالية الحوض، ارتباطا بأهمية تربية الماشية وصعوبة المواصلات، بينما دخل استعمال الأسمدة الكيماوية إلى المناطق المجاورة للطرق والتي يقل فيها الرعي، وحيث تقوت تيارات الهجرة، علما أن استعمال السرقين بدأ يرتبط أكثر فأكثر بإمكانيات الإقتناء والنقل (يباع ويشترى).

تجربة استعمال الأسمدة الكيماوية لقيت إقبال الفلاحين بالنظر إلى تدهور الرعي وتشجيع المصالح الفلاحية، إلا أن عدم وجود دراسة مسبقة للتربة، يؤدى أحيانا إلى نتائج عكسية.

- **الرعي والتدخلات السلبية**

فرغم أن الأرقام المقدمة سلفا تفيد على أن الماشية عرفت تطورا إيجابيا بعد دخول الإدارة الفرنسية إلى المنطقة، فلا يجب أن يغيب عن أنظارنا أن دخولها أحدث خللا على مستوى اقتصاد الأرياف عامة وتربية الماشية خاصة، فمحاولة إدماج المنطقة وأهلها في المنظومة الجديدة، تعني تفكيك البنيات القديمة لتحل محلها أخرى مستوردة.

إن كل الشهادات والوثائق القبلية التي استطعنا الحصول أو الاطلاع عليها، تؤكد أن حوض أسيف امكَون والسفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط عامة، كان له دور أساسي في تربية الماشية، حيث كانت هذه الاخيرة وسيلة للتبادل، ومحور كل الصراعات وكل التحالفات التي نُسج حولها تاريخ المنطقة. وتأكد بالمقارنة حتى مع القبائل الرحالية الكبرى مثل أيت عطا وأيت يافلمان (أيت مرغاد، وأيت حديدو) أن أغلبية الأحكام العرفية لدى قبيلة امكَونة كانت تدور حول الماشية، مما يبرز الدور الاقتصادي الاجتماعي لهذا القطاع.

وانطلاقا من هذه الأهمية، استُهدف القطاع منذ البداية كعامل ضغط لإخضاع القبيلة للسلطة الاستعمارية، ويبدو ذلك جليا من تقرير لضابط الشؤون الأهلية بقلعة امكَونة 1929، حين قال: «رغم أن استعمارنا للبلاد لم يتم بعد، فقد أُحرم امكونة من مسارح توجد في حوزة قبائل لم تخضع بعد، حيث كان لهم حق استغلال مسارح أيت ولال وأيت أونير وإلمشان وأيت بُوايكنيفن وكان انتشارهم يصل حتى إميضر بل حتى تازرين في درعة».

إن هذا الحرمان أدى إلى تضرر قبائل امكَونة، لكن أيضا إلى تضرر قبائل اتحادية أيت عطا، حيث فقدت مراعي المروج العليا (إكَدلان) الموجودة على السفح الشمالي للأطلس

الكبير لصالح السكان المستقرين في تلك المنطقة (كولو 1968، 31). كما أن الاستعمار في بداية تدخله وجد صعوبات في إدارة قبائل متحركة في إطار حدود غير واضحة ولدنة، تتمدد وتنكمش حسب قوة القبيلة، وأهمية المراعي.

لهذا عمل ومنذ دخوله على تثبيت القبائل وتجسيد حدودها، إما بواسطة معالم طبوغرافية أو أكوام من الأحجار (كركور) وذلك بحضور أعيان (اجماعة) القبائل المعينة[8]، إلا أن هذه الحدود التي لم يلفها السكان، ويصعب التكيف معها، سرعان ما تتلاشى أهميتها، خصوصا إبان السنوات العجاف، مما فتح من جديد باب الصراعات القبلية (1942، 1948، 1951، 1957، 1958، 1969، 1982...) حيث يجد الرحل أنفسهم مضطرين لتجاوز الحدود المتفق عليها، بحثا عن الكلأ والماء لقطعانهم، مهما كان الثمن.

والحدود الجديدة لم تراع ليونة العلاقات القبلية القديمة، حيث كانت تتواجد بين قبيلة وأخرى أراضي لا مالك لها (ازوغار، مجدك...) تستغل كملتقى لماشية كل القبائل قبل افتتاح مواسم الإرعاء في المروج العليا، وتعتبر حُرما لا يجوز الاقتتال فيها ولاحولها، كما أن هذه الحدود لم تأخذ بعين الاعتبار، التكامل الذي كان موجودا بين القبائل والمبني على تبادل المصالح. فإدخال المسارح ضمن المجال الغابوي، وهذا الأخير، ضمن ممتلكات الدولة، عمل على تقييد تحركات الماشية، وعلى التقليص من مساحات الإرعاء، مما أثر بشكل جلي على تربية الماشية، خصوصا وأننا في وسط إكولوجي شديد الحساسية. وقد حاولت المصالح الفلاحية بعد الاستقلال التقليل من تأثير هذه السلبيات بتحسين التغذية عن طريق توزيع العلف وتشجيع زراعة الفصة وتحسين المراعي، كما تدخلت لتحسين النسل وحماية صحة الحيوانات بالوقاية والعلاج، بواسطة حملات النظافة وتوزيع الأدوية، إلا أن عدم انتشار الوعي، وصعوبة المواصلات وقساوة الطبيعة، أعاق كل مجهود تم في هذا الاتجاه، مما حتّم تراجع القطاع واستقرار المتعاطين للإرعاء والتدجين.

- **الأسـواق والمواصلات**

يضم حوض أسيف امكَون، حاليا (1985)، 3 أسواق (اربعاء امكَونة، ثلاثاء أيت احمد، سوق الأحد أيت سدرات السهل) وهي أسواق لم تكن الغاية منها تنظيم مجال الاستهلاك والتبادل فقط، وإنما أيضا تلبية أهداف سياسية واجتماعية خاصة؛ ويعتبر سوق اربعاء امكَونة أكبرها وأقدمها، نظرا لموقعه الاستراتيجي على الطريق الرئيسي

8- محاضر الجلسات حول الحدود والمراعي بين 1942 و1968 بمراكز بومالن-دادس، قلعة-امكَونة، أكَدز، مسمرير، اكنيون وأزيلال.

رقم 32 الرابط بين ورزازات وتنغير، أما السوق الثاني (الثلاثاء) فقد تأسس فقط مع نهاية الستينات لتلبية حاجيات سكان الأودية الجبلية، ويقع على الحدود الإدارية والترابية بين قبائل إمغران وامكَونة في الجزء الأوسط من الحوض، أما السوق الثالث، فقد أنشئ حديثا، لا للاستجابة لحاجيات اقتصادية لدى السكان، وإنما كنتيجة أفرزتها الصراعات القبلية التي كانت قائمة ولا تزال بين أيت سدرات وامكَونة، ذلك أنه، وبعد صدور ظهير 1976 المنظم لاختصاصات المجالس القروية والمقنن لميزانية هذه المجالس، ونظرا إلى أن الأسواق الحالية (الأربعاء والثلاثاء) توجد داخل الحيز الترابي لقبيلة امكَونة وتستفيد من مداخلها، قررت جماعة أيت سدرات إحداث سوق أسبوعي فوق ترابها، علما أنه يبعد عن سوق امكَونة بكيلومتر واحد فقط، وعن سوق خميس دادس بـ 10 كيلومترات، وأن هناك ثلاثة أسواق محيطة بالحوض، تنعقد في نفس اليوم، فإحداثه إذن، جاء تلبية لرغبات سياسية محظة، رغم كل ما تبعه من صراعات ومشاكل ذات وقع كبير سنتعرض لبعضها عند تحليلنا لمورفلوجية مركز قلعة امكَونة القروي.

على جنبات الحوض أيضا، توجد أسواق أخرى مثل سوق خميس دادس، وسوق خميس امغران، واربعاء بومالن – دادس، وسوق سبت مسمرير وسوق الأحد بوكَماز وأيت سدرات الجبل ثم سوق الاثنين بكل من سكورة وتنغير. جميع هذه الأسواق يؤمها سكان الحوض، وبنسب مختلفة، يأتي في المقدمة سوق الأربعاء بقلعة امكَونة، لاستقراره بجوار المركز الإداري للحوض، وفي الدرجة الثانية، سوق الأربعاء ببومالن (مقر الدائرة)، بينما يأتي سوق الثلاثاء (أيت احمد) وسوق الأحد بوكَماز في الدرجة الثالثة، خصوصا بالنسبة لسكان عالية الحوض ووسطه. ستة من هذه الأسواق، توجد على خط الطريق الرئيسي رقم 32 بين ورزازات وتنغير، أما الباقية، فالوصول إليها يتم عبر طرق ثلاثية أو عبر مساليك قمم الجبال العالية (تزي نأيت احمد (3050م) تزي نأيت إمي (2905م) تزي– ن – تُودات) بواسطة الدواب أومشيا على الأرجل، كما هو الحال بالنسبة لسوق الأحد ببوكَماز.

ملتقيات جد هامة للتبادل، تختلف معروضاتها وتخصصاتها، فالأسواق التي توجد على خط الطريق الرئيسي، تعتبر بحق صلة وصل بين البادية والمدينة، حيث نجد داخلها معروضات، أغلبيتها حضرية مثل الأثواب المختلفة، والزرابي، ومواد البلاستيك، والألمنيوم، والأجهزة الالكترونية، والأثاث المنزلية، إضافة إلى الحبوب المستوردة من خنيفرة وتادلة، والخضر الآتية من مراكش أو أكادير، والماشية الكبيرة، الآتية من أسواق الدير (تادلة، أيت أورير)، بينما تتميز الأسواق الأخرى بنوع من التخصص:

فأسواق ورزازات، سكورة، تنغير، تعرضِ على الخصوص التمور وبعض المصنوعات التقليدية من جريد النخيل، أما أسواق قلعة امكَونة وبُومالن-دادس فتعرض منتوج التين والورود اليابسة والصوف.

أما الأسواق الموجودة داخل الحيز الجبلي، فتقل معروضاتها من المنتوجات الحضرية، نظرا لصعوبة المواصلات، بل تقتصر على مبيعات المواد الغذائية الضرورية، كالشاي والسكر والبن والزيوت والحبوب وبعض الأثواب ومواد البلاستيك، بينما تزداد أهمية تخصصها في بيع المنتوجات الجبلية كالماشية الصغيرة والأصواف.

نستشف من خلال هذه اللوحة، أهمية الضغط الذي تمارسه المدينة على المنطقة بواسطة التبادل اللامتكافئ الذي يميز جميع الأسواق، وربما كانت هذه هي الغاية من الإكثار من هذه التظاهرات الأسبوعية، حيث تذهب الباحثة الأمريكية «ديان بوناسيك» (1976) في مقال لها حول «الأدوار العصرية للسوق المغربي» إلى أن الأسواق المغربية عرفت توازنا في إطار المبادلات الجهوية قبل انتشار المواصلات، حيث كان التبادل يتم بين السكان وبالمقايضة، لكن هذا التوازن اختل بمجرد ما انفتح المغرب على أوربا خلال القرن 19، حيث هيمنت العملة والنقود على العلاقات بين الأفراد وغيرت السلوكات المجتمعية (باسكون، 1975، 14).

إن فقدان التوازن الذي نتحدث عنه قد لايعني دائما انخفاضا في مستوى الانتاج الريفي، بل ظهور حاجيات جديدة لدى الفلاح نتيجة انتشار الأسواق والمستهلكات الحضرية، تحت تأثير الباعة المتجولين في القرى على متن دوابهم قديما وعلى متن السيارات والشاحنات حديثا، مما ساهم في انتشار النظام الاقتصادي الرأسمالي المتجسم في:

- خلق عادات استهلاكية جديدة لدى السكان؛
- إثقال كاهل الفلاحين بالديون؛
- ظهور تيارات اقتصادية تربط المنطقة بالمدن الكبرى؛
- "هجوم" المدينة على الريف بمنتوجاتها؛
- ازدياد حاجيات سكان الريف كما وكيفا؛
- عدم مواكبة الانتاج الريفي كما وكيفا للإنتاج الحضري؛
- تغيير نوعية متطلبات السكان، حيث أصبحوا يطلبون من المدينة موافاتهم بكل جديد، فاستبدل الباب الخشبي بباب من حديد والقنديل الزيتي بالكهرباء، والأثواب الصوفية بثوب قطني أو اصطناعي والبناء بالتراب، بالبناء بالإسمنت المسلح...

وهكذا ازدادت الحاجة إلى النقود، في حين تضاءلت إمكانيات اكتسابها محليا بل أحيانا انعدمت، فتعرضت بضائع الحرفيين لمنافسة قوية، كما وكيفا، حيث استبدلت منتوجاتهم التقليدية باخرى صناعية، مما فرض على هؤلاء وغيرهم، البحث عن مصادر أخرى للعيش غير التي ألفوها.

لعبت الأسواق أيضا دورا اجتماعيا هاما، وساهمت في تحريك دواليب المنظومة، حيث كونت مناسبات لتبادل الرأي في عدد من القضايا الاجتماعية (الزواج، التهاني، التعازي...) وبذلك خلقت تلاحما بين السكان، وفرصة لتداول الأفكار ومناقشتها حول الأثمنة والشغل والتجديد... دورا إعلاميا إذن، أصبح هاما حديثا، بعد أن خرجت أسواق المنطقة من قوقعتها الجهوية لتلعب دور الوسيط بين المدينة والبادية، حيث يعرض المدنيون والسواح والتجار سلوكات ومستهلكات يتأثر بها أبناء الريف دون استدخالها أو امتلاكها في غالب الأحيان مما خلق عندهم حالة الاغتراب.

لعبت الأسواق أيضا دور مؤسسة التأطير للسكان، ففيها تتم الدعاية للإخبار الإدارية، وفيها تعلن التجمعات، وتقام الحملات الانتخابية، وتتم سمسرة الأملاك، وجمع الضرائب وفيها يتم عقد الصفقات.

صفوة القول، إن الأسواق كمؤسسات اقتصادية اجتماعية لعبت وتلعب دورا هاما في تحول البادية، وإدماجها في إطار منظومة وطنية، وذلك بما تنشره من نمط استهلاكي، وما تلعبه من دور في ربط المنطقة بالنظام النقدي الدولي، علما أنها إلى جانب هذا، تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا، ايجابيا بما توجده من فرص عمل ومتنفس لمكامن وعقد اجتماعية. عموما، إن دور الأسواق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لا يقل خطورة عن دور المدرسة والأجهزة الإعلامية الأخرى، لأنها تمنح للفرد فرصة الاحتكاك المباشر بالحدث.

2.1.2.2 - المدرسة والإعلام

تلعب المدرسة داخل المجتمع دورا خطيرا، إما كوسيلة لإعادة تكوينه واستمراره، أو كأداة للتغيير وإعادة التنظيم، ووعيا بهذه الخطورة، عملت إدارة الحماية منذ تأسيسها، وبحذر كبير، على نشر التمدرس. وفي هذا الإطار أنشئت أول مدرسة داخل مركز قلعة امكَونة، إلا أنها ظلت فريدة حتى بداية الاستقلال، بعد ذلك شهد الحوض ولادة منشآت جديدة، فأصبح يضم 17 مدرسة وإعدادية موزعة كالتالي:

جدول رقم 28 : توزيع مؤسسات التعليم

النطاق	عدد المؤسسات وأهميتها
الأعلى	**0 مدارس (مشيخة أوزيغت بأكملها)**
الأوسط	**7 مدارس: من قسم واحد أواثنين فقط**
الأسفل	**10 مدارس وإعدادية، منها 3 مركزيات**

المصدر: تحريات ميدانية 1983

بلغ عدد المسجلين في أقسام مدارس التعليم الابتدائي سنة 1982[9] حوالي 1992 طفلا، أي ما نسبته لجميع السكان 6،64%.

هكذا، فرغم الزيادة الملحوظة في عدد المتمدرسين في المدارس الموجودة داخل الحوض، فإن عرضها بعيد كل البعد عن الاستجابة لحاجيات السكان.

فإذا كان الجزء السفلي من الحوض يظهر بأنه جُهز بما فيه الكفاية، فإن الجزء الأعلى، لا ازال يشكو من الانعزال التام، فمشيخة أوزيغمت التي تكونه لا تتوفر بأكملها ولو على مؤسسة واحدة، ولا تتصل بالعالم الخارجي بأية مواصلات سوى ممرات عبر القمم الجبلية. والمجهودات التي تُبذل في هذا الشأن ضعيفة، حيث يلاحظ أن من بين 17 مدرسة يضمها الحوض، فقط ستة أسست حديثا والباقية يزيد عمرها عن 20 سنة.

ورغم هذه الشوائب، فإن العلاقة بين المدرسة والتحولات الاجتماعية المجالية التي يشهدها الحوض، جلية، وتفرض نفسها (Lesne، 1959)[10]. فعندما نحاول تتبع مراحل تأسيس المدارس في المنطقة، نلاحظ أنها أُدخلت، على الخصوص، في بداية الستينات، حيث عمل الشيوخ والمقدمون وهم الأعيان، قبل ذلك على تسجيل أبناء الفقراء كرها في المدارس. فلم يكن أحد إذاك يعرف للمدرسة معنى، بل كان الجميع ينظر إليها كوسيلة للإلحاد (تِغري –ن – إرومين: تعليم النصارى) لأنها تُبعد الطفل عن تعلم القرآن، والدين، وعن الأشغال اليومية التي كان يقوم بها وهو صغير، ولأن السكان لم يكونوا ليعلموا ما الهدف من هذا التعليم، بل أن العديد منهم كان يلجأ إلى إرشاء المسؤولين كي يغضوا الطرف عن تسجيل أبنائهم في المدرسة، فاقتصر بذلك التعليم على أبناء الفقراء والأعيان المقربين جدا من المخزن. إلا أن هذه المدارس خيبت آمال الذين لجؤوا إليها منذ السنوات الأولى، فقد اكتفت الدولة ببناء قسم أو قسمين داخل كل مؤسسة، واضطر المعلمون إلى إلقاء الدروس لمستويات مختلفة داخل نفس الحجرة، وانعدمت الجدوى

9 – نيابة وزارة التعليم بورزازات.

10– نجد في كتاب «ليسن، 1959» حول زمور تحليلا مفصلا عن تأثير المدرسة في المجتمع (ص. 318–337)

والفائدة، فاستاء المعلم واستاء الطفل وأبواه، فاندفع بعض الآباء إلى الهجرة، نحو المراكز المجاورة للحوض لإغاثة أبنائهم (أقلية) بينما اكتفى البعض الآخر بإلزامهم بالعودة إلى المسجد، بينما غادرت الأغلبية هذا وذاك، لتدخل ميدان العمل. وهكذا، لم يصل مستوى الباكلوريا من أبناء هذه المدارس البعيدة إلا الذين هاجروا مسقط رأسهم، ويعدون على رؤوس أصابع يد واحدة، فأغلقت بعض هذه المدارس أبوابها مع منتصف الستينات، لكيلا يعاد فتحها إلا مع بداية الثمانينات (مدرسة امجكَاك، المدون، بُوتغرار...).

رغم هزالة المردود، فإن هذه المدارس التي أبتُثت في المجال القروي المكَوني، كان لها تأثير في تحريك عجلة التحول الاجتماعي الاقتصادي[11] للسكان، ذلك أن المعلمين الذين بُعثوا ليُدرّسُوا أبناء القرى النائية، أغلبيتهم من المدن، فأثار إدماجهم في حياة تلك القرى النائية عدة تساؤلات، وازتها سلوكات غريبة، حيث امتزجت صورة المعلم بصورة إمام المسجد (فقيه)، فلم يستطع السكان الفصل بين الشخصين، وأول الاعتناء بالمعلم الذي تأمر به السلطة إلى تحمل أعبائه ومصاريفه، فمُنح المعلم السكن مجانا، ونظّم السكان لفائدته – خاصة إذا كان أعزب– نوبة غذائية، حيث يرافق إمام المسجد في تنقلاته عند السكان، وتحملوا عبء تزويد منزله بالفحم والحطب، ما دام فيهم، وبصفة دورية، وبالمقابل كان محط تساؤلاتهم الدينية والدنيوية، فهم يطلبون منه أن يُرشدهم نحو المواقيت الفلاحية، وأوقات الصلاة، وإن يُحَدِثهم في أمور الدين، وأن يكتب ويقرأ رسائلهم وعقودهم، لكن المعلم، غالبا ما يسقط موضع سخريتهم لجهله لكثير من الأشياء التي لا يفقهها إلا الذي يعيشها، ولإدخاله سلوكات تتنافى وطقوسهم، كصيد الأسماك والحمام، واستهلاك السجائر، وعدم احترام الشعائر... فكانت لهذا الاحتكاك الأولي، نتائج وخيمة على مستقبل أجيال المنطقة.

- السكان أصبحوا يرون في المدرسة عبئاً جديداً لا فائدة تُرجى من ورائه؛
- البرامج الملقنة تُبعد الأبناء عن واقعهم الاجتماعي الاقتصادي اليومي، حيث لا تتحدث جل الكتب المدرسية إلا عن الإنسان الحضري ومحيطه، بينما تُهمش الارياف (الكتب مملوءة بالحديث عن ريمي، بوبي، وعن المصطاف، والبحر، والطائرة، والكهرباء...)، وهي أشياء، لا فائدة ترجى من ورائها، في نظر الآباء والأبناء؛ فأهم ما يُلاحظه الآباء، أن الطفل عندما يُغادر المدرسة بعد سنوات عديدة من التحصيل، لا يصلح لشيء، لأنه لا يستعمل ما تعلمه، إن تعلم شيئا، بل يَعرِض

11– نفس الملاحظة سجلها لكوز في الغرب، ص. 662–664 (1964)

عن الأعمال الفلاحية، والتقاليد التي وجد عليها أباءه، فيعيش بذلك مغتربا، منفصم الشخصية، لا يصلح لا للعادة ولا للعبادة، كما يقولون: (باسكون، 1983، 149)؛

- يتعامل الأطفال والآباء مع المعلم مدة، فيتأثرون به، وبما أتى به من جديد، فهو أجير، وعلى كافة أبناء الحارة، إن أرادوا تحقيق دواتهم أن يكونوا أجراء، وكل الأعمال التي لا تذر أجرة شهرية تُنبذ. المعلم يلتزم بأوقات عمل مضبوطة، مما ألزم السكان على تكييف أنشطتهم مع التوقيت المدرسي بعدما كانوا يكيفونها مع حركات الظل والشمس والنجوم ومواقيت الصلاة.
- المعلم أيضا، سلوك استهلاكي دخيل، فلباسه مخالف للباس العامة، ومشترياته من الأسواق غير مشتريات العامة (حليب، معلبات، فواكه، سجائر، كتب...) مما يجعل منه قدوة، خاصة للشباب الذي بدا يرفض ذاته، ليتخلق بأخلاق الآخر، رغم أنه لا يتوفر على إمكاناته.
- المدرسة والمعلم أيضا لعبا ويلعبان دور المنافس للائمة والمساجد، فالأطفال لم تعد لديهم قابلية الجلوس فوق الحصير، أمام فقيه، في نظرهم يردد أشياء لا يفهمها هو بنفسه، والأئمة يرفضون أن يتعاملوا مع أطفال فقدوا قابلية احترام سلطاتهم، مقابل أجرة عينية لا تسمن ولا تغني من جوع، وتتحكم في أهميتها وقيمتها المواسيم الفلاحية، في حين ازدادت حاجياتهم الاستهلاكية من بضائع أجنبية ونقوذ، مما دفع بالعديد منهم نحو الهجرة.

هكذا إذن، بدل أن تساعد المدرسة على الرفع من مستوى سكان الحوض، أدمجتهم في منطق النظام الرأسمالي العالمي، فهيأت مجالهم ليستقبل معروضات المدينة، وليطرد أبنأه نحو ليعضضوا أحزمة الفقر داخ المراكز الحضرية. ويُؤكد التطابق الصارخ بين الدواوير المجهزة بالمدرسة والطاردة للعمال نحو الخارج، هذه الفكرة.

3.1.2.2- التأطير الإداري وتراجع النظم التقليدية

♦ على مستوى الحوض

إن تدخل الدولة في المناطق الريفية، ليس وليد التاريخ المعاصر، غير أن وقعه واستمراريتِه عرف فترات صعود وهبوط، حسب قوة الحكم المركزي وتماسك أجهزته، فمنطقة امكَونة، نظرا لموقعها بين تافيلالت ودرعة، كانت محل اهتمام أجهزة الدولة منذ القدم، ليس لخيراتها وإنما لأهميتها الاستراتيجية ولاحتضانها لقبائل سائبة، تخضع

مرة وتتمرد مرارا حتى بداية عهد مولاي عبد الرحمان، حيث وُجدت ظهائر تعيين أو تزكية الشيوخ لدى قبائل أيت سدرات، لكن المنطقة انفلتت من جديد عن سلطة المخزن في النصف الثاني من القرن 19.

يقول الأستاذ توفيق متحدثا عن حدود سلطة دمنات في المنطقة في عهد «علي أحدو الدمناتي» (1848-1875): «ان علي أحدو لم يبسط نفوذه نحو الجنوب، حيث لم تنال أحكام المخزن مجالات إمغران ودادس ودرعة. وقد أوعز له السلطان بأن يفعل ذلك ويتوسل بالقبض على مغرانيين في سوق دمنات ويجعلهم رهائن، ولكنه رد في رسالة مؤرخة 8 جمادى الأول 1288 (يوليوز 1871) بأن القبض عليهم ربما نشأ عنه فساد طريق درعة وغيرها، وقد استحسن السلطان الرأى الذي قدم إليه»، وتدل وثائق بين أيدينا أنه وخلال نهاية القرن 19، كانت المنطقة تحت سيطرة الدمناتي القائد الجيلالي بن علي أحدو (1875-1904) وتعترف له بالولاء وتناصره بالرجال، ويمكن استنتاج ذلك من الشهادة التالية المؤرخة (...) الأول 1315 « اشهدنا الطالب السيد سعيد بن حم بني أيت مرغا الرباط شيخ امكَونة في الوقت أنه تحمل وتكفل لبس أضم الامدون بما أصابه في الحركة المخزن يعني به القائد الجيلالي الدمنات تحمل به الطالب المذكور وتحمل أيضا بالأشيخ امكَونة هو أبيه خي حم امرغا...» كما يذكر أن وادي دادس الذي كان «علي أحدو» يتورع عن إخضاعه، حفاظا على سلامة الطريق، قد طاع للجيلالي وخاصة بتوثيق الروابط بينه وبين زاوية إيماسين (إمغران).

هكذا رافق بعض سكان امكَونة مولاي الحسن الأول وهو في طريقه نحو تافيلالت 1892، وفي طريق عودته من تافيلالت 1883 مر مولاي الحسن الأول من جديد بوادي دادس، وعندما انتهى إلى تلوات، زكى سلطة القائد المدني الكَلاوي على المنطقة، وهي سلطة مارسها أبوه سيدي محمد الملقب بإبيبْضْ منذ 1859.

الجديد إذن، هو عندما بدا الاستعمار يتوغل في الجنوب، وجد أمامه في المنطقة نفوذ الزاوية الحنصالية على الأطلس الكبير الأوسط[12] بل وحتى على أيت عطا في صاغرو، فكان عليه أن يجد منفذا بين القوتين لتعزيز القوات التي تحارب على جبهة بودنيب، مما جعل «عميله» الكَلاوي، وهو المحتاج إلى توسيع مناطق نفوذه ضد منافسه الحنصالي (سيدي مح) يستغلها فرصة ليحرك زاوية إماسين ضد نفوذ الزاوية الحنصالية (1904)

12- أكد هذه السيطرة الضابط «مارتان» في مقالة تحت عنوان: من أزيلال إلى دادس، مجلة جمعية جغرافية المغرب، ج.4، كتاب 5. 1925 (بالفرنسية).

فعقدا تحالفا مع لف أيت واسيف وأيت مْراو ضد لف أيت احمد وحليفه في إمغْران، لكن هذه المناوشات ظلت دون المستوى المتوخى، وفي هذا الإطار، عين حمُو أرحُو خليفة للكَلاوي على امكَونة وأيت سدرات، واستقر بقصبة الكَومت. وقد يكون القصد من هذا التعيين، أولا تأمين الطريق بين تلوات التي أصبحت مقر حكم الكَلاوي وتافيلالت، وثانيا قطع الطريق على امكَونة وأيت عطا بخصوص المراعي الشتوية لمكونة والمراعي الصيفية لأيت عطا. وثالثا فصل الزاوية الحنصالية عن إحدى دعائمها الأساسية وهي اتحادية أيت عطا بصاغرو.

نستنتج من كل هذا، خلاصات لها تأثير كبير على مستقبل المنطقة منها:

- استعمال وتكسير التحالفات القبلية القديمة: استغلال الاستعمار وعملاؤه للتنظيمات الاجتماعية السياسية القديمة قصد ارساء قواعدهم، حيث يستعملون الاحلاف ضد أخرى قصد تكسيرها، كما يعملون على تشتيت الاحلاف القوية، مما سيجعل دورها يتلاشى مع ازدياد سيادة وسيطرة الكَلاوي، والإدارة الفرنسية على المنطقة؛
- يعتبر تفتيت الاحلاف القديمة، أيضا بمثابة قطع الجذور لقاعدة اقتصادية للسكان، حيث تشمل الحركات الرعوية الكبرى التي تعرفها الماشية بين قمم الأطلس الكبير وصاغرو، أراضي قبائل متعددة، تتحالف في إطار تكاملي، وبعد إرغامها على الاستقرار وتحديد حدودها الإدارية، فقدت جزء من المراعي التي كانت تَؤُمُها خارج الأراضي المعترف لها بها، وهي إجراءات مقصودة كما أكد ذلك ضابط الشؤون الأهلية بقلعة امكَونة في تقرير له (25 نونبر 1929) قائلا: «لإرغام العصاة على الطاعة».
- إن تعيين خليفة للكَلاوي على المنطقة، وتعيين هذا الأخير لشيخ يمثله لدى القبيلة، يعتبر تدخلا سافرا في شؤونها، حيث أن النظام السائد قبل ذلك هو انتخاب «شيخ عام» على القبيلة، تقرره الجماعة التي تتشكل على صعيد الدوار، ثم الفخدة والقبيلة، فبالإضافة إلى أن فترة توليته محدودة مبدئيا، فإن مقاييس أخرى تراعى فيه، كأخلاقه وسلوكه وثرواته...، هكذا، ورغم أن المخزن استند عادة على الأسر التي كانت فيما سبق محط ثقة السكان، فإن دور هذه الأسر تغير، فبعد التمثيلية والدفاع عن مصالح السكان أصبحت وسيطاً بين المخزن والسكان، وأداة للقمع، وبطرق شتى: (جمع الضرائب، تجنيد السكان، الأشغال، الكلفة، السخرة...)، حيث نؤكد ما دهب إليه ريمي لقُو (Leveau، 1976) نوعا من الاستمرارية في تعيين الأجهزة الإدارية والتمثيلية من هذه الأسر القديمة.

فالتغيير الجدري الذي مس الانسان الريفي في حياته اليومية، يكمن في أن الشخص كان قبل هذا، يجد كل إدارة شؤونه داخل الدوار: (عقود البيع والشراء، والنكاح، والطلاق، والشركة، والتصالح، والقضاء...) تقوم بها جماعة من أشخاص يعرفهم ويجالسهم، يعرف أسرار حياتهم، ويعرفون أسرار حياته، فلم يكن قضاء أغراضه الإدارية يتطلب منه لا معرفة المساطر، ولا تعلم لغة أخرى، ولا سفر، ولا انتظار وقت العمل، أواحترام أيام العطل، كما أن هذه الإدارة المحلية تقِيه شر الارتعاش وهو واقف أمام مكتب وراءه شخص لا يعرفه، يتحدث باسم قانون يجهله، ويجهل واضعه، ويمثل سلطة ربما يجهلها أو يعرفها اسما، فأصبح من المفروض على السكان أن يتعلموا أشياء أخرى وبلغة أخرى، وأن يسافروا، وأن يخضعوا لقوانين وعادات جديدة.

يكمن التعديل الجذري أيضاً في الضرائب؛ فبعد أن ألف السكان إخراج الزكوات والعشور، جاء الترتيب العزيزي، وبعده الفرض، ثم صيغت الضريبة بصيغة أخرى وأصبحت نقدية، فأصبح لزاما على أناس كانت أغلبية معاملاتهم تتم عن طريق المقايضة، أن يبحثوا عن نقود ليدفعوها ضريبة مخزنية، ومعنى ذلك إجبار السكان على التعامل بالنقود، وإجبارهم على بيع منتوجاتهم لاستخراج ما يحتاجون إليه من نقد، وبما أن منتوجاتهم لا تذر فائضا، أصبح من الواجب البحث عن النقود في مواطنها، وعند من ألف استعمالها، فدشن بذلك تيار هجروي نحو شمال المغرب بل وخارجه للعمل في المزارع الأوربية، أو في الأوراش التي فتحها المعمرون.

♦ **على مستوى الدوار**

تقرُباً من السكان، عملت الدولة مع نهاية الحماية وبداية الاستقلال، على التدخل في مهام كانت سابقا في يد الجماعة مثل إدارة المساجد وإصلاح السواقي، وهكذا تدخلت بخصوص النقطة الأولى بوضع أراضي الأحباس تحت سيادة إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكان من المفروض انطلاقا من ذلك، أن تقوم هذه الأخيرة مقام الجماعة في بناء المساجد وتجهيزها وصيانتها. وفعلا، مع بداية الاستقلال، تدخلت إدارة الوصاية بشراء الحصائر، كما تتدخل الآن لإعطاء مساعدات رمزية مالية للائمة، لكنها انسحبت من حيث البنايات والتجهيزات، خصوصا على مستوى الأرياف، وانصب اهتمامها على المدن الكبرى، فأصبحت المناطق الريفية منسية باستثناء أوقات جمع الأثوات، مما جعل وضعية المؤسسات الدينية، غير الأضرحة، داخل القرى تتدهور، فالجماعة التي كانت تحميها هُمشت، وجُردت من الوسائل التي كانت بين يديها، وفئات الفقهاء التي كانت

ترابط داخل المساجد، أخذت طريقها نحو الهجرة، والباقية أصبحت تنظر إلى مهنتها كوظيفة ثانوية، لا ربح يُرجى من ورائها، وبالمقابل أقِيل الأئمة من خدمتهم كمعلمين للقرآن، وأقِيلوا حتى من الاجتهاد في كتابة خطبة الجمعة، حيث أصبحت تُبعث إليهم قصد توحيد الخطاب، وهكذا جُرد أئمة المساجد من جميع الوظائف الاجتماعية التي كانوا يشغلونها وأصبح سر وجودهم هو أداء «الواجب» بمعنى دفن الموتى.

على المستوى الاقتصادي، كان التدخل الذي قامت به الدولة لإنشاء أو صيانة قنوات الري مع بداية الاستقلال شيئا محمودا، لأنه مكن من استغلال إمكانيات لم يكن يطمح السكان من قبل الوصول إليها، فكانت أهم الأشغال تمر عن طريق إدارة الإنعاش الوطني[13] في غير المناطق التي تعرضت لسقي عصري أوإصلاح زراعي، وبهذا التدخل وضعت الدولة أصبعها على عنصر حساس في حياة سكان الأرياف، فالسواقي والماء محورا الحياة الريفية، تجسم الوحدة والاتحاد، وحولها تتكون الأحلاف واللفوف، وتنشأ الصراعات. فبعد أن كانت الأشغال تتسم بما يلي:

- يعتبر بناء وإصلاح السواقي من مهام سكان الدوار أو العشيرة؛
- تتكون اليد العاملة من الفلاحين المستغلين للساقية؛
- تؤخذ المواد المستعملة في البناء والصيانة من عين المكان؛
- تستخلص أجرة العاملين في استغلالهم لحقوقهم المائية؛
- ترتبط أوقات الأعمال بالتوقيت الفلاحي.

بعد ارساء قواعد الادارة العصرية في البلاد، وخاصة بعد الاستقلال، تدخلت الدولة تحت مظلة محاربة البطالة وبواسطة برامج الانعاش الوطني، فبدات في اصلاح بعض السواقي والمسالك، ورغم أنها، ومبدئيا كانت تستشير الاعيان، فإنها تُجري فرزا للفصل في الأوليات حسب مقاييسها الخاصة، مما حول مواقع اتخاذ القرار من المحلي إلى المركزي. فالادارة هي التي تقرر متى ومن وكيف واين... فهي التي تقرر ماهي السواقي التي ستصلح، والمواد التي ستستعمل، واصول المأجورين، وأجرتهم، والأوساط التي ستؤديها، وأوقات عملهم محدودة...، بحيث يمكن أن ينتهي الوقت المحدد أو الغلاف المحدد للساقية، أو يُتخذ قرار توقيف الأشغال من الأعلى، فتتوقف دون مراعاة مصلحة المستفدين أو غللهم. مما اسفر عن النتائج التالية:

13– الإنعاش الوطني: برنامج شرع في تنفيذه 1961، ويهدف إلى التخفيف من حدة البطالة على مستوى الأقاليم الهامشية، كما يهدف إلى إشراك السكان في إنجاز بعض المشاريع (البطالة).

- استقصاء رأي المعنيين بأمر السواقي والماء؛
- إحلال الدولة محلهم في أعمال كانوا، إلى عهد قريب يقومون بها؛
- إدخال مواد أولية غير التي توجد في عين المكان كنموذج جديد للإستهلاك وعنوان للعصرنة؛
- إدخال الأجرة النقدية إلى الأرياف، بعد أن كانت هذه الأعمال تتم مجانا وبطريقة جماعية؛
- إدخال مفهوم الزمن الإداري في الميدان الزراعي.

الإدارة إذن، سعيا وراء تأطير السكان، وتحديث أنشطتهم، تدخلت في حياتهم، مما أدى إلى تفكيك البنيات القديمة، وترسيخ مفاهيم جديدة ودخيلة محلها.

خـلاصة:

اتسم التنظيم القبلي القديم بتدرج مؤسساتها من الأسرة إلى القبيلة، وسهر هذه المؤسسات على توازن المنظومة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، غير أن تدخل الدولة بواسطة قنوات متعددة قصد إدماج مجال الحوض وتحديثه، أدى إلى الاخلال بهذه التوازنات، إما عن قصد أو غير قصد. وقد عبر الاستاذ باسكون (1975) عن هذا، بقوله «لقد نتج عن اختفاء النظام القبلي، تمركز قوى للسلطات بين أيدي الدولة، وأصبحت قدرتها المطلقة تتجلى كظاهرة جديدة مهمة في هذا العصر، ذلك أن القرويين يعتقدون أنه لا يمكن القيام بأية مبادرة دون موافقة الإدارة، ولم يعد هناك أي ميدان يخص الأفراد إلا وتتدخل فيه الدولة: التعليم، عقارات الأحباس، الحراسة، تقسيم الأرض إلخ... بحيث أدى ذلك بالأفراد إما إلى سلبية كلية أو إلى الاحتكام إلى الدولة بالإستمرار... وتدهور وضعف البنيات العائلية والقبلية يجعل أغلبية الأفراد يلجأون إلى الدولة، وكأنها أب لعائلة كبيرة العدد، لا يستطيع أن يحل كل المشاكل، بحيث يرضي الجميع...» وازدادت المشكلة تعقيدا عندما انسحبت الدولة بعد أن رسخت سلوكات معينة في الريف، حيث أصبح رد فعل السكان هو الإنتظار من الدولة فعل كل شيء، لأن المؤسسات القديمة التي كانت تحركهم تفككت، فأصبحوا يطلبون من الدولة أن تؤديهم أجراً وهم يعملون لإصلاح حقولهم أو مساجدهم أو سواقيهم، وأصبحوا يحسبون للساعة حسابها، وللوقت قيمتها المادية، بعدما كان العمل الجماعي مناسبة لتفجير الطاقات والتلدد بالإحتفال.

وهكذا، تدهورت مصالح السكان بين مسؤولية الدولة المُنسحِبة ومسؤولية الجماعات المُضمَحِلة، وإنسياق السكان وراء تقديس كل السلوكات الغَربية (استعمال النقود، والاستِهلاك، نمط العيش...) فأعرضوا عن المنتوجات المحلية، واستهوتهم مستهلكات المدينة على جميع المستويات، مما أدى إلى تدهور البنيات الاقتصادية الاجتماعية القديمة، ورفض السكان لذواتهم وإعراضهم عن الأعمال المحلية ليشدوا الرحال إلى حيث الأجرة النقدية والأعمال المقننة، فهل أسعدهم هذا الحل؟

2.2.2 - الهجرة وآفاقها

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية يفرزها الوعي بفقدان التوازن بين مجالات مختلفة. والطبيعة، كإطار يسير وفق نظام معين، لا تقبل بفقدان التوازن، بل تجابهه بردود فعل مختلفة تهدف إما إعادة التوازن القديم، أو خلق توازنات جديدة.

والمجال المكَوني، كما حاولنا إبراز ذلك، مجال فقد توازنه تحت ضغوط مختلفة القوة والأصول، ففشلت كل محاولات إدماجه، مما دفع السكان إلى مغادرته سعيا وراء تحسين أوضاعهم، ونتيجة لذلك ظهر تيار هجروي جارف، خصوصا بعد الحرب الثانية، نحو الدول الأوربية، ومس على الخصوص، الطاقات الشابة، مما خلق جسرا بين الحوض والعالم الخارجي، وحتم على المنطقة الخروج من الإنزواء نحو الإنفتاح وتوطيد الإرتباط بالأسواق الوطنية والعالمية.

أثار موضوع الهجرة الدولية نقاشات كثيرة ومتشعبة سواء داخل المناطق الطاردة أو المستقلة، نظرا لتأثير الظاهرة على المجالين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إلا أن الكتابات الخاصة بالمجال الذي يهمنا لا تتجاوز سطورا معدودة، مما سيجعل من عرض ما توصلنا إليه من خلال البحث الميداني حول الظاهرة، لبنة أولى من شأنها أن تساعد على تقييم تأثيراتها ومعرفة أهم سماتها وآفاقها.

1.2.2.2 - الهجرة ظاهرة متحولة

♦ **أهم تيارات الهجرة قبل الستينات**

الهجرة حركة طبيعية، وردُّ فعل سكاني عندما يُفقد التوازن لصالح منطقة معينة، سواء كان هذا التوازن طبيعيا أو بشريا، ماديا أو معنوياً، فهي ظاهرة قديمة، إلا أن أبعادها تزايدت حديثا نتيجة الاحتكاك وانتشار المواصلات.

في المنطقة التي تهمنا، كانت أهم الحركات السكانية الخارجية تتم في اتجاه الأماكن المقدسة قصد الحج، إلى أن رسم الاحتكاك بالمُعَمر، مع نهاية القرن التاسع عشر، المعالم الأولى للتيارات الحديثة، إذ ارتبط استعمار الجزائر وسياسة التعمير الفلاحي، بهجرة اليد العاملة، للعمل داخل المزارع الأوربية والمناجم. يقول «مونتاني» (1951، 70) «لقد تعاطت قبائل أهل دادس وأيت سدرات السهل وامكَونة الوادي للهجرة منذ 60 سنة، بصفة جماعية وعائلية، خاصة نحو الجزائر، بل وحتى نحو المشرق (مصر والسعودية)» وهذه الهجرة النهائية صاحبتها هجرة مؤقتة خاصة نحو الجزائر، وتهم عموما 3،5% من السكان، ومنهم 2،5 نحو الخارج، بل في بعض الدواوير وصلت 9%، وتوزع مهاجرو المنطقة آنذاك على النمط التالي:

- ✓ 200 مهاجر نحو المغرب، يشتغلون خاصة في البيضاء كتجار وسائقين ومضيفين وأطباء تقليديين (طب العيون)؛
- ✓ 20 نحو فرنسا؛
- ✓ 400 نحو الجزائر، ويشتغلون إما داخل المناجم أو كأطباء تقليديين أو كعمال.

ويعلق «مونتاني» على هذه الاحصاءات قائلا: «ربما أنها أقل من الواقع استنادا إلى تحقيق أجري داخل دوار أمدناغ (أهل دادس) في نفس الفترة، وكانت نتيجته ما يلي: 37 شخصا هاجروا إلى مدن المغرب، من بينهم اثنان في أوراش بني الويدان و13 شخصا هاجروا إلى الجزائر، من بينهم 8 فقهاء و39 عاملا و15 آخرين، أي ما يعادل 9% من مجموع سكان الدوار، على أن تقريرا آخر، أجرى سنتان بعد الأول (Diborgo، 1954)، قدر الهجرة الاجمالية عند أهل دادس سنة 1954 بـ 25% من الذكور البالغين سن العمل، علما أن مونتاني لاحظ سنة 1951، أن سكان قبائل امكَونة وإمغران المقيمين في الجبال قلما يغادروا مواطنهم، إلا بصفة جبرية، كما وقع حين هُجِرُوا في إطار التجنيد خلال الحرب الهند الصينية مع بداية الخمسينات.

كما أن عددا منهم تسلل من خلال القمم الجبلية ليشتغل في أوراش سد بين الويدان، فأُغفِل في الإحصاءات المقدمة أعلاه، والتي كان مصدرها رخص التنقل التي أصدرتها القيادة، والتي قدرت نسبة المهاجرين عند امكَونة وإمغران بـ 2% من مجموع السكان.

نستنتج من هذه الشهادات أن المنطقة، كانت إلى حد ما مُنغلقة، وأن العلاقات بينها وبين العالم الخارجي كانت جد محدودة، وتدعم هذه الفكرة عدة وثائق عائلية وقبلية[14]، حيث تشير إلى أن الأسفار التجارية لأهل المنطقة، لم تكن تتعدى خلال القرن التاسع عشر شعاع أقصاه سهل تادلة، دمنات، مراكش، تافيلالت، درعة، لأن هذه الأسفار كانت تتم على متن الدواب، وغالبا ما يعترضها قُطاع الطرق (وثيقة يعود تاريخها إلى 1236هـ، موافق 1820م) ومن تم يحتاج كل مسافر إلى حماية (تيسا)* شخص آخر من أهل القبيلة التي يمر بها. وقد أشار «دوفوكو» في نهاية القرن التاسع عشر، أنه عندما مر بالمنطقة اكترى من يحميه حتى حدود القبيلة، ويمكن أن نضيف إلى الحواجز الأمنية، عراقل أخرى تكمن في أهمية الحواجز التضاريسية التي تحيط بالمنطقة وتحد من الاحتكاك، لا فقط بين سكان جنوب الأطلس وشماله، بل أحيانا بين سكان الحوض أنفسهم، مما يضيف عوائق أخرى نفسية ولغوية، وأدى أحيانا إلى تصور الآخر متوحشاً. وضعية إذن تفرض على الفرد أن يوثق أواصر الالتحام بعشيرته وبالعشائر المحيطة به بواسطة الاحلاف التي كانت تعقد بين الاشخاص وبين القبائل.

ويذكر الشيوخ أن بعض الاشخاص الأوائل الذين غادروا البلاد لسبب من الأسباب، كانوا بعد عودتهم يقصون على أهلها مغامراتهم، حيث يصورون الآخر كمتوحش (بني كلبون) لاختلاف عاداته وتقاليده من حيث الملبس والمأكل واللغة والسلوك، مما جعلهم يُرمَون بالكذب والافتراء.

خلاصة القول، وضعية لا أمنية، صعوبة المواصلات، انعدام التواصل، أدت إلى الحد من التنقلات السكانية حتى بداية القرن العشرين. ابتداء من ذلك التاريخ، أرغِم السكان على الخروج من قوقعتهم، والمشاركة في الأوراش المخزنية، إلى جانب الكَلاوي والمعمر، وفي الجندية بكل من بودنيب، 1925 وبوكَافر 1934/1933، مما فتح أعينهم على الآخر، وبذلك دُشنت التحركات الأولى نحو المدن الكبرى، ثم الجزائر ثم فرنسا إبان الحرب الثانية، فالهند الصينية، خلال فترة الحروب الاستعمارية في المنطقة. وبعد هذه الرحلة الطويلة، احتُفظ بعدد من هؤلاء المهاجرين، إما في صفوف الجندية، أو كخدام أو حراس المنازل عند المعمرين داخل المغرب أو خارجه، ويضم الحوض عددا لا بأس به من الشواهد، نسوق فيما يلي نموذجين منها:

14 – جمعت مجموعة منها في بحوث تاريخية على مستوى الإجازة (حمام محمد والعمراني صفية، 1978–1979) كما جمعنا أخرى من عند بعض الشيوخ (أمرغن إبراهيم).

✷ «شخص غادر دواره (أيت خيار) سنة 1939 في اتجاه الجزائر وإبان الحروب التحررية غادرها ليستقر في فرنسا، اصطحب زوجته 1967 بمعية أبنائها الصغار الإثني عشر (12) تاركا أكبرهم في البلاد ليعمل في الفلاحة. وفي المهجر، استطاع أن يدمج ستة من الأبناء في التكوين المهني وتوجيه الباقية نحو المدرسة، فتخرجت البنت ممرضة وخمسة أطفال ميكانيكيين، وتزوج أحدهم. عاد الأب بعد تقاعده إلى مسقط رأسه، ليقضي بقية أيامه بعيدا عن زوجته وأبنائه الذين فضلوا الاستقرار في المهجر».

✷ «راعيا من دورا أكَوتي، تشاجر مع زوجة أبيه 1948، وغادر الدوار ليعمل في أوراش سد بني الويدان كطباخ لدى عامل فرنسي، ثم انتقل معه بعد نهاية الورش إلى الجزائر، وبعد سنوات، عاد ليعمل في منجم إيمني قُرب ورزازات، قبل أن ينخرط في صفوف الجندية، وهو الآن متقاعد مستقر في الرباط، وأب لطفلين، وقد عمل على إدخال أخيه وابن أخيه وابنه في الجندية».

الأمثلة متعددة، لكن يكفي ملاحظة النموذجين لاستخلاص مدى أهمية الاحتكاك في تدشين تيار الهجرة، ثم كيف أن الظاهرة بعد تدشينها، تتكفل بنفسها بتمويل تياراتها، وكيف يحدد هؤلاء الرواد اتجاهاتها ومناطق انطلاقها وتمركزها سواء على مستوى المناطق الطاردة أو المستقبلة.

♦ منعطف الستينات والهجرة نحو الخارج

سنة 1982، بلغ مجموع العمال المهاجرين نحو الخارج من الحوض 773 شخصا، أي ما نسبته بالمقارنة مع الذكور البالغين سن العمل (بين 16 و59 سنة) في نفس السنة 12%، وهي نسبة تفوق ما توصل إليه الأستاذ عبد اللطيف بنشريفة (1980، 62) في سهل ماسة، علما أن هذه المنطقة الأخيرة تعتبر من بين الجيوب المغربية التي تساهم على المستوى الوطني بنسبة هامة من المهاجرين. وتبين التحريات الميدانية أن أغلبية مهاجري حوض أسيف امكَونة غادروا المنطقة بعد سنة 1960، وأن الهجرة نحو الخارج، قبل هذا التاريخ اقتصرت على بعض المغامرين الذين يؤمون الاستغلاليات الاستعمارية في الجزائر، أو الذين شاركوا خلال الحرب العالمية الثانية ضمن الجيوش الافريقية المرابطة في أوربا ضد النازية والفاشية أو في الحروب الهند الصينية بعد الحرب الثانية، على أن أغلبية هؤلاء عادت إلى المنطقة بعد انتهاء أسباب هجرتها. كما يظهر أن للعلاقات الجزائرية المغربية بعد استقلال البلدين أثراً هامة في عودة عدد من المهاجرين أو مغادرتهم القطر الشقيق طوعا أو كرها.

أما الدول الأوربية، فكانت إلى حدود نهاية الخمسينات، شيئا غير معروف. وتعتبر الاتفاقية المغربية الفرنسية سنة 1963 بداية عهد جديد في ميدان الهجرة، حيث اقتفت أغلبية دول السوق المشتركة أثارها، مما فتح أبواب أوربا أمام المهاجرين المغاربة.

جدول رقم 29 : الهجرة الخارجية وتطورهابحوض أسيف امكَون

السنوات	المجموع	1960	1961 – 1965	1966– 1970	1971 – 1975	1976 – 1980
عدد	773	5	125	379	224	40
نسبة	100%	0،6	16،1	49،0	58،5	4،5

المصدر: السلطات المحلية + التحريات الميدانية 1982

يبدو من خلال تحليل المعطيات الإحصائية (جدول رقم 29 والرسم رقم 20)، أن حركة الهجرة كانت موازية للاتفاقيات الدولية المغربية للشغل، كما نلاحظ تأثرها بأهم الأحداث التي عرفتها الساحة الاقتصادية والسياسية لأوربا والتي يمكن تلخيص مراحلها كالتالي:

- ✓ 1963 اتفاقية فرنسية مغربية، بموجبها يُصدر المغرب اليد العاملة إلى فرنسا لسد الثغرة التي تركها انخفاض النمو الديموغرافي، والنقص في اليد العاملة غير المتخصصة الذي يشكو منه الاقتصاد الأوربي (الغرباوي 1971، 14)؛
- ✓ 1964 اتفاقية بلجيكية وألمانية مغربية، ولنفس العلة (بوني وبوصار 1973، 10)؛
- ✓ 1968 ثورة الشباب في فرنسا وتحديد الهجرة، وقد تبعتها في ذلك ألمانيا الاتحادية، ودول البنلوكس (بوني وبوصار 1973، 37)؛
- ✓ 1973 إغلاق كل الدول الأوربية أبوابها أمام المهاجرين المغاربة تحت تأثير أحداث أكتوبر 1973 «وأزمة الطاقة» والانكماش الاقتصادي العالمي؛
- ✓ 1977، فرنسا ودول السوق المشتركة تتخذ قرار مساعدة العمال الراغبين في العودة إلى بلدانهم (ابن الطاهر، 1979، 23)؛
- ✓ 1982، دول السوق تُصدِر قرارا يُلزم الوافدين عليها بحمل تأشيرة خاصة بكل دولة.

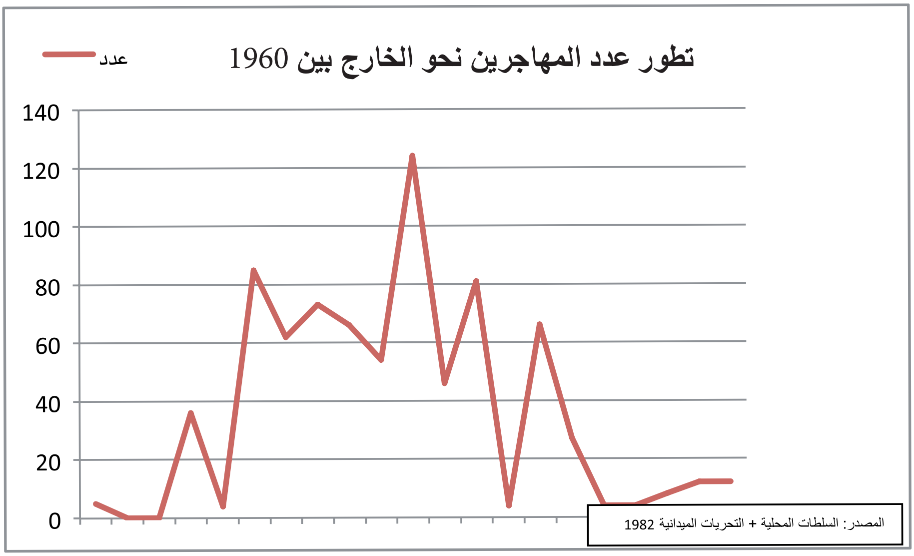

عوامل اقتصادية وسياسية عالمية، لكن وقعها ومضاعفتها كان لها أبلغ الأثار على أخر أصقاع القمم الجبلية للأطلس الكبير، مما ينم عن قوة تحكم المركز في الهامش، وعن ضعف قدرة الهامش على المقاومة بالنظر لم ألمّ ببنياته التقليدية من تأكل.

2.2.2.2- دوافع الهجرة وأساليبها

1.2.2.2.2- تعدد دوافع الهجرة

وراء ظاهرة الهجرة أسباب متعددة سبق لمن ولج الكتابة في الموضوع قبلنا ان ذكرها، لذا سيختصر عرضنا على إدراج العامة منها مع إبراز خصوصيات المنطقة.

تعود الأسباب الحقيقية للهجرة إلى عملية تفكيك البنيات الاجتماعية الاقتصادية التي تعرضت لها الأرياف المغربية منذ بداية الاحتكاك بالمعمر وبالثقافة الغربية والاقتصاد الرأسمالي، وإلى قلة فعالية تدخلات الدولة بعد الاستقلال.

إن المعمرين ومنذ احتكاكهم بالدول «المتخلفة»، عملوا على استنزاف خيراتها الاقتصادية والبشرية، والاخلال بالتوازنات الاجتماعية المرجعية لهذه البلدان، مما أدى من جهة إلى عدم التكافؤ بين فرص الشغل التي يوفرها الاقتصاد، والعرض الذي يقدمه النمو الديمغرافي المضطرد.

فقد حاولت فرنسا منذ دخولها إلى المغرب أن تحرر اليد العاملة القروية من إلتصاقها بمقوماتها، لتستعبدها خدمة للرأسمالية الصناعية والفلاحية، فسلكت لبلوغ هذا الهدف سبلا شتى، فاستحودت في مناطق على الأراضي الفلاحية الجيدة، وعزلت عنها أهلها بالإكراه والإغراء، ولجأت في مناطق أخرى إلى خلخلة التوازنات القديمة، بتدخلاتها المتمثلة في تحديد الحركات الرعوية، ونقدية المعاملات، وفرض الضرائب، وعرض مواد استهلاكية لم تكن معروفة في اقتصاد الكفاف والتكامل الذي كانت تعرفه. فقد كانت المقايضة هي العملة المتداولة في البوادي، وكانت الاشغال تتم في الإطار التعاوني والعائلي، أو العشائري، أو القبلي، حسب حجم العمل وما يتطلبه من جهد، وما سيسديه على الجماعة أو الفرد من المنفعة، فكان كل فرد يساهم في إطار الجماعة في تنمية عشيرته وتقويتها، بدون أي مقابل مادي، سوى الطمأنينة والإحساس بتعاضد الجماعة وحمايتها. وعندما دخل المعمر فصل اليد العاملة عن الفلاحة «بالقوة»، واستغلها في أوراش لا تعرف من يستفيد، ولا حتى الهدف منها (شق الطرق، بناء السدود، بناء دور المعمرين، جلب الفحم والحطب، المساهمة في الجيش...) فكان أول ما اصطدمت به، وهي تنفذ هذه الأشغال حسب توقيت غير مألوف، تقسيم الليل والنهار -بغير الصلوات والظل والنجوم- بالساعة والدقائق والثواني، وبدقة متناهية. كما أصبح التعامل بأشياء غير العاطفة والتآخي ألا وهي النقود، هذا، بالإضافة إلى اكتشاف تراتب سكاني غير مألوف لدى العشيرة. وهي أشياء لم تُعط للسكان فرصة معاشرتها قبل، وهكذا، بدأ السكان يعرضون شيئا فشيئا عن الأعمال الفلاحية والأشغال الجماعية «غير المربحة»، مما أفقدهم وسيلة التبادل التي كانت بين أيديهم، فأصبح من الضروري البحث عن البديل المادي والمعنوي، وهو ما سيجدونه في الهجرة نحو المدن أو المناطق ذات الانتاج الفلاحي الرأسمالي، استعدادا للرحلة الطويلة أو ربما النهائية.

عندما فكك المستعمر البنيان الاجتماعي الاقتصادي التقليدي، عمل على عرض بضائعه كبديل وكهدف سامي للرأسمالية، وهو البحث عن الأسواق، وخلق بذلك لدى السكان، حاجيات استهلاكية جديدة لبضائع لا ينتجونها، فاختلّت موازن المبادلات، فاحتاج السكان لشراء خدمات كانت تؤديها لهم الجماعة قديما (إصلاح ذات البين، العقود المختلفة...) وبطريقة مجانية، كما ظهرت الحاجة إلى شراء مواد غذائية جديدة، وألبسة لا تصنع في عين المكان، بالإضافة إلى الحاجة إلى النقود في تسديد الضرائب المختلفة. فأصبح ومن المفروض أن يبحثوا، وفي مناطق غير التي يقطنونها، على موارد نقدية، لمجابهة الجديد

والحديث من الحاجيات، لأن ما كانوا ينتجونه من مواد التغذية والألبسة والأثاث، تمّ الإعراض عنه، انتاجا واستهلاكا.

هكذا، وبجانب العوامل الطبيعية القاسية (قلة الأراضي الزراعية وسيادة المناخ الجاف) أصبحت عوامل الطرد أقوى من عوامل الجذب في المنطقة، وزاد من حدة هذه العوامل أن عرفت المنطقة نموا ديمغرافيا لا يوازيه نمو اقتصادي، فأزداد البون بين العرض والطلب في ميدان الشغل والاستهلاك. فرغم أنه من الصعب تقدير عدد العاطلين بالنسبة لمجموع السكان، نظرا لعدم دقة الاحصائيات ولاعتمادها على مفاهيم أحيانا بعيدة عن واقع المنطقة، مثل مفهوم القطاعات الاقتصادية ومفهوم البطالة، فإنه ومن المؤكد، حسب الدراسات التي أجريت في الموضوع (SCET، 1981، 35) أن نسبة العاطلين تتزايد وتتفاوت حسب الأعمار.

- ✓ 9،3% عند الفئات التي تقل عن 15 سنة؛
- ✓ 56% لدى فئات 15 – 24 سنة؛
- ✓ 18% من السكان اشتغلت فقط أقل من 6 أشهر في السنة، وهو نقص في التشغيل تعاني منه كل البوادي المغربية، حيث قدر التصميم الخماسي 1977/1973 (جزء 1، ص. 117 بالفرنسية) احتياطي اليد العاملة المغربية بـ 1.9 مليون نسمة في المدن و3.1 مليون نسمة في البوادي أي ما مجموعه 5 ملايين شخص، بينما قدرت نفس التخمينات إمكانيات فرص الشغل بـ 4.45 مليون منصب شغل، أي أن فائض عمل وعلى المستوى الوطني بلغت قيمته 550 ألف عاطل 1977. وقد اعتمد التخطيط لحل المشكل وبطريقة صريحة على حسن نية الدول الغربية وإمكانية متابعة دول المجموعة الأوربية سياسة استيراد العمال، كما أوصى بمتابعة البحث عن أسواق التشغيل لعمالنا، مخافة أن يقع تراكم اجتماعي للعاطلين وأن يؤدي ذلك إلى ما لا يحمد عقباه.

ولا يستبعد أن تكون أحداث يونيو بالدارالبيضاء 1981 أول مؤشر لوضعية نخاف ونتهرب من مجابهتها. إذ كما نعلم، لا الظروف الاقتصادية الدولية، ولا الظروف الاقتصادية السياسية المغربية، سارت على نفس نهج التخمينات الأولية، فقد قام المغرب بإعادة النظر في التصميم الخماسي بتعويضه بتصميم ثلاثي، تأملي، كما أن دول المجموعة الأوربية أصدرت قرارا بمقتضاه تدعو المهاجرين إلى العودة إلى بلدانهم مقابل تعويض قدره 10000 درهم.

نستنتج من كل هذا، أن نسبة البطالة أكثر بكثير من النسبة المعلن عنها رسميا والتي تدور حول 11% من السكان النشيطين، وأن التبريرات التي تقدم رسميا لتشجيع الهجرة كحل، تخفي ورأها استراتيجيات غير معلنة:

- الهجرة تعمل على تخفيض نسبة البطالة؛
- الهجرة تعمل على تخفيض نسبة النمو الديمغرافي؛
- الهجرة تسهل انتقال التقنيات من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة؛
- المهاجر يستثمر في بلاده الأصلي وينميها؛
- الهجرة تساهم في رفع مستوى العيش للمهاجر وعشيرته؛
- الهجرة عامل من عوامل تنمية الدول المتخلفة؛
- الهجرة عامل مهم في توازن ميزان الاداءات؛
- الهجرة تذر العملة الصعبة لشراء التجهيزات الضرورية للبلاد.

إن هذه الأراء التي تتردد في كل مخططات التنمية بالمغرب (Hamdouch et al، 1979، 119)، قادتنا إلى السعي وراء التحقق من صحة زعمها أثناء التحاليل التي خصصنا لها جزء من الدراسة.

فالهجرة إذن ليست نتيجة تفاوت اجتماعي أو صراعات اجتماعية رغم ما لها من تأثير يجب أن لا يُغض الطرف عنه، وإنما هي نتيجة ضغوط فرضها الرأسمال الأجنبي على الفلاحين، ووجدت استجابة لدى المجتمع وفي السياسة الداخلية للبلاد، حيث هيأت لها المناخ بتفكيك بنية البادية وتهميشها.

2.2.2.2.2 - **طرق الهجرة سبب في تركزها**

حتى عهد قريب، كانت هجرة سكان المنطقة تتم أساسا نحو الجزائر، غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم بعد الحرب الثانية، أدت إلى انحراف تيار الهجرة، ليصبح ذو اتجاه جنوب / شمال. اتضح هذا الانحراف ابتداء من الستينات، كما اتضحت معالم أحواض الهجرة والدول الجديدة المستقبلة، وتجسم هذا التغيير في الاتفاقيات العمالية الأوربية المغربية، وفي خلق فرع للمكتب الوطني الفرنسي للهجرة بالدار البيضاء، وتكليفه بمهمة البحث عن اليد العاملة، وتصديرها انطلاقا من حاجيات الشركات الغربية، وحسب المواصفات التي تفرضها، حيث وبموجب هذه الاتفاقيات يتم

تجنيد الأعداد المطلوبة من مختلف مناطق المغرب المتوفرة على احتياطي كبير من هذه «المادة» أو التي تستجيب لشروط «المستهلك» والمتلخصة في (ابن الطاهر 1979، ص. 25):

- ✓ على المهاجر أن يتوفر على عقد عمل من الخارج، فردي أو جماعي، موقع عليه من طرف وزير الشغل الفرنسي؛
- ✓ تعين فرنسا عدد ونوعية العمال المرغوب فيهم؛
- ✓ أن لا يتجاوز المرشح 45 سنة من العمر، وأن يتمتع بصحة جيدة؛
- ✓ أن يتحمل المهاجر تكالف النقل إن كان فردا، بينما تتحملها الشركات في حالة الهجرة الجماعية لتستعيدها بعد ذلك بواسطة الاقتطاعات؛
- ✓ هجرة العائلة رهينة بالحصول على منزل «لائق».

ويقوم ممثل هذه الشركات في المناطق المعينة، ومن بينها الجنوب، بجمع المرشحين الذين يستوفون الشروط الآنفة الذكر، في مجمع شبيه بيوم الحشر أو يوم عيد لدى الشبان الذين ينتظرونه، حيث وما إن ينتشر الخبر بينهم، حتى تتوافد الحشود، ومنذ ساعات مبكرة، على مركز القيادة، فيصطف الجميع، ويحاول كل إبراز عضلاته المفتولة، لأن التباري لا يفوز به إلا «القوي والأقوى»، كأننا في محشر، أو سوق النخاسين. مشهد مهول هذا، عندما يصطف الشباب ويأتي ممثل الشركة المشهور موغا FELIX MORA[15] ويأمر الرجال أن يُعروا على صدورهم، فيمر أمام الصفوف بخطوات ثقيلة، يملؤها الكبرياء والاستهزاء، بينما يملأ الاستعطاف أعين الشباب، محاولين أن يُلفتوا نظره. لحظات حرجة، تلك التي يمر فيها، وفي يده خاتم يضعه فوق صدور «الأكباش السمينة المرشحة للأضحية» بعد أن يتفحص صدورها، وعضلاتها وأيديها، ليتأكد من إن كانت تحتوي على الأكناب أم أنها أيادي لينة، غير صالحة لما ينتظرها من أعمال. فيا خيبة أمل من لم يقع عليه الاختيار، فكيف يجابه أسئلة الذين ينفُون عنه بعد ذلك صفة الرجولة ليُلبسوه صفات الأنوثة (Zouag، 1976).

بعد هذا الفرز الأولي، ووضع اللوائح الأولى، يُعقد ميعاد ثاني للخضوع لفحص طبي دقيق في «عين برجة» بالدار البيضاء قبل الرحيل إلى الهجرة.

15- رئيس مصلحة اليد العاملة الأجنبية في مناجم الفحم في شمال فرنسا وبادو كالي عن صحيفة:
Le Monde : dossiers et documents، n°29، mars، 1976

يسوقنا هذا الوصف إذن إلى الاستنتاجات التالية:

- تكذيب المقولة التي طالما رددتها بعض الأوساط في أوربا والتي مفادها أن فرنسا ارتحلت وتبعها المغاربة إلى ديارها ليضيقوا عليها؛
- تفنيد الأقاويل التي ما فتئت تتردد إبان الأزمات، حول أن المغاربة يحلون محل الأوربيين في العمل؛
- المرشحون للهجرة ليسوا هم العجزة، وإنما هم رجال في ربيع شبابهم وفي أوج قُوّتهم؛
- في اختيار المنطقة وانتقاء المهاجرين، اختِيار ايديولوجي وسياسي، إذ يضمن تقبل العمال لما سيُعرض عليهم من أعمال وأُجور، مستسلمين، ما دام في الإغتراب رزق لهم ولأبنائهم، كما يضمن استغلالهم وفي صمت، وإمكانية التخلص منهم في حالة الأزمات وبدون مشكل.

الطريقة الثانية التي سلكها المهاجرون، هي استعمال العُقد الأسمية، حيث وبعد هجرة الأفواج الأولى، استغل بعضهم تقرُّبهم من أرباب الأعمال الأوربيين، والتمسوا العمل لإخوانهم وعائلاتهم، وأحيانا لأهل عشيرتهم الكبرى، وفضل أرباب العمل هذه الطريقة لأنها تمكنهم من تفحص العينة قبل الإقدام على الفعل، سواء من حيث الإخلاص والامتثال أو من حيث الإندماج في المسلسل الاقتصادي، هكذا، وبعد مدة، اتخذ عدد من المهاجرين من «تهريب» الطاقة البشرية مهنة ثانية، فأصبحت عقد الشغل تُباع وتُشترى، وتحدد أثمنتها بالتراضي بين الطرفين، على أساس أن يُؤدى جزء منها قبل السفر، وما تبقى بعد الأشهر الأولى من العمل، مما فتح باب حركة عقارية نشيطة، حيث اضطر العديد من المرشحين الجدد بيع أراضيهم أو رهنها للحصول على عقد شغل، واستغل المتلاعبون هذه الحمى وهذا الاستعداد النفسي للسكان، للتحايل عليهم والاستلاء على ممتلكاتهم وبدون نتيجة سوى الحسرة.

أدت طريقة تهجير العائلة، أو أفراد العشيرة، إلى وجود عائلات يفوق عدد أفرادها العاملين في الخارج الخمسة، بل كادت بعض الدواوير تفقد كل طاقاتها الشابة، بينما لم تمس أخرى، نهائيا، كما نتجت عن هذا أيضا، ظاهرة إعادة التكوين الاجتماعي في الخارج. فقد لاحظت الأبحاث التي أجريت حول توزيع الجاليات المغربية فوق التراب الأوربي، تركزها في بعض المناطق، وفي بعض الأعمال (الغرباوي، 1971؛ الصلحي، 1981) وفق

التقسيمات الاجتماعية التي وجدت عليها في الأصل (الأسرة، العائلة، العظم، الدوار، القبيلة. . .)، إلا أن هذا التمركز ينم أيضا عن عدم اندماج هذه العناصر في مجتمع أوربي غير مستعد لاستقبالها، بل يرفضها (ابن الطاهر، 1979).

بعد أن احتدت الازمات الاقتصادية الأوربية، وعجز الاقتصاد عن تأمين العمل للأوربيين، وبالأحرى للدخلاء، عملت الدول المستقبلة لليد العاملة على تحديد وتقنين التيارات وتضييق الخناق عليها، في حين ظلت دوافع الهجرة قائمة في مناطق الطرد، رغم ما كانت الأوساط المسؤولة تروجه من أن الهجرة حل مؤقت للتخلص من البطالة الطارئة، وأنها تمكن الاقتصاد من استعادة الانفاس وضبط التوازنات الديمغرافية والاقتصادية. تناقض قائم، دفع سكان المنطقة الذين أصبحوا لا يرون حلا لمشاكلهم إلا في تجاهلها، ومغادرة البلاد باللجؤ إلى التحايل على القانون الأوربي ما دام هذا الأخير لا يُراعي إلا مصلحة الرأسمالية، فلجأ بعضهم إلى السفر إلى الحج ليحصل على الجواز، ومنه مباشرة وبطرق متسترة يحل بالديار الأوربية، وتهم هذه الطريقة حسب التحريات الميدانية حوالي 2،5%. وبعد الإحلال بأوربا يشتغل الحاج «الصغير» متسترا، متنازلا، قهرا أو عن وعي، عن كل حقوقه في التعويضات العائلية، والتأمين، وصندوق التقاعد، والخدمات الاجتماعية التي يتمتع بها غيره.

تستفيد الأوساط المشغلة من هذه الوضعية غير القانونية، مما يجعلها تحاول الحفاظ عليها، لكن هؤلاء العمال يعيشون في حالة خوف وعدم استقرار نفسي وعملي، وبالتالي مادي، مما يجعل منهم عالة على إخوانهم الذين يستضيفونهم، وعلى ذويهم الذين يعيشون حيرة بين انتظار ما يبعثون به من نقوذ، ونبأ القبض عليهم أو طردهم. وقد لوحظ أن هذا النوع من المهاجرين كثيرا ما يحرمون أنفسهم حتى من العطل، مخافة أن يُكشف أمرهم فيحرمون من الجواز ومن العودة إلى المهجر.

لجأ حوالي 18% من العمال، إلى اتخاذ السياحة دريعة للرحيل، ويستوجب هذا السبيل الحصول على جواز والتوفر على دخل مادي قار، وقد سهل هذا المنفذ الطريق لعدد كبير من الموظفين الصغار (معلمين، أعوان . . .) الذين وبعد مقارنة وضعيتهم المادية، ومظاهر وضعية المهاجرين، أصبحوا يحتقرون أنفسهم، وهم يؤدون خدمات لمن كان بالأمس في خدمتهم، فاستغلوا مواقعهم للحصول على الجواز، ورخصة مغادرة التراب الوطني قصد السياحة والترفيه، لكن الرحلة تطول، فيُقالوا من مناصبهم ليصبحوا عمالا في خدمة الاقتصاد الأوربي.

استفادت من نفس الطريقة شريحة أخرى من المواطنين، وأغلبيتهم ممن لهم مهنة واجر قار (سائق، بناء، تاجر...) داخل إدارة أو شركة فحصلوا على الجواز ورخصة مغادرة التراب الوطني قصد قضاء العطلة، فيشدوا الرحال إلى اروبا، محاولين تسوية وضعيتهم بربط علاقة زواجية (زواج المتعة أوالمنفعة) بامراة تمكنهم من الحصول على وثائق الإقامة، والعمل، مقابل أجرة مالية يتم الاتفاق عليها مسبقا.

تخترق هذه الشرائح من العمال الحدود الفرنسية نحو البلدان الاخرى دون تركيز ملحوظ لا من حيث المجال ولا من حيث العمل.

ومن هنا، ورغم أننا لم نتمكن من ضبط الظاهرة بدقة، نلاحظ علاقة ما بين طريقة الهجرة ونوعية العمل ونمط التوزيع في المجال الاوروبي.

مع بداية السبعينات، رُممت الحواجز، واشتدت المراقبة على هجرة العمال نحو أوربا، لكن وفي نفس الوقت اشتدت الحاجة إليها داخل المجال الطارد، لأسباب اجتماعية واقتصادية ونفسية، نلخصها فيما يلي:

- ✓ لقد أصبح المهاجر الناجح عِبرة للشباب، وأصبح موضع تقديرهم واحترامهم اجتماعيا واقتصاديا، نظرا للسلوك الجديد الذي يتخلق به، بينما أحس غير المهاجر بضغوط اجتماعية اقتصادية جعلته يؤنب أقداره وحظه في كل وقت وحين، عائشا في جو من التوثر النفسي، بين ما يقذفه به أهلُه من نقائص، وما يحس به من نقص في الشخصية والمادة، فيختنق داخل الدوار، ويشد الرحال نحو المدينة ليساهم في تعميق مشاكلها؛
- ✓ الذين هاجروا من العمال في بداية الستينات أحسوا بتقادم عهدهم في المهجر، بعد مُضي حوالي عقدين من الزمن، وأحسوا بقرب أجلهم في أحضان نظام رأسمالي لا يقبل الضعيف، وإن كان قد أسدى عليه نعما، فراودتهم فكرة استقدام ذويهم لأسباب منها:
- ✓ توقف الهجرة الرسمية نحو أوربا، وانعدام البديل داخل مناطق الطرد، واكتساب المهاجرين سلوكا استهلاكيا يجعلهم لا يرون في غير الهجرة حلا، وحلا دائما، لذا يستغلون إمكانية الترخيص لهم لاستقبال عائلتهم في إطار الكفالة، فينتهزونها فرصة قد لا تعوض، ليبحثوا عن عمل لأبنائهم، وتثبيت أقدامهم قبل عودة الشيوخ إلى الدوار، كمتقاعدين أو مقعدين لقضاء عطلة طويلة؛

- ✓الأزمة التي عرفها الاقتصاد الأوربي خلال العقد الأخير، جعلت مداخيل المهاجرين، وهم الذين كانوا يحرمون أنفسهم ليُطعموا الآخرين، عاجزة عن الإيفاء بحاجيات أسرتين: أسرة في المهجر وأسرة في الدوار، مما دفع العديد من المهاجرين إلى التفكير في توحيد المصاريف بالدرجة الأولى، وجلب أبنائهم ليساعدوهم بالدرجة الثانية؛
- ✓نظرا لتقدم سن العمال الأوائل في المهجر وإحساسهم بالضياع وبالذنب إزاء أنفسهم، وإزاء أبنائهم وأزواجهم، بدأ تفكيرهم يميل إلى جمع الشمل قصد "التمتع" بما تبقى من العمر، إلا أن هذا العامل كثيرا ما يتلاشى أمام العامل الاقتصادي، حيث ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة، وازدادت المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عدم تكيف الأسرة مع المحيط الجديد، مما جعل بعض الأسر المهاجرة تعود إلى الوطن بعد تثبيت أبنائها في الشغل.

ويلاحظ أن أغلبية مهاجري المنطقة لم يقدموا على تهجير أسرهم إلا بعد مُضي أزيد من 10 سنوات من الإغتراب. ويمكن تعليل هذا السلوك بما يلي:

- أغلبيتهم كانت الهجرة في تصوره ظاهرة مؤقتة، ستمكنه من كسب المال وتوظيفه في بلاده، بعد غياب قد لا يطول عن خمس سنوات؛
- صعوبة الاندماج داخل المجتمع الأوربي، يخيف العامل والأسرة معا. علما أن العامل يحاول إخفاء هذا الواقع، بل وتصويره على عكس حقيقته لإخفاء الصدمة والفشل؛
- مقاومة الأسرة الأبوية لهذا التفكك العائلي، حيث تُعد هجرة الأسرة بمثابة فقدان عنصر اقتصادي حساس، علما أن هذه المغامرة، أصلا، شأناً من شؤون الرجال دون الإناث، كما أن هجرة الأسرة تعني انفلات المهاجر من قيود الجماعة العائلية وتحرره اجتماعيا واقتصاديا، بل إهانة لها، لأن الغير قد يعتبر ذلك نهاية لها: "بمثابة الشجرة التي تنفض أوراقها" لكن إصرار المهاجر على تهجير أسرته يجعل الآباء يفضلون هجرة المرأة التي يعرفونها، لأنها، وكيف ما كان الأمر ستكون من العوامل التي ستدفع إبنهم لزيارتهم والتفكير فيهم ماديا ومعنويا، علما أن أغلبية المهاجرين يرجحون، عندما يسألون عن هذا الموضوع الشائك، ثلاثة أسباب للهجرة الأسرية، هي:

- استحالة العيش ما تبقى من الحياة بعيدا عن ذويه؛
- استحالة إرضاء حاجياته المادية وحاجيات أسرته في ظروف الأزمة الاقتصادية؛
- استحالة العودة إلى البلاد في هذه الظروف وبخفي حنين لصبح عرضة للضياع المادي والنفسي.

وتبعا لهذا المنطق، تم تهجير أزيد من 243 أسرة، أي ما نسبته 5% من مجموع أسر الحوض 1982، وذلك في ظرف 10 سنوات.

الجدول رقم 30 : حجم الأسر المهاجرة والبلد المضيف

البلد / حجم الأسرة	فرنسا	هولاندا	بلجيكا	آخر	المجموع	النسبة
0–5	102	67	12	3	184	75.72
6–10	22	23	7	2	54	22.22
11–15	2	1	–	–	3	1.23
16–20	–	1	1	–	2	0.82
المجموع	126	92	20	5	243	100
النسبة	51.85	37,86	8,23	2.05	100	

المصدر: السلطات المحلية 1981

تحريات ميدانية 1982–1981

يكشف الجدول أعلاه عن الملاحظات التالية:

* 75،5% من الأسر المهاجرة لا يزيد عدد أفرادها عن خمسة أشخاص وحوالي 98% من الأسر المهاجرة تقل عن 10 أشخاص، مما يؤكد أن أغلبية المهاجرين هم شبان أو لم يتزوجوا إلا حديثا، أو أنهم تركوا بعض أبنائهم في الدوار أو أن غيابهم حال دون التوالد الكثير، على غرار ما هو معروف في المنطقة. وقد تفيد متابعة البحث بخصوص النقطة الأخيرة لأن ذلك سيكشف عن السلوك الديمغرافي للمهاجرين.

كما أن صغر حجم الأسر المهاجرة قد يعود إلى سهولة التحكم فيها من حيث المسكن والملبس والمأكل ومصاريف الأسفار، وبناء عليه، فلا يقبل على المغامرة الا ذوي الأسر النووية، او الذين تركوا وراءهم جزء من العائلة في منطقة الطرد، ويمثلون نسبة 83،9%.

✷ تستقطب فرنسا حوالي 52% من الأسر المهاجرة وتأتي هولاندا في الدرجة الثانية بحوالي 38% ثم بلجيكا بـ 8% وألمانيا والدانمارك 2،05%، وهو تقريبا نفس الترتيب الذي يتبعه توزيع العمال.

تكون هذه الاسر قاعدة عريضة لجيل ثاني من المهاجرين، مما يطرح مشاكل سبل اذماجه وتعبئته، سواء على مستوى الدول المستقبلة (Lapassade & al، 1983 ; Tizaldad & al، 1983) اوالطاردة.

♦ **تستقطب فرنسا 71% من المهاجرين**

لأسباب سياسية تكمن وراء معرفة فرنسا للمغرب، ومعرفة المغرب لفرنسا، فإن أغلبية مهاجري المنطقة، كانت قبلتهم، في البداية، هي فرنسا وما دونها غير معروف، ويرجع ذلك أساسا إلى التبعية التي خلقها الاستعمار، وطريقة التهجير الجماعي ومشكل التواصل اللغوي، على أن هذا العامل الأخير ليس محددا إذ أغلبية المهاجرين أميين، أو لم يتجاوزوا مستوى الكتاب. ومعناه أن شريحة كبيرة منهم لا تتقن حتى اللغة العربية وبالأحرى الفرنسية، إذا استثنينا الذين كانت لهم جولات في ربوع المغرب قبل الهجرة إلى الخارج.

فالتعرف على الدول الأوربية، كان إذن بعد الوصول إلى فرنسا، وبعد إنهاء العقد الأول للشغل، حيث انتقل العديد منهم بعد ذلك من فرنسا إلى هولاندا أو ألمانيا، وقليل هم الذين وصلوا إلى هذه الدول بصفة مباشرة، ويهم الأمر على الخصوص سكان الحضر أو الذين هاجروا عن طريق العقد الاسمية.

جدول رقم 31 : توزيع العمال المهاجرين على الدول المضيفة

البلد المضيف	فرنسا	هولاندا	بلجيكا	السعودية	ألمانيا الغربية	العراق	الدانمارك	ايطاليا	ليبيا	غينيا	جبل طارق	المجموع
عدد العمال	552	161	32	8	7	5	2	2	2	1	1	773
نسبة	71.5	20.8	4.1	1.03	0.9	0.6	0.25	0.25	0.25	0.12	0.12	100

المصدر: السلطات المحلية 1981
تحريات ميدانية 81-1982

أما في بداية السبعينات، فظهرت الهجرة نحو بعض الدول العربية، لكنها شديدة الحساسية بالأحداث السياسية، فكانت نحو ليبيا ثم توقفت، ثم عادت بعد 1974 ليصبح التيار غير واضح بعد معارضة ليبيا للمغرب في شأن صحرائه المسترجعة، على أن تطبيع العلاقات والتفتح الذي شهدته الأيام الأخيرة، سيكون من شأنه تدعيم التيار من جديد. دُشن تيار آخر نحو دول الشرق الأوسط، خاصة المملكة العربية السعودية، حيث طالبت أن تزود بعمال مختصين، لكن يبدو أن أغلبية المهاجرين إليها، وبصفة مباشرة غير راضية على أوضاعها المادية، عكس الذين هاجروا إليها بواسطة إحدى الشركات الأوربية العاملة هناك.

التيار الثاني نحو الشرق الأوسط، يهم القطر العراقي حيث طلب هذا الأخير، وبصفة استثنائية تزويده بعمال فلاحيين من جنوب المغرب، مصحوبين بأسرهم، لإنعاش فلاحة الواحات، غير أن وضعيتهم لاتبعث على الارتياح خصوصا في خضم الحرب العراقية الايرانية الحالية، حسب ما يستنتج من أحاديث أسرتين عادتا إلى البلاد من بين 7 هاجرت في البداية.

يبدو إذن من خلال ما ذكر، أن ثلاث دول أوربية وهي فرنسا وهولاندا وبلجيكا، تحظى بنصيب الأسد بخصوص العمال المهاجرين. وهذا التفضيل راجع، كما سلف، لنوعية العلاقات التي تربط المغرب بهذه الدول سياسيا وتاريخيا، وإلى طرق تهجير هؤلاء العمال، وهي عوامل يمتد تأثيرها كذلك إلى مناطق استقطابهم.

♦ **القمم العالية تحتفظ بأبنائها**

نظرة خاطفة إلى خريطة توزيع المهاجرين داخل الحوض توحي بالملاحظات التالية:

- من بين 84 دوارا يضمها الحوض، ثلاثة عشر دوارا فقط هي التي ساهمت في الهجرة؛
- إذا استثنينا الدواوير غير الممثلة، بلغ معدل المساهمة بالنسبة لكل دوار 10،8 عمال؛
- أسافل ووسط الحوض تستأثر بنسب عالية من المهاجرين وهي بالتوالي 73،6 و24،9%؛
- المناطق الجبلية الوعرة، مناطق تحتفظ بسكانها على مستوى الهجرة الدولية، حيث لم تساهم بسوى 1،4%، وهي ملاحظة سبق أن تأكدت في الريف (مورير، 1968، ص. 22) وعند قبائل أيت وشك بالأطلس الكبير الغربي: (لفونت، 1968، ص. 104).

جدول رقم 32 : توزيع العمال المهاجرين على الحوض

النطاق	عدد العمال	النسبة
العالية	11	1،42
الوسط	193	24،96
السافلة	569	73،60
المجموع	773	100%

المصدر: السلطات المحلية + التحقيق الميداني 1982

هذا التوزيع المتباين للمهاجرين، يطرح مشكل نوعية العلاقات التي يمكن أن توجد بين الهجرة والعناصر الأيكولوجية للحوض، حيث يلاحظ أن النطاقات الزراعية تحرر سكانها بسهولة، بينما تقل نسبة المهاجرين بالمجالات الرعوية، وهي علاقة يؤكدها الترابط الملحوظ بين الهجرة وحجم الملكية، حيث يتضح أن كل فئات الملكية، والتي قلما يزيد حجمها عن هكتار ونصف، تساهم في تيار الهجرة، رغم بروز أهمية الملكيات التي يقل حجمها عن هكتار بنسبة قدرها 83،4% من العمال.

جدول رقم 33 : المهاجرون وحجم الملكية العقارية (الوحدة بالعشر)

حجم الملكية العمال	0–10	11–20	21–30	40–31	41–50	51 +	المجموع
عدد	43	61	51	16	9	25	205
نسبة	21	30	25	8	4	12	100

المصدر: التحقيق الميداني 1982

فتفسير ظاهرة الهجرة بالمنطقة، يستدعي اللجوء إلى عوامل أخرى، من أهمها الاحتكاك بالخارج بواسطة الطرق، والمدرسة، والإدارة، والأسواق، وقنوات الإعلام المختلف، وهي أشياء تفتقر إليها النطاقات النائية والعليا من الحوض.

الجدول رقم 34 : توزيع التجهيزات وعلاقتها بالهجرة

التجهيزات النطاق	الطريق الرئيس	الطريق الثانوي	عدد المدارس	عدد الأسواق	المولدات الكهربائية	عدد المهاجرين
العالية	0	0	0	0	0	11
الوسط	0	11	7	1	4	193
السافلة	13	23	9	2	49	569

المصدر: التحريات الميدانية 1982

إن عدم وجود مهاجر في دوار ما، يفقد ذويه الإطار المرجعي في عنصر المقارنة، وهكذا نلاحظ أن مشيخة أوزيغت بأكملها، وهي الموجودة عند القمم على ارتفاع يقارب بـ 2400م لم تساهم بسوى 9 عمال، موزعين بين دوارين، من بين التسعة المكونة لها، بينما ساهمت مشيخة أيت احمد على ارتفاع ما بين 1600 و2100م بـ 46 عاملا، ودوار واحد فقط غير ممثل من بين التسعة المكونة لها، ومشيخة أيت مراو على نفس الارتفاع شرقا بـ 74 عاملا، بينما ساهمت 6 دواوير فقط من أيت زكري وأيت زغار بـ 75 مهاجر (إمغران).

خلاصة القول، إن المنطقة الجبلية، رغم قساوة ظروف عيشها، لا تسمح لأبنائها بمغادرتها، وهي ملاحظة أكدها روبير مونتاني منذ 1951، حيث لاحظ أن سكان امكَونة وامغران لا يهاجرون كثيرا. ويستنتج من هذا أن لا وجود لعلاقة مباشرة بين هجرة العمال ووعورة التضاريس، وإنما الهجرة حل من بين الحلول التي يلجأ إليها السكان لتحسين مستوى العيش، كما يؤكد ذلك نموذج سهل شتوكة الذي يدفع بأهله إلى الهجرة، ويوظف عمالا أجانب في البلقيات (بوصار، بوني 1973، ص.19). كما قد يكون للاحتفاظ بالسكان في المناطق الجبلية علاقة بنوعية النشاط السائد، ألا وهو الرعي، حيث يستلزم هذا الأخير الحضور الدائم طيلة السنة، مما لا يسمح بالهجرة الموسمية أو المؤقتة التي عنها نجمت الهجرة الدولية. كما أن قلة الحاجة إلى النقود وانعدام أو قلة عرض المواد الاستهلاكية الدخيلة والتي تساعد على عرضها الطرق، والأسواق، والمدرسة، والسياحة، وبصفة عامة الاحتكاك، تجعل حاجيات سكان الجبال أقل بكثير من حاجيات المناطق السفلي من الحوض، تلك المناطق التي وإن توفرت على أراضي صالحة للزراعة فإنها بعيدة من أن تلبي جميع حاجيات السكان المتزايدة.

عوامل عديدة إذن تفاعلت لتجعل الدواوير التي تدخل في إطار الحوض الأسفل تساهم بـ 73،6% من المهاجرين: 569 موزعة كالتالي: مشيخة أيت يحيى 252 ومشيخة أيت واسيف 316 مهاجرا. وتزداد قوة الهجرة كلما اتجهنا نحو المناطق المنحفظة إذ نجد مثلا مشيخة أيت اربعمائة[16] تساهم بـ 404 فردا.

نفس التوزيع الملاحظ بخصوص هجرة العمال، يتكرر بالنسبة لتوزيع الأسر المهاجرة داخل الحوض. فمن خلال إحصائيات استنتجت من البحث الميداني صيف 1982، تبين أن من بين 71 دوارا ساهمت في تمويل تيار الهجرة نحو الخارج، 15 لم تلب رغبة هجرة الأسر. وتتوزع كالتالي: 1 في أعالي الحوض، 6 في الوسط و8 في السافلة، وبذلك يكون التوزيع بين النطاقات على الشكل التالي:

جدول رقم 35 : توزيع الأسر المهاجرة على الحوض

النطاق	هجرة العمال		هجرة الأسر	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
العالية	11	1,42	3	1.2
الوسط	193	24.96	53	21.8
السافلة	569	73.60	187	76.9
المجموع	773	100	243	100

المصدر: السلطات المحلية + التحريات الميدانية 1982

تنم هجرة الأسر وأهميتها عن التفكك الاجتماعي الذي أصاب المنطقة، والذي أصبحت الهجرة تساهم في تعميقه، كما سنبين ذلك، فقد كان من المُسَلَّم به، إلى أمد قريب، أن الهجرة لها علاقة مباشرة بحجم الأسرة، لكن تبين، ومن خلال استقصاء الاحصائيات الميدانية أن الهجرة أقوى لدى الأسر الصغيرة، حيث تصل نسبة 21% لدى التي تقل عن خمسة أفراد، و 39% لدى الأسر التي يتراوح أفرادها بين 6 و10. وتصل نسبة المهاجرين 1،92% لدى مجموع الأسر التي تقل عن 20 فردا[17].

16 – مشيختا ايت 400 (1و2) تنتمي إلى جماعة آيت سدرات السهل (على طول نهر دادس).
17 – الحوض يحتوي على عائلات يصل عدد أفرادها 47 نسمة.

يبرز من هنا، أن الأسر الكبيرة تحتفظ بأبنائها، وأن الأسر الصغيرة والمتوسطة هي التي تسمح لأبنائها بالمشاركة في التيار الهجروي، مما يجعل التفكك الأسري يتحمل نصيبا وافرا في عملية التهجير، والعكس أيضا صحيح.

وضعية تفكك اجتماعي، طالما حاربها الشيوخ، والذين بدأوا يلاحظون، متأسفين، أن الأمور انفلتت من بين أيديهم بعد استقلال الشبان ماديا، فلم يعودوا يستطيعون الوقوف أمام السيل الجارف الذي يتزعمه الشباب المهاجر. إذ بترخيص هجرة الأسر، تغادر المنطقة أزيد من 1726 نسمة، أي ما يعادل 5،5% من مجموع السكان، بعد أن تركوا وراءهم عائلات تبلغ نسبة أفرادها 20% لمجموع ساكنة الحوض سنة 1982. هكذا إذن يبلغ مجموع السكان الذين يلحقهم تأثير الهجرة بصفة مباشرة 8036 نسمة أي ما نسبته 25،6% من مجموع سكان الحوض.

زبدة القول، إن ظاهرة الهجرة غريبة، فهي تختار التمركز، على مستوى الدول المستقبلة والتمركز على مستوى المجالات الطاردة، كما أن تشتتها على مستوى الفئات الاقتصادية والاجتماعية غير واضح المعالم، فهي إذن تنتقي أفرادها ومجالها على جميع المستويات، مما يجعل الشرائح البشرية المرشحة لها تتميز بسمات ديمغرافية خاصة.

جدول رقم 36 : المهاجرون وحجم العائلة

الحجم / النطاق	0-5	6-10	11-15	16-20	21-25	26-30	31-35	36-40	41 +	مجموع المهاجرين
العالية	4	7	–	–	–	–	–	–	–	11
الوسط	27	82	36	31	12	3	2	–	–	193
السافلة	131	210	120	64	27	5	6	1	5	569
المجموع	162	299	156	95	39	8	8	1	5	773
نسبة	20.9	38.6	20.1	12.2	5	1	1	0.1	6	100%

المصدر: التحريات الميدانية + السلطات المحلية 1982

3.2.2.2.2 - الهجرة تنتقي عناصرها

♦ عناصر شابة تشيخ في خدمة أوربا

لقد سبق الحديث على أن الشركات المستخدمة لعمال حوض اسيف امكَون، والمهاجرين بصفة عامة، تفرض، ومن بين الشروط الأساسية، أن يكون المهاجر شابا، وذا بنية جسمانية قوية تمكنه من تحمل الأعباء التي هو مرشح لتحملها في المهجر، كما سبق، ورأينا أن حجم الاسر المهاجرة يعطي فكرة عن أهمية العناصر الشابة من بين العمال.

جدول رقم 37 : البنية العمرية للعمال المهاجرين

فئة العمر	20-30	31-40	41-50	51 +	المجموع
العدد	179	338	168	18	773
النسبة	25.4	48	23.8	2.5	100%

المصدر: السلطات المحلية + التحريات الميدانية 1982

- حيث يفوق عمر مجموع العمال 20 سنة، علما أن بعضا منهم قد غير عمره قبل السفر بالزيادة منه ليقبل ضمن صفوف المهاجرين؛
- تستأثر فئة ما بين 20 و30 سنة بنسبة 97.4% من أعمار المهاجرين، مما يتبث فتوة هذه الشريحة من السكان؛
- يرجع تضخم فئتي 31-40 و41-50، إلى أن أغلبية المهاجرين دخلوا الآن في عقدهم الثاني من الغربة ومعناه أن أعمارهم حين غادروا وطنهم تقل عن ذلك؛
- بروز فئة تجاوزت الخمسين، دليل على قدم الهجرة، وأن هذه الفئة تعتبر شريحة من المهاجرين شاخت في خدمة الرأسمالية الأوربية، هذا مع العلم أن عددا ممن كونوا الجيل الأول للهجرة عادوا إلى الوطن بعد أن ضعفت قدرتهم الانتاجية، ونفضتهم الرأسمالية كما تنفض نفايا المواد الأولية بعد استخلاص جوهرها. فاحتضنهم وطنهم الأول، الذي تحمل في البداية مصاريف تكوينهم وتربيتهم، ليتحمل في النهاية مصاريف مداوتهم وتغذيتهم، لما تبقى من العمر، دون أن يكون قد استفاد من شبابهم، ولا هم استفادوا منه.

♦ ارتفاع نسبة الزواجية عند المهاجرين

إن التحريات الميدانية حول الحالة العائلية للمهاجرين بينت أن نسبة كبيرة منهم مرتبطة بعقد زواج (90،3%) وهي نسبة تختلف عما توصلت إليه الدراسة التي أجريت في منطقة سوس وشمال المغرب (حمدوش وأخرون، 1979، 40). ويمكن تعليل ذلك بما يلي:

التحريات التي قامت بها الدراسة المشار إليها، شملت الأسر المهاجرة وليس العمال فقط، مما جعلها تتوصل إلى نسبة من العزوبة تقارب 58،2% وهي نسبة تقترب مما توصل إليه إحصاء سنة 1971 (57،7%)، وهذه النسبة لا تبين الحالة الزوجية لدى العمال أكثر ما تبين فتوة السكان وأهمية عنصر الشباب، بينما النسبة التي توصلنا إليها من خلال عينة من العمال (205) لها دلالة اجتماعية اقتصادية ربما تدخل ضمن خصوصية المنطقة.

بلغ معدل نسبة العزوبة في المغرب 57،7% سنة 1971، وهي نسبة لم تتجاوز في المنطقة 53،6%. ويرجع ذلك إلى أهمية الزواج المبكر، حيث أغلبية الأطفال يتزوجون وهم دون سن العشرين بالنسبة للذكور، و15 بالنسبة للإناث، فالأطفال يدمجون في الحياة الاجتماعية الاقتصادية وهم صغار، ما دامت عملية التمدرس والحواجز الاجتماعية الاقتصادية التي تؤخر الزواج في المدن، غير معروفة، وبنفس الوقع...، ولأن أغلبية العمال الموجودين في أوربا هاجروا قبل عقد من الزمن، لذا فالعمر المصرح به، تدخل ضمنه فترة الهجرة، مما يفتح باب احتمال أن بعضهم هاجر في مرحلة العزوبة، ثم تزوج بعد ذلك. ونسبة 9،6% التي لا زالت تعيش مرحلة العزوبة، يمكن الجزم بأنها من أبناء الجيل الثاني، الذي هاجر لتعويض الجيل الأول، إما عن طريق الهجرة الأسرية أو عن طريق الهجرة الإسمية، كما أن الجيل الثاني استفاد من عملية التمدرس التي بدأت تنتشر في المنطقة، مما أخر ارتباطه بالزواج، على أن الرقم قد يضم أيضا بعض المطلقين، لكنهم تفادوا التصريح بهذه «الرذيلة»، رغم أهميتها عند المهاجرين.

يبدو، ومع ذلك، من خلال معدل أطفال الأسر المهاجرة (3.5) أن أغلبيتها نووية، مما قد يدل على حداثة الزواج وعلى فتوة شريحة العمال المهاجرين، كما بيننا في الفقرة السالفة. إلا أن هذا المؤشر يبين أيضا الصعوبات التي يعاني منها المهاجر في مصاحبة أسرته، حيث لا يلجأ إلى ذلك إلا ذوي الأسر الصغيرة، لكي يتمكنوا من التحكم فيها مأكلا وملبسا ومسكنا وأسفارا، طبق ما توفره امكانياتهم المادية، وما تتطلبه حياة المهجر، بينما يفضل الذين أثقل كاهلهم بكثرة الأولاد، تهجير جزء من الأسرة والإبقاء على الجزء الآخر في البلاد، تهجير الذكور قصد تشغيلهم وترك البنات تحت كفالة الأسرة الكبيرة حتى تتزوج.

وقد يكون عامل الزواج من الدوافع الأساسية إلى الهجرة، حيث يجعل الطفل يحس بمسؤوليته المادية إزاء أسرته الصغيرة والكبيرة، فيهاجر لتحسين ظروف عيشها، وهو سبب يتردد وباستمرار على ألسنة المهاجرين، وقد تكون الهجرة عاملا مهما في تشجيع ظاهرة الزواج المبكر لما توفره من الموارد اللازمة لإقامته (حمدوش 1979، 40).

إن استعراض هذه السمات، يتطلب طرح أسئلة حول مدى وعي المهاجر بما يتطلبه الإقدام على الهجرة، والزواج، ومدى وعيه بمسؤوليته إزاء تنمية وطنه. فتضحياته يجب أن تكون في سبيل إسعاد الذات وإسعاد الآخرين، فهل مستواه الثقافي سيمكنه من وعي ذلك، ومن أن يندمج في مجالاته المختلفة: الطاردة والمستقبلة؟

♦ **ارتفاع نسبة الأمية عند المهاجرين**

قد لا نهتم بالحديث عن المستوى التعليمي للعمال المهاجرين لولا ما يتبعه من خلفيات صريحة وغير صريحة، إن على مستوى إقامتهم في المهجر أو على مستوى سلوكاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمجمل مهاجري المنطقة لا يتجاوز مستواهم التعليمي السلك الأول من الثانوي، ويسهل تعليل ذلك إذا علمنا أن أول ثانوية فتحت أبوابها بالمنطقة سنة 1964، وعلى بعد 25 كلم. وقبلها كانت الإعدادية الوحيدة على صعيد الإقليم الإداري بأكمله توجد في مدينة ورزازات، واتجه أغلبية الخريجين منها نحو وظائف عمومية صغيرة حضيت آنذاك بالتقدير والاحترام (التعليم، الصحة، الإدارة...). لذا، فالشريحة الممثلة للمستوى الثانوي بين المهاجرين (1،4%) تدخل ضمن الأفواج التي هاجرت مع بداية السبعينات، وهي شريحة إما أخفقت في الدراسة، أو أغرتها مظاهر الهجرة، فارتمت في أحضانها، على أنها سرعان ما تعود إلى البلاد مُفضلة الاستقرار على الإغتراب، ولتتعاطى لبعض الحرف، مثل إصلاح وبيع أجزاء السيارات، التجارة، المقاهي...

الشريحة الثانية والمتمثلة للطور الابتدائي من التعليم العصري (25%) هي فئة استفادت من الدراسة مع بداية الاستقلال، وتشارك مع الشريحة الأولى في انتمائهما للجزء الأسفل من الحوض، حيث ظهرت المدارس الأولى.

إلى جانب هؤلاء، نجد الأغلبية الساحقة التي لا يتجاوز مستواها الكتاب (33،5%) والأميون (40%) وأغلبيتهم من سكان النطاقات الجبلية، حيث نجد للتعليم القرآني صدى، بينما تنعدم المدارس.

الواقع أننا لم نفاجأ بهذه النتائج، بالنظر للمقاييس التي كانت تشترطها المؤسسات المستخدمة، والتي تقضي باختيار عمال غير مسيسين، مع أفضلية الذين يزاولون أشغالا يدوية. من هنا نفهم العوامل التي كانت وراء اختيار المنطقة ووراء انحطاط المستوى الثقافي لدى العمال، وهي خلفيات سياسية لا تختلف عن تلك التي كانت الدول الاستعمارية تطبقها، حين عملت على إبقاء الأهالي أميين ليسهل استغلالهم على مستوى الأجور والتعويضات، وفي الأعمال الذنيئة التي ينفر منها الآخر، المثقف المتحضر. وفي نفس الوقت، التوفر على نصيب معرفي ضئيل حتى يستطيعوا التعامل مع آلة مسخرة مثلهم.

لكن، وبدورنا نتساءل عن نصيب وطنهم من وراء هذه التضحيات، فهل استطاعوا تعلم التقنية ونقلها إلى أوطانهم، وهل ساهموا في اندماج الشعوب، وهم الذين أُلقِي بهم في وسط غريب لا يتعاملون معه إلا بالإشارة، وهل استطاعوا أن يستعملوا وبطريقة عقلانية الأموال التي ضَحوا من أجلها بسعادتهم؟

إنها أسئلة وغيرها تطرح على الذين اعتبروا الهجرة حلا، وحلا شافيا لمشاكل مناطق الطرد. فهل هي كذلك؟ أم أنها وعلى العكس، ساهمت في تفكيك ما تبقى من بنياتها القديمة؟

3.2 – تحـولات اجتماعية عميقة

تكتسي دراسة بنية السكان أهمية بالغة، لما لها من علاقة بالدينامية الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، إلا أن الباحث يجد نفسه أمام ندرة الوثائق الخاصة بهذه المعطيات على مستوى الدوار والأسرة، الشيء الذي يحرمه من إطار مرجعي دقيق بمجرد تجاوز الحدود الإدارية التي على أسسها رُسم وضع النتائج الإحصائية، لذا، سنكتفي في هذه الفقرات بعرض المواصفات العامة كما تقدمها إحصائيات 1971 ونتائج التحريات الميدانية 1982، دون الطموح إلى معرفة تطوراتها، زمنا ومكانا، بدقة متناهية.

1.3.2 – ارتفاع نسبة الأنوثة

يبين تصنيف سكان حوض اسيف امكَون حسب الجنس، أهمية نسبة الأُنوثة والتي تصل إلى 51،3% من مجموع السكان، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي لا يكاد يتجاوز 49،9% (1982)، مع عدم التجانس في التوزيع المجالي.

ففي سافلة الحوض ترتفع النسبة إلى 53،7% عند فخذة أيت واسيف و53،3% عند فخذة أيت يحيى، بينما تقترب من المعدل الوطني في النطاق الأوسط من الحوض، على أن تقل

عن المعدل بكثير عند المجموعات البشرية القاطنة للأودية والقمم الجبلية (أُوزيغمت 47% وإمغران 46،7%).

على متسوى الدواوير نجد أن 62،3% من الدواوير تفوق المعدل وقد سجلت أقصى نسبة في دوار ينتمي إلى وسط الحوض (إحدجامن 71،4%). دوار يتكون في أغلبه من عناصر ذوي البشرة السوداء، تشتغل كعمال فلاحين أو بنائين، ويعرف هجرة قوية، ولا يستبعد أن الإحصاء توافق مع هجرتهم، بينما سجلت أقل نسبة 42،6% داخل دوار في السافلة (زاوية) وربما يرجع ذلك إلى عدم تعاطي المرابطين والشرفاء للأشغال اليدوية التي تُبعدهم عن مقرات إقامتهم، فالتوزيع إذن لا يستبعد أن تكون له علاقة مع أهمية الهجرة ونوع الأنشطة المرتبطة بالمجال.

على مستوى الفئات العمرية، نجد أن الذكور لهم الغلبة لدى الفئات العمرية الأولى (0-4 سنة) والفئة الثالثة (10-14) بينما يطغى عدد النساء على فئة (5-9) ويتعادل الجنسان بين سن 15 و24، أما بعد ذلك فيصبح عدد النساء أقوى من عدد الذكور، حيث تصل نسبة الأنوثة عند هذه الفئات إلى 54،6%. ويمكن إرجاع بروز هذه الظاهرة إلى الهجرة القوية التي تزج بالذكور خارج الحوض، الشيء الذي لا يستبعد أن تمتد تأثيراته إلى بقية العناصر الديمغرافية.

2.3.2 - **نزعة نحو العزوبة المتأخرة**

إن دراسة الحالة الزواجية للسكان من شأنها أن تعرّفنا بمدى إقبال الشباب على النكاح، وربط العلاقات الزواجية، وتسمح بالتنقيب في الأوضاع الاجتماعية للسكان وسلوكاتهم الديمغرافية، وبالتالي معرفة مستوى تطور وعيهم، كما تسمح بالوقوف على مستوى التوالد والتجديد، من خلال نسبة النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل، خصوصا إذا رُوعي في تصنيف هذه المعطيات الجنس وفئة العمر.

إن أهم ما يجب تسجيله هو أهمية العزاب بالنسبة لمجموع السكان، حيث لا تتجاوز نسبة المتزوجين قرابة 39% مقابل نسبة للعزاب بلغت 53،6% لمجموع السكان. غير أن هذه النسبة ومن جديد تعرف تفاوتات حسب الدواوير:

- 59،7% من الدواوير تجاوزت المعدل 53،6%؛
- 42،2% من الدواوير توجد دون المعدل.

وتظهر النسب القوية اساسا عند سكان السافلة (مشيختي أيت يحيى وأيت واسيف، بالتوالي 55.9 و55.7%) بينما لا تتجاوز هذه النسبة عند سكان عالية الحوض 38،2%.

ظواهر ربما مرتبطة بالأنشطة، وحركية السكان. فسكان العالية أنصاف رحل، يشتغلون بتربية الماشية، ويُقبلون على الزواج المبكر وتعدد الزوجات (بين 1 و3) نظرا لأهمية المرأة الاقتصادية والاجتماعية، بينما تُلاحظ نزعة نحو العزوبة وتأخير سن الزواج عند سكان السافلة، نظرا لعوامل أهمها:

- ✓ تأثير التمدرس، حيث بلغت نسبة المتمدرسين عند سكان السافلة 11،5% من مجموع السكان، بينما لم تتجاوز عند سكان العالية والوسط 2،2%؛
- ✓ تفكك الأسرة وصعوبة الحصول على شغل يمكن من إعالة الأسرة وضمان استقلالها.

أما بالنسبة للمطلقين والأرامل، فالنتائج المسجلة، ليست لها أهمية بالغة، ما لم ترتبط بحقائق أخرى دقيقة، تهم تواتر النكاح والطلاق سواء بالنسبة للذكور أو الإناث وبالنسبة لكل فئة عمرية.

فإعادة الزواج والطلاق مباح، ما لم يصل المعني سن الشيخوخة، أو يكون مثقلا بالأطفال، بل أن تأثير هذه العوامل قد لا يظهر إلا عند النساء، أما عند الرجال، فإمكانية إعادة الزواج تظل حاضرة حتى سن يفوق الستين. وقد لُوحظ إزدياد في نسبة الطلاق مع تطور الهجرة الدولية.

صفوة القول ان الإعراض عن الزواج الذي ظهر عند الشباب، وأهمية نسبة الأنوثة في المجتمع، لا يمكن أن تكون إلا مؤشرات عن حالة مَرضية ألمت بالمنطقة، ولها انعكاسات مجالية اقتصادية واجتماعية تعززها فتوة السكان.

3.3.2 – ساكنة شابة

نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهده الحوض، والذي يمكن أن يدخل ضمن النموذج المرسوم للعالم القروي خاصة وللدول المتخلفة عامة، فإن هرم أعمار سكان المنطقة يتميز بقاعدة عريضة تنم عن فُتوة سكانه:

- 47،8% من السكان لهم عمر يقل عن 15 سنة، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني (42،1% سنة 1982)؛
- 57،3% لهم عمر يقل عن 20 سنة، بينما يدور المعدل الوطني حول 53% فقط؛
- 73،8% عمرهم يقل عن 35 سنة؛
- بلغت نسبة السكان الذين هم في سن النشاط الاقتصادي (15 إلى 59 سنة) 46،5%، وهي نسبة تقل عن النسبة الوطنية (1982) وقد يرجع ذلك إلى تواجد عدد من أفراد هذه الفئات خارج المنطقة إبان عملية الاحصاء؛
- عدد السكان الذين هم في «السن الثالث» (60 سنة فما فوق) (5،1%) أقل من ما سجل على الصعيد الوطني، علما أن استعمال مثل هذا المفهوم في مجال قروي يسهل الطعن فيه، لأن الشخص يظل نشيطا حتى آخر أيامه.

الخلاصة العامة التي يجب أن تبقى عالقة بأذهاننا هي أهمية الفئات الشابة، حيث، عكس ما سجلته إحصائيات 1971 و1982 على الصعيد الوطني، لم يظهر أي تراجع ملحوظ في نسبة الخصوبة، كما يبرز ذلك الجدول الموالي.

جدول رقم 38: بنية الأعمار المبكرة (%)

الفئة	المعدل الوطني 1971	المعدل الوطني 1982	الحوض 1982
أقل من 5 سنوات	16.2	15.2	18.04
أقل من 10 سنوات	32.2	29.5	35.24
أقل من 15 سنة	45.8	42.1	47.84

المصادر: الاحصاء (1971) النتائج الأولى لإحصاء 1982، الميدان 1982

نستشف من خلال هذه البنية العمرية أهمية المشاكل الاقتصادية التي يطرحها السكان، وأهمية الضغط الممارس على سوق العمل الفلاحي، خصوصا في غياب أنشطة أخرى، وتجهيزات تعليمية يمكن أن توجه الشباب نحو ميادين متنوعة.

2.3.2 – بنية مهنية تتميز بسيطرة النشاط الفلاحي

1.2.3.2 – فصلية العمل الفلاحي عامل من عوامل الطرد

إن دراسة قطاع الشغل والتشغيل في الأرياف بصفة عامة، وفي الميدان الفلاحي بصفة خاصة، أمر صعب جدا (باسكون، 1966)، ومرجع ذلك خصوصيات القطاع، مما يحتم

ضرورة إعادة ضبط المفاهيم على ضوء المعطيات المحلية، فالعامل والعمل والفلاح، والعاطل أو نصف العاطل، مفاهيم يصعب ضبطها للتمكن من الجزم بوجود أو عدم وجود فائض في اليد العاملة. ومرجع هذه الصعوبة يمكن إجماله فيما يلي:

- المجال الريفي لا يحوي فقط المشتغلين بالفلاحة؛
- الفلاحة نشاط يشد إليه الإنسان طيلة السنة، دون اعتبار عامل الانتاجية؛
- الفلاح غالبا ما يقضي أوقاته في أنشطة غير فلاحية، رغم أنها توجد في السافلة أو في العالية بالنسبة إليها، كعمليات البيع والشراء، وفض النزاعات حول الماء، والبحث على المراعي، وإبرام العقد المختلفة، واستصلاح مأوى الحيوانات...؛
- تتم جل الأعمال الفلاحية في إطار عائلي، ويساهم فيها الأطفال والنساء بقسط وافر، أو في إطار عشائري أو جماعي يصعب تقييمه؛
- اختلاف العمل في ميدان تربية الماشية عن نظيره في ميدان الزراعة؛
- خضوع العمل في الميدان الفلاحي إلى تقسيم حسب الاجناس والأعمار والفئات الاجتماعية. فهناك معتقدات اجتماعية أحيانا تحرم عمل المرأة وأحيانا تبيحه، إلى حد مشاركتها في جميع الأعمال، على أن مشاركة الرجال نفسها ليست آلية، حيث نجد فئات محترمة لا تعمل مثل الشرفاء والمرابطين والفقهاء وبعض الأغنياء، ولكنها تساهم بالتوجيه والرأي...

عوامل كلها تجعل الاعتماد على الأرقام والاحصائية العامة، في تكميم اليد العاملة الفلاحية وتقييمها مغامرة كبيرة.

وقد حاولت دراسات اقتصادية تكميم اليد العاملة انطلاقا من عنصري العمر والجنس، فتوصلت إلى المقاييس التالية:

- الذكر البالغ- وحدة شغل بشرية 1 UTH
- الأنثى البالغ- نصف وحدة شغل بشرية 1/2 UTH
- الطفل- ربع وحدة شغل بشرية 1/4 UTH

وانطلاقا من أن الفلاح قلما يتعاطى لهذا النشاط لوحده، فقد قدرت مدة التشغيل الفعلي لدى الفلاحين بما بين 60 و80% (مديرية التجهيز القروي بمراكش 1980، ص.2، 15) بينما قدره البعض الآخر بـ 45% عند الذكور و35% عند الإناث (SETEC، 1981، ص.33) مما يبين التناقضات الموجودة على هذا المستوى، وقد حاولنا انطلاقا من إحصائيات 1971 تقييم الشغل داخل الحوض فتوصلنا إلى ما يلي:

- 18،8% فقط من مجموع السكان هي التي صرحت بأنها نشيطة، وتتوزع كالتالي:

- 54% من النشيطين تتعاطى للزراعة؛
- 20% من النشيطين تتعاطى لتربية الماشية، علما، وكما سبق، أن لا يمكن الفصل بين الزراعة وتربية الماشية؛
- 26% من السكان النشيطين تتعاطى لأعمال أخرى كالأوراش والتجارة والحرف، مما يبرز أهمية التنويع في استيعاب اليد العاملة، وقد حاولنا انطلاقا من نفس المصدر، تتبع متغير فصلية العمل، إلا أن المفاهيم المستعملة كالبطالة، ومدة العمل، ومهنة الفلاح جعلت الشك يتسرب إلى النتائج المستخلصة، حيث لا تمكن من إبراز القمم العليا والدنيا بالنسبة للأشغال الفلاحية.

فهذه الأخيرة ليست فصيلة قطعا، بحيث يمكن لمحصولين أن ينضحا في نفس الوقت، كما يمكن لسكان جزء من الحوض أن ينزحوا نحو جزء آخر، فيحدثوا فيه طلبا أقوى من المعتاد، ويمكن لقمم هذا الطلب أن تتزحزح، فتتقدم أو تتأخر بتقدم الفصل المطير أو تأخره أو مع الارتفاع. وانطلاقا من هذه الصعوبات، سنكتفي بتقديم نتائج ما توصلت إليه الدراسة المبسطة للظاهرة، رغم ما قد يوجه إليه من انتقادات، آملين أن تتاح لنا أو لغيرها فرصة تعميق هذا الموضوع مستقبلا.

جدول رقم 39 : الحاجيات من اليد العاملة حسب الفصول وأصناف العمل (أيام / هكتار)

المحصول	أشغال الأرض		التسميد والبذر		السقي		الاعتناء والتسيير		الحصد والقطف		مجموع
	فترة	عدد أيام	فترة	عدد أيام	فترة	عدد أيام	فترة	عدد أيام	فترة	عدد أيام	
القمح الصلب	نونبر	10	نونبر	2		5	مارس أبريل	10	يونيو	5	32
القمح الطري	نونبر	10	نونبر	2		5	مارس أبريل	10	يونيو	5	32
الشعير	نونبر	10	نونبر	2		5	مارس أبريل	10	يونيو	5	32
الذرة	يوليوز	10	يوليوز	2		5	شتنبر	10	أكتوبر	10	37
الفول											
الفصة			دجنبر	2		10				25	37
التين									يوليوز	0.5/ش	0.5 يوم/ش
المشمش									يوليوز	0.5/ش	0.5 يوم/ش
اللوز									غشت	0.5/ش	0.5 يوم/ش
الورد									ماي	0.07/م خ	0.07 يوم/م خ

المصدر: الشركة المركزية لتجهيز البلاد (SCET 1981: بتصرف)
(هـ: هكتار – ش: شجرة –م: متر –خ: خطي)

إن الجدول المقدم أعلاه لا يسلم من بعض الانتقادات في الصميم، ذلك أنه أهمل كل قطاع الماشية، رغم ما يلعبه من دور هام سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى تثبيت السكان. إهمال هذا القطاع، معناه إهمال لجزء كبير من الأنشطة الريفية، بل إهمال للنشاط الأساسي للجزء الأوسط والأعلى بالنسبة للحوض.

الجدول أيضا أسقط عددا من أنواع الاشجار، رغم أهميتها الاقتصادية مثل الجوز والخوخ. إضافة إلى تغافل كل الأعمال الموازية للأشغال الفلاحية.

تقتضي معرفة حاجيات الزراعة من اليد العاملة، التوصل إلى عدد أيام العمل لكل هكتار من المزروعات الحولية والمغروسات بكل أصنافها خلال موسم معين وتحويل

احتياطي العمل المتوفر، حسب المقاييس المذكورة، ثم يتم استخراج ما يوازي كل وحدة عمل من أيام الشغل الفعلي خلال نصف الشهر، ثم يضرب هذا المعدل في عدد وحدات العمل للتوصل إلى مجموع أيام الشغل الفعلي لكل نصف شهر.

وانطلاقا مما ذكر، يوزع احتياطي العمل على أنصاف أشهر السنة الفلاحية، كمحاولة لإبراز تدبدبات سوق العمل الزراعي، مما أفضى إلى ملاحظة ثلاث قمم للطلب:

* القمة الأولى في شهر ماي، وتتوافق مع بداية الاستعداد لأعمال الحصد، وفترة قطف الورود وبيعها، مما يحدث رواجا في سوق العمل، على أن الطلب مع ذلك لا يصل إلى حد مستوى امتصاص كل الاحتياطي المتوفر والمعروض، كما أن هذه القمة قد لا تظهر لو أُخذ بعين الاعتبار، الاختلاف المجالي بين أجزاء الحوض، ذلك أن العالية لاتنتج هذا المحصول، ويتأخر فيها موسم الحصد حتى بداية غشت؛
* القمة الثانية، تبرز خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر والنصف الأول من شهر نونبر، وتتوافق مع أوقات أشغال الحرث والبذر، وهي من جديد لا تمثل الجزء العلوي من الحوض، لأن هذه الفترة بالنسبة إليه، فترة جامدة، حيث تتأخر بداية الأشغال الفلاحية حتى نهاية شهر يناير؛
* القمة الثالثة، وتظهر في شهر غشت وبداية شتنبر، وتتوافق مع أشغال الدرس والتدرية وقطف ثمور التين واللوز، خاصة في الجزء الأوسط والأسفل من الحوض.

يستنتج من هذا، أنه ورغم الصعوبات التي تجابه دراسة احتياطي العمل الفلاحي وتوزيعه، فإن المحاولة أبرزت وجود احتياطي هام طول السنة مع وجود اختلافات فصلية، بل شهرية تتميز بثلاث قمم للطلب وفترات ركود (ميتة) طويلة تمتد على الخصوص بين نهاية أعمال الحرث الخريفية ونهاية شهر ماي.

ففلاحة الحوض إذن عاجزة عن ضمان شغل كافي ومستمر، ومربح وتتحكم فيها ظروف طبيعية صعبة مما يدفع السكان خاصة الشبان، بعد أن فتحوا أعينهم على أعمال أخرى، سواء داخل الأرياف نفسها، أو في الحواضر، أن يرفضوا قيود العمل الفلاحي، لقناعتهم أنه تعب بلا فائدة.

2.2.3.2 – الرعي، نشاط منفر

رغم الأهمية التي تحظى بها الماشية، لدى السكان اقتصاديا، باعتبارها قطاعا للاستثمار، وميدانيا لتخزين الأموال، واعتبارها عنواناللرقي الاجتماعي، ونشاطا لا يتعاطى له إلا الأحرار (إمازيغن)، لأنه يتطلب تملك القدرة على البحث عن الموارد المائية والرعوية أينما وُجدت، والدود عن القطيع ضد المتطاولين. رغم تذني مهنة الراعي واحتقارها، حيث لا يقبل عليها إلا من نشأ في أحضان أسرة امتهنت ذلك، وألف القطعان والفيافي. فالطفل ومنذ السنوات الأولى من حياته، يُحمل على مثن الدواب، وألِف إيقاع خطواتها، وحركاتها وعندما يستطيع المشي يركُض ورائها، قبل أن تسند إليه رعاية الدواب ثم الأنعام، حيث يستأنس، ومنذ الصغر، بالمشي والتسلق، والحرارة والبرودة، وبأسماء النباتات، وأهميتها العلفية. فالرعي إذن، وفي أحضان هذا المجتمع وسيلة من وسائل الاندماج في الحياة، إلا أن مثل هذه الوضعية لا تتوفر لدى للجميع، مما يدفع بالكثير نحو البحث عن الرعاة من خارج الأسرة بل والعشيرة. ورغم أن الأسرة في غالب الأحيان تنشطر إلى جزأين، فإنه وقلما نجد تداخلا فيما يخص الوظائف، بل يلاحظ نوع من التخصص، فلا الراعي يقبل على الأعمال الزراعية والاستقرار، ولا المزارع يقبل على الترحال، إلا إذا أجبر. وبهذا يُفرض نوع من الحصار على المهنتين رغم تكاملهما، كأنها أسرار يجب الاحتفاظ بها وتناقلها في اتجاه واحد من الأب إلى الأبن، في إطار مجتمع يحاول حماية نفسه بنفسه وضمان إعادة البناء كلما أمكن.

خلال العقود الأخيرة حدثت تغيرات هامة على هذا النظام تحت تأثير عوامل أهمها:

- بعد أن كان الرحل يبيعون ماشيتهم للوسطاء، اللذين يجوبون الفيافي بحثا عنها داخل المسارح، أصبح المربون يقومون بالحركة العكسية، بحثا عن الزبناء داخل الأسواق، مما فتح أعينهم على النقود، وعلى الأسواق، وما تعرضه من المستهلكات المتنوعة، وعوامل الترويج لحياة المدنية والاستقرار؛

- انتشار الإعلام، و جهاز الراديو على الخصوص، حيث ومن بين أزيد من ثلاثين خيمة سمحت لنا الظروف بزيارتها خلال صيفي 1982–1983، فقط 5 لا تتوفر على هذا الجهاز العجيب، الذي أصبح صديقا للراعي في خلوته، حيث حل محل نغمات الناي التي دأبت سفوح الأودية والقمم على ترديد أصدائها؛

عوامل احتكاك لها أثر بالغ في رفض الراعي لواقعه الاجتماعي والاقتصادي، إذ بمجرد ما يفتح عيناه على العالم الآخر، يكتشف أنه كان يعيش في حالة غيبوبة عمّا يجري

في العالم، فأُجرته بعيدة كل البعد عن ما يتقضاه الآخرين، وحاجياته دون حاجيات من سواه، مما يجعله يثور على وضعيته، ويغادر مهنته بحثا عن ما يوفره العالم الآخر وإن كان سلباً.

وقد نتج عن هذه التحولات، أن أصبح الرحل يشكون من عدم توفر الرعاة، ومضاعفة متطلباتهم، وتهاونهم، وتدني حبهم لمهنتهم التي يعتبرونها فقط معبرا نحو الاستقلال الذاتي، ويعتبر عدم الاكثرات من الظواهر التي تسيء إلى الماشية خصوصا في فترات الشدة.

على أن هناك عوامل أخرى خارجية ساهمت في تدهور الرعي وتربية الماشية، أهمها تغيير مركز الاهتمام لدى السكان، فبعد أن كانت الماشية تلعب دور المصدر الرئيسي للنقوذ التي تحتاج إليها العائلة، وبعد أن اعتُبرت القطاع الوحيد للاستثمار والتخزين، أصبح السكان يؤمنون الأبناك والمدن، للتخزين والاستثمار في التجارة والعقار، ويبحثون عن مصادر مالية أخرى تتحكم فيها ضوابط أخرى. كما أن بداية الاستغناء عن الذمل الذي تنتجه الحيوانات واستبداله بالأسمدة الكيماوية، يعتبر مؤشرا على تدهور القطاع، وعنوانا على التحرر من قيوده. فهل استطاعت الزراعة تثبيث ممتهنيها؟

3.2.3.2 – **الشباب يهجر الزراعة**

إن لانفتاح المنطقة وتأثرها بالخارج، بواسطة الهجرة، والمدرسة والإعلام، باختلاف قنواته، أثر على السلوك الاجتماعي والاقتصادي للسكان، ذلك أن التحويلات النقدية التي يبعث بها المهاجرون، زيادة على أنها تعمل على تشجيع استهلاك المواد الحضرية المستوردة، تخلق لدى أفراد عائلة المهاجر جنوحا نحو العدول عن الأعمال الفلاحية.

إن تطور مستوى عيش السكان وسلوك المهاجرين، وانتشار العمل المأجور داخل البادية، خلق إحساسا لدى الشباب بأن الأعمال المأجورة أفضل من الأعمال الفلاحية التي لا تدر أجرا نقديا آنياً، علاوة عن أنها وسخة وشاقة، وتتطلب العمل الدؤوب والحضور المستمر. عوامل تفاعلت فدفعت بالشباب نحو الأشغال غيرالفلاحية. ووفرت له الهجرة رأسمالا يمكن استثماره في قطاعات بعيدة كل البعد عن القيود التي تفرضها الزراعة. وقد أساء هذا الانحراف للقطاع،وأحرمه من الطاقات الشابة، حيث لاتتجاوز نسبة الشباب البالغين أقل من 40 سنة من بين العاملين في الحقل الفلاحي 28%، بينماتزيد نسبة الكهول والشيوخ عن 71%. مما أفضى إلى:

- ✓ تحجر الأساليب الفلاحية وصعوبة التفكير في تغييرها؛
- ✓ انتشار البوار الاجتماعي؛
- ✓ تطور الاستغلال غير المباشر وأساليبه.

إن أغلبية الأعمال الفلاحية، كانت تتم في إطار عائلي أو عشائري، يساهم فيه الجميع، كل حسب طاقته، أو كانت تؤدى عنها أجور عينية، لكن التحولات الجديدة أدت إلى ظهور عمال فلاحين، عادة ينحدرون من المناطق الجبلية المجاورة، فيتقاضون أجرا نقدية مقابل أدائهم لأعمال فلاحية مؤقتة مثل الحرث والحصد وجز الصوف. وتعد أسر المهاجرين أول مَن لجأ إلى الإستعانة بالعمال الأجانب عن العشيرة. استفاد المتعاقدون من هذا الوضع،حيث أدى فقدان التوازن بين العرض والطلب إلى مراجعة شروط العمل بشكل يجعل أوضاعهم تتحسن اقتصاديا واجتماعيا، فانعتقوا من القيود التي كانت مفروضة عليهم، مثل مُلازمة منزل المشغل، والخضوع لأوامره وسخائره، كما انتقل نصيب العامل من خُمس المحصول إلى نصفه، بل ظهر الأجر الجزافي والذي بموجبه يتفق الطرفان على أن يقوم العامل بأشغال فلاحية معينة، مقابل قدر مالي معين سنويا، دون اعتبار مردودية العمل. وهذا التطور استفاد منه الخماسون المتعاقدون، إذ أصبحوا يعيشون في مأمن من الآفات المتكررة التي تحدثها الظروف الطبيعية على مستوى الإنتاج، كما يمكنهم القيام بأعمال أخرى عند مشغلين آخرين، وخارج القطاع الفلاحي.

إن فقدان الفلاحة للطاقات الشابة، لم يُخِل بالفلاحة من حيث المردود والانتاج فقط، بل أضَرَّ بها، أيضا، من حيث المساحة المَزروعة وتغيير نوعية المحاصيل، ذلك أن عددا من الأسر التي غادرها رجالها، فضلت التخلي عن الانتاج الفلاحي واتجهت نحو اقتناء حاجياتها من الأسواق، بل واستبدلت بعض المحاصيل التي تتطلب عناية مستمرة، بمحاصيل أخرى، كاستبدال الحبوب والخضر بالفصة، مما أدى إلى انكماش المساحات المزروعة بالحبوب مثلا وتوسيع المساحات المخصصة للعلفيات.

خلل عَفعَفَ بنيات النشاط الفلاحي، فجعلها عاجزة عن تلبية حاجيات السكان على مستوى الاستهلاك، والتشغيل، مما زاد من رفض الشباب ونفوره للقطاع، والارتماء في أحضان المدن ومعروضاتها، غير أن هذا الإختلال، لم يكن ليبلُغ الابعاد التي وصل إليها، لو لم يستفد من ظروف التفكك التي عمت المجال.

3.3.2 – تفكك المؤسسات الاجتماعية

إن الخلايا الاجتماعية من أصغرها إلى أكبرها، عرفت تحولات سريعة منذ حوالي نصف قرن. وهذه التحولات اصفرت عن تفكك البنيات القديمة، مما فتح باب ظهور توازنات جديدة، قوامها رفض القديم، والذات، واعتناق الآخر، وقد مس هذا التغير الأسرة والدوار بشكل يلفت الأنظار، ويطرح تساؤلات عن مصيرها ومصير ما كانت تقوم به من أدوار.

1.3.3.2 – عنصر التوازن، الأسرة الأبوية تحتضر

إن الاحصائيات الدقيقة الوحيدة التي نتوفر عليها بخصوص الأسرة، هي التي تقدمها وثائق الإحصاء العام لسنة 1971، لأن المادة الخام لإحصاء 1960 أصبحت مفقودة واعتراها الإتلاف. بينما لا زال الحصار مضروبا حول الأوراق العائلية لإحصاء 1982. ولا يفوتنا التذكير بأن مقارنة نتائج هذه الإحصاءات الثلاثة، قد لا تخلو من فائدة، على مستوى معرفة التحولات التي شهدتها الأسرة في المنطقة، وفي غياب هذه المعطيات، اعتمدنا لتكوين فكرة عن الأسرة ما قبل 1960 على الرواية الشفوية، وعن ما بعد 1971 على نتائج البحث الميداني في إطار عينة قوامها 25% من مجموع دواوير الحوض.

وقد تبين لنا أن الحوض كان يضم أسرا ممتدة، لا زلنا نعثر على آثارها من خلال بنية الدواوير، حيث نجد منازل عديدة تسمى باسم الأسرة التي كانت تسكنها، ومن خلال تعداد الأسر التي تولدت عنها تبين لنا أن ظاهرة الأسرة الكبيرة الأبوية كانت هي المسيطرة، بل وحتى سنة 1971 لا زلنا نجد عددا من الأسر تحتفظ بتقاليدها الأبوية. فإذا كان معدل حجم الأسرة في المغرب هو خمسة أفراد، فإن المعدل في المنطقة بلغ 6.5 نسمة، علما أن 74،5% من الأسر يتجاوز عدد أفرادها ستة، وقرابة 73% من الأسر عدد أفرادها بين 7 و21 شخصا و52 أسرة تتجاوز 22 فردا للخلية، بعض منها وصل حتى 50 فردا فأكثر.

يختلف حجم الأسر حسب الدواوير، فإذا انطلقنا من معدلات الأسر بالنسبة لكل دوار، يلاحظ أن أكبر معدل وأصغر معدل، يوجدان في أسافل الحوض. الأول 9.5 نسمة للأسرة، ونجده في دوار «زاية مولاي عبد المالك» وقد يكون ذلك طبيعيا، نظرا لأهمية الزاوية ودورها في المحافظة على البنية الاجتماعية، حيث تضم أسرا ممتدة تتجاوز 30 فردا، بينما نصادف أصغر معدل في دوار «درب جديد» 3.9 نسمة للأسرة، وهو دوار حديث النشأة، لا تتجاوز بداية عمره نهاية الخمسينات، إذ ظهر قرب المركز، وتطور كثيرا مع بداية الستينات لإنتقال السوق إلى جواره، ومع ذلك لم يظهر في إحصاء 1960، بينما أدخل في الإحصائين 1982/1971 ضمن المركز الحضري لقلعة امكَونة، ويضم سنة

1971، 61 أسرة مجموع أفرادها 238 نسمة، وانتقل هذا العدد سنة 1982 إلى 721 نسمة موزعة على 157 أسرة. ويرجع هذا الحجم الصغير للأسر، إلى كون الدوار ظهر بدون قاعدة اقتصادية، سوى العيش على قطاع ثلاثي مبني على التجارة والادارات، ونشاط طفيلي قائم على العهارة، حيث نزحت إليه مميسات من الأطلس المتوسط، نظرا للطلب الذي يموله العمال المهاجرون، وعمال أوراش فندق سياحي كبير من صنف 4 نجوم. ورغم أن الاحصاء سكت عن هذه الظاهرة ونعتت مُمتهناتها بالنساجات، فإن التحريات الميدانية بينت ذلك، ويؤكده وجود مجموعة من أسر عدد أفرادها لا يتجاوز الإثنين.

بالنظر إلى مجمل الحوض، نجد أن نسبة الأسر الكبيرة التي تتجاوز 22 فردا تقل في دواوير العالية ودواوير السافلة، بينما تأخذ أهمية كبرى في الدواوير المتواجدة وسط الحوض، وهو النطاق الذي توجد فيه أيضا أكبر الدواوير حجما. ويمكن تعليل هذا النوع من البينة الأسرية بنمط العيش السائد في كل نطاق، ذلك أن دراسة العلاقة بين عناصر المجال بواسطة معامل الارتباط، بينت وجود علاقات لكنها ضعيفة، مما يدل على تعقدها وتفاعل عناصرها. فالنطاق الأوسط وهو الذي توجد فيه الدواوير الكبرى ويوجد فيه أكبر عدد من الأسر الكبرى، هو نطاق يعتمد نشاطه الاقتصادي على الرعي والزراعة معا، مما يفرض انشطار الأسرة إلى جزأين: جزء يرتحل وراء الماشية ويتبعها في حركاتها التنقلية، وهذا حال عدد كبير من الأسر في إغرم أقديم، وألحُوط، وبُوتغرار، وإسُومار، وأمجْكَاكَ، والرباط، وأمسكار، ودواوير إمغران خاصة أقا نأيت زكري، وأيت تُومرت. كما أن الزراعة داخل هذا الجزء تتطلب مجهودا إضافيا للقيام بالسقي وإصلاح السواقي، وتنظيم دورات الماء والمحافظة عليها، وبذلك تحتاج الأسرة إلى كل سواعدها للتغلب على مثل هذه الظروف.

جدول رقم 40 : حجم الأسر وتوزيعها بين أجزاء الحوض

حجم الأسر / النطاق	1-6		7-21		+ 22		المجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
العالية	123	42.1	166	56.9	3	1.02	292
الوسط	282	19.5	1121	77.8	37	2.56	1440
السافلة	495	27.7	1277	71.58	12	0.67	1784
المجموع	900	25.5	2564	72.9	52	1.47	3516

المصدر: إحصاء السكن والسكنى 1971

الجزأين الأعلى والأسفل يتميزان بخاصيات مخالفة، ألا وهي تخصص العالية في الرعي وتخصص السافلة في الزراعة. فرغم أنه يصعب الوصول بالتحليل إلى مستوى الحتمية، فإن ملاحظة أن حوالي 42% من الأسر في الجزء الأعلى لا تتجاوز ستة أفراد ظاهرة تفرض نفسها، خصوصا عند مقارنتها بالجزء الأوسط حيث نسبة الأسر التي تقل عن هذا الرقم لا تتجاوز 19،5%. ظاهرة ربما قد تكون لها علاقة بظروف العيش القاسية عند القمم الجبلية، على أننا على مستوى الملاحظة لا نملك قدرة الجزم في هذا الموضوع، غير أن هذا التعليل يضعف أمام الفحص إذ نجد أسافل الحوض وهو المتوفر على «التجهيزات الطبية» (مستوصف واحد يضم طبيب وسبعة ممرضين) والمتسفيد نسبيا من التجهيزات الاجتماعية الأخرى، يأتي في الرتبة الثانية من حيث أهمية نسبة الأسر الصغيرة، مما يدل على تداخل العناصر المفسرة لوجود أو عدم وجود الأسر الأبوية الكبيرة.

ويرجح أن المجتمع الريفي يعطي أهمية للأسرة الممتدة كلما كانت ظروف العيش قاسية، لأن في مثل هذه الظروف، تحتاج كل خلية إلى سواعد جميع أفرادها، كي تنتج ما تحتاج إليه، فيتجه الإنسان نحو التعاون أكثر ما يتجه نحو الانعزال.

وضعية اجتماعية تتميز وتمتاز بالتماسك والتآزر والتعاضد، وتنظيم عائلي يعكس الحياة الاقتصادية، رغم بوادر الانحلال والتفكك التي بدأت تتسرب إليها.

2.3.3.2 – **صراع أم أزمة حكم داخل العائلة؟**

عرفت المنطقة هجرة قوية مع بداية الستينات، وانتقت هذه الهجرة شريحة سكانية أغلبيتها من الشباب، منهم متزوجين وعزاب، إلا أنه ونظرا للدور الذي تلعبه العائلة الكبيرة اقتصاديا واجتماعيا، ودور المجتمع الريفي بصفة عامة، الذي يرى في الزواج خصلة، يجب حث الشباب عليها، ومنذ صغر سنه، فإن نسبة العزوبة من بين المهاجرين حتى سنة 1982 لا تتجاوز 9،6%، دون أن يفهم من ذلك أن العمال كانوا كلهم متزوجين حين غادروا البلاد، بل إن جزءا كبيرا منهم تزوج بعد قضائه سنة أو سنتين في المهجر، حيث يتخذ الأباء المبادرة بمجرد أن يبدأ الشاب في العمل، ليزوجوه، وأحيانا بدون سابق اتفاق، سعيا في رأيهم، وراء دفعه إلى التفكير في المنزل والمساهمة في مداخيله.

هكذا إذن، وبعد مغادرة العامل المنزل الأبوي، نحو المهجر، يصبح مصدرا ماليا هاما بالنسبة للأسرة، حيث يتقاضى تعويضات شهرية عن الأطفال، تُرسل مباشرة إلى زوجته لتنفقها، وبذلك يصبح المهاجر وزوجته مصدران لتمويل الأسرة، وفي نفس الوقت عاملان مسببان في تسرب التفكك إليها.

♦ زوجة المهاجر تفرض على العائلة وصاية

لقد أثار انتباهنا ونحن نقوم بفرز الاحصائيات الأسرية، سواء إبان الإحصاء العام للسكن والسكان 1971، أو خلال التحريات الميدانية 1982، ما أصبح للمرأة من أهمية داخل الأسرة. لا نقول الحرية، لأن المرأة المكُونية كانت دائما تتمتع بها، حيث كان لها الحق في الخروج لوحدها ليل نهار، للذهاب إلى الفيافي، للحطب أو للإرعاء، أو للقيام ببعض الأنشطة الفلاحية، إنما الجديد في هذا المضمار، هو أن المرأة أصبحت في عدد من الحالات، المتحدث الرسمي باسم الأسرة أمام السلطات الإدارية الرسمية.

لقد بدأت هذه الانتفاضة ضد التقاليد عندما استُدعيت نساء المهاجرين لتقف أمام آلة التصوير قصد تهيئ بطاقة التعريف، وتعبئة الأوراق العائلية. صحيح أن رجلا من رجالات الأسرة كان دائما مصاحبا لها، وإن كان طفلا ولكنه ذكر، لكن خروجها من المنزل، وركوبها السيارة، ودخولها الإدارة، والوكالة البريدية، والوكالة البنكية، وتوقيعها على الأوراق الرسمية، أمام هذا وذاك، جعلها تحس بأهميتها ككيان. وازدادت أهميتها عندما تيقنت أنها وزوجها يكونان مصدران أساسيان لما يُصرف على العائلة بأكملها، فأصبحت بعد أن كانت تجهل النقود، تتداولها، وبعد أن كانت تتلقى كل شيء من يد رب الأسرة الأكبر، أو من يد الأم العجوز، مصدر كل شيئ بالنسبة لهؤلاء، وأضحت بذلك الشخص المحترم في المنزل، خصوصا عندما يحس الأباء أن مواجهة طموحاتها التحريرية، قد تؤدي إلى حرمان العائلة بأكملها من جزء هام من مصادر التمويل، وهكذا بدأت تؤم الأسواق لتشتري حاجياتها وحاجيات أطفالها بل وأسرتها، وحسب اذواقها، بل أصبح بإمكانها عقد بعض الصفقات والعقد الشفوية، حيث صادفنا نماذج من نساء العمال المهاجرين، وبالخصوص في غياب رجال آخرين في المنزل، يقمن بشراء رؤوس ماشية، لوضعها رهن إشارة نساء آخريات، بالنفع، كما يقمن بشراء العقار، ولكن بمساعدة أحد من ذويهن، أو واصيا عليهن، أو إمام المسجد، في أحوج الظروف. وبذلك أصبح نفوذ زوجة المهاجر يتوسع على حساب سلطة ونفوذ المسؤولين التقليدين عن الأسرة، بل خرجت المرأة من تحت سيطرتهم، علما أنها وفي نظرهم، تظل عنصرا غير راشد، يحتاج دائما إلى من يكون بجانبه، ليراقب تحركاته وسكناته. نشأت عن هذا التناقض بين السلطة التقليدية داخل الأسرة والسلطة الجديدة، صراعات أصبحت تهدد كيان الخلية الاجتماعية الأساسية.

فالبنسبة للمهاجرين الأوائل، ربما كانت تلك مناسبة للتخلص من امرأة تزوجوها قبل الهجرة، وهم صغار، وفي ظروف اجتماعية اقتصادية معينة، حيث تبدو دون المستوى الاقتصادي الاجتماعي الجديد الذي تبؤوه، مما يدفع إلى تطليقها مهما كانت نسبة الضحايا.

كما أنه، وبالنسبة للمرأة، وهي التي ألفت أن تجد زوجها في كل وقت وحين بجوارها، أصبحت تشكو من الغياب الطويل، ومن هجر يصل طوله أحيانا عدة سنوات، فأصبحت تحس بالمضض رغم المقابل المادي المحصل عليه، بتلقيها لحولات نقدية لم تكن يوما ما تحلم بها، ومعنويا، بخروجها تحت السيطرة العائلية، سواء للزوج الغائب، أو لأبويه اللذين أصبحا لا حول لهما ولا قوة أمام تصاعد نفوذها. امتيازات يجب أن لا تغطي الهوة التي تبدأ في الاتساع بينها وبين زوجها، نظرا لتغير الموقع الاجتماعي والاقتصادي لكلاهما على الخصوص إن قَلَّ أطفالهما. تنتهي هذه الهوة الى التصدع والانفصال. حيث يقبل المهاجر فكرة تغيير الزوجة الأولى رغم الأقدمية التي قد تتمتع بها، ورغم ثقلها الاجتماعي خصوصا إذا كان لها أولاد، أو اختيرت من داخل العائلة. قرار قد يدخله في دوامة يصعب الخروج منها، ذلك أن أبويه يجداها فرصة ليطلبا منه في كل حين، تغيير الزوجة لأنها لا تليق بهما، فيلبي الطلب إرضاء لهما، وتنشأ لديه عادة الزواج والطلاق، وقد لا يحس إلا وقد غير الزوجة مرات (نماذج وصلت ست مرات) وصرف الجزء الكبير من مدخراته في الحفلات والنفقات، حيث ساهمت الهجرة بنسبة 23،3% في أسباب الطلاق بالمنطقة. ومثلت قضايا الأحوال الشخصية نسبة 71،4% من مجموع القضايا التي نظرت فيها محكمة قلعة امكَونة 1979 (اليوسفي، 1980).

هذا ونشير إلى أن بعض المهاجرين، فضلوا بعد ذلك الزواج بأجنبية رغم قلة عددهم (10 حالات). وهو حل أخطر لإنه لا يعني الخروج من الأسرة الكبيرة والاستقلال النهائي فقط، أكثر ما يعني بسط سيطرة امرأة أجنبية على الزوج ووالديه، بل وعلى مجتمعه، أو بداية الهجرة النهائية.

♦ الهجرة الأسرية تعبير عن تعمق الأزمة

إن طول المسيرة الهجروية، وتعقد الأوضاع الناجمة عنها، اقتصاديا واجتماعيا، أديا إلى تطورات هامة في بنية المهاجرين وسلوكهم الديمغرافي والاقتصادي.

لقد أشرنا إلى أن المهاجر خلال سنواته الأولى في المهجر، يكون همه الوحيد هو تغيير وضعيته الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدوار، وبالتالي إثبات الذات داخل مجتمعه، وذلك بتغيير زوجته ومنزله وطموحاته، و«مزاحمة الآخر» على جميع

المستويات، إلا أنه سرعان ما يفاجأ وهو في أوج الاستهثار، بالتقدم في السن وبالتدهور الصحي، وبتأثيرات الأزمة الاقتصادية.

فالعامل الأول جعله يحس بأن الهجرة أصبحت، لا كما كان يتصور، مرحلية، وبالتالي مناسبة لجمع النقود، والعودة إلى البلاد قصد استغلالها والاستفادة منها، وإنما أبدية، وأن عمره يتقدم مع مرور الأيام، دون أن يكون قد استفاد منه لا اجتماعيا ولا اقتصاديا. واعتبارا لذلك فيجب البحث عن حالة استقرار عائلي، حيث يبدأ التفكير في الزواج، ربما النهائي، وتهجير الأسرة الصغيرة لتربية الأطفال تحت كفالته.

كما أن الازمة الاقتصادية العالمية، التي أضحت جلية منذ بداية السبعينات وأدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي، عمقت الوعي عند المهاجرين بإلزامية رحلتهم، وبأن فكرة الهجرة المؤقتة التي كانوا يحلمون بها، وتزكيها وسائل الإعلام، أصبحت من باب المستحيل، فالأزمة الاقتصادية نالت من مدخراتهم، حيث عملت نسبة التضخم المتزايدة على التقليل من قيمها، كما أن ارتفاع الأسعار جعل كل أجير أينما كان في عجز تام عن سد حاجياته الآنية، وبالأحرى التفكير في التوفير والادخار والاستثمار للمستقبل، وبذلك يصبح التواجد في أوربا لا إلزاميا فقط، بل أزليا أيضا. أمام هذا المتغير الجديد تطورت الايديولوجيات المعادية للعمال المهاجرين في أوربا، وسُدت أبواب عدد من الدول الأوربية (Elimane, 1982). دفعت هذه الوضعية عددا من العمال إلى التفكير في كيفية التعويض، فكانت النتيجة أن فكر بعضهم في ترحيل أسرهم، ما دام لهم الحق في ذلك، قبل أن يبلغ الأبناء سن العمل، ليبحث لهم عن عمل يضمنوا به مصدر رزق الأسرة، لأن من سبقهم قد استنفذ قواه، وأقبل على التقاعد إن لم يكن قد دخل في صفوف المقعدين الذين عادوا لاستنفاذ بقايا أيامهم، متنقلين بين قراهم، ومنزلهم الجديد في إحدى المدن المغربية.

وضعية معقدة أدت إلى مغادرة 243 أسرة حوض أسيف امكَون خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات نحو أوربا، على الخصوص بعد سنة 1975 (88%)، نحو فرنسا وهولاندا وبلجيكا (98%). هذه الأسر أصبحت تكون بالنسبة للمهاجرين ثقلا جديدا، اقتصاديا واجتماعيا إذ يصل مجموع أفرادها 1196 شخصا، أي بمعدل 4.9 نسمة لكل أسرة، أجل تقل، خصوصا وأن نفقاتها تزداد بزدياد حاجياتها بعد الإحتكاك بالمجتمع الاستهلاكي الأوربي.

من هذا المنطلق، فإن المهاجر الذي كان في البداية يتقاضى راتبا، ويعده ضخما رغم ضالته، ويُوفر منه جزءا كبيرا، على حساب حاجياته، ليبعث به إلى عائلته، أو ليُحضره أثناء عطله، وليصرفه في مستهلكات، عمِل بنفسه على إدخالها إلى المنطقة، أصبح وبعد ترحيل أسرته الصغيرة، عاجزا عن إعالة أسرتين[18]، مما أدى إلى بداية تشرد أفراد العائلة القاطنين في البلاد، حيث تعودوا أو بدأوا يتعودون العيش على مستوى رفيع نسبيا، انطلاقا من التحويلات المادية للمهاجر، وظهر لدى جل الأفراد الذكور، إعراض عن الأعمال الفلاحية، وجنوح نحو التجارة والحرف، والأعمال المأجورة (حمدوش، 1979، 50)، كما تطورت لدى الشباب ظاهرة التواكل. فانتشر التعاطي للمخدرات، والانغماس في أحلام الآمال في المهجر، لأن ما يقومون أو قد يقومون به من أعمال لا يلقى الاعتبار الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، مما يزيد من نفورهم وانزوائهم، فيشدون الرحال نحو المدن، آملين أن يجدوا فيها أعمالا، قد لا تروقهم لقساوتها وزهد أجورها، ولكنها تريحهم من انتقادات ذويهم ومجتمعهم، وقد يطُول بهم المقام، لتبدأ رحلة هجرتهم النهائية.

إن التطورات التي حولنا رسم معالمها، تركت رواشمها على المجال المكَوني وجعلته يتفاعل مع محيطه المحلي والدولي سلباً وإيجاباً، مما أفضى إلى إعادة النظر في تنظيمه وديناميته. وسنحاول في ما سيأتي، أن ندقق في هذه التحولات، بدءاً بالتغيرات التي شهدتها المجوعات السكنية، وختماً بما أَلَمّ بالشبكة العلائقية بين الحوض ومحيطه الخارجي.

18 – بلغ مجموع أفراد الأسر التي تركها مهاجروا الحوض في بلدهم 6308 نسمة، بمعدل 10.3 أفراد لكل أسرة.

الفصل الثالث

3 – التحولات المجالية

انعكست التحولات السالفة الذكر على المجال، فأحدثت ثورة داخل أرياف الحوض. فبعد أن كون هذا المجال وحدة تتكامل عناصرها وأطرافها، ظهر تباين واضح بين مجال الرعاة بالمرتفعات ومجال زراع الواحات وكأننا أمام وضع انطلقت فيه التغيرات من السافلة لتصعد نحو القمم، فكان تأثيرها قويا عند سكان الواحات حيث ظهر قطب شبه حضري، تولى دور تأطير مجال الحوض وتنظيمه، ومنه انتقل التأثير إلى النطاقات المحيطة، على شكل أمواج غير منتظمة سواء من حيث السرعة و القوة، قبل أن يتلاشى مفعولها في اتجاه القمم.

سنحاولٍ لمس هذا التأثير من خلال استعراض التحولات التي شهدها السكن شكلا ومضموناً، سواء منه الريفي أو الحضري.

1.3– تطور السكن الريفي

السكن هو الشكل والصورة الملموسة للاستغلال البشري للمجال الجغرافي، فهو يعكس كل معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويساير تطور نمط عيش السكان وبيئتهم، حيث يتغير ويتطور ليندمج ويتلاءم مع الإمكانيات المادية والفكرية، فهو بذلك، ترجمة لكل التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها البلاد في كل مرحلة من مراحل تاريخها.

يعتبر مجال الواحات الجنوبية، سواء منها الصحراوية أو الجبلية، مجالا متفردا بهندسته المعمارية المتمثلة في القصور والقصبات، مما دفع بعدد من المهتمين، ومنذ بداية القرن الماضي، إلى أن يخصوه بدراسات دقيقة وغنية، إلى حد اعتباره نموذجا خاصا يحق له أن يسمو إلى مستوى التراث الوطني بل والعالمي (Montagne، 1930 ; Terrasse، 1962 ،1938 ، 1939 ; Meunié، 1951). إلا أن التحولات السوسيومجالية التي شهدتها المنطقة، والمتمثلة في دخول الجهاز الإداري المخزني إلى المنطقة، وتلاشي المؤسسات الاجتماعية القديمة أو تفككها، وازدياد الاحتكاك بالعالمِ الخارجي، والنمو الديموغرافي المضطرد، نالت من أصالة هذا التراث، شكلا ومضموناً، وجعلته يعيش على وقعها.

1.1.3 - ظهور الشكاك الطريقي

اعتُبر الماء والأرض الزراعية منذ القدم من العوامل الحاسمة في استقرار السكان وتنظيم المجال المسكون، حيث لعبا دورا بالغ الأهمية على مستوى الحضارات القديمة عامة، والسكن الريفي خاصة، وتزداد أهميتهما عند سكان الواحات الجنوبية شبه الصحراوية، إذ يصبح الماء، أكثر من الأرض، عنصرا محدداً في تحديد استراتيجيات الإنسان وسلوكياته وعلاقاته بالمحيط. فقد استقر على مقربة من الأنهار ومنابع الماء للتحكم فيها، ومراقبة السواقي والسدود، والسهر عن قرب على استعمالات الماء ونظم توزيعه. ونظرا لندرة الأراضي المنزرعة وقيمتها، كوّن الحفاظ على الأراضي المنزرعة وحمايتها أهم مُوجه لإقامة واستقرار أغلب المنْشئات، وحينما يتعذر إيجاد المواضع اللائقة، يُعتمد الانتشار العمودي للبنايات، حيث يجاور السكن مصادر التمويل الأساسية للسكان، لأن ذلك يمكن من المراقبة الدائمة لها، وعن قرب، ويسهل عملية الصيانة، ويمكن من التدخل وبسرعة لصد الأخطار الخارجية.

مع انتشار الأمن وانتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى القطاعات غير الفلاحية، ابتعد السكن عن المجالات المنزرعة وعن المجاري المائية، فانهارت القصور القديمة وتحول بعضها إلى أطلال أو أكوام من التراب، بينما ظهر سكن خطي، مشتت، مرافق للمحاور الطرقية، فانتقلنا بذلك من عهد حتمت فيه عوامل الماء والأرض والأمن تنظيما معين، إلى عهد أضحى فيه وقع التجهيزات العمومية والمؤثرات الخارجية أقوى (صورة رقم 9).

صورة رقم 9 : دوار تملوت (بوتغرار) صيف 1985 امتداد الدوار بعد انفجاره وانتقاله إلى الضفة اليسرى للنهر.

2.1.3 – مورفلوجية القصر

أحدث تطور إمكانات السكان المادية والتقنية ثورة في سلوكياتهم، حيث مكنتهم من تجاوز القيود الطبيعية وسلبياتها، فالابتعاد عن الأراضي الزراعية وعن المجاري المائية أعطى فسحة للقصور لتنتشر، وعزز ذلك تدهور دور الزراعة وتربية الماشية وظهور مصادر اقتصادية أخرى، مثل التجارة، والهجرة، والوظائف الإدارية وغيرها، كما تحرر السكن اجتماعيا إذ لم تعد للأسرة ولا للعظم، ولا للمؤسسات الجماعية أية سلطة على الفرد. فبعد أن كانت الحياة داخل الدوار تستدعي التلاحم، والالتفاف حول المؤسسات المُجَسدة للتماسك مثل الأضرحة، والمساجد، والمخازن الجماعية، والساحات العمومية، نزع السكان نحو الفردانية في كل مناحي الحياة، حيث استقل الفرد ومعه السكن عن المجموعة، فأصبح في غنى عن مؤازرتها وحمايتها، وساعده انتشار الأمن والانفجار الديموغرافي على ذلك.

عناصر تفاعلت كلها، وأدت إلى انفجار القصر، وانعكس تأثيرها على تصميمه الجديد، حيث تميز هذا الأخير بالانتشار على مساحات شاسعة، تُضاعف أحيانا مساحة القصر القديم عشرات المرات. فاتسمت البنايات داخله بانعدام أي مركز للقصر إلا نادرا، وظهور المنازل المنفردة التي تفصلها أزقة واسعة، تسمح بمرور السيارات والشاحنات، أو ظهور سكن مصطف حول الطريق على شكل شارع طويل تكونه المنازل التي تحف بالطريق من كل جانب، وتفتح نحوه أبوابها، ونوافذها، على غرار ما نجده في المدن.

اختفت من هذه التصاميم كل المرافق العامة مثل السور الخارجي، والأبواب الرئيسية، والساحات العمومية، والمقرات الجماعية، والمخازن، وبيت الضيوف، ومربط الثور الجماعي، بينما ظهرت مرافق جديدة مثل الدكاكين والمطاحن العصرية والمدرسة، استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع.

3.1.3 – الهندسة المعمارية وشكل البنايات

استهدف الامتداد العمودي للسكن، عند نشأته، تجنُّب اكتساح الأراضي الزراعية النادرة، والتكيف مع قساوة المناخ، كما استهدف تيسير مراقبة المجال الزراعي وحمايته من الهجومات الخارجية، وباختفاء هذه الدوافع، نزعت البنايات نحو الامتداد الافقي بعيدا عن الحريث، حيث أعلنت نهاية البنايات الشامخة لتحل محلها منازل ممتدة أفقيا، أقيمت على مساحات كانت تشغلها البيادر أو مناشر تجفيف الفواكه والحطب. هكذا انتهى عهد المنشئات الضخمة (تغْرمت) المتعددة الطوابق، ليظهر سكن بدون طوابق، أو في أحسن الحالات ذو طابق واحد أو اثنان، ففُقدت تلك الأبراج العالية التي كانت تعلو القصبات وفُقدت معها الأسوار العريضة التي كانت تقام عليها المنازل، لتظهر أسوار يقل

عرِضها عن 50 سنتمترا، حيث اختُصرت كل البنايات إلى مُكعبات خالية من كل معَالم الجمال الخارجي. فسابقاً كان الصانع يعمل على إتمام الطابق العلوي بالآجر المجفف، ويصففه وفق أشكال هندسية متشابكة، ترسم زخارف ونقوش آية في الجمال تتوج البناية وواجهاتها كالوشم عند المرأة، وتكون محل الافتخار والاعتزاز، لا فقط بالنسبة للحرفي الذي يُظهر فيها مهارته وذوقه الفني، بل أيضا بالنسبة لساكن القصبة، لأنها تعبير عن مستواه الاقتصادي الاجتماعي (صور 10– 12). لقد تم التخلي عن هذه الزخرفة تدريجيا بالتخلي عن استعمال الآجر في البناء وتعويض الزخارف بخطوط مبسطة تنحت على غلاف سميك من اللياط، قبل أن يُعوض كل ذلك بأصباغ كيمائية تطلى بها الجدار الاسمنتية.

تغمرت نابت خاحدو بدوار الحوط. (صورة 10)
عدسة المؤلف 1984

أما المرحلة الثانية، فقد اتسمت بالاختفاء النهائي للنقوش. وافتقاد القائمين بها، والذين كانوا يتناقلونها وفق طقوس مقدسة، مما حال دون استمراريتها بعد أن شاخ أو مات بعضهم، وهاجر البعض الاخر، أو لأن عقلية وحاجيات المستهلك تغيرت. فالواجهة التي كانت ترى زخارفها من بعيد، قد اختفت باختفاء الأبراج والطوابق العليا، بينما ازداد الاهتمام بزخرفة الجدران والسقوف الداخلية، إما بالنقش على الجبس، أو باستعمال أصباغ مختلفة الألوان، وأشكال هندسية تغلب عليها الدوائر والمثلثات والمضلعات، بينما تُطلى الواجهات الخارجية بأصباغ قاتمة اللون، لا يستبعد أن يكون القصد منها الإثارة أكثر ما هو التزيين (صورة رقم 11).

صورة رقم 11: منزل لمهاجر (امجكَاكَ) صيف 82
تحولات السكن نتيجة الهجرة. (موضع، حجم، شكل، مواد البناء).
تظهر على الصورة أيضا مناشر للحطب.

اتسمت البنايات الجديدة بأنها أكثر تهوية سواء في تصميمها الخارجي أو الداخلي، حيث أُضيفت لها الشرفات رغم عدم استغلالها، وأصبحت واجهاتها مفتوحة بنوافذ عريضةَ حديدية أو زجاجية، أو إذا سمح الموضع بذلك، بواسطة أقواس مشرفة على منازل أخرى أو حقول أو الطريق.

4.1.3 - الأبعاد الجديدة للمنازل

1.4.1.3 - بنية المنزل

إن تصميم المنزل عكَس، وبأمانة، الصورة المصغرة للتصميم الذي اتخذه القصر بأكمله، حيث يمتد بشكل أفقي على مساحات تصل أحيانا ضعف المساحة التي يشغلها القصر بأكمله قديما، مما يتسبب في الاستهلاك المفرط للمجال. وقد يرجع ذلك كما سلف، إلى التحرر من عدد من القيود الطبيعية والبشرية، أهمها أن المستغل بعد أن كان يعود إلى الجماعة في كل تصرفاته داخل الدوار، حتى في شأن اختيار موضع منزله ومساحته،

أصبح لا يأخذ إلا برأي الممثلين الجدد والسلطات المحلية المكلفة بمنح رخص البناء، بعد أن يكون قد اشترى الأرض بصفة عامة، حيث أصبحت الظروف السياسية والاقتصادية، لكل شخص، أكثر تحكما من قوة العشيرة. هكذا فُتح باب المضاربات والتنافس على أجود المواضع، مما جعل كل مستغل يحاول أن يحوز أكبر قدر ممكن من المساحة دون اعتبار حاجيات الآخرين، فيسور منزله بجدار، ارتفاعه بين متر وأربعة أمتار، ثم يقسم المساحة إلى أجزاء، فيبني جزءا منها ويترك الأجزاء الأخرى على شكل باحات متعددة الاستعمالات، مكونا بذلك احتياطا عقاريا يلبي حاجياته وحاجيات أبنائه المستقبلية. ومن تم فإن تخطيط المنزل لا يُهيأ منذ البداية، بل يُتصور ثم ينجز تدريجيا. فتبدأ البنايات بصحن أو بهو محاط بأربع غرف، اثنتان في كل جانب ويتوسطهما باب رئيسي، بينما تُستغل الواجهة الرابعة من البهو لإقامة السلم، ويعتبر هذا التصميم من بقايا القصبة القديمة لكنه افتقد الأبراج والطوابق. بعد ذلك تُضاف الغرف تلو الأخرى، وتتغير الأبعاد والوظائف لتعطي في النهاية شكل بنايات متكتلة، وذات أنوية متعددة تنمو بطريقة متناسبة مع نمو أفراد الأسرة، بل تتجاوزهم. (جدول رقم 41).

حجم الأسرة وغرف المنزل (نسب %)

عدد الغرف / حجم الأسرة	8-1	16-9	24-17	25 +	المجموع
5-1	7،1	17،85	-	-	24،34
11-6	7،1	19،64	12،5	7،1	46،34
20-12	-	8،9	14،2	-	23،1
21 **فأكثر**	-	-	-	5،3	5،3
المجموع	14،2	46،4	26،7	12،4	100%

المصدر: جعفر وأغزاف، 1984

تبين قراءة الجدول أعلاه، أهمية المنازل التي يتراوح عدد غرفها ما بين 9-24 حيث تصل نسبتها 73%، على أن التي تفوق الثمانية بلغت نسبتها 85،5% بينما لم تزد نسبة الأسر التي تجاوزت ستة أفراد 74،7 %، من هنا، تظهر أهمية ضخامة المنازل وأهمية المساحات التي تكتسحها، خصوصا إذا علمنا أن الغرف تحررت كذلك من بعض القيود التي كانت تحتم عليها أن لا تتجاوز أبعادا معينة مثل المواد المستعملة في السقف، حيث أضحت تتماشى مع التأثيث الجديد والمتطلبات الاجتماعية، وهكذا نعثر على غرف يتجاوز عرضها ثلاثة أمتار بينما يصل طولها إلى 15 متر فأكثر، يقول عنها أصحابها «أنها تشيد لإقامة الولائم والحفلات العائلية والمناسبات الجماعية».

فالمنزل إذن، بغرفه وساحاته وملحقاته، أصبح ذو أبعاد كبيرة تجاوزت كل ما كان معروفا حتى اليوم، فهو يتغير ويتحول ليستدخل تقنيات ومواد أولية ووظائف جديدة غير مألوفة من قبل في هذه المناطق.

2.4.1.3 – من المواد المحلية إلى المواد المستوردة

إن أهم ما يميز السكن القديم، اندماجه في وسطه الطبيعي والبشري، فهو يحاول أن يستمد كل مقوماته من محيطه، فمواد بنائه من تراب وحجر وتبن وقصب وخشب، غير أن هذه المواد لم تعد تستجيب، كَمّاً وكيفاً، لحاجيات السكان، مما فتح الباب لبروز سكن مستورد بجميع عناصره. ويظهر تأثير المواصلات والهجرة جليا في هذا الباب، إذ يلاحظ أن الدواوير التي شهدت احتكاكا قويا بالخارج، أقوى تأثرا، حيث أدمج الاسمنت المسلح والحديد، في ميدان البناء في البوادي، منذ أواسط الستينات، في بناء المدارس والمرافق الإدارية والاقتصادية، فسارع السكان للاقتداء بهذه النماذج، وأصبحوا يستوردون هذه المواد من المدن الكبرى، قبل أن تصبح من المعروضات العادية داخل دكاكين مختصة بالمركز، بل وببعض الدواوير. فأصبح من أهم سمات المنازل الجديدة، الازدواجية في مواد البناء، وهي إشارة لها مغزاها، لأنها تعبر عن نوعية السلوك والشخصية الناتجة عن التفتح، فالمستغلين، إلا نادرا، ليس في استطاعتهم إقامة منزل بأكمله بالاسمنت والحديد، نظرا لما يتطلبه ذلك من تكاليف، وعدم وجود متخصصين في هذا النوع من البنايات محليا، إذا استثنينا بعض العمال الذين زاولوا المهنة داخل المدن أو في أوراش مخزنية، إضافة إلى أن تلك المواد لا تتكيف مع المناخ المحلي، حيث تشتد برودتها شتاء، بينما يصعب تحمل حرارتها صيفا، وساعد على ذلك السمك الضعيف للجدران، والابتعاد عن الماء والنباتات، وتشتت البنايات، وقلة علوها، مما مكن من تحريك الهواء بسرعة وتجفيفه، وكنتيجة لذلك يقام جزء من المنزل بالطابية ويخصص للوظائف الفلاحية والإسكان، ويبنى الجزء الثاني بالاسمنت ليخصص لاستقبال الضيوف، على أن ترصص أرضية الغرف الأخيرة بالاسمنت أو بالزليج.

أما السقوف فكانت، ولا تزال، توضع بصفة مسطحة، خفيفة الميل، حتى تتمكن من تصريف مياه الأمطار في اتجاه الميزاب، حيث كانت تعتمد على وضع جذوع أشجار الصفصاف أو العرعر كعوارض، يوضع فوقها القصب أو أغصان الأشجار، قبل أن تغطى بقشرة من الوحل الممزوج بالتبن، على أنها عرفت تعديلا خفيفا، استهدف استبدال الأخشاب المحلية، لقلتها وارتفاع أثمنتها، بعوارض من الكالبتوس المجلوب من شمال المغرب، مع إضافة غشاء من البلاستيك فوق القصب قبل تغطيته بالطين المبلل، على أن بعض الأغنياء استبدلوا السقوف الخشبية بأخرى من الحديد والاسمنت، ولكن

عددهم لازال قليلا، أما التجهيزات الأخرى كالأبواب والنوافذ والأقفال وغيرها، فكلها مستوردة. هكذا، واستجابة لنزوات وطموحات جديدة، تغير السكن في شكله ومواده، لكن وظائفه الاجتماعية والاقتصادية لم تعرف إلا تطورا طفيفا في الجوهر.

3.4.1.3 - تطور وظائف المنزل

المنزل الريفي بطبيعته مؤسسة بشرية تتعدد وظائفها وتتطور بتطور المجتمع ومحيطه. فهو أداة عمل ومكان للإقامة والاستقرار المادي والمعنوي، ورغم أن هذه الوظائف في جوهرها ثابتة، فإن التغيرات التي شهدها المنزل أدت إلى التخلي عن بعض الأدوار وبسط اليد على أدوار مستحدثة.

فالمنزل كما وصفناه ينقسم إلى عدة مجالات أهمها الغرف والأفنية. وسنحاول استعراض الوظيفة التي يشغلها كلا الجزأين، وأهميتها داخل الحياة الريفية، والتغيرات التي شهدتها.

جدول رقم 42 : استعمالات الغرف المنزلية

نوعية الاستعمال	العدد	النسبة
غرف الضيوف	186	11،9
غرف النساء	212	13،6
غرف غير المتزوجين	89	5،7
غرف الماشية	150	9،6
غرف العلف	132	8،4
غرف الأدوات الفلاحية	62	3،9
غرف التخزين	194	12،4
الطبخ	123	7،8
المراحيض	85	5،45
المراب	60	3،8
آخر	264	16،0
المجموع	1557	100%

المصدر: جعفر وأغزاف 1984، ص. 80.

يبرز الجدول، وإن هو غني عن التعليق، ظواهر خاصة تحتاج إلى بعض التوضيحات:

- بروز وظائف جديدة لم تكن معروفة في السكن القديم، مثل المرأب والمرحاض، حيث سارع العديد من الذين احتكوا بالعالم الخارجي، إلى إدخال هذين المرفقين

رغم قلة استغلالهما. فالمراحيض قديما، كانت تستغل الهواء الطلق، وسط الحقول والحدائق المغطاة بالأشجار، أو عند الضرورة بيتا صغيرا مغلقا عند إحدى زوايا المنزل، لكن، وبعد تغيير نوعية السكن، وانتشاره أفقيا خارج المجال المنزرع، أصبح من العسير إيجاد مكان لائق لقضاء الحاجة في الهواء الطلق، فأدمج المرحاض رغم عدم وجود قنوات الصرف الصحي ورغم ما يسببه ذلك من تلويث خطير للأزقة والسواقي. أما المرأب فقد أصبح مرفقا عاديا، وإن لم تتوفر الأسرة على السيارة، فهو يعبر عن الطموح، إن لم يحول إلى دكان أو محل للكراء.

- إن تخصص الغرف داخل المنزل شيء حديث جدا، فقديما، كانت أدوار ووظائف الغرف تتعدد، كأن يُستغل المطبخ كقاعة للأكل وغرفة للنوم في الشتاء، ومكان لإقامة منوال النسيج، وتستغل غرفة النوم للجلوس. غير انه، ومنذ بداية القرن، بدأت معالم التخصص تبرز عند بعض الميسورين، فظهرت غرفة الضيوف، خاصة في الطابق العلوي من المنزل (تمصريت) وأخرى خاصة بالطبخ وأخريات للنوم والتخزين وغيرها للتدجين والعلف (صورة رقم 12).

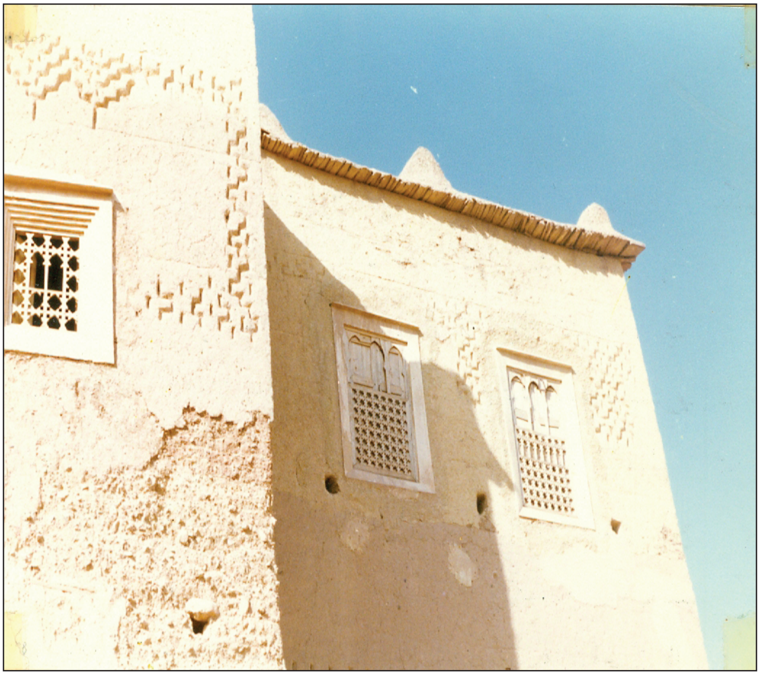

صورة رقم 12: تغرمت نايت التهامي (المدون) صيف 85
زين الجزء العلوي من المنزل على النمط القديم، لكن نقوشه تآكلت، فصمدت النوافذ الخشبية التي كانت متداولة قبل غزو الحديد لهذا القطاع.

أما الآن، فقد ظهرت غرفة خاصة بالضيوف، ولقيت بناياتها وتأثيثها منتهى العناية من لدن السكان، حيث تم تغيير موقعها داخل المنزل عدة مرات، فبعد أن كان الصحن يقوم مقام غرفة الجلوس، انتقلت مع دخول الشاي إلى الطابق العلوي، وأصبح من الضروري المرور على كل المرافق المنزلية قبل الوصول إليها، قبل أن تنزلق من جديد نحو الطابق السلفي أو الرياض، لتتموضع نهائيا، ومباشرة عند المدخل الرئيسي. وبالمقابل أصبح الصحن محلا للبهائم والدجاج وتخزين الحطب والعلف والأدوات الفلاحية، قبل أن تغادره هذه، وبدورها، نحو إحدى الساحات الخلفية للمنزل.

أما المطبخ فبعد أن كان يحتل الطابق الأول مباشرة فوق الحظيرة مستغلا موقعه لرمي الأزبال والمياه المستعملة لتمزج بروث البهائم، انزلق إلى الطابق السفلي ليقترب من غرفة الضيوف، إن لم يكن المنزل يحتوي على مطبخين (عصري وتقليدي).

- إن ارتفاع نسبة الغرف المخصصة للماشية لا يعبر عن أهمية هذه الأخيرة عددا، بل على تعدد أصنافها، فالفلاح يحاول ما أمكن عزل الأنعام عن الدواب، وعزل الماشية الصغيرة عن الكبيرة، مهما بلغ عددها، كما يخصص لكل صنف من المواد العلفية غرفة (الفصة، والتبن، والحلفاء، والحشائش).
- أصبحت غرف النوم تحتل مرتبة لا بأس بها داخل المنزل، ذلك أنه ومبدئيا، منذ القدم، كل متزوج ينعم باستغلال غرفة خاصة محرمة على باقي أفراد الأسرة غير الزوجة والأبناء، كما أصبح العزاب يحظون بأهمية، حيث تخصص لهم غرف؛
- نلاحظ داخل أغلبية منازل المنطقة، فائضا كبيرا في الغرف يستغل مؤقتا لتجفيف بعض المحاصيل كالذرة والتين والبصل.

لا يتكون المنزل كما سلف من غرف فقط، بل تلحق به ساحات يختلف عددها ومساحتها، وتستغل في البداية كفضاءات وسيطة بين المرافق المنزلية، قبل أن تزحف عليها البنايات وتتحدد وظيفتها.

بعض الوظائف كانت تقوم بها مرافق وملحقات، خارج المنزل، دخلت إلى حظيرته. فالساحات، بالنظر لمساحتها، تستغل كبيادر لتدرية الحبوب، وكمناشر لتجفيف الفواكه والأعلاف، كما حُول بعضها إلى جنان تستغل جنباتها وظلال أشجارها، خلال فصل الصيف للجلوس والاستمتاع بالنسيم ليلا، بينما يستغل البئر والتجهيزات الملحقة به لغسل الأثواب ونشرها، بعدما كان ذلك يتم، سابقا، بجوار المجاري المائية وسط الحقول.

تستغل الساحات أيضا كحظيرة تُربط فيها الماشية التي كانت تأوي ليلا إلى داخل المنزل ونهارا إلى الحريسة عند باب القصر، حيث استفادت بدورها من اصطبلات وغرف خاصة، مما يدل على الوعي بأهمية النظافة، رغم فقدان المنزل أحد العناصر المكيفة للهواء داخله.

خلاصة:

يعتبر تطور السكن الريفي بجميع عناصره وتعقيداته، انعكاسا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضع لها الحوض نتيجة التفاعل بين الظروف المحلية القاسية والضغوط الخارجية القوية، فنتج عن ذلك ظهور سكن مزدوج المعالم، مع ميل نحو الإعراض عن كل ما هو محلي والارتماء في أحضان الأجنبي المستورد، إن على مستوى التصميم والمورفولوجية العامة للدوار والمنزل، أو على صعيد التقنيات ومواد البناء، والوظائف الأساسية للمنزل، فنتج عن ذلك استهلاك عشوائي ومبالغ فيه للمجال المسكون، وتدعيم الخضوع لأسواق المواد الأولية الأجنبية، بالرغم من عدم تكيف المنتوج قلبا ومضمونا مع الظروف الطبيعية والظروف الاجتماعية للمنطقة.

وهكذا أصبحنا نشاهد سكنا مستوردا ينمو ويترعرع، ومعه تنمو علاقات اجتماعية وتوازنات ايكولوجية غريبة.

رغم شمولية هذه التغيرات وتأثيرها على جميع الميادين وجميع أجزاء الحوض، فإن انتشار وقعها يختلف مجالياً، حيث يزداد في اتجاه المركز الذي أصبح يلعب دور القطب الحضري المنظم والمؤطر للحوض.

2.3 – بوادر التمدن: هل تصبح قلعة امكَونة حاضرة الحوض؟

إن الزائر للمناطق الجنوبية بصفة عامة، والمحور الممتد جنوب سلسلة الأطلس الكبير بين ورزازات والراشدية بصفة خاصة، يندهش لما يصادفه من مظاهر التمدن وما يلاقيه من مراكز حضرية لا تمت أحيانا إلى وسطها بصلة، إن على مستوى مضمونها البشري أو شكلها الحضري. إنها مراكز نشأ جلها حديثا، وفي ظروف غير ظروف المجال المحيط بها، ولأغراض أملتها أحيانا الظروف الخارجية. ويندرج مركز قلعة امكَونة ضمن هذا النموذج.

1.2.3 – ظروف نشأة المركز وتطوره

1.1.2.3 – موقع استراتيجي بين الأطلسين

يقع مركز قلعة امكَونة على الطريق الرئيسي الرابط بين الراشدية وورزازات، حيث تفصله عن المركز الأول 215 كلم وعن الثاني 92 كلم، وسط منخفض طولي، بين جبال الأطلس الكبير وسلاسل صاغرو. عُرف هذا المحور منذ القدم، كممر للقوافل التجارية بين دمنات وتافيلالت، أو بين تادلة ودرعة عبر تزي نأيت إمي، حيث ورد اسم دَادس عند عدد من الكتاب والرحالة أمثال الوزان وابن خلدون، عكس القلعة التي لم يرد اسمها، أو على الأقل لم يتحدث عنها الأقدمون حتى نهاية القرن التاسع عشر (شارل دُوفُوكُو، 1888). يطلق اسم القلعة على دوار على الضفة اليمنى لوادي امكَون، فوق ربوة مشرفة على حقول مخضرة، وعلى بعد تقريبا كيلومتر من موضع المركز الحالي. أما المركز الذي احتفظ بنفس الاسم، فقد اختار الضفة اليُسرى للنهر موضعا له، على مقربة من الطريق والمطار، اللذان أنشأهما المعمرون مع نهاية العشرينات من القرن العشرين، إذ لا يبرر وجوده في هذه المنطقة سوى موقعه الاستراتيجي بين الأقاليم الحساسة آنذاك، وموقعه على التخوم بين أراضي قبيلتين بينهما عداوة متأصلة، ترجع حسب أقوال السكان إلى العلاقة بين الأصيل والدخيل: قبيلة امكَونة وقبيلة أيت سدرات الدخيلة[1].

ولا زال هذا الصراع حياً، يتأجج بين الفينة والأخرى على شكل مناوشات حول المراعي. أنشئ المركز إذن ليحكم الأطلس الكبير وصاغرو، وليتحكم في القبائل المستوطنة قرب الممرات الرابطة بين تافيلالت ودرعة وبين هذه والدير الشمالي للأطلس (تادلة والحوز).

2.1.2.3 – دخول الاستعمار ونشأة المركز

المركز الإداري لقلعة امكَونة لم يكن معروفا حتى نهاية العشرينات. قبل هذا العهد، المنطقة كانت إما «سائبة»، إما تابعة لإدارة دمنات. إن وجود المنطقة في ملتقى نفوذ الكَلاوي ونفوذ الحنصالي، وحاجيات الجيوش التي جُندت للتوجه إلى تافيلالت (معركة بودنيب) وصاغرو (معركة بوكَافر) إلى مراكز التموين، ونقط الدعم، كما أن الحاجة أصبحت ملحة إلى تنظيم إداري محكم بعد أن تقوت مقاومة اتحادية أيت عطا في صاغرو، أولا لتسهيل الإمدادات العسكرية وثانية للتمكن من قطع الطريق على المساعدات التي يمكن أن تأتي من حلفائهم امكَونة وأيت عطا –نُ– مَالُو (زاوية احنصال وواويزغت)، كل هذا

1 – ينقل سبيلمان عن ابن خلدون، قوله: "إن قبيلة آيت سدرات جاء بها الأدارسة من منطقة مكناس قصد بث الأمن في وادي درعة (مولاي بُوعمران) ثم استقرت في وادي درعة وعلى طول وادي دَادس الأوسط".

دفع الكَلاوي إلى تعيينِ خلفائه على دَادس وتُدغة مع منتصف العشرينات، وساعد على إنشاء مطارات قلعة امكَون وبومالن دادس، وورزازات واكَدز، مع نهاية العشرينات، في انتظار إتمام الأشغال في الطريق الرابط بين مراكش والجنوب الشرقي للأطلس الكبير عبر تزي –نْ– تِشكا.

أُعلن عن إنشاء مركز قلعة امكَونة في ماي 1929، وشُرع في بناء المكاتب الإدارية الأولى، كما شُرع في بناء مأوي رجال السلطة وقصبة (القشلة) كمقر إقامة للقوات المخزنية، ولتزويد المركز بالمياه العذبة تم تمديد ساقية دوار ميرنة وإنشاء دائرة سَقوية في أكَرسيف بين الأراضي الجماعية لمكُونة وأيت سدرات السهَل، لتستغل بصفة جماعَية قصد تعمير المركز سنة 1935. إلا أن بُعد السكان عن الدائرة، والنقص في المياه، ونوعية التربة، حالت دون تحقيق الهدف، فأُسند تدبيرها إلى السلطة المحلية، حيث اتخذ رئيس الملحقة قرار غرسها بما ينيف عن 2000 شجرة من الزيتون والورود سنة 1942.

شهدت نهاية الثلاثينات (1938) بداية الأشغال في معمل تقطير الورود والملحقات التابعة له، وذلك قبل انجاز البنايات الحالية سنة 1949. هكذا ظهرت النواة الأولى للمركز ومعه أقل من 20 دكانا (سويقة) ومقهى في ملك يهودي.

أما بداية الخمسينات فقد شهدت تأسيس مدرسة مُكونة من ثلاث حجرات (1951) يؤمها أطفال موظفي المركز والدواوير المجاورة له (16 طفل سنة 1953)، كما أسست قاعة للتمريض على مقربة من السوق، وكان بها ممرض واحد، بينما تكلف الطبيب الرئيسي لمستشفى بومالن– دادس بإجراء الفحوص كل يوم أربعاء (السوق) حتى بداية السبعينات.

هكذا، وحتى بداية الستينات، ظل المركز بالنسبة للساكنة يعني فقط «القشلة : Caserne»، حيث لا تتجاوز جاذبيته، بعض الفارين من شظف العيش أو من المشاكل الاجتماعية داخل دواويرهم، أما التجار، وأغلبهم من ساكنة القصور المجاورة، فكانوا يأتونه صباحا ليبرحوه مساء.

3.1.2.3 – **منعطف الستينات والتحولات السريعة**

تعزى التحولات السريعة التي شهدها المركز، منذ بداية الستينات إلى خمسة عوامل أساسية:

- تعبيد الطريق وتوسيع خطوط النقل العمومي الرابط بين المركز والمدن المجاورة (1963)؛
- تدشين تيار «هجروي» قوي نحو الخارج انطلاقا من المنطقة؛

- الأحداث المغربية الجزائرية حول الحدود (1963)؛
- تدشين موسم الورد بقلعة امكَونة (1963).

نقل السوق الأسبوعي إلى وسط المركز، حيث أقيم قبل الحماية على الضفة اليمنى لنهر امكَون بين دواري القلعة والحارث فوق أراضي قبيلة امكَونة، وبعد تأسيس المركز، نُقل إلى جوار الطريق على الضفة اليسرى للنهر، وأقيمت قاعة للتمريض بجواره وسط أراضي زاوية أكَرض، على بعد حوالي كيلومتر من المركز ومنشئاته العصرية، ومع بداية الستينات نُقل السوق من جديد إلى وسط المركز، مستغلا قدم حافة جزء هضبي كانت تشغله حدائق عمومية، فأحيط، والمرافق التابعة له، بسور من الحجر (صورة رقم 13) مما تطلب جلب يد عاملة إلى المركز، في وقت شُرِع فيه في تعبيد الطريق الرئيسي الفاصل بين ورزازات والرشيدية.

صورة رقم 13: سوق الأربعاء بقلعة امكَونة (صيف 82)
تبين الصورة أهمية السوق في اجتذاب بنايات سكنية وتجارية رغم عشوائيتها

وتجهيزه بحافلات تابعة لشركة الخطوط الوطنية للنقل (CTM). و أدى هذا الارتباط بالشبكة الوطنية إلى تعزيز الحركات الأفقية للسكان ، حيث ظهرت أولى المقاهي في المركز غير التي هجرت إليه بعد انتقاله، ووُزعت قطع أرضية شمال شرق السوق الجديد قصد بناء دور سكنية لفائدة الوافدين على المركز ومحلات لاستقبال تجار السوق الأسبوعيين.

دُشن في نفس الفترة موسم سنوي للورود، بغية إنعاش الأنشطة السياحية، لكن التجهيزات الاستقبالية تأخرت، حيث كان علينا انتظار بداية السبعينات لنشاهد ظهور فندق كبير من فئة 4 نجوم يضم حوالي 100 غرفة، لكن تأثيره ضئيل لعوامل أهمها:

- رتبة الفندق العالية تجعله في غير متناول عامة الناس؛
- السياحة التي تشهدها المنطقة، سياحة عبور، حيث لم توازِ التجهيزات الاستقبالية، برامج للتعريف بما من شأنه أن يشد السائح مدة طويلة؛
- تقارب الفنادق الكبرى على طول المحور، يجعل السواح يفضلون الإقامة إما بفنادق ورزازات أو تنغير، بدل بومالن – دادس و قلعة امكَونة؛
- عدم توفر الكفاءات المهنية المحلية؛
- ارتباط الفندق في تبضعه بما توفره أسواق المدن الكبرى مثل مراكش، والدار البيضاء، وأكَادير؛
- موسمية أنشطة الفندق جعلت تكاليف تسييره تفوق مردوديته.

طبعت السياسة السياحية، رغم محدودية مفعولها الاقتصادي والاجتماعي، المنظر المعماري للمركز، حيث دشنت عهد التدخل المباشر للإدارة في توسيع المركز، عبر مراحل أهمها:

- ما قبل 1970 تميز التصميم بالعشوائية، سواء على مستوى تخطيط الأزقة والشوارع أو على مستوى المساحات المبنية؛
- استحدثت تجزئة تضم 40 منزلاً مكونا من غرفتين وساحة داخلية (فئة 100م^2) وبدون طابق ولا تجهيز إضافي، في إطار الإنعاش الوطني. بنيت هذه المنازل، بمواد تقليدية، ورُوعي في تصميمها ضرورة احترام الأزقة والساحات العمومية، غير أن هذه المنازل ظلت مهجورة حتى بدأ الخراب ينال منها، مما دفع إلى عرضها للكراء وبثمن لا يتجاوز ما بين 15 و30 درهما.

- 1972 ، وبعد تدشين الفندق السياحي السالف الذكر، ثم توزيع 39 رخصة بناء، وفُرض على المستفيدين منها، إقامة قصبات منعزلة على النمط المعماري الموجود في منطقة دادس، أي منزل مربع تحف زواياه أبراج عالية، ومواده بنائه الطابية في القاعدة والطوب المجفف في الأعلى، وتصل مساحة هذه القصبات إلى 400م^2 للواحدة، غير أن المستفيدين من التجزئة سرعان ما عملوا على تقسيمها إلى بقع صغيرة، بني بعضها وبقي البعض وبدون أي تجهيز إلى الآن، كما تم توزيع حوالي 50 قطعة من فئة 200 م^2 سنة 1973، لكن أغلبيتها لم تبن بعد؛
- خلال 1976/1975، وفي جو الانتخابات التي عرفها المغرب، استحدثت ثلاث تجزئات، من فئة 100م^2، وتضم أزيد من 300 بقعة أرضية، بني أغلبها بالإسمنت، وعلى نمط حديث، رغم عدم توحيد تصميم الواجهات والتوزيع الداخلي للغرف، على أن حقوق الاستفادة أصبحت مقصورة على سكان جماعة امكَونة، مما جعل المضاربات تحتد، بل وتدفع بالمسؤولين في غالب الأحيان إلى العودة إلى بعض البقع التي لازالت فارغة بين المباني القديمة أو على جوانب المركز، لاستغلالها؛ فتهافت ذوو النفوذ المادي والمعنوي للحصول على القطع الأرضية وبيعها للذين لم يساعدهم الحظ في الحصول عليها مباشرة، إما لغيابهم (مهاجرين) أو لعدم انتمائهم إلى القبيلة، حيث بينت التحريات الميدانية أن أغلبية القطع الأرضية غيرت مالكها عدة مرات، قبل أن تصل إلى القاطن الحالي. أدت هذه المضاربات إلى ظهور وكالة لسمسرة الأملاك، إضافة إلى السماسرة المتسترين، وإلى ارتفاع ثمن البقعة الأرضية من فئة 100م^2، من 10000 درهم إلى 20000 درهم داخل المنطقة المخصصة للسكن، بينما بيع دكان مساحته 15م^2 بما قدره 90000 درهما وآخر مساحته 8م^2 بـ 40000 درهم. وهي أرقام خيالية تفوق أحيانا ما نشاهده داخل المدن الكبرى، مما شجع المسؤولين على الإقدام على هذه العمليات؛
- 1982، أقدمت جماعة أيت سدرات السهل على إحداث تجزئة سكنية فوق ترابها، بجوار سوق الأحد والإعدادية والمركز الفلاحي، وتضم التجزئة 207 قطعة، روعي للاستفادة منها، الانتماء إلى الجماعة، وتعتبر نموذجية من حيث التنظيم، رغم ما تطرحه من مشاكل بالنسبة لتوسع المركز وهيكلته.

2.2.3 - **عناصر هيكلة المركز**

1.2.2.3 - **النظم العقارية ورسم المركز**

عندما شُيدت أولى بنايات المركز (القشلة)، وُطنت فوق جزء من هضبة منخفض دادس، لتكون قريبة من المطار ولاستقبال الجيوش والتمويل الموجه إليهم، ثم لتستقبل سجناء المقاومة الوطنية. وقد استصلحت ووُسّعت لتستعيد نشاطها، من جديد، ابتداء من 1981. إلا أن المركز انزلق فيما بعد نحو منخفض تنفرج تضاريسه نحو الشرق، راسمة سهلا منبسطا داخليا على شكل مثلث، قمته نحو الغرب. وتطل عليه الأجزاء الهضبية بحوالي 20 مترا. هذا الشكل الطبوغرافي فرض على المركز التوسع في اتجاه الشمال الشرقي، متحاشيا الأجزاء المرتفعة، باستثناء القصبة المذكورة والفندق السياحي.

وإلى حدود 1981 كان الاتجاه الشمالي الشرقي للتوسع هو المسيطر لأسباب أهمها: أن ما هو موجود جنوب الطريق الرئيسي يدخل ضمن الملكية الترابية لقبيلة أيت سدرات، ولأن الحديقة المحادية للطريق الرئيسي أدخل جزء منها ضمن ممتلكات الدولة والجزء الثاني ضمن أراضي جماعية تم تفويضها للخواص، بينما عارض توسع المركز في اتجاه الغرب وجود أراضي وحقول تابعة لزاوية اكرض (خريطة رقم 21).

خريطة رقم 21

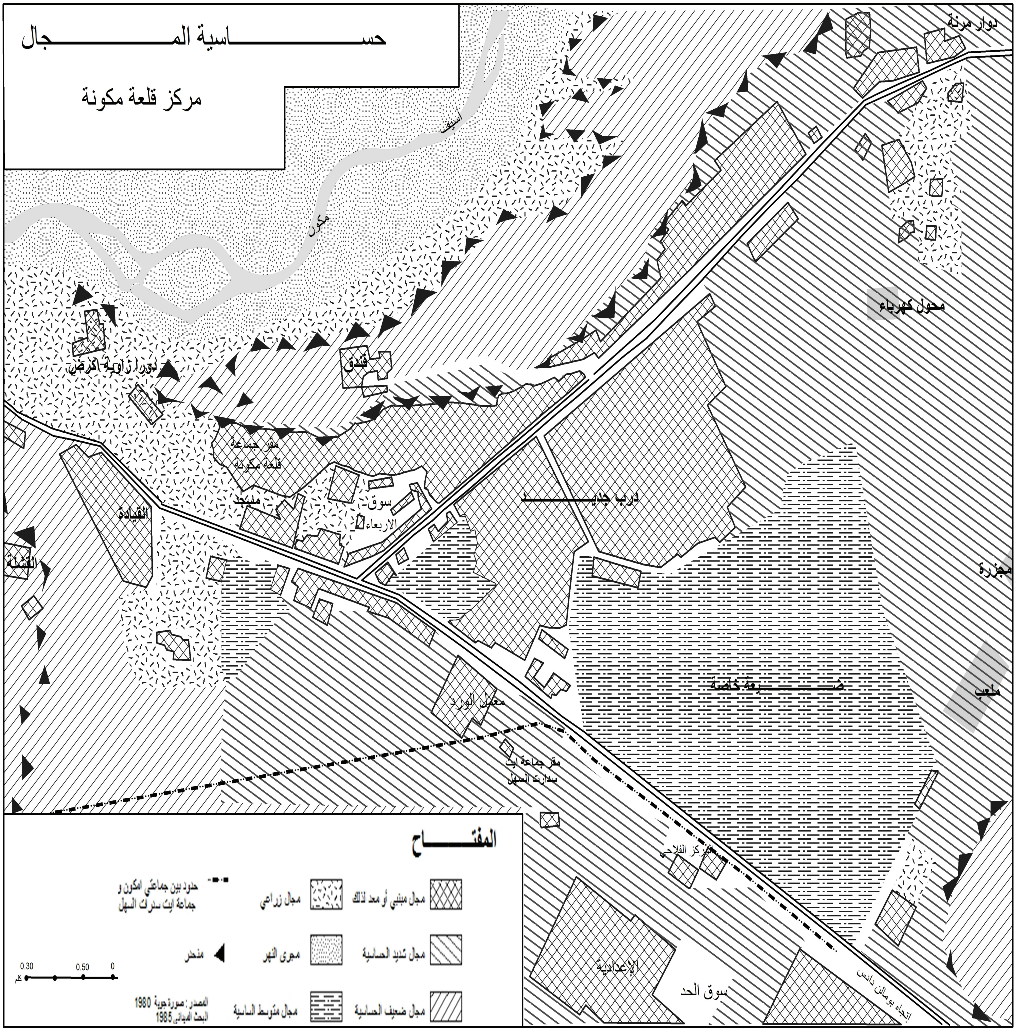

2.2.2.3 – صراع قبلي يحدث اتجاهين في توسع المركز

ابتداء من 1976، وبموجب التقطيع الإداري الجديد، تقرر فصل مقر الجماعة القروية لجماعة أيت سدرات عن مقر الجماعة القروية لمكَونة، فبني مقر الجماعة القروية الجديد فوق أراضيها جنوب الطريق الرئيسي، مكان المعمل القديم لتكرير الورود. وينص الظهير المحدث لهذه الجماعات على استقلالية مداخيلها، مما جعل جماعة أيت سدرات

المستحدثة تجد نفسها بدون مداخيل، حيث الدكاكين والأسواق وكل البنايات العمومية والتجهيزات العامة (الماء الصالح للشرب والكهرباء ومعمل الورود...)، توجد على تراب جماعة امكَونة.

وانطلاقا من النزاع القائم بين القبيلتين حول المراعي في صاغرو ومجدكَ، والذي يتجدد وبحدة خلال سنوات الجفاف، قررت جماعة أيت سدرات إحداث سوق أسبوعي فوق أراضيها لتستغل مداخيله، علما أنه لا يبعد عن سوق الأربعاء (امكَونة) بسوى حوالي كيلومتر واحد. وتدعيما لنشاطه قررت إحداث تجزئة سكنية بجواره تضم 207 قطعة أرضية، وتوزيعها بين المشيخات الأربع المكونة للجماعة. كما عملت على جلب مشروع ثانوية إلى نفس المكان (صورة رقم 14)، مما أدى إلى نشوء محور جديد للتعمير فرض على المركز التوسع في اتجاهين: الأول اتجاه الشمال الشرقي، والثاني اتجاه الجنوب الشرقي وبينهما ضيعة فلاحية، قبل أن تتخطى شخصية نافذة هذه العقبة بإقامة منزل فاخر ومحطة للوقود، وأن يلتحق به ملعب كرة القدم ثم المجزرة، رَاسماً بذلك، خط قاعدة المثلث الذي يشغله المركز.

صورة رقم 14: تجزئة آيت سدرات (مركز القلعة) صيف 85

توسع المركز في اتجاه الجنوب الشرقي. سكن جديد بالإسمنت بجوار اعدادية (الورود) والتي فتحت أبوابها في أكتوبر 1984. تظهر الصورة ايضاً زحف الدواوير في اتجاه المركز (زاوية مولاي بوعمران).

3.2.2.3 – توسع المركز تحت ضغط الهجرة

نشأ مركز قلعة امكَونة كما سلف، تحت تأثير عوامل سياسية واستراتيجية، لكن تطوره جلب عددا من السكان، إما رغبة في العثور على عمل، أو في الاقتراب من المصالح العمومية. وقد تأثر بقوة الجذب هذه، كثير من سكان القرى المجاورة وعددا من المهاجرين، فكوّنوا خليطا من السكان لا تجمعهم علاقة اجتماعية ولا مصلحة اقتصادية سوى وجودهم داخل رقعة مركز ينمو ويتوسع بشكل سريع.

جدول رقم 43: تطور سكان المركز

النسبة	عدد الأسر	عدد السكان
1936[1]	–	118
1960	60	271
1971	94	557
1982	209	1003

المصدر: الإحصاءات العامة (بتصرف)

يفصح الجدول أعلاه عن النتائج التالية:

- التطور الايجابي لسكان المركز منذ نشأته؛
- اختلاف إيقاع النمو، حيث إن المركز لم يستطع طيلة 24 سنة (بين 1936 و1960)، أن ينمو إلا بنسبة 1،8% سنويا، بينما تضاعف عدد سكانه ثلاث مرات ونصف بين 1960 و1982 وبوتيرة بلغت 3،7% سنويا بين سنة 1960 و1971، و 4،9% سنويا بين 1971 و1982.

إن ما شهدته مجمل عناصر المنظومة المجالية للحوض من سرعة التطور، أثر وبشكل جلي على البنيات الديمغرافية لسكان المركز، فقبل 1960، كل الأسر المستقرة في المركز، باستثناء ستة (6)، أربابها يشغلون وظيفة عمومية. وابتداء من عقد الستينات، ظهرت فئة أخرى غير منتمية إلى سلك الوظيفة العمومية، وُلد أغلبية أفرادها خارج دائرة المركز، مما دفعنا إلى وضع خريطة للظاهرة قصد معرفة قوة جذب المركز، إلا أن تصنيفهم حسب الأصول الجغرافية، أمر غير هين، لشدة تنوع أماكن نزوحهم ولتشويه خريطة المركز بعد دمجه مع الدواوير الثلاثة المجاورة له (الركن، زاوية اكَرض، القلعة) رغم صفتها

القروية الواضحة، مما حتم القيام بتحقيقات ميدانية شملت 157 أسرة، تسكن بالخصوص حي درب جديد، وهو حي سكني شمال شرق المركز، يحوي بعض المصالح العمومية مثل الصحة والتعليم ودار الشباب ووكالة بنكية، تاركا جانبا حوالي 52 أسرة تقطن الحي الإداري (رجال القوات المساعدة والسلطة). وبناء على النتائج المحصل عليها، حاولنا تصنيف السكان حسب مناطق نزوحهم. (جدول رقم 44):

مناطق نزوح أرباب الأسر (درب جديد قلعة امكَونة)

المنطقة	وادي امكَونة	وادي دادس	صاغرو	المدن	وادي درعة	شمال الأطلس	آخر	المجموع
الأسر	33	27	20	13	10	7	47	157
نسبة	21	17.1	12.7	8.2	6.3	4.4	29.9	100

المصدر: التحقيقات الميدانية 1982

يمكن، انطلاقا من الجدول أعلاه، تقديم الملاحظات التالية:

يعتبر النطاق الأوسط من حوض اسيف امكَونة أهم مزود للحي بالسكان، لأن سكان السافلة وهم الموجدون حول المركز، يفضلون الاستقرار داخل دواويرهم والتردد على المركز عند الحاجة، بينما سكان العالية، وإن بدأنا نلاحظ بعض البوادر، فإن تأثير المركز عليهم لازال ضئيلا، بل إن معظم النازحين المنحدرين من هذا النطاق هم أشخاص سبق لهم أن عملوا بالمصالح المتصلة بالمخزن مثل الجندية، أو مهاجرين تقاعدوا، ففضلوا الاستقرار على مقربة من المصالح العمومية.

المحور الثاني، ويكونه وادي دادس، وقد ساهم بقرابة 17% من أسر الحي، موزعة على أصول مختلفة (أهل دادس، أيت عطا، أيت سدرات) وأغلبيتهم من المزاولين للتجارة أو الحرف، مثل سياقة سيارات النقل العمومي (طاكسي).

إلى جانب هذين المحورين، نجد حوالي 20 أسرة أصلها من أرجاء صاغرو ومن اتحادية أيت عطا، خصوصا منطقة النقوب وتازرين. وقد تقوت مساهمة هذه المناطق خلال السنوات الأخيرة لتضررها بالجفاف، ويشتغل أغلبية المنحدرين من هذه المناطق، مياومين أو عمالاً متخصصين في حفر الآبار.

أما بقية الأسر، فإنها من أصول مختلفة، منها 10 من وادي درعة، و8 من إمغران، و7 من الأطلس المتوسط، و7 من أيت عتاب وبوكَماز، و5 من أيت مرغاد، بالإضافة إلى بعض المدن الداخلية، مثل مراكش وخنيفرة وتنغير.

وتختلف انشغالات هؤلاء باختلاف أصولهم، فسكان المدن غالبا ما يزاولون إحدى الوظائف العمومية (الإدارة، التعليم، الصحة) أو يشتغلون كعمال متخصصين (الفندق)، على أن المنحدرين من درعة يتعاطون لتجارة التقسيط في سلع تقليدية من جريد النخيل (ققف)، بينما تتعاطى أغلبية المنحدرات من الأطلس المتوسط للدعارة.

نخلص من هذا، إلى أن قوة الجذب لمركز قلعة امكَونة تأتي من وراء احتوائه على بعض التجهيزات وتوفيره لفرص شغل. وتمتد مناطق تأثيره لتشمل السفوح الجبلية والأودية المحيطة به، وهي مناطق طاردة لسكانها نظرا لظروفها الطبيعية القاسية، على أن المركز يضطر أن يبحث عمن يؤطر هذه الساكنة من المدن المغربية الداخلية، مما شكل خليطا سكانيا غير منسجم، ومشبع اساسا بنفحات الريف، التي كثيرا ما تمتد إلى داخل المركز عن طريق تراقص يومي لسكان الأرياف المجاورة بين المجالين، مساهمة منهم بأموالهم في تضخيم حجم الحاجيات والمنشآت.

4.2.2.3 - **المركز والتراقص اليومي للسكان**

خلافا لما لوحظ، من أن جُل سكان مركز القلعة انحدروا من السفوح الجبلية المجاورة، ومن مناطق داخلية بعيدة، فإن شعاع استقطاب التجار، قلما يتجاوز الحدود الإدارية للدائرة، إذا استثنينا سبع حالات، ثلاث منها من مراكش واثنتان من تطوان وأخرى من مكناس وقلعة السراغنة.

78،3% من تجار مركز قلعة امكَونة تسكن داخل دائرة شعاعها لا يزيد عن 10 كيلومترات حول المركز، ولا يخرج عن هذه الدائرة سوى تمركزات أحيانا منعزلة مجاليا، إحدى أقطابها قبيلة أهل دادس ثم تنغير، والقطب الثاني أهل سكورة فدرعة، وتغييت عن هذا القطاع كل أفخاذ الحوض الأوسط والأعلى لوادي امكَون. (أيت احمد، أيت مراو، إمغران، أزيغمت)

وضعية لا نجد لها تفسيرا في غير أهمية الاحتكاك بواسطة الطريق والهجرة ووسائل الإعلام، فكل العشائر الممثلة، هنا، يجاورها الطريق الرئيسي 32، ويوجد عدد كبير من أبنائها في المهجر، منذ ما يربو عن عقدين، مما اكسبها تقاليد تجارية، ووفر لها رؤوس

الأموال سواء على الصعيد المحلي، (تجارة التقسيط) أو على صعيد المدن الكبرى (مراكش والبيضاء وبني ملال).

جدول رقم 45 : توزيع تجار مركز القلعة حسب أصولهم

	حوض امكَون	وادي دادس	أخر	المجموع
عدد التجار	101	83	33	217
نسبة	46.5	38.2	15.2	100

المصدر: التحقيق الميداني 1982

إن هالة الدواوير المحيطة بالمركز على قطر يصل عشرين كيلومترا أصبحت تربطها بهذا الاخير علاقة وطيدة، حيث استقطب أموالها واستغلها في التجارة والبناء، كما استقطب أبناءها ووفر لهم الشغل داخل القطاع التجاري، لكنه لم يستطع تثبيتهم، مما خلق بين المركز وهذه الدواوير حركة تراقص صباح مساء. ذلك أن من بين 217 تاجرا داخل المركز، فقط 22 تقطن عين المكان، وتتكون هذه الفئة من القادمين من بعيد، بل منهم من فضل الإقامة في إحدى الدواوير المجاورة للمركز، والقيام برحلات يومية صباح مساء، مشيا على الأقدام أو على دراجة نارية أو سيارة، ومن تم فإن الطرقات المؤدية إلى المركز معبدة أو غير معبدة، تشهد كل صباح وفودا متجهة نحو المركز، وفي المساء حركة عكسية، مما يفضي إلى فراغ بشري شبه تام ليلا للمركز، وإفراغ شبه تام للدواوير من رجالاتها أثناء النهار، فأصبحت بذلك دواوير ريفية الموقع، وحضرية الأنشطة، مما دفع بمصالح الإحصاء إلى تعداد بعضها ضمن المجال الحضري للمركز. صحيح أن هذه الوضعية أفرزت انتقال بعض العادات الاستهلاكية والسلوكات الحضرية بسرعة نحو هذه الدواوير، كما أنها أسفرت عن استمرارية بعض السلوكات الريفية داخل المركز.

ظروف مختلفة إذن، تفاعلت بكل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأعطت للمركز الفَتي مُورفلوجية خاصة، أهم ما يميزها عدم الانسجام.

3.2.3 – مورفولوجية المركز

إن ملاحظة السكن المنتشر داخل مركز قلعة امكَونة، في سماته ومظهره، يسبب حيرة للباحث في تصنيفه، فهو مجال غير منظم يضم مزيجا من التصاميم والمواد الأولية، ومن المجالات المجهزة وغير المجهزة والمسكونة والفارغة، وبين نظم مختلفة من الاستغلال،

مما ينم عن الاختلاط الذي تتميز به العناصر البشرية والظروف المنتجة، وعن اختلاف في العقليات والإمكانيات والظروف المؤثرة.

1.3.2.3 - **خليط من التصاميم المنزلية**

غياب التصميم المديري للمركز منذ البداية أثر على مورفولوجية وهندسة بناياته، حيث انجزت بناياته حسب الأهواء والنزوات مما طبع المركز بطابع العشوائية وتأثير الظرفيات المختلفة.

حاولت البنايات الأولى التي ظهرت في المركز، إدارية كانت أم اقتصادية، أم سكنية، احترام الطابع المعماري للمنطقة، فاحتفظت بالطابع التكتلي الذي كانت تتميز به الدواوير، ورُوعي في واجهاتها أن تتناسق مع البيئة المحيطة بها، والمكونة من الحدائق، والحقول والسواقي، وزُينت أعالي جدرانها بنقوش هندسية، كما تميزت بعدم انفتاحها على فناء أوسط اتقاء للحرارة والبرودة والرياح، بينما عرفت تجديدا على مستوى توزيع الغرف الداخلية والملحقات الوظيفية مثل المطبخ والحمام ووسائل التسخين استجابة لحاجيات السكان الجدد.

مع بداية الستينات، ظهرت منازل خاصة، كنواة أولى للتوسع نحو الشمال الشرقي، وتميزت باتساع مساحتها، حيث تجاوز بعضها مع ملحقاته 1000م^2، فبني المنزل وأحيطت به ساحات مسيجة، لكنها سرعان ما استغلت لإضافة غُرف جديدة، أو أحيانا منازل بأكملها، مما جعل تصميم البيوت يتميز بنوع من الارتجالية والتراكب، ينتهي أحيانا إلى كتل يفوق عدد غرفها العشرين، وهي معلمة من سمات المنازل القروية في المنطقة، إلا أنها افتقدت كل معالم الجمال، وافتقرت إلى توزيع منسق للغرف والتجهيزات المرافقة.

أما المرحلة اللاحقة، فتميزت على الخصوص بظهور منازل تختفي فيها الساحات الخارجية، واستبدالها بفناء داخلي محاط بالغرف. ويعتبر هذا أهم تجديد في تصميم المنزل، إذ أتى بمثابة «رياض» حضري، لكنه غير مكيف مع المناخ، وصغر المساحات المبنية، حيث يعتبر الفناء المتنفس الوحيد للمنزل على الخارج وراء الباب المنفتح مباشرة على الزقاق أو الشارع، هذه المنازل تميزت أيضا بقلة غرفها، التي قلما تتجاوز الأربع، بينما أضيفت إليها مرافق جديدة لم تكن تتوفر في المساكن القديمة مثل المرحاض والشرفات والنوافذ.

مراحل ثلاث ميزت تطور تصاميم المنازل كما طبعت استغلال المواد الأولية المستعملة في البناء.

2.3.2.3 – خليط من مواد البناء

يعكس التعامل مع المواد المستعملة في البناء تطور عقلية سكان المركز وإمكانياتهم المادية ومدى تأثرهم بالمؤثرات الخارجية، ويمكن تصنيف البنايات داخل المركز حسب مواد البناء إلى ثلاثة أصناف:

- بنايات أقيمت قبل الستينات، وتتميز باستغلالها للمواد المحلية في البناء إن على مستوى الجدران أو السقوف، وهي مواد مجانية، متكيفة مع الوسط، وتمثل نسبة 59.8%.
- استمر الاهتمام بالمواد الأولية المحلية في البناء حتى بداية السبعينات، ثم استبدلت بالإسمنت والحديد المستوردين، تعبيرا عن انفتاح السكان على الأسواق الخارجية والتأثيرات الحضرية، وعلى سهولة اقتناء هذه المواد ماديا، اعتمادا على تحويلات العمال في الخارج، وسهولة المواصلات التي جعلتها في متناول الجميع، رغم عدم تكيفها مع الظروف المناخية، وارتفاع أثمنتها؛
- نمط ثالث من المنازل يمزج بين المواد في البناء، ويهم في الغالب منازل بُنيت خلال الستينات أو بداية السبعينات بالطابية، إما لصعوبة الحصول على الإسمنت والحديد، أو تطبيقا لقرار سياسي، وبعد تغير الظروف تم إعادة بناء جزء من المنزل، باللجوء إلى مواد وتصميم جديدين، إذا لم يهدم الكل ليعاد تصميمه وبناؤه.

خليط من التصاميم ومواد البناء أدى إلى خلق بنايات ذات مظهر غير متناسق، لا هو بقروي محظ ولا بحضري صرف. حقيقة تبرز كذلك جلية على مستوى التجهيزات المنزلية.

3.3.2.3 – فقر في التجهيزات الضرورية

أدت فُجائية تطور البنايات إلى ظهور مركز غير منظم يفتقر إلى تخطيط مديري مستقبلي، وإلى سياسة واضحة وحازمة في الإعداد. فرغم تجاوزه سنة 1982 لألف نسمة، فهو يفتقر إلى كل الضروريات. فغياب قنوات الصرف الصحي دفع الأسر إلى حفر الابار وسط منازلها أو في الأزقة المجاورة لها، مما تسبب في انتشار أخطار انهيار المنازل، وتدهور وضعية الأزقة، تحت مفعول الرطوبة المفرطة، وخطورة اختلاط المياه الحارة بالمياه العذبة، خصوصا إذا علمنا أن أزيد من 60% من الأسر تستغل مياه الفرشة للأغراض المنزلية.

لقد عملت مصالح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على حفر بئر، وتجهيزه بمضخة، لكنها اكتفت بمد القنوات الرئيسية، فكان على السكان الراغبين في إيصال الماء إلى منازلهم أن يتحملوا نفقات القنوات الثانوية والثلاثية، وبناء عليه، لم يستفيد من هذه الشبكة سوى 49% من المنازل المسكونة ب «الدرب الجديد» إضافة إلى البنايات الرسمية ومنازل رجال السلطة، علما أن هذه الاستفادة نسبية جدا، نظرا لعدم مسايرة التجهيزات لتطور السكن والسكان. فكثيرا ما اكتفت المصالح المسؤولة بتزويد المرافق الرسمية القريبة من البئر والخزان، بينما تناست السكان والمرافق العامة البعيدة ببضع عشرات الأمتار، بما في ذلك المدرسة والمستشفى والفندق، ومعمل الورود والمرافق التابعة لهم. وقد ازدادت الوضعية تأزما باشتداد الجفاف، حيث تواترت الإنقطاعات في التوزيع وبلغ مداها ما بين 3 و6 أشهر، الشيء الذي حتم اللجوء إلى الآبار الخاصة، في انتظار تجهيز بئر ثاني تم حفره خلال سنة 1983 في إطار برنامج محاربة آثار الجفاف. إن سرعة توسع المركز، وفي اتجاهات مختلفة، إضافة إلى توسع الدواوير المجاورة له، والتي يحتمل أن تندمج داخله في مدى أقصاه 10 سنوات، سيطرح مشاكل عويصة، يجب أن يتم الإعداد لها منذ الآن، مثل سعة وأهمية الشبكة، ورسمها، وتمويلها، كما يجب التفكير في الفرشة المائية التي يتم تلويثها منذ الآن بالمياه المستعملة. وقد يستعصي المشكل فيما بعد، نظرا لعدم إمكانية إفراغ هذه المياه في الأنهار المجاورة، لأنها مصدر مياه الشرب، بالنسبة للدواوير التي تسكن في السافلة، كما لا يمكن إفراغها في الفيافي المجاورة لكون المركز محاط بالمرتفعات، مما يحتم التفكير في تجميعها وتصفيتها ليعاد استغلالها، إما في تغذية الفرشة الباطنية أو في ري الحدائق العمومية.

يجرنا مشكل التجهيزات المنزلية إلى الحديث عن التجهيز الكهربائي. فمركز قلعة امكَونة، رغم أنه وضع ضمن البرنامج العام الخاص بتجهيز القرى بالكهرباء، والقاضي بربط المنطقة بالشبكة الوطنية، بواسطة خط يصل سد الحسن الداخل بسد المنصور الذهبي، منذ التصميم الخماسي 1973-1977 (ص. 313 بالفرنسية) فإن هذا الربط لم يتم إلا في 17 نونبر 1983. قبله كان المركز يستغل مولدا كهربائيا، فترات توقفاته تزيد طولا عن فترات استغلاله، وذلك لصعوبة تزويده بالوقود، وللضغط الممارس عليه، حيث بلغ عدد المشاركين في بداية 1982 حوالي 270 منخرطا. لكن الشبكة لم تستفد منها كلية سوى المنازل الموجودة داخل الحي الإداري، بينما لم تتجاوز نسبة الاستفادة داخل الأحياء السكنية 71%، مما دفع ببعض المستهلكين إلى الاعتماد على مولدات خاصة (الفندق السياحي، معمل الورود، بعض محترفات النجارة...)

إن هذه المشاكل، مهما بلغت، يجب أن لا تخفي أن الوضعية السكنية للمركز أحسن بكثير مما نجده في مراكز شمال المغرب، حيث 53% من السكان يقطنون منازل يمتلكونها، وهذا دليل على أهمية الاستقرار الذي يحظى به سكان المركز، ودليل على سهولة الحصول على أرض للبناء، فالقطع الأرضية كانت توزع مجانا، مما عمل على جذب عدد من السكان من خارج المنطقة، وحث على استقرار عدد من الموظفين العاملين في القطاعات المختلفة، كما أن المركز جلب استثمارات موجهة نحو البناء، فتطور السكن المخصص للكراء (43% من القاطنين في درب جديد)، بل تجاوزت الحمى العقارية الحدود، فأثرت على الطاقة الإيوائية، حيث تجاوزت الطلب بحوالي 30%.

هكذا، ورغم فوضوية البنايات، فإن قلعة امكَونة تعتبر مركزا قرويا لا يعاني مما تعاني منه المراكز شبه الحضرية، والحضرية المغربية الشمالية، فهو لا يعاني من وجود بيوت الصفيح، والسكن المتستر، أكثر ما يعاني من وجود سكن صلب غير منظم وغير مجهز، ولا يعاني من أزمة السكن، أكثر ما يشكو من أزمة الساكن. فالمنازل المستحدثة (207 قطعة بجماعة أيت سدرات)، تفتقر إلى الماء والكهرباء ومنافذ المياه المستعملة، فهي منازل استحدثت تلبية لرغبة سياسية، وليس استجابة لحاجيات سكانية، فأهلها مهاجرون أو يسكنون الدواوير المجاورة. فهل تأسيس ثانوية، وسوق أسبوعي بجوارها، كفيل بزرع الحياة داخلها؟

المركز إذن أبعد ما يكون، أن يستجيب لمواصفات المركز الحضري، بل أغلبية سماته، تتذبذب ما بين القروي والمدني، مع ترجيح السمات القروية على مستوى الهيكلة، والتجهيزات المنزلية والنظافة، والأزقة والإنارة وغيرها من الضروريات الحضرية، حتى بالمقارنة مع بعض الدواوير الريفية، الشيء الذي تؤكده بنية المحتوى البشري للمركز.

4.2.3 - **سكان المركز وخاصياتهم**

تعتبر قلعة امكَونة مركزا حديثا وقطبا هاما في مجاله، مما قد ينعكس على بنية سكانه وخاصياتهم السوسيو - ديموغرافية.

1.4.2.3 - **هرم يتميز بأهمية الشباب الذكور**

يعتبر التحليل الدقيق لبنية السكان من الاليات التي يتم الاعتماد عليها للغوص في معرفة الخصوصيات المجالية، حيث مكنت دراسة هرم أعمار سكان مركز قلعة امكَونة سنة 1971 من الوقوف على الملاحظات التالية:

- يتميز سكان المركز، كبقية سكان المغرب، بأهمية الشباب، حيث تصل نسبة الشريحة السكانية التي لا يتجاوز عمرها 20 سنة إلى 56،5%، بينما لا تتجاوز نسبة الذين عمّرُوا لأكثر من 50 سنة 7% من مجموع السكان، ويرجع اتساع قاعدة الهرم إلى كون أغلبية السكان استقروا حديثا وهم شباب، ترافقهم ثلة من الشيوخ المتقاعدين، أو المشرفين على التقاعد، فالمركز، إذن، يستقبل الطاقات الشابة الباحثة عن العمل، والممثلة في الشريحة الفاصلة ما بين 20 و60 سنة (37% من مجموع السكان)، وهي خاصية لا ينفرد بها مركز قلعة امكَونة عن باقية المراكز الصغيرة المغربية، رغم الاختلاف على مستوى التركيب الجنسي للسكان؛
- يتميز هرم سكان المركز، عكس ما يلاحظ على المستوى الوطني، بتركيب جنسي تطغى عليه نسبة الذكور (56،4%)، ويرجع السبب في ذلك إلى توافد عدد كبير من العمال على المركز مع بداية السبعينات للأشتغال في أورش بناء فندق كبير، ومحطة التحويل الكهربائي، واستضافة شبان من المدن يعملون في الوظائف العمومية. تتكون هذه الفئات عادة من العزاب، أو من متزوجين، حملتهم الصفة المؤقتة التي يكتسيها عملهم على عدم الزواج، أو ترك أزواجهم عند ذويهم، وبالمقابل، جلب المركز كذلك حشدا من المطلقات والأرامل بلغت 12% من مجموع النساء سنة 1971 (29 مطلقة).
- بعد مضي عقد من الزمن، بَيَّن إحصاء سنة 1982 أن عدد النساء أصبح يفوق عدد الذكور، حيث بلغت نسبتهن 52%، حيث تم تعداد أزيد من 26 وكرا للبغاء، يضم ما ينيف عن 70 امرأة.

نشاط طفيلي داخل المركز، ينم عن مستوى التفكك الأسري والاجتماعي لهذه الساكنة، وهو شيء تزكيه ملاحظة أهمية وحجم الأسر النووية.

2.4.2.3 - **سيادة الأسرة النووية**

خلافا لما يلاحظ على مستوى الحوض بأكمله، حيث معدل أفراد الأسرة يتجاوز 6.5 نسمة، فإن المعدل داخل المركز يقل حتى عن معدل المجال الحضري الوطني، إذ لا يكاد يتجاوز 4.6 نسمة، بل يتدهور داخل حي «الدرب الجديد» إلى 3.9 نسمة، وتبلغ نسبة الأسر التي لا تتجاوز هذا المعدل 45،7%، بينما لا تتجاوز هذه النسبة وطنيا 31.6%، مع التفاوت بين الريف والحضر (26،3% و39،8%). يبين تحليل هذه الأرقام أهمية نسبة الأسر التي لا يتجاوز عدد أفرادها شخصا واحدا داخل المركز (20،2% مقابل 10،7%

فقط في مجموع التراب الوطني، و% 6.5 في الأرياف المغربية، و16.3% في حواضره)، وهي نسبة، كما نلاحظ، تقترب من الوضعية الحضرية أكثر من نظيرتها في الأرياف. بل ازدادت نسبة الأسر التي يقل معدل أفرادها عن خمسة أشخاص بين 1971 و1982 من 61.7% إلى 71.3%، كما ازداد عدد الخلايا الأسرية التي يسود فيها نظام المعاشرة، وهو نظام سريع التفكك (20 أسرة 1971، و38 أسرة سنة 1982 داخل درب جديد)، مما يؤكد ما أشرنا إليه من تفكك اجتماعي داخل المركز، ويؤكد الخطوات التي قطعها هذا التجمع في الابتعاد عن الأرياف المجاورة له، والتي رغم أنها بدأت تشهد انحلالا اجتماعيا، تحت تأثير العوامل الخارجية، لازالت تحتفظ ببعض سمات المجتمع القديم.

جدول رقم 46: حجم الأسر (نسبة %)

عدد أفراد الأسرة	مركز القلعة(1)	بوزنقة(2)	المدن المغربية(2)	الأرياف المغربية(2)	مجموع المغرب(2)
1	20،2	14،3	16،8	6،7	10،7
2	9 ،5	10،4	11،8	9،5	10،4
3	15،9	10،9	11،2	10،1	10،5
4	9،5	10،6	10،5	11	10،8
5	6،3	10،3	10،3	12،4	11،4
6	13،8	9،4	9،3	11،8	11
7	5،3	9،6	8،6	11،3	10،2
8 **فأكثر**	18،8	24،5	21،5	27،2	25
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: الاحصاء العام للسكن والسكنى 1971 (1)

(2) محمد بلفقيه & فضل الله، 1977، ص. 81

3.4.2.3 – **نسبة مرتفعة من الأمية**

يزكي ضعف نسبة المتعلمين السمات القروية للمركز، حيث لا تتجاوز 28.4%، و7% داخل الحوض بأكمله، وهي نسبة تؤكد تهميش المنطقة ككل وهشاشة محتواها البشري.

فرغم أن معدل نسبة التعلم بالمركز تفوق نظيرتها بالأرياف المغربية (23%) فإنه يظل بعيدا وراء الحواضر التي تصل إلى 46%، ومع ذلك، فنسبة 28.4% تدل من جديد على بداية انفصال المركز عن وسطه الريفي، على أن التباين بارز بين الحيين المكونين للمركز:

فالحي الإداري، تمتاز ساكنته بأصولها الحضرية، مما أثر على نسبة تعلمها (42.1%)، بينما يحمل حي درب جديد سمات أصول سكانه الريفيين (16.3%)، مع مشاركة شبه منعدمة للإناث (1% عند الكبار و5% عند الشابات).

يتوفر المركز على مدرسة واحدة، بنيت منذ سنة 1951، وتعتبر أقدم مدرسة في الملحقة كلها، لكن تأخر استقرار السكان على مقربة منها، جعل الاستفادة من خدماتها ضئيلة، وتضم المجموعة المركزية سنة 1982 حوالي 602 تلميذا، يؤطرهم 17 معلما ومديرا، لكن معظم هؤلاء التلاميذ يتوافدون من الدواوير المجاورة، وقد تعزز دور هذه المؤسسة ابتداء من موسم 1984 بإعدادية، مما فتح آفاقا جديدة في أنشطة المركز.

5.2.3 – أنشطة المركز ووظائفه

تختلف أصول نشأة وتطور المراكز الحضرية والقروية باختلاف وسطها الطبيعي والبشري، فإذا كان الوسط الطبيعي قوي التحكم على مستوى تموضع مركز قلعة امكَونة، فإن الوسط البشري يعتبر ذو تأثير كبير على تطوره وديناميكيته، وأدواره، فالمركز نشأ استجابة لإرادة سياسة خارجية، لكن تطوره عكس، وبشكل جلي مجموع التغيرات التي عرفها وسطه البشري خلال العقود الأخيرة.

1.5.2.3 – تضخم القطاع التجاري

عرف القطاع التجاري تضخما كبيرا خلال العقود الأخيرة تحت تأثير عاملين: أولهما توجه نصيب مهم من استثمارات العمال المهاجرين نحو هذا القطاع، وثانيهما تطور العادات الاستهلاكية لدى السكان. فرغم أن أغلبية دواوير الحوض استطاعت الآن أن تُوجد لنفسها محليا تجهيزات كفيلة بتلبية الحاجيات اليومية (تضاعف عدد الدكاكين التجارية داخل دواوير الحوض بين 1971 و1982 مرتين)، فإن المشتريات الاستثنائية لازالت من اختصاص الأسواق الأسبوعية والمراكز القروية (Troin 1965، ص. 117)، مما مكن من استمرارية وتطور هذه التجمعات.

♦ السوق الأسبوعي والإشعاع التجاري

ينعقد في المنطقة منذ القدم سوق أسبوعي كل يوم الأربعاء، وقد تحول مرتين قبل أن يستقر في موضعه الحالي عند ملتقى الحدود الترابية لقبيلتي امكَونة وأيت سدرات السهل. ويعتبر نقطة التقاء بين سكان الأرياف المجاورة، وسكان المناطق البعيدة الذين سهل الطريق تنقلهم وتوافدهم.

تؤم السوق الأسبوعي كل أفخاذ قبيلة امكَونة، وأفخاذ قبيلة أيت سدرات، وأهل دادس، بالإضافة إلى بعض أفخاذ إمغران. كانت كل هذه القبائل، وإلى عهد قريب، تصل إلى السوق على متن دوابها، وتستغرق العملية من وقتها ما ينيف عن 3 أيام في الأسبوع، منها يومين يخصصان للطريق ويوم واحد لشراء حاجيات الأسرة، من الحبوب والسكر والزيت وبعض الأثواب، بعد بيع بعض رؤوس الماشية والصوف والشعر. يقضي المولون للسوق، وإلى حدود بداية الثلاثينات، نصف شهر مشيا على أقدامهم أو على متن دوابهم، للتزود بالسلع من دمنات أو مراكش (العمراني، 1979)، إلا أنه، ومع فجر الاستقلال تم ربط السوق ببعض الدواوير المجاورة بطرق ثلاثية غير معبدة، فسهلت تحرك السكان ولو على دوابهم، مما أعطى نفسا للسوق وتنوعا للمنتوجات المعروضة، لكن هذه الديناميكية لم تستمر، حيث شهدت نهاية الستينات أول نكسة في حياة السوق، إذ أنشئ سوق الثلاثاء في فخذة أيت احمد وسوق الخميس بإمغران، فاقتطعا جزءا من زبنائه. والنكسة الثانية مع بداية السبعينات حيث بدأت الشاحنات تتجول بين الدواوير لتزويد الدكاكين المبثوثة داخل المجال بكل حاجياتها، والنكسة الثالثة عندما أنشئ سوق الأحد الأسبوعي على مقربة من سوق الأربعاء.

قاومت دينامية سوق الأربعاء كل هذه الاقتطاعات بفضل موقعه بجوار المركز الإداري للملحقة، حيث يغتنم عدد من السكان فرصة مجيئهم إلى السوق لقضاء أغراضهم الإدارية، علما أن هذا الامتياز عرف كذلك تدهورا بعد استقلال الجماعات القروية بشؤونها الإدارية 1976، وبعد إنشاء سوق أيت سدرات السهل 1981، حيث انهارت المداخيل الأسبوعية من حوالي 2000 إلى 1000 درهم. مع ذلك، فالسوق لا زال يستقطب أسبوعيا ما بين 1500 و2000 شخصا، من بينهم حوالي 500 تاجر.

يعد السوق، زيادة على أنه تظاهرة اقتصادية هامة لتبادل المنتوجات الحضرية والمنتوجات الريفية، ظاهرة اجتماعية، تمكّن من نقل السلوكيات بين مختلف الأشخاص، وتبادل الخبرات، والأفكار والعادات، والأخبار، ومناسبة لتفجير بعض المكامن النفسية، وفرصة لقضاء بعض الأغراض الإدارية والتذاكر في الأمور السياسية، مما يجعل أهميته تتجاوز الحدود الاقتصادية المحضة، لتجعل منه وسيلة احتكاك وتفاعل بين ثقافات مختلفة، لكن الأسواق التقليدية خلقت بنفسها أداة تجاوزها، بعد أن عملت على استقرار عدد من التجار داخل دكاكين تفتح أبوابها وبصفة مسترسلة.

♦ تكاثر الدكاكين، ظاهرة جديدة

عمل السوق الأسبوعي على تطوير المركز القروي بتثبيت عدد من الدكاكين داخله، حيث قضى على التاجر المتجول، إما بنقل البضائع لتصل إلى المستهلك، وتوزيعها بواسطة الشاحنات، أو بربط المستهلك بالمركز يوميا بواسطة وسائل النقل السريعة، فنتج عن ذلك أن استقر عدد من التجار، والحرفيين داخل دكاكين، يتزايد عددها يوما بعد يوم. فبعد أن كانت أقل من 25 سنة 1960، بلغت سنة 1982، 710 دكانا، أي بمعدل 3.3 دكان لكل أسرة و0.5 لكل شخص داخل مجال المركز، وقد ازداد هذا العدد بحوالي 200 دكان بعد احداث السوق الأسبوعي (الأحد) لأيت سدرات السهل والتجزئة المجاورة له.

تبين ظاهرة تضخم الدكاكين داخل المركز قوة الجذب التي يمارسها هذا الأخير، لكنها لا تنم نهائيا عن دينامية القطاع التجاري، حيث نجد أزيد من 26% من الدكاكين المبنية داخل «درب جديد» وحوالي 27% من الدكاكين داخل المحاور التجارية غير مستعملة، مما يطرح تساؤلات حول هذا التناقض المتمثل في تزايد عدد الدكاكين بسرعة، وعدم استغلالها، وقد لا يوجد تعليل لذلك خارج العوامل التالية:

- دفع الاستقلال المادي، الذي أصبحت الجماعات القروية تتمتع به، إلى إحداث تجهيزات معدة للكراء قصد تدعيم مداخيل الميزانية، حيث لم تتجاوز رؤية الممثلين الجماعيين الربح الآني الذي يدره هذا المصدر، فقامت جماعة امكَونة ببناء حوالي 90 دكانا حول أسوار السوق، وقامت جماعة أيت سدرات السهل ببناء عدد مماثل داخل سوقها الجديد، أي ما يمثل نسبة 20% من مجموع الدكاكين. ويُستغل جزء منها عن طريق الكراء بأثمنة تتراوح ما بين 150 و300 درهم شهريا، بينما ظلت الباقية مغلقة، وبذلك ساهمت الإدارة في تضخيم هذا القطاع إلى جانب الخواص.
- لعبت تأثيرات الهجرة دورا هاما في تطور هذا القطاع الطفيلي، بطرق شتى، حيث ساهم المهاجرون في إدخال عدد من المستهلكات إلى المنطقة، لم تكن معروفة من لدن السكان قبل الانفتاح، فتسارع التجار في الاستجابة لهذا الطلب، كما ساهمت تحويلاتهم في تحسين مستوى عيش ذويهم، وتشجيعهم على الاستهلاك.

يفضل المهاجر أيضا لقلة خبرته، استثمار أمواله في العقار، وخصوصا السكن المهيأ للكراء، وتأثرا بالهندسة المعمارية الحضرية، يعمل على تخصيص الطابق السفلي لإعداد مرآب، أو مخدع، أو دكان للتجارة، فظهرت دكاكين عديدة وسط السكن، تقترب من معدل دكان لكل منزل، ونشطت المضاربات في هذا الميدان، حتى أن ثمن متر مربع من الأرض داخل المحاور التجارية يفوق ثمنه داخل المدن الكبرى. وزاد من حدة المشكل

كون الهجرة عملت على تغيير المواقف والسلوكات الاجتماعية والمهنية لدى السكان، حيث تخلى أغلبية أفراد العائلات التي غادرها العمال نحو المهجر، عن الأعمال الفلاحية، لينحرفوا نحو التجارة.

خلال العقود الأخيرة، عاد إلى المنطقة عدد من المهاجرين، بعد استيائهم من المهجر، أو بعد تقاعدهم، ليتعاطوا للتجارة نظرا لقلة درايتهم بالمهن الأخرى، وتدهور صحتهم. وأدى ذلك إلى تضخم القطاع بشكل يفرض التساؤل عن مصيره في المستقبل، خصوصا وأنه بدا يتبوأ رتبة لا بأس بها من بين مصادر عيش كثير من العائلات، كما أنه نسج خيوطا بين المركز وضاحيته الريفية من خلال تغطية حاجياته، وبين المركز والمدن الكبرى التي تغرق البادية بمعروضاتها.

♦ المركز مجال لعرض البضائع الحضرية

بناء على التحولات السالفة، أصبحت متطلبات الساكنة من المواد الاستهلاكية الحضرية أقوى وأكثر تنوعا، حيث يقوم السوق بدور قطب لتبادل المنتوجات التي توفرها المنطقة مثل الفواكه المجففة، والورود، والماشية الصغيرة، والمنتوجات التي تجلب من بعيد مثل الحبوب والأثاث المنزلية والأثواب ومواد البلاستيك. وتغلب تجارة التقسيط، غير المتخصصة على المعروضات، فالتاجر يحاول أن يستجيب لمتطلبات زبنائه، فيحوي داخل نفس المجال مواد غذائية وأثواب وأثاث منزلية وأدوات مدرسية...، مما يجعل تصنيفها أمرا عسيرا، ومحاولتنا تقسيمها إلى خمسة أصناف، تبقى فقط من باب محاولة تقريب واقع معقد من القارئ.

جدول رقم 47 : البضائع المعروضة بالمحلات التجارية بمركز القلعة

صنف	مواد التغذية	الخدمات	الأثواب والأثاث	الاصلاحات المختلفة	مواد البناء	المجموع
عدد الدكاكين	87	67	44	35	31	264
نسبة	32.9	25.3	16.6	13.2	11.7	%100

المصدر: التحقيق الميداني 1982/7/20

المواد الغذائية: تطور تجارة المواد الغذائية لا يدل على أهمية المركز في تزويد المناطق المجاورة له بحاجياتها فقط، بل يعكس أيضا أهمية الساكنة التي أصبحت تقطن المركز وتتزود منه يوميا، وأهمية الطريق الرئيسي كشريان وكواصل بين مختلف الاتجاهات.

وتمشيا مع ذلك، ظهرت مخابز متعددة (16)، مقاهي ومطاعم (28)، تعرض خدماتها أيام السوق وخارجها على سكان الدواوير والمركز والمارة.

الخدمات: باستثناء الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية، يعتبر هذا القطاع حديثا داخل المركز، ويمكن أن يدخل ما يقدمه ضمن الكماليات: ويضم أربعة محلات للاستحمام ومحلين لتنظيف الملابس وستة (6) مكاتب للعدول وصيدلية وطبيبين للأسنان، و 7 محلات للحلاقة، ومكتبين للتأطير السياسي و5 دكاكين للصور الفتوغرافية ووكالة لسمسرة الأملاك العقارية.

الأثواب والأثاث: تعتبر سرعة تطور تجارة الأثواب والأثاث في المنطقة، تعبيرا صادقا عنِ أهمية تغيير مستوى عيش السكان، وعن أهمية سيطرة المدينة على المجال الريفي المكَوني. وأهم ما يميز هذا القطاع الإعراض عن الإنتاج المحلي وتفضيل المستوردات، وهو شيء فصلنا فيه سالفا.

قطاع الإصلاح: يشتمل 16 محلا لإصلاح السيارات، ومستودعين للوقود و5 محلات لبيع أجزاء السيارات والدراجات و4 محلات لإصلاح هذه الأخيرة، إضافة إلى خمس محلات لبيع وإصلاح الأجهزة الالكترونية (الراديو والتلفزيون) ومحلين لإصلاح الساعات. ويعبر تطور هذا القطاع بحق، عن التحولات التي يشهدها الحوض خاصة، والريف المغربي عامة.

مواد البناء: عرف البناء داخل المركز والدواوير المجاورة له، ديناميكية كبرى منذ أواسط الستينات، مما استوجب المواكبة بمواد البناء الضرورية كالإسمنت والحديد والخشب ومواد التجهيز الداخلية كالترصيص والكهرباء، وكذا تطوير بعض الحرف التقليدية، كالنجارة والحدادة، حيث يحوي المركز ثلاث محترفات آلية، إضافة إلى أخرى أقيمت داخل الدواوير المجاورة، كما ظهرت دكاكين للحرف الجبصية وصناعة الأبواب الحديدية وغيرها.

نخلص من هذا، إلى أن الانفتاح الذي شهده الحوض أدى إلى ظهور حاجيات جديدة على كل المستويات، فتقوى الطلب على المعروضات الحضرية بعد تدهور الانتاج المحلي. واستجاب المركز لهذا الطلب بتنمية قطاع المعروضات كما وكيفا، إلا أن سرعة وعشوائية التطور لم توفر للقطاع فرصة التنظيم لا مجاليا، (خريطة رقم 22) إذ لم يظهر أي محور متخصص في تقديم خدمة معينة، إذا استثنينا تمركز بعض الحرف والإصلاحات الميكانيكية على طول الشارع المؤدي إلى الفندق، ولا نوعيا إذ تعرض أغلبية الدكاكين بضائع متنوعة بدون تخصص، شأنها شأن المركز نفسه.

خريطة رقم 22

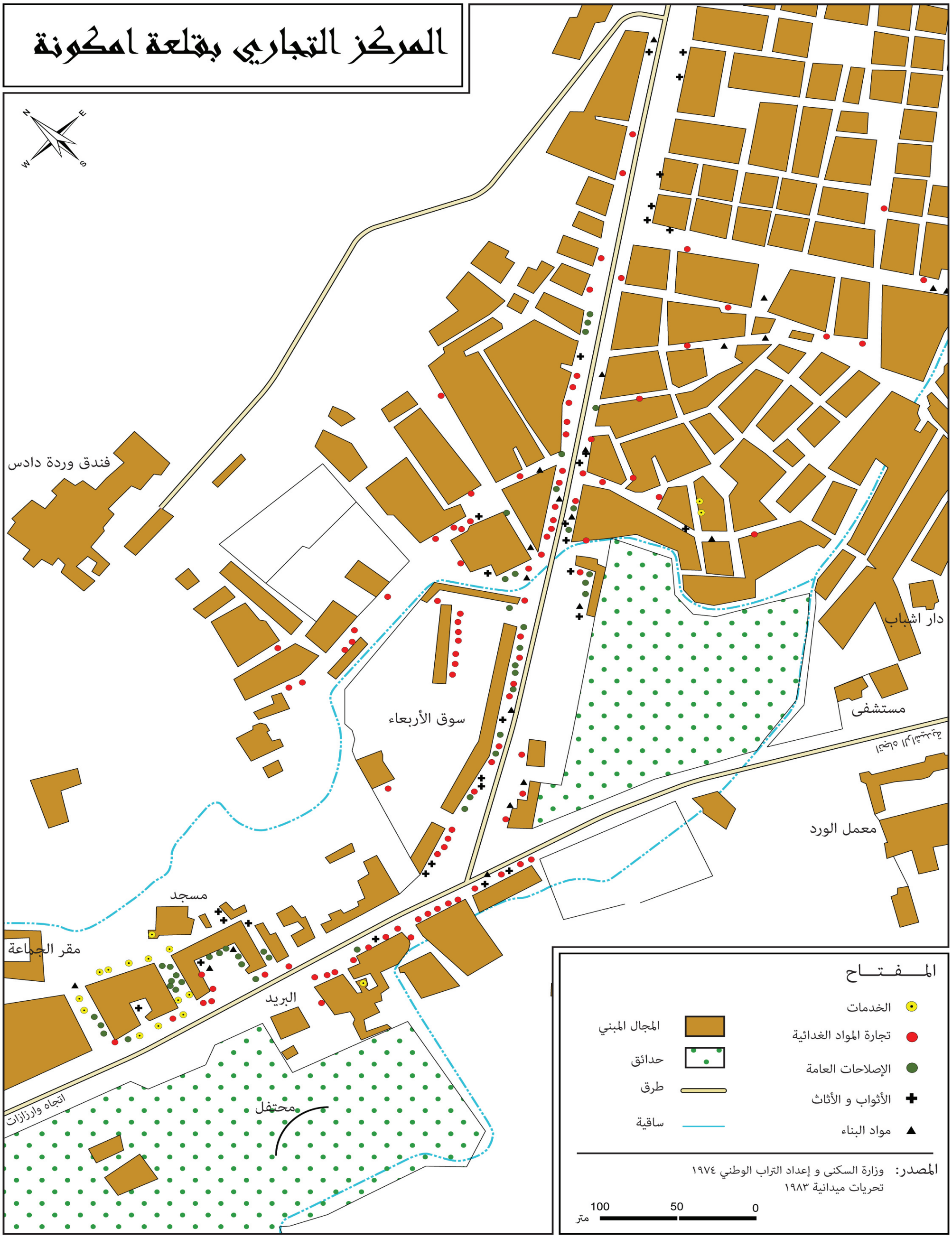

المركز التجاري بقلعة امكونة
N
E
S
W
فندق وردة دادس
سوق الأربعاء
دار الشباب
مستشفى
معمل الورد
مسجد
مقر الجماعة
البريد
محتفل
اتجاه وارزازات
المفتاح
الخدمات
تجارة المواد الغدائية
الإصلاحات العامة
الأثواب و الأثاث
مواد البناء
المجال المبني
حدائق
طرق
ساقية
المصدر: وزارة السكنى و إعداد التراب الوطني ١٩٧٤
تحريات ميدانية ١٩٨٣
100 50 0
متر

2.5.2.3 – هل يستطيع المركز تأطير المجال الجغرافي للحوض؟

تعتبر المصالح الإدارية النواة الأول الذي تبلورت حوله كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فهي التي منحت للمركز مجمل الأدوار التي يؤديها منذ نشأته سنة 1929، وظلت نشاطه الوحيد حتى نهاية الثلاثينات، حيث انضافت إليها صناعة تقطير الورود ودكاكين معدودة لتلبية حاجيات القاطنين بالمركز خاصة منهم الأجانب (اليهود والنصارى). ذلك أن الإدارة العمومية اختُصرت آنذاك في مكتب ضابط الشؤون الأهلية وملحقاته، قبل أن تنضاف إليها المحكمة مع بداية الخمسينات، وأن تنفصل عن مقر القيادة كل البنايات التابعة للجماعات القروية (امكَونة وأيت سدرات السهل، وخميس دادس) بعد 1976. فتزايد عدد موظفي الإدارة، بقطاعاتها المختلفة (الداخلية، الصحة، التعليم، الفلاحة)، وبطريقة ملموسة.

منذ نهاية الخمسينات، تأسس بالمركز، مستوصف اقتصر فيه التأطير الطبي على ممرض أو اثنين حتى بداية السبعينات، فتعزز بطبيب مقيم، وممرضات، لكن عدد الأطر وإمكانياتهم لا تكفي لسد حاجيات أزيد من 50 ألف نسمة القاطنة بتراب القيادة.

أما التعليم فيأتي، كقطاع مشغل، في المرتبة الثانية، فبعد أن كانت المنطقة تضم مدرسة واحدة سنة 1951، أصبحت تضم 3 مجموعات متوطنة كلها في الجزء الأسفل من الحوض، وتحوي في مجموعها حوالي 56 موظفا، يقطن السواد الأعظم منهم المركز، على أن بعض المعلمين المنتمين إلى مدارس مجاورة للحوض يفضلون كذلك الإقامة داخل المركز للاستفادة من بعض التجهيزات الأولية والخدمات، كما استقبل المركز مع بداية السبعينات دارا للشباب وتضم موظفين، وإعدادية سنة 1984، لكن القطاع كما سبقت ملاحظة ذلك، لم يستطع استيعاب أمواج الشباب البالغ سن التمدرس.

على المستوى الفلاحي، استقر بالمنطقة، منذ الستينات، مركز للأشغال الفلاحية، ويضم مساعدين تقنيين في الزراعة والبيطرة وسائقين، ويشمل إشعاعه الدائرة الفلاحية التابعة للجماعات القروية الثلاثة المكونة للملحقة، لكن تأثيره ضئيل ولا يمس إلا الأقلية من الفلاحين المجاورين له.

في سنة 1982 تجاوز عدد الموظفين داخل المركز القروي 120 مستخدما، دون احتساب المنتخبين وأفراد القوات المساعدة، أي ما يمثل قرابة 12% من مجموع سكان المركز.

تتقاضى هذه الشريحة السكانية، وأغلبية أصولها حضرية، أجرا شهريا معدله 1200 درهما، أي ما مجموعه 144000 درهما شهريا. يُروج منها محلياً ما يعادل 70%، حيث

تساهم هذه الفئة في انتعاش الأنشطة التجارية داخل المركز، خصوصا، تجارة المواد الغذائية، والتأثيث والأثواب، وبعض الخدمات.

استطاع المركز كذلك جلب أنشطة أخرى مثل صناعة تقطير الورود والسياحة، حيث أقيم معمل لتقطير الورود داخل محيطه منذ بداية الأربعينات، إلا أن ارتباط عمله بالإنتاج الفلاحي، جعل تأثيره ضعيفا، ويختصر في حضور العمال داخل المركز خلال موسم الورود للعمل دون الاستقرار به. وما قيل عن المعمل ينطبق تقريبا عن الفندق السياحي، حيث لم تستطع هذه المؤسسة توفير شغل رسمي، وقار، لعمالها نظرا لموسمية الاستغلال، وبنية الفندق ونوعية الخدمات التي يقدمها. وهكذا، فبين تاريخ افتتاحه 1972 وسنة 1982، لم يجلب سوى 5 أسر وبعض التجار المتجولين والعارضين لبعض الحلي والأفرشة على قارعة الطريق في انتظار الزوار المارة الأجانب.

نخلص إذن إلى أن أغلبية الأنشطة التي قام عليها المركز أو تطورت بعد قيامه، وإن عرفت تزايدا في عددها وتنوعا في أصنافها فإنها لم تستطع أن تثبت لا العاملين داخلها، ولا المستهلكين لها. فمستوى الاستفادة منها لم يتجاوز، إلا نادرا، الهالة الأولى من الداواوير المحيطة بالمركز (مدرسة، صحة، فلاحة، خدمات...)، فالمركز لم يرق بعد إلى مكانته على مستوى تأطير وتنظيم مجال الحوض، وأغلبية الأنشطة التي يقوم بها لا انتاجية، مما جعل منه تجمعا شبه حضري، ينمو بسرعة، متناسيا قاعدته الاقتصادية الهشة، لكن تطوره ساهم في تباين نطاقات الحوض وبشدة.

3.3 – أفرزت التحولات الحديثة للحوض مجالين مختلفين

أدى تفاعل العناصر المكونة للمجال الجغرافي للحوض مع العناصر الدخيلة، بكل تعقيداتها، إلى تقسيم المجال إلى صنفين: مجال ضعيف الاحتكاك بالخارج، لكنه خضع لتأثيرات أقرب مركز إليه، فأصبح يكون هامشا له، ومجال انفتح بقوة على المؤثرات الأجنبية، فكان تفككه قوي وتأثره أقوى.

1.3.3 – مجال القمم والأودية الجبلية

يشهد مجال القمم والأودية الجبلية تطورات يختلف وقعها حسب البعد أو القرب من العنصر المؤثر، وقوته، والعقبات التي تصادفه، ومدى استعداد العنصر المستقبل للتطور. ويتكون هذا المجال من الحوض الأعلى وجزء كبير من الأوسط، وهو مجال كما سبق أن وصفناه بقساوة ظروفه الطبيعية وبسيادة حياة شبه الترحال لدى سكانه، رغم وجود

بعض الزراعات الضيقة. وسنحاول من خلال نماذج منتقاة من هذا النطاق إبراز أهم التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والمجالية التي عرفها.

1.1.3.3 - إعادة التنظيم السوسيومجالي للدوار: نموذج أمجكَاكَ

إن أولى الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا العنوان هي: لمَ الحديث عن إعادة التنظيم، وما هو المحرك الأساسي لهذه الدينامية، ومنذ متى، وما هَي النتيجة المحصلة؟ أسئلة إذن تتزاحم، وسنحاول أن نفككها قبل صياغة الجواب عليها في قلب شمولي.

لقد حاولنا أن نبين ومن خلال الفقرات السالفة، أن منطقتنا تعيش تحولات، وتحولات سريعة جدا، يمكن وصفها بانقلاب على جميع المستويات، حيث أن كل الذين تمكنوا من متابعة تطور الحياة الريفية منذ بداية القرن العشرين، اتفقوا على أن ما شهدته العقود الأخيرة ليس له مثيل.

على مستوى الدوار، لاحظنا كيف أن العشائر تسعى إلى الحفاظ على التوازن مستعينة بالمؤسسات والتنظيمات الداخلية، وأن الانشطار إلى فئات، استراتيجية اقتصادية اجتماعية دفاعية فقط، رغم انفراد فئات «امازيغن» بالريادة وتهميش فئات الحدادين والمرابطين. إلا أن الاحتكاك الذي عرفته المنطقة بعد انفتاحها، بواسطة المدرسة والطريق والهجرة ... كان له بالغ الآثار على تغيير وضعية هذه الفئات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ففئة الحدادين (إسوقين، إمزيلن) التي كانت متضررة وفي أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي، عندما أقيمت المدرسة في بداية الستينات داخل حيزها الترابي المسكون، وأرغِم أبناؤها على التمدرس كانت أول مستفيد من برامجها ومما أحدثته من التغيرات إن على مستوى السلوكيات أو التعلمات.

النتيجة الأولى لهذا التغيير، أن وظيفة إمام المسجد، وهي وظيفة كانت قبل ذلك محترمة، وتلقى إقبالا من لدن الشباب، إلى حد بلغ فيه عددهم في الدوار 65 فقيهاً، مع بداية الستينات، ضاقت من منافسة المدرسة، فكان مآل من ضاق به الحال أن يهاجر، وهكذا غادر دوار امجكَاكَ ما ينيف عن 15 فقيها بمعية أسرهم.

النتيجة الثانية: إن الأطفال الذين دخلوا المدرسة خلال سنواتها الأولى، سرعان ما جُوبه سعيهم بعجز هذه الأخيرة عن استيعابهم، حيث ظلت المدرسة على حالها عند التأسيس: قسم واحد، معلم واحد، أو اثنان في أحسن الأحوال. فكان على الذين أنهوا تعليمهم في هذه الأقسام، إما أن يسافروا إلى المركز لإتمام الدراسة الابتدائية، وهو حل

أقدمت عليه الأقلية، نظرا للمستقبل الغامض بالنسبة للطفل وأبويه، وللمصاريف التي يتطلبها ذلك، أو مغادرة المدرسة والمسجد معا. فنتج عن ذلك ظهور فئة من الشباب تُتقن المبادئ الأبجدية الأولى، لكن تعليمها أصبح «عالة عليها»، حيث لم تتبوأ المكانة التي كانت تصبو إليها اجتماعيا واقتصاديا، وفي نفس الوقت لم تعد راضية على وضعية آبائها الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تشكل فئة «ثائرة» تبحث عن متنفس، في وقت كان المجتمع ينظر إلى الهجرة بنوع من الحذر، وإلى المهاجر بأنه ضال (إمشكي)*، وما يحكيه عن الآخرين، كذب واستهتار. لكن، وما إن هاجر العمال الأولون نحو أوراش سد بني الويدان أو نحو الجزائر، حتى انحلّت العقدة، وانجرف السيل، حيث أصبحوا مرجعا أساسيا لكل عازم على الاغتراب، بل أصبحوا بمثابة نقطة جذب للآخرين. هكذا، هاجرت ثلة من الفقهاء، بمعية أسرها نحو سهل تادلة والسفوح المطلة عليه، بينما تمركز عمال الأوراش بين الدار البيضاء والرباط (ثلاثون) وأكَادير والحسيمة وخريبكة وأيت أورير.

فئة المْرَابْطين أيضا عرفت تطورات هامة، حيث مُست في جوهرها، وكيان وجودها، ذلك أن وجود هذه الفئة كان قائما على الرأسمال المعنوي الذي كسبته من دورها كوسيط، إما بين فئات الدوار أو بين عدد من الدواوير أو القبائل، وقد مكنها ذلك من نفوذ، تجسم في ما يُتصدق به على أبنائها، في كل موسم فلاحي، وفي الحفلات التي تقام على شرف قدوم بعضهم، وفي تدخلاتهم لإصلاح ذات البين في عدد من أمور القبيلةِ أو الدوار بل وحتى الأسر، لكن هذا النفوذ بدأ يتلاشى، وأصبح الشبان ينفرون من أُناس يسمحون لأنفسهم بأن يأكلوا من عرق جبين الآخرين وبدون مقابل، بل أن فرع الزاوية (سيدي بويعزة) الذي يقطن الدوار، انحط شأنه، حيث، وحسب شيوخهم، «حملوا السلاح ونشروا الفساد»، وهي سلوكيات تتناقض مع أخلاق المرابط أو الشريف، إذ العادة تقضي، أن هذه الفئة، عندما ترغب في معاقبة شخص أو النيل منه، أن يكون ذلك بواسطة القوة الروحية التي تستند عليها (البرَكة)، لكن هؤلاء تجاوزوا ذلك، مما أسقط عنهم لقب «سيدي»، وأحرمهم من جمع الصدقات، علما أنهم يتعالون عن العمل عند الآخرين، وليسوا بملاك لأنهم طارئين، مما تسبب في تردي أوضاعهم. لكن أفراد هذه الفئة، بدل أن يتجهوا نحو الهجرة، اختاروا الجندية (12 في الدوار) والتجارة، فتحسنت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وفرضوا احتراما نسبيا داخل العشيرة، مما سمح لهم بالزواج لدى جميع فئات الدوار، دون السماح بالعكس، كما يُستشارون ولا يستشيرون.

كانت لهذه «الفئات الدنيا»، ردود فعل اجتماعية واقتصادية وسياسية، غريبة، بعد احتكاكها بالعالم الخارجي:

اجتماعيا: إذا استثنينا بعض الفقهاء والعمال الذين هاجروا مؤقتا، فأغلبية العناصر التي احتكت بالمدن أو الخارج، تزوجت أو غيرت أزواجها بزوجة تنتمي إلى فئة محترمة داخل الدوار إن أمكن، أو خارجه إذا استمر عناد الفئات الأخرى. ويمكن اعتبار ذلك، عنوانا للتحرر وتحديا لتلك الفئات، بل وتحديا لأقاربهم وللأعراف القديمة.

بينما قام المهاجرون بتغيير مواضع منازلهم ليبتعدوا ما أمكن عن الفئات التي ينتمون اليها، وبالغوا في تنميقها وتزويقها والإكثار من نوافذها، كأنهم يفجرون عقدة كمينة منذ زمن، لأن المنزل الجديد، في تصميمه وحجم بناياته ولونه، لا يتوافق مع المناخ المحلي ولا المتطلبات الآنية للأسرة، كما حرصوا أن يكونوا السباقين إلى اقتناء الأثاث العصرية (الأفرشة، الأواني المنزلية الأخرى) والسيارات، وأن يظهروا بمظهر الأناقة في لباسهم ومأكلهم.

اقتصاديا: أصبح المهاجر منافسا للفئات الأخرى في المشتريات العقارية، بل أصبح عنصر الضغط عليها، حيث اصبحت له الكلمة العليا بخصوص أثمنة الأرض، التي تبيعها الفئات المحرومة غير المهاجرة، أو الفئات التي كانت ميسورة وتدنت أوضاعها. عنصر الضغط والمنافسة هذا، جعل الفئات التي كانت ميسورة تبيع ما لديها، لتتظاهر باليسر رغم وضعية العسر.

هكذا، تصاعدت أثمنة الأرض بطريقة صاروخية (قلة العرض)، وبدأت بوادر تمركز الأرض بين أيدي العمال بعد أن كانت بين يدي الفئات الأخرى، مما أدى إلى حرمان الفئات الميسورة سالفا من اليد العاملة التي كانت تُسخرها وأسفر عن تردي فلاحتها، علما أن أغلبية الأراضي التي انتقلت إلى أيدي العمال، لم يكن مردودها بأحسن، فهدف اقتنائها استراتيجي أكثر ما هو اقتصادي، حيث يسود فيها الاستغلال غير المباشر، نظرا لغياب ذويها أو جنوحهم نحو أعمال غير فلاحية كالتجارة.

سياسيا: لقد تجاوز تأثير الهجرة حدود المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى الأدوار والقرارات السياسية، وعرف سلوك المهاجرين وعائلاتهم تطورا كبيرا في هذا الصدد عبر مراحل أهمها:

- في بداية رحلة الهجرة، كان العامل عندما يعود، يحرص على أن يعرض كل جديد لديه على الآخرين منذ أول ليلة من إجازته، حيث يقيم مأدبة غذاء أو عشاء فاخرة على شرف أعيان الدوار وفقهائه، ويسيطر على المأدبة جو التباهي والترحاب، لأن الهدف الأسمى هو إثبات الذات، إذ الفئات التي أصبح يجالسها هي التي كانت

بالأمس ترفض له ذلك، إلا كخادم، أو مدير لكؤوس الشاي. أما الآن فقد أصبح يجالسها، وفوق أفرشته، وهذا مكسب أولي هام لأنه يجعله يستأنس بفئة كانت بعيدة عنه، وفي نفس الوقت يتعلم منها آداب الحديث والسلوك في المجالس الفاخرة؛

- عندما يحصل الاحتكاك الأول، تصبح الخدعة أمرا واقعيا في سلوك كلا الطرفين: أعيان الفئة الميسورة قديما، يحاولون التقرب من المهاجر لاستغلال منزله وأثاثه وسيارته، وهي أشياء يفتقدونها وإن كان هذا التقرب أحيانا على حساب مبادئ كانوا يحرصون على احترامها، مثل عدم المصاهرة وعدم الجلوس مع عناصر «الفئات الدنيا». أما المهاجر فيجد في التقرب متنفسا لطموحاته الاجتماعية، وفي نفس الوقت، إمكانية للتعرف على أشخاص والإطلاع على أسرار، كانت عليه محرومة، سابقا (زيارة الشيخ أو القائد، إبداء الرأي في قضايا تهم الدوار...)؛
- المرحلة الثانية: وهي التي يقوم فيها المهاجر والفئة التي ينتمي إليها برفض الآخر، ورفض التعامل معه. وضعية، تمت ملامستها من خلال الحملات الانتخابية سنة 1976 و1977 ثم سنة 1983، حيث نجد أن هذه الفئات جندت كل قواتها المادية والمعنوية، لتقديم مرشحين، سبق لهم أن عملوا في الخارج أو أحد أفراد عائلاتهم، أو إذا تعذر ذلك، فردا من فئتهم، ومن ورائه ماديا ومعنويا عمال في الخارج، وكان التعبير عن «الانتفاضة» السياسية بعد أن تم التعبير عن الرفض الاجتماعي والاقتصادي، مما يدل على دينامية القيم رغم أن النتائج لم تكن، في كل الحالات، عند مستوى الطموحات.

تجدر الإشارة في هذا الباب، أن الرفض السياسي لم يكن لسان التعبير عنه دائما في المنطقة، كما هو معهود في مناطق أخرى بواسطة تنظيمات سياسية «يسارية»، بل كان بواسطة الأحزاب اليمينية نفسها، حيث الانخراط هنا، لا ينطلق من مبادئ أو اقتناع، وإنما انتماء فلان من الفئة الفلانية إلى الحزب الفلاني كاف ليجعل مَن هُم في الفئة الأخرى ينحازون نحو حزب آخر. وبما أن هذه الفئة المحرومة قديما، يقظتها حديثة، واهتمامها بالسياسة وليد عقد من الزمن، فإن أغلبيتها ارتمت في أحضان الأحزاب اليمينية الحديثة العهد بالتكوين: (الأحرار، الأحرار الديمقراطيين، الاتحاد الدستوري...) بينما نجد الفئات الأخرى، على الخصوص، في صفوف الأحزاب القديمة (الحركة، الاستقلال...) هذا وينتظر أن يزداد الصراع مستقبلا نظرا لاحتمال عودة عدد كبير من العمال المتقاعدين، حاملين أفكار سياسية ونقابية، وإن هي سطحية، فهي بالنسبة للمنطقة بمثابة «فلسفة التنوير».

فما هو موقف ورد فعل الفئات الأخرى مقابل هذه التطورات؟

فئة إمازيغن: فئة تدهورت أحوالها كما رأينا، وأصبحت تعاني من منافسة الآخرين ماديا ومعنويا، حيث يلاحظ أن أراضيها تفككت وماشيتها بدأت تقل، خصوصا مع سنوات الجفاف، وندرة الرعاة، واضطرارها البيع للحفاظ على مستواها المعاشي أو المعنوي الظاهري، مما دفع بها إلى التفكير في التفتح على المصادر الجديدة للعيش بدل التحجر، كما رأيناها تنفتح اجتماعيا لتقبل، وأخيرا، وعلى مضض، في بعض الحالات، أن يتزوج الأغنياء الجدد ببناتها، بدأت تدفع بأبنائها إلى الهجرة نحو المدن الكبرى أو الخارج، لكن صحوتها صادفت فترة الأزمات (أزمة الطاقة، والانكماش الاقتصادي)، فلم تستطع، في وضعية الحالة المدروسة، أن ترسل سوى فردا واحدا، لكنه عاد على أعقابه، كما دفعت أبناءها نحو المدرسة، فصادف دخولهم إغلاقها، مما جعلها تبحث لهم عن «ملاجئ» خارج الدوار، وكانت النتيجة وظيف واحد، ودفعت بهم نحو الجندية فنفروا منها (ثلاثة، سنة 1982)، وهكذا نلاحظ أن أعمال هذه الفئة تميزت بنوع من العشوائية تبين «احتضارها»، وزاد من مأساتها أن بدأت تلقى مجابهة على مستوى القرارات التي تتخذها، وإن بدا الشباب يولونها الادبار في المجالس ويرفضون الاستماع إليها. انفجرت هذه المأساة خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة (10 يونيو 1983)، حيث انتُخب فرد من عائلة مهاجر أمام مرشح كانت لعائلته أقدمية في القيادة (شيخ، مقدم، منتخب).

نستنتج من هذا، أن الخلايا الاجتماعية تعيش دينامية، وأن الأدوار تتغير لصالح الفئة الجديدة التي أفرزتها ظروف التفتح والاحتكاك مع الخارج، فهل يمكن تعميم هذا النموذج على بقية دواوير الحوض؟

نعم، إنه وبعد تحريات واستجوابات وجولات مكثفة في جميع دواوير الحوض، تبين أن أغلبيتها تعرف نفس التقسيم للعمل بين الفئات. فمجال إبرغوسن مثلا، يضم «حديدة» (حرفيين) «عفر» (زاوية) تُوربيصت، أيت سعيد، تُوزريكت (إمازيغن ملاكين، مُربوا الماشية) والزواج محرم بين الفئات الثلاث. وسكان حديدة يعتبرون، إلى عهد قريب، خداما عند الأخرين، فكانوا أول المرشحين للهجرة نحو الخارج (14 عاملا) وهم الآن يطالبون بتمثيلية انتخابية وتمثيلية لدى السلطات المحلية، وتأثيرهم على تنظيم المجال بارز في إقامة منازل فخمة تعرف من بعيد بحجمها ونوافذها وألوانها (صورة رقم 15).

صورة رقم 15: دوار حديدة (برغوسة) صيف 85
تأثير الهجرة والطريق على السكن وتوسع الدوار باستقبال قاطني الضفة اليمنى للنهر. نلاحظ بقايا التصميم القديم لتغرمت (مع اختصار شديد ظاهريا)

نفس الظاهرة تلاحظ بوادرها في دواوير تابرخاشت وأيت يحيى وأيت احمد وإمغران مع بعض الخصوصيات الطفيفة.

تخرج عن هذه القاعدة، وأعني التحولات الاجتماعية الاقتصادية السريعة دواوير عالية الحوض، حيث تغيب العناصر المحركة للديناميكية (الطريق، والمدرسة، والهجرة...)، وحيث أغلبية السكان لا زالوا يمارسون الانتجاع كمورد أساسي وكنمط للعيش، مما أدى إلى انغلاقهم رغم البوادر التي بدأت تظهر من جراء الاحتكاك بالأسواق والمصالح الإدارية (مشروع تنمية الأطلس الكبير الأوسط)، وما واكب ذلك من ضغط ديمغرافي وضعف الموارد.

2.1.3.3 – انزلاق سكان القمم نحو سافلة الحوض

اتسم سكان القمم والأودية الجبلية، إلى عهد قريب، بقلة تنقلاتهم عدا وراء الماشية. وتعتبر إقامة المركز الإداري والسوق الأسبوعي، في سافلة الحوض، مع بداية القرن، منطلق دينامية قوية شملت جل مناحي الحياة، حيث أصبح السكان يؤمون المركز لقضاء أغراضهم الإدارية، ويحجون إلى الأسواق لشراء ما تعرضه من البضائع أو بيع منتوجاتهم الجبلية، وقد أدى تنامي الهجرة إلى تغيير السلوك، حيث رفض جل الذين غادروا، العودة إلى الاستقرار بالموطن الأصلي، بل فضلت ثلة منهم الاستثمار في السكن، والاستقرار بعد تقاعدها داخل المركز للاقتراب من التجهيزات الإدارية (البريد، والبنك...)، والاجتماعية (المستشفى، والمدرسة...)، حيث استهوتها الحياة الحضرية، فأضحت لا تطيق العيش بين أحضان مجتمع الدوار، بعد ما الفته من تحرر إزاء القيود الاجتماعية وما تعلمته من سلوك استهلاكي، وتعامل نقدي، وعززت صعوبة المواصلات التي تعاني منها المناطق الجبلية هذا الاتجاه، دون أن تؤدي إلى إنهاء الصلة بين المجالين.

الفئة الثانية، لنفس الأسباب، وسعياُ وراء تحسين مستوى عيش العائلة، عملت على شراء الأراضي الزراعية عند سكان الواحات لتستقر. وقد وجد هؤلاء، خصوصا بمنطقة أيت يحي مجالا متاحاً للحرث ولو بالاعتماد على الضخ، حيث يدخل شراء الأرض من بين الأهداف الأولى التي يسطرها كل مهاجر لنفسه: البحث عن قاعدة اقتصادية واجتماعية للعائلة وتحريرها من التبعية للآخرين، ومنحها مكانتها اللائقة:

- ان الإنسان يعتبر غريبا، ما لم يملك أرضا فلاحية تمكنه من المساهمة في الأمور المشتركة للدوار أو العشيرة، مثل كنس السواقي وتوزيع مياه السقي وحراسة الحقول وحفلات افتتاح مواسم القطف والحصد، وغيرها من الأمور التي تمكنه من اثبات وجوده وسط الجماعة؛
- ان من لا أرض له، ومبدئيا لا يحق له حتى التجوال وسط الحقول لعدم وجود مبرر لذلك، وبالأحرى التمتع بإنتاجها، إلا إذا كان خادما أو متسولا؛
- تعتبر الزراعة بالنسبة للسكان بمثابة عبادة، حيث يعتبر البعض ما يُتلف من الغلات، سواء كان ذلك من طرف الإنسان أو الحيوانات أو الحشرات أو الطيور، بمثابة زكاة للممتلكات وللروح؛
- يعتبر حضور مستغل معين في كل نوبات السقي داخل الدوار عنوانا للغني والابهة.

يبرر ما سبق التنافس الحاد على شراء الأراضي الزراعية واستصلاحها، رغم تجاوز أثمنتها الحدود المعقولة اقتصاديا، حيث بلغت قيمتها، وبالنظر لندرتها، ازيد من 280000 درهم للهكتار المسقي في سافلة الحوض، وتجاوزت 320000 درهم للهكتار في أواسط الحوض، لينعدم العرض نهائيا عند سكان العالية[2].

على النقيض تزداد أهمية العرض والحركة العقارية نحو السافلة لاتساع المساحات المزروعة ولأهمية عائدات الهجرة، وخصوصا لأهمية عرض وفرته ممتلكات زاوية مولاي عبد المالك بعد تدهور أحوالها، حيث استولت قديما على أراضي بورية، ثم بدأت تجزؤها لتستصلح كأرض زراعية، فجذبت استثمارات حوالي 25 عائلة من إمغران (أيت زكري) خلال عقد السبعينات، كما استقبلت أسرا من امكَونة وأيت سدرات الجبل. على أن بعض الدواوير المحاذية لمركز القلعة (زاوية اكَرض، ميرنة، الحارث، القلعة، أيت عيسى، معياش، تاوريرت، إقدارن...) بدورها بدأت تستقبل أجانب، قدموا إليها من المناطق الجبلية، ليشتروا مساكن وأراضي زراعية، أحيانا بأثمنة خيالية[3].

نخلص إلى أن مجال القمم والأودية الجبلية، رغم عزلته النسبية، أصبح يشهد دينامكية اجتماعية واقتصادية، أدت في أغلب الحالات، إلى طرد السكان ونزوحهم نحو سافلة الحوض وخارجه.

2.3.3 – **مجال الواحات والتفكك**

سبق وأن أشرنا إلى أن مجال الواحات أكثر انفتاحا من النطاقات الجبلية، سواء بوصفه مجال مستقبل للمركز الحضري المنظم والمؤطر للحوض، أو بوصفه أكثر تأثرا بطرق المواصلات والتعليم والاحتكاك الإعلامي والهجرة الدولية، ومن تم أكثر تحررا من قيود التنظيم القديم قلْباً وقلباً، وهو ما سنحاول الوقوف عند أهم عناصره من خلال دراسة حالة قصر تريكيوت.

1.2.3.3 – **انفجار قصر (نموذج تريكَيوت)**

تهدف هذه الفقرة ابراز التحولات التي شهدها قصر نموذجي تحت تأثير العوامل الأنفة الذكر. ولبلوغ هذه الغاية، قمنا باستغلال الصورة الجوية والتحقيقات الميدانية، فوضعنا

2 – لا يقبل السكان على البيع إلا عند الشدة تبعا لقولهم: "الأرض الفلاحية يستحسن أن تُنبت فيها الشيح من أن تُنبت فيها الرجال".

3 – مهاجران من أواسط الحوض اشتريا منزلين قرب المركز بـ 500000 درهم.

خريطة مفصلة للقصر قبل «انفجاره» انطلاقا من بقايا تصميمه القديم، ثم خريطة للسكن بعد تشتته مجاليا، ثم قمنا بترصد أفراد كل عظم من العظام التي تقطن القصر في كلا المرحلتين، وحاولنا التعرف على متزعمي الحركة وموقعهم الاجتماعي والمجالي داخل القصر، ثم ضبط السكان الأجانب عن القصر وموقعهم، وتتبع تطور المؤسسات العامة للدوار، فكانت النتائج مبهرة.

♦ القصر القديم واندماجه

ينتمي قصر تريكيوت إلى فخدة أيت يحي السدراتية، وقد أقيم فوق بروز صخري وسط الحقول محاطا بالسواقي والبساتين من كل جوانبه، وقد روعي في تصميمه ضيق مساحة المكان المخصص للبنايات وضرورة تفادي تبذير المساحات المنزرعة، فسور بجدار خارجي يحميه من الهجومات الخارجية حسب ما توحي به طريقة وتقنيات البناء، حيث تميز السور بقاعدة عريضة وبعلو يزيد على 7 أمتار، وبانغلاقه على الخارج (وجود ثقب تتسع لتمرير فواهات البنادق)، مع وجود بابين رئيسيين عليهما حراسة يتولها بواب، وحراس يجلسون داخل غرفة تطل على الباب بواسطة كوة تنظر نحو الأسفل لكي لا تُرى من الخارج. يعتبر السور معلمة جماعية، حيث تسهر القبيلة على أقامته وحمايته وإصلاحه[4].

بعد الدخول من الباب الرئيسي، الموجه نحو القِبلة، يُوجد مجلس يُستغل للاستمتاع بنسيم الأزقة المتشعبة والمغطاة وإقامة جلسات الاعيان للتشاور في أمور القبيلة قبيل وبُعيد أداء الصلوات في المسجد الموجود مباشرة على يمين الباب. ويضم هذا الأخير محرابا للصلاة ومغتسلا وبِئراُ ومكانا لتسخين الماء ومرافق أخرى.

نحو الداخل، تتخلل القصر أزقة رئيسية تنتهي إلى أحد البابين الرئيسيين، جزء منها مغطى بينما تُرك الجزء الآخر للإضاءة والتهوية. تتعامد مع الأزقة الرئيسة المتسعة، أزقة ضيقة، غير نافذة ومغطاة بأكملها.

المنازل داخل القصر مكوّنة من طبقين أو أكثر، ومتلاصقة بطريقة تجعل جميع السطوح مشتركة.

عند الباب الرئيسي الأول توجد ساقية هامة، وعلى مقربة منها توجد مغارة كبيرة استغلت كمقلع للمواد الأولية التي بها بني القصر، لتصبح بعد ذلك مكانا للجلسات ومربطا

4 – وثيقة رقم 6: الخاصة بسور تريكَيوت وإصلاحه، عن (محمد حمام، 1978).

للماشية، وغير بعيد منها، أقيم دكان حداد. أما الباب الرئيسي الثاني فهو ينفتح على ساحة أقيمت فيها البيادر بصفة مركزة على ما تبقى من الصخرة التي أقيم عليها القصر، كما يؤدي إلى ساحة أقيمت عليها المقبرة والضريح، وتستغل لإقامة أفراح القصر.

يوفر القصر، وعلى صورته هذه، الامتيازات الاتية:

- موضعه وسط الحقول يمكنه من مراقبة هذه الأخيرة والسهر عليها دون تبذير للأراضي الزراعية، حيث يُمَكن تقارب المنازل واستغلالها للمجال عموديا من اقتصاد المساحات، والمواد الأولية وتكلفة الصيانة، ويحمي القصر من الانقلابات الحرارية التي تعرفها هذه المناطق؛
- اجتماعيا، القصر حسب ما يُروى، كانت تسكنه عناصر من قبيلة امكَونة، ثم أُجبِرت على الرحيل بعد أن هاجمه أيت سدرات وحاصروه... ويبدو أن سكانه الجدد لهم علاقة وارتباط وثيق باستقرار زاوية مولاي عبد المالك في المنطقة بعد نزوحها خلال ق19 من إماسين (إمغران).

وقد لعبت هذه العوامل أهمية بالغة في تكوين المورفولجية الاجتماعية للقصر، حيث نلاحظ أن قاطنيه يتكونون من 4 عظام وهي (أيت امحمد، أيت موسى، أيت الحاج، أيت حدو) وتتميز هذه العظام بتماسك قوي وتمركزها مجاليا داخل القصر. على أن عظم أيت امحمد، وهو الذي يجاور المسجد، كان أقوى، حيث يتشرف كل يوم الجمعة وأيام العيد بزيارة الشريف لحضور الصلاة داخل المسجد، والتوجه مباشرة بعد الصلاة لتناول الفطور مع أعيانه.

نظرا لتماسك البنايات القديمة للقصر، وتشابه تقنيات، وظروف بنائها، فهو لا يظهر أي تمييز فئوي أو طبقي داخله، بل اعتبر وجود عدة مرافق مشتركة بين السكان دلالة على التلاحم. أما الأجانب فينعدمون، وإذا وُجدوا، فيدمجون ويندمجون مع مكونات العظم المستقبل لهم تحت نفس الاسم ليحميهم ويتكفل بهم في جميع أمور القصر، بما في ذلك الحقوق والواجبات، وللجماعة يد قوية في هذا الشأن.

فتماسك عناصر البنايات واندماجها، ما هو إلا انعكاس للتماسك الاجتماعي السابق لفترة التحلل.

♦ مرحلة انفجار القصر

تطور القصر منذ بداية القرن العشرين حتى الآن تحت تأثير ظروف الانفتاح العام للمنطقة وتأثير العوامل التالية:

- دخول الإدارة المخزنية وانتشار الأمن؛
- إنشاء المدرسة بجوار القصر وبداية انتشار التمدرس؛
- دخول السيارة ضمن المستهلكات العادية، مما سهل غزو المواد الحضرية للأسواق؛
- انفجاز ديمغرافي كبير أدى إلى تزايد سكان القصر بين 1954 و1982 بنسبة 64% وفقدان التوازن بين المتطلبات والموارد الفلاحية المحلية؛
- تدهور دور الزاوية المجاورة للقصر؛
- تدهور دور المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية القديمة؛
- ظهور تيار قوي للهجرة، سواء منها الدولية أو الداخلية.

ضغوط خارجية تفاعلت مع العوامل الداخلية فغيرت بنية القصر تغييرا جدريا، برزت معالمه خلال مرحلتين:

★ المرحلة الأولى، امتدت من دخول الكَلاوي إلى المنطقة حتى عهد الاستقلال، واتسمت بما يأتي:

الاتصال بين الزاوية والكَلاوي، حيث أشيع في المنطقة أن الشريف تم نفيه من طرف الكَلاوي والسلطة الفرنسية إلى مراكش، وهي مكيدة، نسجت خيوطها السلطتان، لفرض السيطرة على المنطقة، حيث تصاهر الشريف مع الكَلاوي، وساندت الزاوية الأم بإماسين دخول هذا الأخير وسيطرته على الجنوب، حيث وبمجرد ما تم له ذلك، عيّن شيخا من قصر تريكَيوت، وهو أول من استقر خارج أسوار القصر، قبل أن تحدو حدوه عائلات ضاق بها المقام إما لحجمها أو لضيق الحيز الذي تشغله.

تميزت البنايات في هذه المرحلة بعدم الابتعاد عن القصر الأم، وعن الحقول، حيث اتخذت شكلا خطيا بين الرستاق الرعوي والحيز المنزرع[5]. منازل منفردة، على شكل

5 – يقضي العرف في المنطقة بأن كل شخص له الحق في استغلال المجال الممتد أمام ملكيته بعد استصلاحه، ما لم يكن أرضا مسقية (أمام الباب، الحقل...).

رياض (غرف بدون طابق يتوسطها فناء)، تفصلها أزقة، وفتحت أبوابها ونوافذها نحو البساتين. عمل اهلها على إقامة بيادر للحبوب، ومناشر للتين وحواضر للماشية، على مقربة من المنزل أو داخل إحدى افنيته، وبذلك توسعت رقعة البنايات بشكل مثير للانتباه.

أما الذين لم يحالفهم الحظ في الخروج من القصر، إما لظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية، فقد عملوا على إنشاء كل ملحقات المنزل خارج حيز القصر القديم (بيادر، مناشر، حواضر) علما أن ذلك لم يكن يتطلب سوى جمع أعيان الدوار، حول مائدة غذاء أو عشاء، أو استشارتهم بعد صلاة الجمعة حول مكان إقامتها. أما مسألة المساحة فلم تكن مطروحة ما لم تمس مصلحة القبيلة أو أحد أفرادها، مثل البناء قرب الممرات الرئيسية المؤدية إلى الحقول أو إلى المسارح.

★ تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بانتشار رقعة الدوار على مساحة تفوق 70 مرة المساحة الأصلية للقصر، حيث انزلقت البنايات لتقترب من الطرق والمدرسة ومحلات البيع، كعناصر جديدة مهيكلة للدوار. ونظرا للتفكك الذي نال المؤسسات التي كانت تحمي هذا الأخير، فإن انفجاره لم يسبقه تخطيط مما تسبب في انتشار واسع للبنايات وتغير جدريٍ في أبعادها وموادها، فأزقتها لا تخضع لأي تنظيم معين، سوى الذي تفرضه الحيثيات المرتبطة بالموضع الطبغرافي للمنزل ووضعه العقاري. فاستقبلت المرافق التي كانت ملحقة بالقصر سابقا منازل جديدة، واقتنى عدد من الأجانب – لم يكن ليسمح لهم بذلك لو بقي التماسك القديم – أرضا من أهلها، أو من الزاوية المتدهورة، وأقاموا فيها سكنا لهم، حيث استقبل الدوار فقط خلال عقد السبعينات ما يزيد عن 16 أسرة أجنبية على العشيرة: 6 منها لعمال مهاجرين، نزحوا إما من الدواوير الموجودة على الضفة اليسرى لوادي دادس، أو من أيت سدرات الجبل، و4 أسر من إمغران، وأخرى من تنغير وسوس.

وهكذا أصبح توسع الدوار خاضعا لضوابط أخرى، أهمها إمكانية شراء الأرض والحصول على رخصة إدارية لبنائه.

أما المنازل فقد قلت طوابقها بينما ازداد امتدادها، واستقل كل منزل بالمرافق التابعة، مضيفا إليها بستانا مجهزا ببئر ومضخة آلية، غرست فيه أشجار الزيتون واللوز والعنب والتفاح.

نتج عن هذا الانفتاح، اختفاء كل المرافق العامة القديمة، وانقلاب في التوازنات الاجتماعية. فبخصوص النقطة الأولى: اختفى المسجد كمركز للدوار واحتفظ بالقديم رغم عدم ملاءمته للتطور الجديد، إذ أصبح يبعد عن بعض البيوت بأكثر من كيلومتر واحد،

واختفت الساحات العمومية التي كان السكان يجتمعون فيها للتبادل والمرح، واختفت معها أماكن الجلوس التي كانت تتسم بوجودها على طول الأزقة المغطاة التي كانت توفر للساكنة مناخا لطيفا يحلو معه الجلوس والعمل، خصوصا وأن قلة الضوء يقي المجال من كثرة الذباب، كما أنه، ومع اختفاء الساحات العمومية انتهى عهد الحضائر التي كانت مربطا للأنعام، وتفككت البيادر.

بالمقابل، ظهرت مرافق جديدة أهمها: المدرسة والطريق، التي اعتبرت رأس الحربة لتدخل الإدارة في شؤون الدواوير، وظهرت معها شوارع وأزقة، تنفتح عليها أبواب الدكاكين، مستقبلة أوراق الإشهار لقنينة الغاز والسجائر والمشروبات وأدوات الحلاقة العصرية، ومتفننة في عرض المنتوجات الحضرية، في جو تملؤه أصوات الحاكي، لجلب الزبناء وتسلية الأطفال والشبان الذين يجتمعون عند أبوابها للتسلي بلعب الورق.

★ اجتماعيا: داخل الدوار القديم كان كل عظم يشغل حيزا محددا ومتماسكا بشكل يجعل كل العائلات المنتمية إليه تجمعها مصالح مشتركة: (السقي، نفقات الإمام، الدفاع...) مما يفرض عليها التآزر والتعاضد، بينما أصبح الوضع الجغرافي للسكان، بعد خروجهم من القصر، غير خاضع لضوابط دموية ومعايير اجتماعية، حيث نجد أسرا انبثقت من عائلة أو عظم واحد، تشتت مجاليا، واحتلت كل واحدة منها مكانا يتناسب وإمكانياتها المادية في الحصول أو شراء أرض للبناء والإقامة. فاختلط الأصليون بالدخلاء دون تمييز لفئاتهم وأصولهم، لتبرز فوارق فئوية أخرى تقرأ على المظهر الخارجي والداخلي للمنزل والمرافق المحلقة به.

عكس دواوير النطاق الأعلى من الحوض، استقبلت دواوير السافلة سكانا أجانب، وساهموا مع النمو الديمغرافي، والنمط الجديد في البناء وفي امتداد رقعة البنايات، وتداخل الدواوير بشكل يصعب معه تحديد بداية ونهاية كل دوار، فظهر مفهومان للدوار: مفهوم بشري، يبرز في الموروث من القيود والعادات القديمة عند توزيع السخائر المخزنية وأجرة الإمام والماء، حيث لازال الحديث يتداول عن نوبة العظم الفلاني من الماء، رغم استقباله للدخلاء الذين اشتروا الأرض وأصبح لهم نصيب في النوبة، ومفهوم مجالي، متمثل في الرقعة الجغرافية التي امتد عليها سكان القصر القديم، والتي تحمل اسمه، رغم أنها تضم خليطا من السكان.

إنها نهاية القديم، ذلك القديم الذي رغم فوائده اتسم بكثرة القيود مما جعل أبناءه ينفرون منه.

2.2.3.3 – الواحات تفرغ سكانها خارج الحوض

شهدت الواحات الجنوبية تفككا أقوى من الذي شهدته باقي أجزاء الحوض، وذلك رغم ما تتسم به من ظروف مناسبة نسبيا للحياة. فموقعها في منخفض فاصل بين السلاسل الأطلسية الشاهقة وسلاسل صاغرو، وتضاريسها المتميزة بالانبساط النسبي ومياه أنهارها، جعلت منها، منذ القدم، معبرا لأهم القوافل الرابطة بين درعة وتافيلالت، وبين تافيلالت ودمنات. وجلبت إمكانياتها الزراعية القبائل الرحالية المجاورة (أيت عطا) مما كَون منها مجالا لاحتكاك قوي ومتواصل، زاد وقعه بعد تأسيس المركز والإدارات التابعة له وبعد ربط المجال والأسواق المجاورة له بالعالم الخارجي بالمواصلات العصرية. فمن بين 52 دوارا تكون النطاق الأسفل للحوض 13 يعبرها الطريق الرئيسي رقم 32 و23 يصل إليها طريق صالح للاستعمال وإن لم يكن معبداً.

ويعتبر المركز القروي لقلعة امكَونة منطلقا لأزيد من 30 سيارة للنقل العمومي، بعض منها يصل حتى الدار البيضاء والرباط، إضافة إلى حافلة تجوب الأسواق المجاورة و6 حافلات عمومية تعبره مستغلة المحور الممتد بين مراكش والراشيدية.

عوامل احتكاك متعددة ومختلفة التأثير اقتصاديا واجتماعيا، أدت إلى اصطدام قوي بين العادات والتقاليد المحلية، والسلوكات الحضرية التي تسربت عبر القنوات المذكورة، فكانت النتيجة تفكك قوى للبنيات القديمة، حيث فقد التوازن داخل كل القطاعات، فتهافت السكان على الهجرة قصد الاستجابة للحاجيات الجديدة وتحسين أوضاعهم المعاشية. وهكذا غادر نطاق الواحات 569 عاملا، نحو الخارج، أي ما يعادل 73% من مجموع مهاجري الحوض و187 أسرة أي 76،9% من الأسر المهاجرة، وبذلك يكون مجموع اللذين غادروا النطاق نحو الخارج 1335 شخصا من بين 1725 هاجرت الحوض (77،3%) (خريطة رقم 24)

خريطة رقم 24

لم يسلم نطاق الواحات أيضا من تأثير الهجرة الداخلية حيث مست حوالي 2085 شخصا، جلهم يعمل داخل مناجم (بُوَزار، وإيمني، وبُوسكور...) أو كعمال الأوراش قبل أن ينحرفوا نحو السياقة في النقل العمومي (طاكسي صغير) خاصة بالنسبة للعاملين بالرباط والدار البيضاء.

وقد زاد هؤلاء المهاجرون من تفكك البنيات القديمة بسلوكاتهم، وما يوفرونه من أموال تستغل بنسبة 70% في قطاعات غير فلاحية خاصة التجارة والسكن (خريطة رقم 25) وساهمت في تغيير وجه المنطقة، كما دفعت بأفراد عائلات المستثمرين أو خدامهم،

إلى مغادرة مواطنهم الأصلية، إما نحو المركز (45% من التجار) أو المدن الشاطئية، حيث اقتنوا سكنا، أو إحدى الدوائر الفلاحية الشمالية خاصة دير بني ملال وخنيفرة، مما يزيد من تعميق الجرح، إذ تتطلب هذه الاستثمارات من يسهر عليها، وبالتالي تهجير فرد أو أسرة بكاملها، فتتحول الهجرة المؤقتة إلى نهائية، ويستمر النزيف، وتتعزز الروابط بين الحوض والعالم الخارجي، مما يطرح أسئلة عديدة عن مستقبل الحوض وساكنته.

خريطة رقم 25

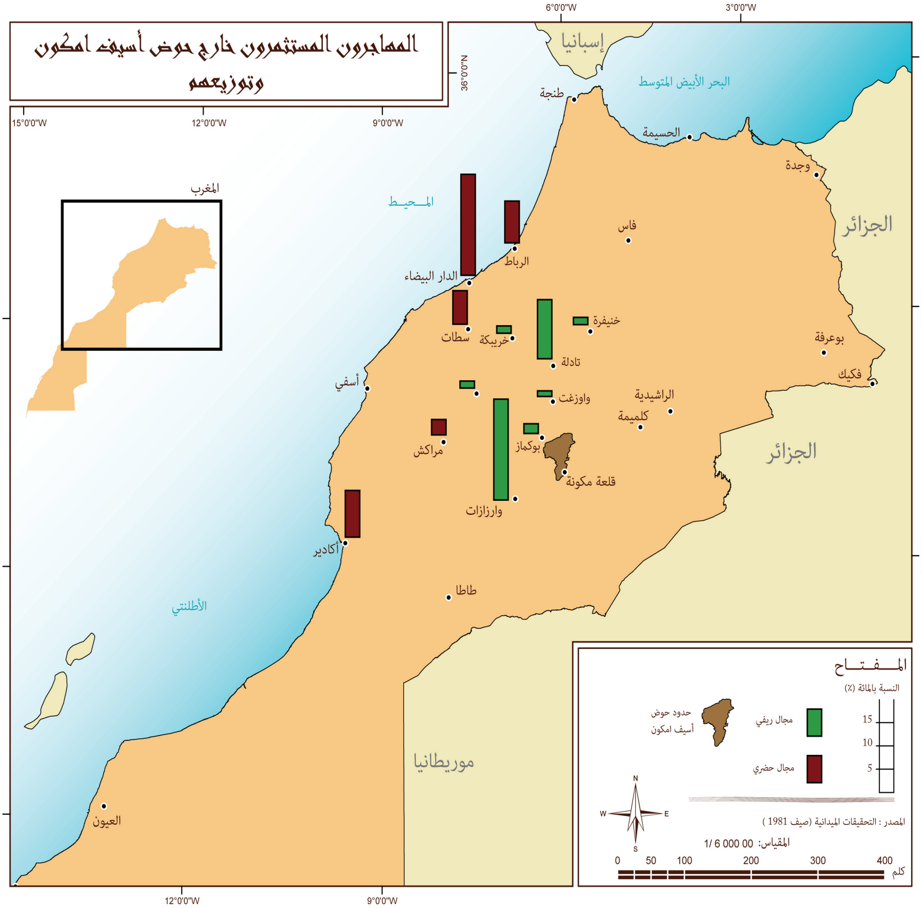

خلاصة عامة

يقع حوض أسيف امكَون على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الكلسي، وتطبع مجاله شدة التضرس والجفاف مما جعل من مياه واد امكَون أهم عنصر في الحياة.

استقرت عناصر سكانية مختلفة منذ القدم داخل الحوض، ونظمت استغلاله تنظيما عقلانيا ومتوازنا، يراعي تكامل الموارد والمجالات، وعملت على حماية هذا التوازن مؤسسات اجتماعية واقتصادية متماسكة البنية. فاعتمد اقتصاد المناطق الجبلية على الانتجاع بين القمم وقدم السفوح، بينما اهتمت الواحات بزراعات كثيفة، تمزج بين الحوليات والمغروسات المختلفة.

توازن عطوب نظرا لقساوة الطبيعة وتحكمها في الإنتاج، سببت عوامل داخلية وخارجية في انهياره حديثا وإعادة تشكيل عناصره. وسعيا وراء إدماج الحوض تدخلت الدولة بكثافة، مما أدى إلى تفكيك بنيات المؤسسات التقليدية، واختلال التوازن بين الإمكانيات الاقتصادية المتدهورة، وحاجيات السكان المتزايدة، مما دفع بهؤلاء نحو الهجرة، وسبب في تحولات سوسيومجالية مهيكلة.

تحولات انتقائية همت على الخصوص الجزء الجنوبي من الحوض، مما جعله يميل إلى الانفصال عن الحوض شكلا ومضمونا، بينما عمل على مد جسر الروابط والعلاقات مع المجال الوطني بواسطة الهجرة الداخلية والاستثمارات المختلفة وما يستورده من البضائع والمستهلكات، حيث ساهم الانفتاح بواسطة المواصلات والأسواق، في دفع حوالي 8000 شخص نحو الهجرة خلال صيف 1982، نحو المجالات التالية:

جدول رقم 48: الهجرة الداخلية ومناطق الاستقبال

الجهة المستقبلة	البيضاء	الرباط	اكَادير	الصحراء	الإقليم	آخر	المجموع
نسبة	18.8	19.4	3.5	2.1	20.4	30.5	100%

المصدر: التحقيقات الميدانية 1982

يبرز توزيع هؤلاء المهاجرين أهمية الأوراش المنجمية عند سكان أيت سدرات السهل، وبعض دواوير الحوض الأوسط، بينما يُظهر ميول سكان الأودية الجبلية نحو الأشغال الفلاحية في تادلة، وتستحوذ المدن الشاطئية على حوالي 50% من المهاجرين كعمال الأوراش وسائقي النقل العمومي (25 طاكسي في الرباط). وهي شريحة تميل في الغالب نحو الاستقرار النهائي.

استثمر المهاجرون نحو الخارج أيضا جزءا من عائداتهم في العقار خارج الحوض، مما عزز الروابط بين الحوض والمجالات المستقبلة مثل الدار البيضاء والرباط وأكَادير، ومناطق الدير (خريطة رقم 18).

جدول رقم 49: توزيع المهاجرين المستثمرين خارج الحوض (1982)

المنطقة	البيضاء	تادلة	اكَادير	الرباط	الاقليم	آخر	المجموع
النسبة	22	18	11	10	23	21	100%

المصدر: التحريات الميدانية 1982

ربط الحوض أيضا علاقته بالمجال الخارجي، بالنظر لما يستورده من البضائع والمواد الغذائية. فمن خلال أجوبة 274 تاجرا داخل مركز قلعة امكَونة، نستنتج ما يأتي:

جدول رقم 50: تواتر أماكن التزود بالسلع لدى تجار مركز قلعة امكَونة

مكان التزود	مراكش	البيضاء	محليا	تنغير	ورزازات	المجموع
عدد التجار	106	27	33	6	2	274
نسبة	60.9	15.5	19	3.2	1.2	100%

المصدر: التحريات الميدانية 1982

- تزود مدينتا مراكش والدار البيضاء أزيد من ثلثي التجار الذين يمولون قلعة امكَونة بالمستهلكات، وتستقطب مدينة مراكش وحدها حوالي 60% من التجار. ويستعمل هؤلاء أزيد من 50 شاحنة تبلغ حمولتها الإجمالية أسبوعيا حوالي 250 طنا من المستهلكات، إضافة إلى حمولة شاحنات الشركات الخارجية والتجار المتجولين مما يسمح بتصور مدى أهمية ما يُفرغ في المنطقة من البضائع ومدى تبعيتها لهذه الأقطاب. (خريطة رقم 26)

خريطة رقم 26

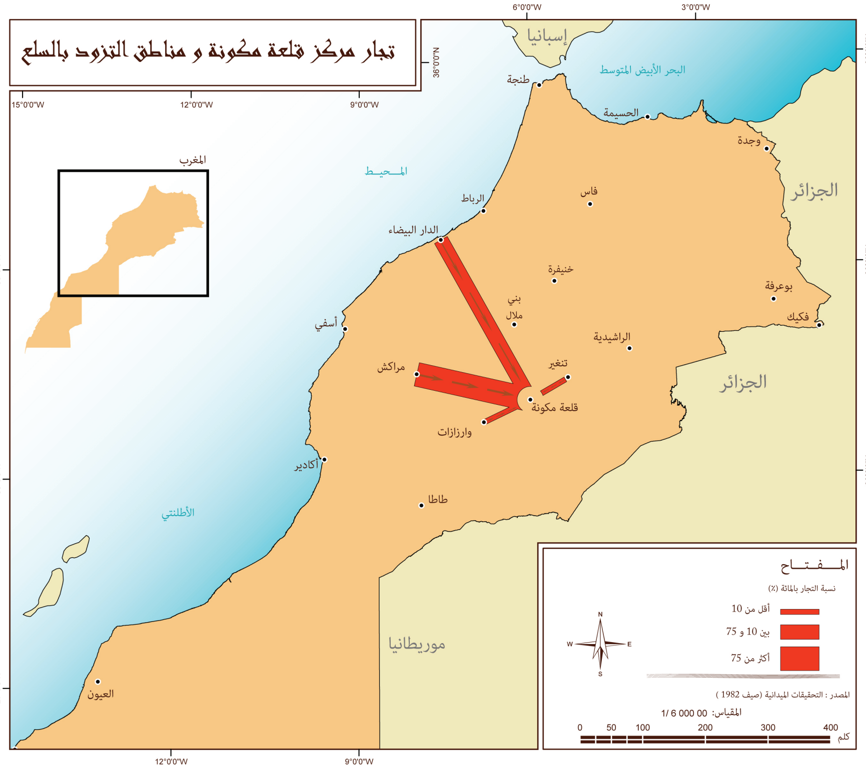

إن دراسة العلاقات بين المجال المكَوني والتراب الوطني من خلال محاور الهجرة الداخلية والاستثمارات وأماكن التزود بالسلع تبرز العناصر الاتية:

- استغلال المجال الوطني لإمكانات الحوض من خلال ضخ طاقاته البشرية وأمواله؛
- تبعية الحوض لشمال المغرب بخصوص مستهلكاته؛
- الدور السلبي للمدن المتوسطة المحيطة بالحوض كورززازات والراشيدية؛
- هيمنة المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط ومراكش واكَادير على العلاقات بين المجال الحضري المغربي والحوض؛
- هيمنة الدوائر السقوية العصرية على الاستثمارات الموجهة نحو الزراعة، مما يزكي التباينات الإقليمية.

يبدو انطلاقا مما ذكر، أن الفرضية التي كونت المنطلق الأساسي لهذه الدراسة، والتي مفادها «أن الحوض يكون جيبا منسيا بين أقطاب تقليدية جنوب الأطلس» متجاوزة، فالحوض لا يكون جزيرة وسط مجاله، لا الجهوي ولا الوطني، وتأسيساً على ذلك، فكل التدخلات الهادفة، يجب أن تتم في إطار شمولي، يستهدف الإدماج التام لجميع المناطق والنطاقات، خاصة منها التي تعاني من «العزلة». (خطاطة رقم 27)

تنظيم مجال حوض أسيف امكون

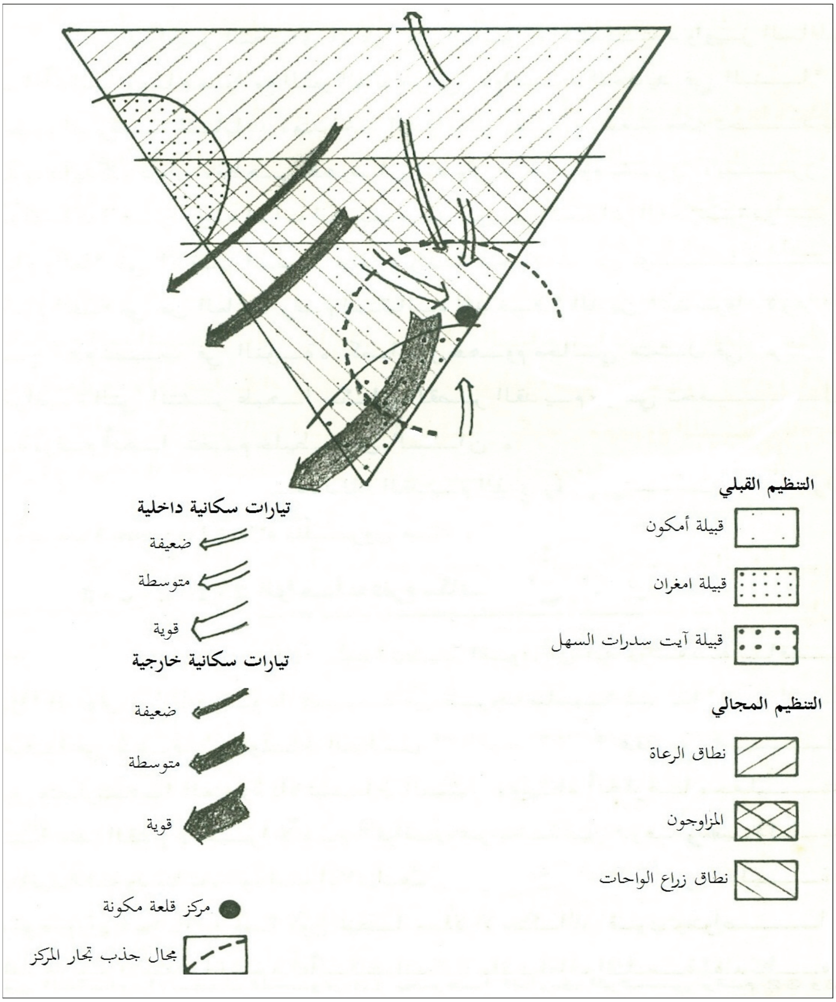

فالهدف ليس هو تشاكل جميع المجالات، وإنما تكاملها (حق المساواة في إطار الاختلاف)، حيث يجب الاهتمام بالقمم والأودية الجبلية كمصدر للمياه التي بها تسقى السافلة، وكمجال للرعي، وذلك بحماية الغطاء النباتي وإعادة تشجير الأجزاء القابلة لذلك، والرفع من مردودية الماشية، وتنويع الموارد الاقتصادية باستغلال الإمكانات السياحية المتوفرة، عن طريق إقامة مراكز مندمجة للاستقبال وشق الطرق، كما يجب الاهتمام بالواحات كمجال للزراعة، بتطوير الإنتاج، وحماية الفلاح من الوسطاء وتمكينه من بيع إنتاجه مباشرة، أو المشاركة في تصنيعه محليا (تصنيع المشمش والخوخ والتين والورود...)، مما سيساهم في تخفيض نسبة البطالة وتثمين الموارد البشرية التي تعتبر أهم ثروة تزخر بها المنطقة.

على أن الاهتمام بالثروات المعدنية لا يستبعد أن تكون نتائجه إيجابية، فالحوض يحتوي على صخور جبسية وملحية، كما يذكر السكان أنهم كانوا يستغلون الرصاص والحديد في المنطقة قديما. إضافة إلى أن هناك حرفا تقليدية يمكن أن تكون مجالا لاستثمار أموال المهاجرين، إذا طورت وفق متطلبات الحياة الحديثة، دون أن يغيب عن الأذهان أن كل تدخل هادف لا يمكن أن يبلغ مبتغاه، إذا لم يتم عن طريق إشراك السكان ونشر الوعي والتعليم وضمن منطق يُثمن الثروات دون استنزافها.

المـلحقات

ملحق (1) عقد تـايـمات

الحمد لله وحده

اشهدونا أل قبيلة أهل الرباط أهل القصر وأيت اخلف وأل أجوت العليا ايت يعقوب[6] أنهم اتفقوا واجتمعوا على الخير والاحسان وصلح أمرهم وعقدوا الإخوة على طول المامدة [كذا] للأبد فمن أتاهم بالخير يلقاه ومن أتاهم بضده يلقاه فهم في دات اخوة من جيل إلى جيل فكلامهم واحد من وراء. . . مع بعض القبائل القادرين أو غيرهم إلى أن قدر الله احد الأثقال أو . . . فهم مشترك فيه. فمن جرا[7] له شيء ونادى الأخرين بالعيطة ولم ياته برجاله فعليه عار الله ورسوله واثم الصبيان والنساء وهذا ما تعاهدوا عليه وعقدوه وقبلوه قبولا تامين من الجانبين على طول الزمان أم قصر فكل من المذكورين تحمل بإخوانه من هؤلاء أهل اكوت لحسن امح في ايت ينعمرو والحسين ابراهيم النسب وبه بن عدي النسب وخي ابراهيم نايت التاير من ايت اشو ومح ابراهيم نيت بن علي ومح الحسين نيت تدا عيسى ومح حمد امح من ايت سعيد.

وأهل الرباط ابرهيم احم امرغن[8]. . . ومن ايت خلف على نيت للا. . . بتاريخ شهر الله شوال عامِ (1444) عبد ربه إمام مسجد ايت يعقوب وعبد ربه محمد المهدي التوندوتي إمام رباط امكونة.

6 – تنتمي الدواوير المذكورة في هذا العقد: (الرباط، ايت اخليفة، أكوتي العليا، أكوتي السفلى (ايت يعقوب) إلى (فخذة) ايت احمد وهي من المجموعات القاطنة للجزء الأوسط من الحوض (جماعة إغيل نمكون حسب التقسيم الإداري ل 1992)

7 – جرا له شيء: وقع له.

8 – حم أمرغن: شيخ قبيلة امكونة حين توقيع العقد، بل لازال أحفاده يمارسون نفس الوظيفة حتى الساعة (2015)

مـلحق (2)

القـصـاص

الحمد لله

إلى قبيلة أل الرباط كبيرا وصغيرا حرا وعبدا سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد قال لكم الشيخ امكونة خيا حمد نيت تقل[9] أما بعد يا إخواننا علمني لحسين تكلطت (تَكَنضُلت) في أخي قبل أن يموت لما تنزعوا م حنيت تكنطت مع ابراهيم نيت مرغ (مرغن) وعلمني للشيخ قبل أن يموت م حنيت نكنطت وما نحن قال لكم الشيخ ولا بد أيت حدو ولحسين نيت حدو مع مح ولا بد كل من كسر اليمين الحلوف نوقد النار في داره وما لا بد وما نحن يا برهيم نيت مرغا قدم يوم السبت في بوتغرار وقد دعا لك الشيخ والسلام.

وبدا إليك خيا حمد نيت تقلا المكنى القرشي

أمنه الله إن شاء الله

9 –خيا احمد نايت تقلا المكنى بالقرشي من عشيرة ايت امراو كان شيخ لقبلية امكونة.

ملحق (3)

مقتطفات: اتفاقية توزيع الماء بين دواوير ايت زكري (إمغران)

«. . . اتفقت القبيلة المباركة بني سكرى[10] على مصالحهم ومصالح بلادهم وساقيتهم وقسموا الماء لما أرادوا أن يرقبوه حيث يتنازعون مع ايت تومرت[11]، كيف يجعلون له ويتفقون عليه فقسموه على أربعة أسهم. . . ويتكفل كل واحد بإخوانه على من يرد الماء في نوبة أخرى، ويتكفل به حتى ما جعل عليه القبيلة من الإنصاف. . . ودخلنا في أحكام العقدة التي اشترطت القبيلة المباركة بني سكرى في مصالح ساقيتهم عند رفدها حين خلاها[12] بني تومرت ونزعوا عليها. . . حتى سمعوا أهل القبائل عليهم وتنازعوا عليهم وكسروا تلك الساقية حتى عدموه من ذلك الموضع الذي كانوا فيه حتى لم يظهر فيها قليل ولا كثير ولا يقدرون أن يرفدوه من جيهة العدو وضربهم بالرصاص في ذلك الموضع.

ويتفقون القبيلة أن يرفدوه، وطلعوا وهبطوا حتى ما بقي لهم عار ولا كشقة بينهم وبين أصحابهم وجعلوا مزارقهم[13] ورفدوا الساقية وجعلوا الجديد فوق القديمة، ويتفقون كلهم خصوصا وعموما على أن أولاد سيدي بوبكرا أنهم أدخلوهم في الساقية الجديدة كمثل القديمة بيوم الجمعة بالسقي وا والتصريف سوى ضيفانه والحركة وسخائر والحركة وسخائر[14] القبيلة وتضف القصور والبروج[15] ويشترطون بينهم مرابطين ولاد سيدي بوبكر كل من رد الماء في نوبة اخر يتضف بثيران اثنين ومد من القمح وستة امداد من السمن وكبش امغوس[16]. وكل ما جاء من ذلك الإنصاف تيقسمه على أربعة اقسام سهم لكل ربع. . . وكلما ما حات الساقية فيه من الديور والنوادر وغيره من الملك لم يتعرض لتلك الساقية وقطعوها فيه واعطوا لاهل ذلك الملك مقدار ذلك والساقية القديمة لا يخليها من القبيلة. . .

(أوائل شهر الله المحرم عام 1077 هـ واعيد نسخه 13 شهر الله رمضان المعظم 1238 هـ)

10 – بني سكرى: ايت زكري: إحدى الفخذات المنتمية إلى جماعة توندوت مركز سكورة وتوجد على اسيف نايت تومرت على الحدود الغربية لحوض اسيف امكون.

11 – ايت تومرت: دوار ينتمي إلى فخذة ايت زغار ويوجد على الحدود بين قبائل امكَونة وايت زكري.

12 – خلاها: كسرها.

13 – المزارق: شخصية تضمن آخرين.

14 – سخائر: جمع سخرة ما يطلب من قبيلة أو دوار.

15 – تضف: حراسة.

16 – امغوس: كبش بالغ سنتين.

ملحق (4)

خدمة المؤسسات الاجتماعية

الحمد لله وحده وصلى الله وعلى أله

لما قدموا أهل ربط]الرباط[مكونة ايت حمد لحضرة الاشياخ فاجتمعوا واتفقوا على اصطلاح متع مسجيدهم اين كان ونعين فجعلوا له ثلاثة منهم يجمعونه، منهم ابراهيم نيت مرغن كما كان والده رحمه الله ووقفنا معه لحسين نيت بدود والحسين نيت حدو والجميع يؤمن عند ابراهيم المذكور وكما وجدوه قبلهم كذلك لمقدم عدى نيت تمتنت تحمل باخوانه ايت تمنت كذلك المذكورين كل واحد تحمل باخوانه . . . وجعلوا في الدراهيم المستفرضين سالفا وهم تسعون ريال يجمعونهم في دخول فبرائر وجميع ما بقي في متع المسجد من الدين والكراء وغيره يجمعونه في العنصرة المستقبيلة علينا بحول الله إن شاء الله بلا كلام ولا نزاع، فمن وقف وخدم بالصدق في أمور القبيلة فالله يرزقه ستر الدارين ومن اشتغل بعيب أو غش أو عكس أعاده الله عليه في نفسه وماله وأولاده بقول نبينا عليه الصلاة والسلام من غشنا فليس من (منا) هكذا اشهد عليهم بذلك وهم باتم حال يتم به الاشهاد في تاريخ أواخر جمادى الثانية عام 1344.

عبيد ربه سبحانه احمد بن سيدي لحسن التلمسلاوي لطف الله به.

ملحق (5)

ضيوف القبيلة[17]

الحمد لله

زمام أضياف[18] قبيلة عفر

متاعالفقيه	تسعة أضياف سوى الثلث
الكاتب	ضيف وثلث
سيد مح الحسن	ضيف ونصف
سيد محا يوسف	اثنين أضياف سوى الربع
على امح	ضيف سوى الربع
مولاي ابراهيم احميد	ضيف
مولاي المداني امح	ضيف
مولاي الحسي ابراهيم	ضيف
ايت مولاي محمد	ثلثان ضيف
ايت الحبيب مع ايت مولاي حميد	ضيف
مولاي علي رابح	نصف ضيف
بنيت	ثلثان ضيف
مولاي علي الحسن	ضيف سوى الربع
ايت مولاي احفيظ	ثلاثة أضياف ونصف
مولاي احمد نيت مولاي سعيد	ثلاثة أضياف وثلث ضيف
مح امح	عشرين سوى ثمانية دراهيم
احمد نيت الحبيب	العشر
حم ارو	العشر
ايت مولاي ابراهيم	ربع ضيف
حميد نيت حفيظ	ربع ضيف

كتبت في جمادى الثاني عام 1348

عبد ربه محمد بن يوسف بعفر

أمنه الله

17 – تستغل هذه الوثائق لتوزيع السخائر (corvées) والأتعاب التي قد تنزل بالقبيلة، حيث يراعى في توزيعها التناسب مع الممتلكات من الأرض أو الأنعام

18– أضياف: المقصود به، الضيوف.

وثيقة رقم 6

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وأله

اتفقت الجماعة أهل ترجوت بأن الصور الذي بنوه أهل القبيلة بأنهم شرطوا في شرطهم كل واحد يرعى قدام ادره من الماء وغيره مما يضره ومن فرط فيه حتى يهدم له، فيعاونه له أهل القبيلة حتى يصلون أربعة ألواح ثم يكمله إلى تسعة الواح. وهذا ما قالوه بلسانهم وزممنه في الورقة وبتاريخ وربع عام ثمنين ومائة وألف [1180].

لحسن بن حمد اعرب

كان الله امين

المصطلحات الأمازيغية المستعملة ومحاولة تعريفها

المصطلح	التعريف	ترجمة
أسيف	واد	
امكَون	من فعل إكن ومعناه نائم	
قبيلة امكَونة	من القبائل الأمازيغية التي تسكن السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط. وترجع بعض الروايات أصلها إلى أحد أخماس المجموعة العطاوية. وتعرف حدودها كالتالي: أزرة-نْ-إغيل إرض -ن- أفرغاس، تغرمت-نْ- تلتفراوت، تكَيت-نْ-وازْماي، تزي-ن- إكَرارْن، إزوغار، مجدكَ.	
آيت سدرات السهل	جزء من قبيلة آيت سدرات الكبرى. ويقال أن أصلها من ضواحي مكناس. فاستقدمها الأدارسة على شكل قبيلة عسكرية ضد آيت عطا. وتستوطن الآن: وادي درعة والجزء الأعلى والأوسط من وادي دادس.	
إمَغران	من قبائل هسكورة. تسكن السفح الجنوبي للأطلس الكبير بين قبائل كَلاوة وامكَونة.	
أخنشوش	شفة (معنى قدحي) شكل تضاريسي (تنية مستلقية)	
تَداوْتْ	ظهر (شكل تضاريسي)	
تَلْتفْراوْت /تافراوت	شعبة: وادي على شكل مزراب (الكلمة تفيد المعنيين).	gouttière
تافْراوت	مزراب (يطلق أيضا على شكل تضاريسي)	
تقا: ادغمام	العرعر	genévrier
تَوالْت	التويا	thya
تَسافْت	البلوط الأخضر	Chêne vert
الصفصاف	الصفصاف الأبيض	Peuplier blanc
ارك	الصفصاف الأسود	Peuplier noir
تَمايْت	الطرفاء	tamarix
تَسَمليلْت	السوحر	saule
أليلي	الدفلى (الغار)	Laurier rose
فلييُو	نباتات نعناعية	

المصطلح	التعريف	ترجمة
تمجة	نباتات نعناعية	Sauge
أغانيم	القصب	Roseau
إيرني	نباتات كان السكان يأكلون جذورها في سنوات المجاعات (الدغفل)	arisarum
تُوكَا	العشب، الكلآ	herbe
أمَرْدول	الخلاء	
أغلان	المصرف	
ترْكَا	الساقية	
تايرفت	ربطة الماء	
تداوْت	الظهر	
تاغيا	(أقا) خوانق	
إغص اوإخص	العظم	
تِرسَة	ما تبقى في الساقية من الماء بعد ايقاف تمويلها	
أكَديم	كومة يطلق كذلك على بنايات منعزلة كانت تقام لحماية النقط الستراتيجية من محاط الدوار والقبيلة (برج المراقبة).	
تِسْريرين	ج. تسْريرْت وهي تصغير اسْرير وهو حقل صغير استصلح داخل سرير الواد (قعر)	
تِغُونين	ج. تغلنت: حقل صغير يتناسب مع ربطة من الماء (السقي)	
إمارين	ج. إمري: جدار من الحجر، والجمع يدل على تعدد الجدار لصنع المدرجات على السفوح.	
إيعامين	ج. أعامي أي الذي لا يقرأ ولا يكتب ومن عامة الناس	
أقديم	القديم (عمَّر)	
إسُمَّارْ	ج. أسمر، السفح الشميس، ويطلق على دوار في فخذة ايت مْراو	
المُوضع	دوار: ولا يوجد هذا الاسم عند امگونة بينما يوجد عند إمغران وأهل سوس	
أكَرسيف	مكون من كلمتين هما: كَر – أسيف ومعناهما ما بين النهرين	Interfleuve
أفود	الركبة: يمكن أن يطلق على شكل تضتريسي	Genou

المصطلح	التعريف	ترجمة
أولي	قطيع من الماشية (الصغيرة)	
إزْر	الشيح	Armoise
الحرمل	الحرمل	harmala
ازكَار	العناب	Jujubier
أوري	الحلفاء (أخضر) يستغل في العلف	Alfa
إكفتان	الحلفاء اليابس: علف يستغل في البناء	
ازُكنِّي	الزعتر	thym
تَانوغة	الفربيونات	Euphorbes
أزازرْ	البقس	Buis des balears
تغْرارْتْ	كيس من شعر الماعز يحمل على ظهر الدواب	
أعبان	ثوب منسوج بخيوط بيضاء رقيقة يلف حلو جسم الرجال كلباس مفضل قديما لذا الأعيان	
مجدكَ	مراعي جبلية توجد على الحدود بين قبائل امكونة وايت سدرات الجيل وايت عطا أسوكيس. محط نزاع دائم.	
إمشكي	الضال	
إككْرْ	نوع من القطنيات تستغل في العصيد أو الحرير «كرسنة»	
أسَمْعون	نوع من الحبوب رقيقة ملساء لونها أصفر كروية الشكل كانت تستهلك كعصيد أو حرير (البشنة)	mil
تافْسُوتْ	مثل أسمعون مع اختلاف بسيط	
قلُّ -نْ- تخويْتْ	نوع من الذرة (الذرة البعلية)	sorgho
تغرسي	ذبيحة يطلق عليها الاسم عادة عندما يكون الغرض منها التقرب أو التصالح	
إمازيغْنْ	يطلق على ذوي البشرة البيضاء ومعناه الأحرار	
إيمي	فم. ويطلق كذلك على منعرج الأودية	
إيمزَّانْ	معناه الدخلاء، غير الأصليين (جمع)	
إبَرَّانتن	ج. أبراني، طاوئي -دخيل	
إمزداغ	ج. أمزدوغْ. منح حق الإقامة	
إسُوقينْ	ج. أسوقي. أسود البشرة	
تلاتْ	تضاريس شعبة	

المصطلح	التعريف	ترجمة
إسيل	شعبة تسيل فيها المياه بعد نزول الأمطار	
أوا	الكلام قد يعني الرأي	
يَكْراز	يحرث	
أكالْ	الأرض	
العشر	وحدة لقياس المساحات. تعادل حوالي 250م^2 مع اختلافات محلية	
العبْرة	وحدة قياس: تستعمل في قياس الأحجام وتعادل 20 لترا ويقابله بين 14 و16 كلوغرام من الحبوب، كما تستعمل لقياس المساحات بواسطة قياس حجم البذور المزروع. ومعدلها 6 عبرات/للهكتار	
إرَشْك	حصاة يطلق على التربة الحصوية	
إيدو	رمال يطلق على التربة الرملية	
اجلْزيم أو أيكلزيم	أداة لقبل الأرض: منقاس أو منقب	Sape
تكورتْ	عملية خدش الأرض الزراعية بعد قلبها	biner
تيسا	من فعل إكس ومعناه رعى وقد تأتي للإشارة إلى الرعي أو حماية أفراد	
الوزيعة	يطلق على ذبيحة جماعية موزعة بين أفراد عشيرة، وقد يطلق عليها اسم لبروك	
أخنيف	سلهما لون اسمر قاتم يتميز به أعيان الناس	
أحَايْك	ثوب نسوي فاخر	
الخُنتْ	نسيج قطني ازرق تلبسه النساء	
تَسْمَرْتْ	حزام من الصوف ينتهي بديول يصنع إما محليا أو في ايت واوزكيت، لونه احمر قاتم مع الأسود والأخضر الأبيض تشد به النساء أثوابهن عند مستوى الخصر.	
تِكوربْيينْ	حداء ملون باللون الأحمر ومطروز عادة بخيوط حريرية صفراء وخضراء (خاص بالنساء)	
أقيدورْ	تْشامير كان يصنع من الصوف أما الآن فهو من الثوب الأبيض (نسيج)	
تمدلة	منحدر	
أقا	خانق (تضاريس)	
امجكَالْ	الفوقاني	

المصطلح	التعريف	ترجمة
امزدار	التحتاني	
إمْديازنْ	اجواق من المغنيين تتكون من 3 أو 4 رجال يأتون الأطلس المتوسط (زيان) أو الكبير (ايت بوكَماز)	
الرْوايسين	جمع الرايس: مغنيين وراقصين يأتون من سوس لجمع التبرعات	
العطار	تجار متجولين كانو يجوبون المنطقة حاملين امتعتهم على ظهورهم أو على متن دوابهم وكانوا يتعاملون بالمقايضة وأغلبيتهم من وادي درعة	
إغرم	سكن متلاحم محاط أو غير محاط بسور، وأقل حجما من القصر	
الخزين	يطلق على مكان التخزين داخل الدار ويسمى تغرمت-نْ- لخزين أو لقصبة إذا أريد به المخازن اَلجماعية وهي مؤسسة جماعية نجد لها أثر في كل الحوض لكن وجودها الفعلي الآن لا يتجسد إلا ابتداء من إعزم أقديم فالحوض الأعلى	
الأشْرارْ	جمع: شر: ويطلق على النزاعات التي كانت بين الدواوير أو القبائل والتي كانت أسبابها عادة إما المياه أو العشب (الكلا)	
تغرمت	منزل كبير ذو طوابق معصى بأسوار وأبراج	
إكرامن	جمع أكَرام: المرابط (سلالة)	
إمزيلن	جمع أمزيل ويعني الحداد وعلى صيغة الجمع قد يعني اسم دوار يسكنه الحدادين	
إقدارْنْ	جمع أقدار: الفخار: قد يطلق على الدوار	
ايت مراوْ	فخذة من افخاد قبيلة امگونة تتعاطى لتربية الماشية والترحال	
ايت بولي	عشيرة بشرية تقطن قمم الأطلس تدخل ضمن سكان حوض تساوت	
توداتْ	انثى اروية. ويطلق على الذكر: أودادْ	mouflon
إكَرانْ	جمع إكَر: الحقل	
أوجدمْ	نباتات تحف بالمجاري المائية تجمع لتؤكل مع الكسكوس أو الحرير	
اورْكيمْن	صنف من المأكولات يتكون من خليط من الحبوب (قمح ذرة) وقطنيات غير مطحونة تطبخ في قدر مع الماء وتؤكل خصوصا أيام الشدة	

ترجمة	التعريف	المصطلح
	صنف من المأكولات يتكون من خليط من الدقيق وأوراق البرسيم مطبوخ بالبخار فوق قدر من الماء ويؤكل خاصة أيام الشتاء	**إفنوزْن**
	جلد حيوان ميبس يستعمل لخزن الملبوسات النسوية والحلي والأصواف	**أخريطْ**
	الأحمر (لون)	**ازكَاغْ**
	عادة يطلق على مسقط الرأس محليا يطلق على الحقول القريبة من المسكن والتي كون محط عناية كبيرة لاحتوائها على الأشجار والخضر.	**تمزيرْتْ**
	التي تأتي متأخرة (مازوزي)	**تمزوزتْ**
	الظل	**أمالو**
	السلم يمكن أن يطلق على حقول متدرجة	**السلوم**
	شخص امين، له معرفة كاملة بحقوق الماء وممتلكات كل أفراد العشيرة ويعين لمراقبة تقسيم الماء على ذوي الحقوق وصيانة السواقي والسهر على الأشغال ويتقاضى مقابل ذلك أجرة عينية.	**أعلام أمغار-نْ-ومانْ**
aiguadier	الجاري شخص يساعد القائم بأعمال الساقية. وكما يدل عليه اسمه، عمله يقتصر على مراقبة سير المياه داخل الساقية أثناء الاستغلال. أجرته عينية.	**أمزالْ**
	الساقي: شخص يقوم بتوجيه الماء داخل الحقول وتحويلها من ربطة إلى أخرى وهو إما صاحب الملك أو معين من طرف أصحاب العشيرة	**إمَسْوي**
	رياح عاتية. عادة تأتي على الغلات في أوقات الإزهار أو الإنبات	**ترْمي**
	يطلق على الفصة الميبسة على شكل ركامي	**القُرضْ**
	يطلق على الدواجن التي تمت تربيتها في عين المكان	**ابلدي**
	ساحة محاطة بسياج صلب تستغل كحريسة	**تَارحْبيتْ**
	ساحة محاطة بسياج هش: حريسة	**افرْكَان**
son	النخالة، الفراشة	**الاَمْنْ**
paille	التبن	**أليمْ**
	حجرة، صخر	**أزْرو**
	منخفض تضاريسي ذو شكل مستدير	**إفرض**

المصطلح	التعريف	ترجمة
تكَيتْ	تلة خطية من الأرض تفصل بين دبرين	Levée de terre
تَضا	أصل الكلمة إتْضْ، ومعناه وضع. يقول «موحا ختوش» 1982 مجلة «لا» رقم 132 ص.58. «أن حفلة «تضا» تتم باستدعاء النساء الراضعات من كلا طرفي النزاع، ويتم تبادل الرضاع بين الأطفال كما تسقى أطباق من الطعام بحليب النساء ويأكل منه الجميع، فيصبحوا بذلك أخوة. وتحرم العلاقات الزوجية بين المتعاقدين ويصبح التحالف والتعاون إجباريا». وقد يطلق على هذا النوع من التعاون والتحالف أيضا اسم تايْمات، وهي كلمة انشقت من أيْم ويعني: أخي انطلاقا من الاشتراك في الرضاعة. كما يطلق عليه تفركَانتْ وهي كلمة انشقت من أفْراكَ: وهو السياج كما نجد أيضا مرادفا وهو تكْنا ويعني الحدود ويطلق عادة على مجال مقدس لا يحل فيه القتال. (مطالعة كتابات لسن حول زمور (1959) وكتابات «غالي مارسي 1936 حول عقد تضا عند برابر المغرب الأوسط).	
إمسْكان	حصير من الحلفاء وخيوط من شعر الماعز تستعمل كخيام وحسب «لاوست» لا يوجد هذا النوع من الخيم المصنوع من غير الشعر والوبر إلا عند قبيلة امكَونة	
تِمسْكَرْسينْ	أصل الكلمة تكَرست وتعني فصل الشتاء ويطلق على الماشية «الأنعام» التي تقضي فصل الشتاء عند ابط الأطلس الكبير (تمسكَرسينْ)	
تمْصيفين	أصل الكلمة «صيف» ويطلق على الأنعام التي تقضي الصيف عند قدم سفح الأطلس تمْصيْفين، أي أنها لا تساهم في الحركة الصاعدة نحو القمم. ويكون الحال كذلك عندما يتوفر العشب عند القدم.	

المصطلح	التعريف	ترجمة
إفرانْ	جمع إفري: كهف أو مغارة. ملجأ الحيوانات خصوصا أيام الشتاء حيث تسقط الأمطار والثلوج. ويقوم أثراء الدواوير بحفر تلك الكهوف لإيواء مواشيهم وللاستغلال (ما يتجمع داخلها من المخصبات. كما قد يجتمع شخصين أو ثلاثة مالكين أو غير مالكين للماشية لحفر مثل هذه الكهوف واستغلال الذمل المجتمع داخلها. وبذلك تعتبر رأسمال هام. وموضع عدة نزاعات.	
إزْغانْ	جمع إزْغي، ويطلق على مبنى خاص لإيواء الماشية كما يطلق على غرفة الطبخ للون الأسود بالدخان وقلة العناية به.	
أمَزيرْ	مستقى مؤقت للماشية وعادة من غير تجهيزات خاصة، ودون مالك. وهذا النوع من الملاجئ لا توجد إلا في المسارِح الصيفية وعادة عند مدخل المروج العلياز «اكدَلان». والدمل المجتمع داخلها في حوزة السابق إليه، أو القاطن إذا كانت لديه إمكانية نقله إلى المناطق المنزرعة. وتطلق كلمة أمزير عند سكان سوس على الذمل نفسه.	
أكَرضْ أو أمكَرض	عنق، رقبة	
إغفْ أو أخساسْ	الرأس	
ألمد	وحدة قياس الحجم (كمي) حوالي 30 كلغ. وأهم الوحدات المتداولة قديما: تزوكا tazouga = 2/3 العبرة صحْفة sahfa = 2/1 العبرة أمودْجو amoudjou = 1 عبرات الخروبة kharrouba = 16/1 إسعي issiâ = 2/1 تزوكا	
أمْغوسْ	مرحلة من عمر الأنعام (حوالي عامين)	
تضفْ	الحراسة: كانت الحراسة قديما تقام داخل أبراج (أكَديم) وتكون بالتوالي بين السكان إلا من اعفي منها لمركزه الاجتماعي	
تغْبلوتْ	تصغير «أغبالوُ» وهو عين الماء	
لازْ	الجوع	

ترجمة	التعريف	المصطلح
	كلمة مركبة من كلمتين هما: إتْشَ، بمعنى اكل. وغُرمانْ بمعنى الخبز. والمعنى الاجمالي مكان أكل الخبز. ويطلق على قدم سفح شديد الانحدار يخترقه طريق يؤدي إلى فج (تزي ايت حمد) على ارتفاع حوالي 3040م. وغالبا ما يتوقف المسافرون للتزود عنده.	تمْتشْ غرْمان
	تحت تزي	داوْتزي
jonc	السمار	أزْمايْ
	جمع أجماع: شخصية بارزة تخرج عن عامة الناس وتمثل عشيرة معينة	إجماعْن
	جمع أمسايْ. بمعنى الرافد. ويأتي في العقود تحت صغة رفد على إخوانه أو وتكفل بإخوانه	إماسَيْنْ
	الاسم يوجد في دوار تريكَوت ويطلق على مكان اللقاء. وهي كلمة أصلها من سوس أو من إمغران.	امْنوقار
	صاحب الغرم: شخص يكلف بحراسة الحقول من الحيوانات والأشخاص الغير المالكين ويتقاضى مقابل عمله أجرة معينة من عند كل من خالف القانون.	بُولْغرْم
	ضيف	أنَبْي
	مرض معدي	أهلوكْ
	المريض	أموضينْ
	مرض معدي وفتاك	لامْرْ
	جمع أرومي: النصاري الأجانب	إرومينْ
	القراة أوالتعليم	تغْري
binage	عملية قلب القشرة السطحية للتربة قصد تهيئها للحرث	لقليب

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- التوفيق، أحمد — المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: انولتان 1912-1850، منشورات كلية الآداب الرباط، 1978 (جزآن).
- أقديم، إبراهيم — اسهام في الدراسة الهدرولوجية والمرفلوجية لحوض دادس-تدغة (السفح الجنوبي للأطلس الكبير)، الرباط، 1983.
- بلفقيه، امحمد — أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، الرباط، 1978.
- سمير، أمين — التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت: الطبعة الثالثة، 1980.

المقالات:

- الحليمي، أحمد: — "المجموعات القروية التقليدية وتغيرها"، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد الثاني، 1975، الرباط.
- باسكون، بول — "سوسيولوجية التنمية"، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد الثاني، 1975، الرباط.
- فضل الله، عبد اللطيف والغوات، محمد وبلفقيه، محمد — "تأملات حول مشكل هجرة الأرياف"، مجلة جغرافية المغرب، عدد 1، 1977.
- الخطيبي عبد الكبير — "المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار"، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 2، 1975، الرباط.

بحوث ومذكرات:

- العمراني، صفية — "وثائق من تاريخ دادس"، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1979-1978.
- الصلحي، إبراهيم — "الهجرة الدولية وأثارها على تطور المجال الريفي، (أيت اربعمائة: قلعة امكَونة)"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1981-1980.

- اليوسفي، مولاي إبراهيم "ظاهرة الطلاق بقلعة امكَونة (ورزازات)"، بحث لنيل الإجازة في علم الاجتماع، كلية الآداب، الرباط، 1980-1979.
- الحمداوي، لحسن "واحة تنغير: دراسة في الجغرافية البشرية"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1977-1976.
- جعفر، يوسف، وأغزاف، يوسف "السكن القروي وتطوره بجماعة أهل دادس"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1983-1984.
- حمام، محمد "وثائق من آيت سدارت: تحقيق وتعليق"، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1977-1978.
- مفلح، سعيد "بعض المميزات الجغرافية والاقتصادية للهجرة في إقليم ورزازات"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1975-1976.
- مرواني، حسن "حول البنيات الزراعية في تدغة"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1978-1979.
- وزا، علي "دراسة جغرافية لوادي دادس"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1978 1978.
- منتصر، المداني "دوار آيت عمرو بدادس: دراسة جغرافية"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1978 1979.
- ياسين، فاطمة "واحة قلعة امگونة"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب، الرباط، 1977 1978.

التقارير والمخططات:

- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بين 1985-1968، الرباط.
- مديرية الإحصاء الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982، هياكل السكان والسكنى (عينة 5%)، الرباط، فبراير 1984.

Bibliographie

- Bahazad, H., 1982, « *Recherches hydrologiques et hydrochimiques sur quelques Karsts méditerranées : Liban, Syrie et Maroc* ». Thèse : Aix-Marseille II, Institut de Géographie.
- Baroudi, A. 1978, « *Maroc impérialisme et émigration* », Edition le Sicomore, Paris.
- Beguin, H., 1974, « *L'organisation de l'espace au Maroc* ». Académie Royale des sciences d'outre-mer. Bruxelles.
- Belarbi, M., 1980, « *Zerhoun : population et structures agraires* ». Etude de géographie rurale, Thèse : 2 tomes, Université de Bordeaux. III
- Belfquih, M., 1978, « *Espace péri-urbain d'une capitale (la région sud-ouest de Rabat)* » C.N.R.S, Tours et Poitiers.
- Bencherifa, A., 1980, « *Chtouka et Massa : une région du sous en cours de transformation : étude de géographie agraire* », FLSH, Rabat.
- Benjelloun, T., 1977, « *La plus haute des solitudes* ». Ed. Seuil, Paris.
- Bentahr, M., 1979, « *Les Arabes en France* ». SMER, Rabat.
- Berque, J., 1955, « *Structures sociales du Haut Atlas* ». (Réed). suivi de. « *Retour au Seksawa* » par Berque et P. Pascon. Paris P.U.F 1978.
- Bogot, R., 1947, « *Dans le haut Dadés et l'Imdghas* ». R.G.M. N° 1. 1947.
- Bossard, R., 1978, « *Mouvement migratoire dans le Rif oriental et le travail en Europe. Aspects contemporains majeurs des migrations dans la province de Nador* ». D.E.S Monpellier.
- Boudeville, J. R. 1970, « *Les espaces économiques* ». Que-sais-je?, n° 950. P.U.F. Paris.
- Bounnamour, J., 1977, « *Bilan de l'approche géographique des exploitations agricoles* ». In, Les Cahiers de Fontenay, Paris.
- Brignon, J. et autres, 1967, « *Histoire du Maroc* ». Hatier, Paris 6.
- Chamayou, J. et Ruhard, J.P., 1977, « *Sillion pré-africain à l'ouest de Siroua : Les bassins de Ouarzazate de Errachidia (ksar-es-souk) et Boudnib* ». In, Ressources en eau du Maroc T.3, Notes et mémoires du Service géologique du Maroc. Rabat

- Colin, G.S et Levi Provençal, 1932, « *Le milieu indigène au Maroc (les habitants)* » In, Initiation au Maroc, I.H.E.M, Ecole du Livre, Rabat.

- Combe, J., 1947, « *Vie rurale et technique agricoles* », Presse du massif central. Cruse.

- Couleau, J. 1968, « *La paysannerie marocaine* », C.N.R.S, Paris 7

- Dauphine, A., 1979, « *Espace, région et système* », Coll : géographia, éd. économica, Paris.

- De Foucault, V. Ch. 1888, *« Renaissance au Maroc 1883-1884»*, 2 tomes, pp : 211-238. Ed. Augustin challamel. Paris

- Depois, J. et Raynal (R) 1967, « *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest* ». Paris. Payot.

- Dollfus, O. 1973, « *L'espace géographique* », Que-sais-je ? N°1390, P.U.F. Paris.

- Dresh, J. 1941, « *Commentaire des cartes sur les genres de vie de montagnes dans le massif central du grand Atlas* ». Cartes et commentaires. Tours-Arrault.

- Dumolard, P., 1981, « *L'espace différencié* ». coll. géographie 2. Ed. Economica. Paris.

- El Belghiti – Alaoui, A. 1978, « *Urbanisation et domination du monde rural : l'exemple d'Azrou* », D.E.S. Toulouse, 1978.

- El Gharbaoui, A. 1980, « *La terre et l'homme dans la péninsule Tingitane : Etude sur l'homme et le milieu dans le Rif occidental* », Rabat.

- Escalier, R., 1981, « *Citadin et espace urbain au Maroc* ». Fascicule 9. 2 Tomes. ERA 706. C.N.R.S 1981

- Euloge, R. 1976, « *Ceux des hautes vallées* ». Edi. de la Tighermet, Marrakech, 1976.

- Fadloullah, A., 1972, « *La vie humaine dans le plateau de Tahla-Matmat : étude de géographie humaine »,* D.E.S., 2 T., Paris VII, 19720.

- Fay, G., 1972, « *Recherches sur l'organisation de la vie rurale et sur les conditions de la production dans la basse montagne rifaine* ». D.E.S, Rabat.

- Gautier, H., 1975, « *Contribution à l'étude géologique des formations post-liasiques des bassins du Dadès et du Haut Todhra* », Notes et mémoires, n°119. Service géologique Rabat, Maroc.

- Gellner, E. et Micaud, Ch. 1973, « *Arabs and Berbers, From tribe to nation in north Africa*". Duckworth, G. (edit), London.

- Gentil, L., 1906, "*Dans le bled Es-siba : exploration au Maroc* », Paris Masson, 1906. gr. in 8° XV 364 p. Mission de Segonzac.

- Hamdouch, B., Berrada, A., Heinemeyer, W.J. De Mas. P et Wander Wusten, H., 1979, « *Migration de développement, migration de sous- développement. une étude sur l'impact de la migration internationale dans le milieu rural au Maroc* ». I.N.S.E.A, Rabat, 1979

- Hammoudi, A. ; Bourbouze A.et Donadieu, 1976, « *La vallée de l'Azzaden (Haut Atlas Central)* ». I.A.V., H II, Rabat, mai 1976.

- Heinmeyer, W. J. et autres 1977, « *Partir pour rester : incidences de l'émigration ouvrières sur la campagne marocaine* ». SGI/REMPLOD. La Haye,

- Jung, J., 1971, « *L'aménagement de l'espace rural : une illusion économique* ». Paris, Clamann Levy.

- Kerbout, M. 1981, « *Les périmètres irrigués du « Dir » moyen-atlasique septentrional d'Agouraï à Al Manzal* ». D.E.S 2 vol. Tours.

- Labasse, J. 1966, « *L'organisation de l'espace : éléments de géographie volontaire* ». Hermen Paris.

- Lancre, P., 1941, « *Répertoire alphabétique des agglomérations de la zone française d'après les résultats du recensement (1936)* », Rabat, J. Thevinin.

- Laoust, E., 1920, « *Mots et choses berbères : Notes de linguistique et d'ethnographie dialectes du Maroc* ». Paris chamelle, 1920.

- Le Coz, J., 1964, « *Le Gharb : Fellahs et colons* », 2 tomes. thèse-Rabat.

- Leon L'Africain, 1956, « *Description de l'Afrique* ». Traduction A. Epaulard. Paris, Adrien-Mainson neuve, 2 volumes

- Lesne, M., 1959, « *Les Zemmour : Evolution d'un groupement berbère* ». Ecole du livre, Rabat

- Leveau, R., 1976, *« Le fellah marocain défenseur du trône* », P.F.N.S.P, 24 tabl. 1 carte, Paris 7.

- Marcy, G., 1949, « *Le droit coutumier Zemmour* ». Librairie Larose. I.H.E.M Paris.

- Maxwelle, G., 1968, « *El Glaoui, dernier seigneur de l'Atlas* ». Fayer, Paris.

- Meunier, J. D. 1951, « *Grenier-citadelles au Maroc* ». Arts et métiers graphiques 2 volumes. I.H.E.M. Paris.

- Meunier, J. D. 1951, « *Site et forteresse de l'Atlas : monuments montagnards du Maroc* ». Arts et métiers graphiques. 96 gravures -1 carte. Paris.

- Meunier, J. D. 1962, « *Architectures et habitats du Dadès : Maroc présaharien* ». Paris C. Klincksieck. 197 p. fig. 24 photos.

- Meunier, J. D. 1982, « *Le Maroc saharien, des origines à 1670* ». Avec 55 documents inédits de l'auteur. Librairie C. Klincksieck. 2 tomes (thèse)

- Mezzine, L., 1978, « *Contribution à l'histoire du Tafilalet. Aspect d'histoire économique et sociale du Sud-Est marocain au 17 et 18s. à travers l'analyse de quatre documents inédits* ». Thèse 3 vol. Université de la Sorbonne nouvelle, Paris I.

- Michard, A. 1976, « *Eléments de géologie marocaine* ». Notes et mémoires du Service géologique du Maroc, n° 252, 408p. Rabat.

- Milton Santos, 1975, « *L'espace partagé : les deux circuits de l'économie urbaine des pays sous-développés* ». Ed. M.T.H. Génin, Paris

- Montagne, R., 1932, « *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc (essai sur la transformation politique des berbères sédentaires : groupe chleuh*) », Paris, Librairie Felix Moncho.

- Montagne, R., 1931, « *La vie sociale et la vie politique des berbères* » (cours de l'institut des études islamiques) Ed. du comité de l'Afrique française.

- Montagne, R., 1930, « *Village et Ksbahs berbères : tableau de la vie sociale des berbères sédentaires dans le sud du Maroc* ». Paris, Félix Alcan 22, p.80, pl.1 carte

- Montagne, R., 1954, « Naissance du prolétariat marocain ». In cahier de l'Afrique, l'Asie, Réusltat de l'enquête collective, 1948-1950.

- Morsy, M., 1972, « *Les Ahançala : Examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l'Atlas marocain au XVIII s* ». Paris Mouton.

- Mouret, E, 1974, »*Pour un équilibre des villes et des campagnes*«. Coll. Aspects de l'urbanisme, Dunod, Paris.

- Noin, D. 1970, « *La population rurale du Maroc* », P.U.F. 2 tomes Paris.

- Nouvelles, S., 1919, *« Nomades et sédentaires au Maroc »*. Librairie Emile Larose, Paris.

- Pascon, P. 1977, « *Le Haouz de Marrakech »*, Rabat-Tanger, Éditions marocaines et internationales, 2 vols, 693 p.

- Pascon, P. 1980, « *Etudes rurales : idées et enquête sur la campagne marocaine* », SMER, Rabat.

- Pascon, P., Bouderbala, N., et Chraibi, M. 1975, « *La question agraire au Maroc* ». BESM documents N° 123-124-125. SMER Casablanca

- Pascon, P. et Herman V. D. W, 1983, « *Les Beni Boufrah. Essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine* ». Maroc, INAV, Rabat.

- Prod-Homme, J. P., 1970 /1976, « *Techniques d'enquête économique et sociale, son application en milieu rural* ». Institut national agronomique (INA), Paris, Grignon.

- Reynaud, A., 1982, Société, espace et justice P.U.F., Paris.

- Robichez, J., 1946, « *Maroc Central : cent vingt-trois photographies commentées* ». Paris

- Rochefort, M., 1976, « *Economie géographique et aménagement du territoire* ». Paris, SEDES, T.I.

- Salmi, J., 1979, « *Planification sans développement, évaluation de l'expérience marocaine de planification* ». 1960-1979. Ed. Maghrébine.

- Segonzac (De. M.) 1910, « *Au cœur de l'Atlas : Mission au Maroc 1940-1905* ». Ed. La rose, Paris

- Spilman, G., 1936, « *Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Draâ* », Felex Moncho

- Spilman, G., 1968, « *Souvenir d'un colonialiste* », Presse de la cité, Paris.

- Terrasse, H., 1938, « *Kasbah berbères de l'Atlas et des Oasis : Les grandes architectures du Sud marocain* », 136 p.83 5pl. Paris Horizon de la France.

- Troin, J. F., 1975, « *Les souks marocains (marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc* ». Thèse d'Etat de géographie 2 tomes. Aix-en-Provence.

- Villeneuve, M., 1971, « *La situation de l'agriculture et son avenir dans l'économie marocaine* ». C.N.R.S, Paris.

- Whyte, A.V.T., 1978, « *La perception de l'environnement, lignes directrices méthodiques pour les études sur le terrain* ». Notes techniques du MAP.5. UNESCO, 1978.

Bulletins et revues

- Abadie (Col.), 1950, *«La mise en valeur du territoire de Ouarzazate* », B.E.S.M, vol. XI, n°45, 1950.
- Abbes (interprète), 1919, *« Dans le sud-est marocain, note sur la situation politique »*. B.S.G.M. n°18, 1919.
- Adam, A., 1950, « *La maison et le village dans quelques tribus de l'Anti-Atlas* ». Hespéris, n° 3 et 4, I.H.E.M Rabat
- Ait El Haj, M., 1982, «*Le schéma d'armature rural (SAR) »,* Lamalif, n°131, pp.38-47. Janvier 1982
- Akbour, H., 1980, « *La réforme agraire : un mythe et quelques réalités »*. Lamalif, n°120, Nov. 1980.
- Allaoui, M., 1979, « *Transformation dans un village de l'Anti-Atlas* ». B.E.S.M, Doc. n° 138-139, pp. 23-36
- Amine, S., 1978, «*Crise contemporaine et ordre international* ». Lamalif, n°101. pp. 32-37, Oct. Nov. 1978.
- Aujard, R., 1958, «*Problème de l'habitat rural dans la province d'Agadir : la cellule rurale familiale* ». B.E.S.M vol. 21. n°75. 275-287.
- Baron, P. et Hammoudi, A. 1976, «*Alimentation et nutrition dans les chiadmas* ». B.E.S.M n° 128-129, pp. 99-116.
- Beaudet, G., 1969, « *Les Beni M'guild du Nord : étude géographique de l'évolution récente d'une confédération semi-nomade* ». R.G.M n° 15.
- Beaupere (Lt), 1930, *« Notes provisoire sur la vallée de Todgha* ». Villes et tribus du Maroc, vol. IX.
- Belfquih, M. et A. Fadloullah, 1977, «*Observations sur la vie humaine dans le bassin versant de la Tassaoute supérieure* ». R.G.M. n° 1 ; pp.5-24.
- Belghendouz, A., 1975, « *L'émigration marocaine au regard du développement* ». Lamalif, n°69, pp. 27-33, Mars 1975.
- Belghendouz, A., 1979, *« Les travailleurs émigrés peuvent-ils être des investisseurs au Maroc* » ? Lamalif, n°106, pp. 44-45, Mai 1979.
- Belghiti, M., 1961, «*Les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale dans trois villages de la Tassaout* ». B.E.S.M vol. n°114. pp. 1-33, sept. 1961

- Ben Messaoud, 1976, « *Les nouveaux pouvoirs des conseils communaux et municipaux* ». Lamalif, n°82, pp. 16-19, août-sept 1976
- Bencherifa, A., 1982, « *Gardiennage du troupeau et socialisation de l'enfant au Maroc* ». Production Pastorale et société. B.E.E.A.S.P, n°10, C.N.R.S, 1982, pp. 85-88.
- Benhala, M., 1981, « *Migration interne et stratification sociale au Maroc le cas des soussis* ». Lamalif, n°129. pp. 38-50, Oct., 1981.
- Berque, J., 1953, « *Antiquité seksawa* ». Hespéris T.XL, 1953
- Biersuis, 1957, « *La question du Kammessat* ». B.E.S.M, vol. XX, n° 72, pp. 551-564
- Bossard, R. et Bonnet, J., 1973, «*Aspects géographiques de l'émigration marocaine vers l'Europe* ». R.G.M n° 23-24, pp. 5-50.
- Boukous, A., 1977, « *La mutation de la société soussie et sa tradition dans le langage* ». Lamalif, n°81, oct. 1977.
- Bouquerel, J., 1959, *« Une vallée de montagne, l'Assif M'goun. Une tribu du Haut-Atlas : les M'gouna* ». Notes marocaines, n° 11-12, pp.56-59
- Bouras, A., 1982, « *A propos de la guerre de Saghro* », Lamalif, n°138, pp. 44-45, août-sept. 1982.
- Bourbouze, A., 1980, « *Utilisation d'un parcours forestier pâturé par des caprins »*. H.T.E, n°37, pp. 65-76, Mars-Avril, 1980.
- Bourbouze, A., 1982, « *Déplacement des troupeaux et utilisation des parcours dans le Haut-Atlas Central »*. B.E.E.A.S.P. (Production des sociétés pastorales), n°10, pp. 34-45 M.S.H, Paris
- Bruno, H. et Bousquet, G.H 1946, « *Contribution à l'étude des pactes protection et d'alliance chez les berbères du Maroc central* ». Hespéris T.XXXIII, I.H.E.M, Rabat.
- Celerier, J., 1926, « *Organisation hydraulique des oasis sahariennes* ». R.G.M. n° 6, pp. 329-333 T.V.
- Celerier, J., 1927, « *La transhumance dans le Moyen Atlas* ». Hespéris T. VII I.H.E.M Rabat, 1927
- Celerier, J., 1934, *« Les mouvements migratoires des indigènes au Maroc »*. B.E.S.M. pp. 323-238.
- Celerier, J., 1939, *« L'économie montagnarde dans le Moyen- Atlas »*. R.G.M. n° 1, pp. 57-67.
- Celerier, J., 1956, « *Contribution à la sociologie du Haut-Atlas, d'après M. J. Berque*).

Hespéris T.XLIII pp. 203-213

- Celerier, J., et Charton, A., 1924, «*Le Tifnout : dans les vallées du Haut-Atlas Central* ». B.S.G.M. T.4 fasc. 2, Casablanca.
- Christian, R., 1983, « *A propos de l'émigration et des visas* », Lamalif 145, Avril 1983.
- Cote, M. et Legras, J. 1966, « *La variabilité pluviométrique interannuelle au Maroc* ». R.G.M, n° 10, pp. 19-30, 1966.
- Couvreur, G., 1966, « *Les formations périglaciaires du Haut-Atlas Central marocain* ». R.G.M n° 10, pp. 47-50.1966.
- Couvreur, G., 1968, « *La vie pastorale dans le Haut-Atlas Central* ». R.G.M. n° 13, pp.3-54
- Daoud, Z., 1972, «*Les travailleurs maghrébins en Europe* ». Lamalif, N°56, pp. 26-75, Déc. 1972.
- Daoud, Z., 1974, «*Le Tensift : une région satellisée et déséquilibrée* ». Lamalif, n°63, pp.40-43.
- Daoud, Z., 1977, «*Le changement social dans le monde arabe* ». Lamalif, n°86, pp.10-15, Fév-Mars 1977.
- Daoud, Z., 1979, «*Pénétration du capitalisme dans la confédération des zemmours* ». Lamalif, n°106. pp.58-60. Mai 1979
- Daoud, Z., 1980, «*Le capitalisme agraire marocain* ». Lamalif, n°121, pp.24-33 Déc. 1980.
- Daoud, Z., 1980, «*Les privilégiés et les parias* », Lamalif, n°113. pp. 44-47, fév. 1980.
- Daoud, Z., 1982, «*Budget sécheresse* ». Lamalif, n°131, pp.8-11. Janvier 1982.
- De La Chapelle, (Lt) 1929-30, « *Le Sultan Moulay Ismaïl et les Sanhaja de l'Atlas Central*». Archives marocains, Vol. XXVIII, pp. 19-55 et 59-60
- De Castrie, H., 1880, « *Notice sur la région d'oued Draâ* ». Bulletin de la société de géographie d'Alger, 1880.
- De Lamothe, (GL.), 1916, «*Les pays des Aït Attab* ». B.S.G.M. N°2, (Oct. Nov. 1916).
- De Lamothe, (GL.) 1919, «*Dans le sud-est de la région de Marrakech* ». Rapport à Mr. le Résident. Bull. de la Société de Géo. du Maroc, n°10, T.I.

- Delaye, TH. J. (Cap.), 1935, «*Itineraire marocain. Tafilalet-Ouarzazate par les gorges du Dadès et du Todgha* ». R.G.M. n°3.

- Delaye, TH. J. (Cap.), 1937, «*De l'Atlas à la vallée du Draâ* ». R.G.M. n° 4.

- Delaye, TH. J. (Cap.), 1944, «*Types et demeures du Ouarzazate et du Dadès* ». R.G.M. n°3, pp. 15-25.

- Dresh, J., 1943, «*L'habitat chez les chleuhs du Haut Atlas* », B.A.G.F. pp. 46-49.

- Dresh, J., 1949, «*Dans le grand Atlas calcaire : Notes de géophysique et humaine* ». Bulletin de L'A.E.F.

- Dubos, J., 1961-1962, «*Les problèmes de l'économie montagnarde* », Bulletin de la fédération française de l'économie montagnarde, n° 12, pp. 153-158.

- Dupas, P. (Lt.), 1929, «*Note sur les magasins collectifs du Haut Atlas occidental* ». Hespéris Tome IX. 1929

- El Aalaoui, M., 1979, «*Aspect du régime juridique de la propriété, de l'exploitation de la gestion des eaux et des réseaux d'irrigation* ». H.T.E. Vol : 9, n°33.

- El Gharbaoui, A. 1971, « *Les travailleurs maghrébins immigrés dans la banlieue Nord-Ouest de Paris* ». R.G.M, n° 19, pp.3-56.

- El Hallani, 1979, « *Organisation de la gestion de l'exploitation et de l'entretien des réseaux dans le périmètre de la Tassaout* ». H.T.E. vol. 9, n°33, Juillet-août, 1979.

- El Manouar, M., 1983, «*Le Dadès dans la problématique historique* ». Lamalif, N° 142, pp.58-60 Déc-Janv 1983.

- Etienne, J., 1962, «*La région, essai de définition* ». Annales de géographie N°387.

- Etienne, J., 1973, «*Urbanisation des campagnes* ». Ecole pratique des hautes études 6° section. Etudes rurales n° 49-50.

- Fadloullah, A. et Belfquih, M., 1977, « *Profil d'une petite ville marocaine à travers le recensement de 1971 : le cas de Bouznika* ». R.G.M, n°1 (nouvelle série) pp. 75-88, 1977.

- Gellner, E., 1969, *"The saints of Atlas*" (London 1969), Traduction par Paul Caalalen, B.E.S.M N° 128-129.

- Gentil, L., 1924, « *A travers l'Anti-Atlas et les déserts du Draâ* ». Hespéris T. IV 2 trimestre 1924

- Hammoudi, A., 1970, « *L'évolution de l'habitat dans la vallée du Draâ* ». R.G.M, n° 18, pp. 33-46.

- Hammoudi, A., 1974, « *Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et*

sainteté (réflexion sur les thèses de Gellner) », Hespéris, vol. XV, pp. 147-180, Rabat, 1974.

- Hammoudi, A., 1982, *« Droit d'eau et société : la vallée du Draâ »*. H.T.E, n° 48, pp. 105-120. 1982
- Hart, D. M. 1979, « *Les institutions des Aït Morghad et Aït Hddidou* ». B.E.S.M, Doc. n° 138-139, pp. 57-83.
- Hensens, J., 1969, «*Habitat rural traditionnel des oasis présahariennes. Le qsar : problème de rénovation* ». B.E.S.M n° 114, pp. 23-107.
- Ichter, J.P., 1970, «*Réflexion sur l'usage des procédés de construction en terre* ». Lamalif N°43, pp. 53-55, Nov. 1970
- Isnasni, M., 1972, «*La crise sociale* », Lamalif, n°53, pp. 2-20, mars-avril 1972.
- Jbril, M. et A.M. 1977, «*La mort lente des souks* », Lamalif, n°86, pp. 16-20, Fév-Mars 1977.
- Joly, F., 1960, « *Place des pays de piémont dans la vie économique et humaine du Maroc* ». Notes marocaines, N° 13, pp. 97-102.
- Kheir-Eddine, M., 1980, «*Redécouverte du Sud*». Lamalif, n° 112, pp. 28-43. Janvier 1980.
- Khemais, T., 1981, «*L'émigration tunisienne en Italie* ». Revue tunisienne des sciences sociales, N°66, Tunis.
- Khemais, T., 1981, «*Situation des maghrébins dans l'Europe en crise* ». Revue tunisienne des sciences sociales, N°67, Tunis.
- Khettouch, M., 1977, «*Visite à un village délaissé de l'Anti-Atlas* ». Lamalif, n°89.
- Khettouch, M., 1982, «*La bataille du Saghro* ». Lamalif N°137, pp.46-47 Juin-Juillet 1982
- Khettouch, M., 1982, «*Le pacte de solidarité intertribale. (Tada)* ». Lamalif, n°, 132, pp.58-59. 1982.
- Labassade, G. et Filali S., 1983, « *Les fils des immigrés sont-ils français ?* ». Lamalif, n°144, pp.58-60 avril 1983.
- Labassade, G.1982, « *Roking-babouches : La nouvelle culture de la 2ème génération maghrébine en France* ». Lamalif, n°141, pp.48-51, Déc.1982
- Lafuente, M., 1968, «*La vie humaine dans un groupement berbère du Haut Atlas de Marrakech : les Aït Oucheg* », R.G.M. n°14, pp. 71-116
- Lahbabi A., 1976, *« Changement social et aliénation en architecture »*. Lamalif, n°77, pp.50-54, janv.fév. 1976.

- Lahlimi, A., 1967, « *Les terres irriguées et le monde rural de la Tassaout moyenne* ». R.G.M. n°11, pp. 3-38,

- Lahlou, A., 1981, « *Le cadeau des immigrés à la France* ». Lamalif, n° 124, pp. 56-59

- Lamiq, H., 1980, «*Une étape caractéristique de la pensée de Milton Santos : l'espace partagé* ». Hérodote N°17, pp.105-107.1980

- Laoust, E., 1915, « *Le mariage chez les berbères du Maroc* ». Archives berbères, vol. I, fasc. I, 1915.

- Laoust, E., 1917, « *Demnat et les Aït Atta* », B.S.G.M. N°3, T.I 1917.

- Laoust, E., 1921, « *Noms et cérémonies des feux de joie chez les berbères du Haut et de l'Anti-Atlas* ». Hespéris, T.I, pp. 3-66. 1921

- Laoust, E., 1934, « *L'habitation chez les transhumants du Maroc Central* ». Hespéris T. XIX, Paris, La rose.

- Lazarev, G., 1965, « *Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le prérif : l'exemple des Hayaïna* ». R.G.M. n°8, pp.61-74

- Lazarev, G., 1971, « *Changement social et développement dans les campagnes marocaines* », S.E.S.M. 1971

- Lefebure, C., 1982, « *Le vif enterré. Réserves céréalières et société au Maroc* ». in bulletin, n° 13, Littérature orale arabo-berbère dialectologie ethnologie, C.N.R.S, ER. 357.

- Loubinoux,J., 1965, «*Considération sur la délimitation des douars* ». R.G.M. n°8, pp.97-100.

- Marcy, G., 1936, « *L'alliance par colactation (tada) chez les berbères du Maroc Central* ». Revue africaine n°368-369. Société historique algérienne. Alger.

- Margat, J., 1959, «*Données sur l'habitation au Tafilalet : contribution à l'étude démographique des palmerais du Sud-marocain* ». Notes marocaines, n°11-12

- Martin, (C.dt) 1925, «*D'Azilal au Dadès* ». B.E.S.M n° 5, T. 4,

- Martin, (C.dt) 1926-1927, «*Au pays des Aït Abbes et Aït Bouguemez* ». B.G.M. n° 6 T.5 pp. 278-288.

- Mathieu, N. et J. Bontron, C., 1973, «*Les transformations de l'espace rural. problèmes et méthodes* ». Revue : Etudes rurales 49-50.

- Maurer, G., 1961, « *Les genres de vie de la vallée de Taghzoute (Rif Central)* ». Notes marocaines n°13. pp.3-54.

- Maurer, G., 1968, « *Les paysans du Rif central* ». R.G.M, n°14, pp. 3-70.

- Menjili, A., 1980, « *Où va l'architecture marocaine ? »,* Lamalif, n° 112, p.56, janv. 1980.

- Mennesson, E., 1965, « *Ksours du Tafilalet »,* R.G.M, n° 8, pp. 87-92.

- Mercier, M., 1928, «*Notes sur une architecture berbère saharienne* ». Hespéris T. VIII, Rabat

- Mernissi, F., 1981, « *Le technicien et la paysanne* », Lamalif, n° 124, pp. 28-33.

- Mernissi, F., 1982, «*Le poids de l'agriculture dans le développement* », Lamalif, n° 132, pp. 36-38.

- Meunier, D. J., 1958, « *Hiérarchie sociale au Maroc présaharien* ». Hespéris 3 et 4 trimestre T. XLV 239-269. Paris larose.

- Meunier, D. J., et Hanich, M., 1979, *« Amélioration de la production fouragère dans le sud-marocain : introduction d'une nouvelle culture : le bersim (trifolium-alexandinum*) », H.T.E.Vol. 9 N°34. sept-oct 1979.

- Michaux Bellaire, 1917, «*Note sur les Amhaouch et les Ahançal* ». Archives berbères T. III pp. 209-218. Paris Larose 1917.

- Milton Santos, 1980, «*L'itinéraire de Milton Santos : à propos de l'espace partagé* », Hérodote, n° 17. pp. 80-104.

- Montagne, R., 1924, «*Le régime juridique des tribus du Sud marocain* ». Hesperis T. IV 3 trimestre 1924. Paris Larose.

- Montagne, R., 1924, «*Une tribu berbère du Sud marocain : Massat* ». Recueil du droit coutumier. Hesperis T. IV, Paris Larose 1924.

- Montagne, R., 1927, «*L'Aghbar et les hautes vallées du grand Atlas* ». Hesperis T.VII, 1° trimestre 1927.

- Morsy, M., 1979, «*Comment décrire l'histoire du Maroc ?*", B.E.S.M, Doc. n° 138-139, pp. 121-143.

- Mounir, S., 1972, «*Deux tactiques spontanées chez les paysans* ». Lamalifn°52, pp. 12-16, janv.fév. 1972.

- Mounir, S., 1974, «*Le douloureux sort de nos émigrés* ». Lamalifn°62, pp. IO-II, Janv. 1974.

- Naudin, (Lt.) 1928, «*Dans le Haut-Atlas : le pays des Aït Skhamane des Aït Yafelman, les hautes vallées du Dadès, du Todgha, du Gheris et Ziz* ». Renseignements coloniaux n°9, pp. 549-571.

- Nicolas, G., 1961, «*La sociologie rurale au Maroc* ». Tiers monde, Tome II, N° 8, pp. 527-543. Oct. déc. 61.

- Noin, D., 1965, « *Types d'habitat dans les campagnes du Maroc* », R.G.M, n° 8, pp. 101-108.
- Ouhajou, L., 1982, «*Cadres sociaux de l'irrigation dans la vallée du Drâ moyen (le cas de Targa Tamnougalte) », Revue* H.T.E. n° 48.
- Pascon, P., 1976, «*Méthode d'étude des structures agraires au niveau villageois* ». B.E.S.M, n°, 128-129. pp. 117-134.
- Pascon, P., 1966, «*La main d'œuvre et l'emploi dans le secteur traditionnel* ». B.E.S.M, n° 100, 101-102. pp. 99-132 et 123-135.
- Pascon, P., 1968, «*Type d'habitat et problème d'aménagement du territoire du Maroc »,* R.G.M. n° 13, pp. 85-101.
- Pascon, P., 1970, «*Théorie générale de la distribution des eaux et de l'occupation des terres dans le Haouz de Marrakech* ». R.G.M N° 18, pp.3-19.
- Pascon, P., 1975, «*Interrogation autour de la réforme agraire* », Lamalif, n°68. pp. 12-21, fév. 1975
- Pascon, P., 1979, «*Emploi et société : le temps productif et le temps social* ». Lamalif, n°108. pp. 24-28. sept. 1979.
- Pascon, P., 1979, «*La formation des classes sociales dans les campagnes* ». Lamalif, n° 106, pp. 22-25, Mai 1979.
- Pascon, P., 1979, «*Ségmentarité et stratification dans la société rurale marocaine* ». B.E.S.M, n° 138-139, Coc. pp. 121-144.
- Pascon, P., 1980, «*Féodalisme et caïdalisme au Maroc, entre les préjugés et les idéologies : le doute* ». Lamalif, n° 120, Nov. 1980
- Petit, J.C. et Casset-Barou, 1955-1956, «*Contribution à l'étude des mouvements de la population marocaine musulmane et de l'exode rurale* ». B.E.S.M, n°68.
- Peyron, M., 1973, «*Habitat rural et vie montagnarde dans le Haut Atlas de Midelt. Maroc. Revue de géographie alpine* ». Gronoble, T. LXTV.
- Pletsch, A. & Gfr, M., 1979, « *Hiérarchie économique des Ksours dans le sud marocain* ». B.E.S.M, Doc. n°138-139, pp. 145-155
- Ponasik, Diane Skelly. 1976, « *Les fonctions modernes du souk marocain* ». B.E.S.M N°, 128-129, pp. 155-177.
- Rachot, G. (Lt) 1936, « *La vallée du Todgha* ». R.G.M n° 2, Avril 1936.
- Riser,J., 1971, «*Le jbelSaghro et sa retombée saharienne, présentation géomorphologique* ». R.G.M, n° 19, pp. 97-110.

- Riser, J., 1973, «*Le barrage de Mansour Eddahbi et les aménagements agricoles du Draâ moyen* ». R.G.M, n° 23-24
- Roche, (Lt.), 1923, «*Notes provisoires sur la condition juridique des eaux dans les tribus du Moyen-Dadès* ». R.G.M. N° 3, Avril 1933.
- Salaheddine, M., 1983, «*Le phénomène colonial et le travail salarié* ». Lamalif, n° 146. pp. 24-28.
- Sehimi, M., 1982, «*Le recensement et ses limites* ». Lamalif, n°138, pp. 24-25
- Simoneau, 1967, «*Les gravures du Haut-Atlas de Marrakech*». R.G.M. n°11, pp. 67-77.
- Spaak, J. D., 1957, «*Y a-t- il équilibre socio-économique dans le Haut Atlas occidental ?* ». Maroc agricole. n° 73, pp.11-20.
- Spillman, G. (Lt) et Pennes, (Cap.), 1928-1929, « *Les pays inaccessibles du Haut Draâ* ». R.G.M, n° 1 et 2, Tome 6, pp. 1-64.
- Spillman, G., (?), « *Districts et tribus de la haute vallée du Draâ* ». villes et tribus du Maroc, T. II
- Spillman, G., 1938, « *La zaouïa de Tamegrout et le Nasiriyine* ». In. L'Afrique française. Août-Sept. 1938
- Tarnier, L. (Lt.) 1935, «*Aperçu économique sur la vallée du Draâ au 1er Juillet* ». R.G.M. n° 3-4 Juillet 1935.
- Tarnier, L. (Lt.) 1937, «*Notes sur le Haut-Atlas* », R.G.M. n° 3, T. 7, pp. 117-138
- Tarrit, (C. dt), 1923, «*Etude sur le front chleuh* ». B.S.G.M. fasc. 5.
- Tricart, J. et Kilian, J. 1979, «*L'éco-géographie* ». Hérodote.
- Troin, J.F., 1965, « *Une nouvelle génération des centres ruraux au Maroc : les agglomérations commerciales : 3 exemples de centres ruraux en pays Zemmour* ». R.G.M. n°8, pp. 109-132, Rabat.
- Vangue. (Cap.), 1928, «*La pénétration routière du versant Sud du grand Atlas* ». Renseignement coloniaux : supplément à l'Afrique Française. n°10 ; pp. 631-635.
- Vasco, J., 1936, «*Un type humain du Moyen Atlas central. Le berbère semi-nomade pasteur et agriculteur* », Le Maroc catholique. Juin-Juillet 1936.
- Vialette, (Dr. Vét.), 1954, «*La situation critique de l'élevage dans le territoire de Ouarzazate* ». B.E.S.M. vol. : XVIII N° 61.
- Vincent Dolle, 1982, «*La D'mane, brebis des palmerais* ». Bulletin de l'équipe écologie et anthropologie de sociétés pastorales (B.E.E.A.S.P.), N°10, pp. 9-18. Paris.
- X (1929), «*Les fiches de tribus : M'gouna* ». Annexe d'El Kelâa des M'gouna 1929.

- X (1974), «*La mise des travailleurs émigrés dans la C.E.E* ». Lamalif, n° 67.
- X (1979), «*L'érosion et l'aménagement des bassins versants dans les pays méditerranéens* ». Revue H.T.E. Vol. 9, n°30 (spécial) Rabat.
- X (1981), «*Mutation des campagnes du tiers-Monde*», C.N.R.S. Paris.
- Zerhouni, T., 1978, «*Architecture et valeur socioculturelles »*. Lamalif, n°102, pp.47-54, Déc. 1978.
- Zouag, M., 1976, «*L'Ahidous pleure les exilés* ». Lamalif, n°82, pp. 42-43. Août-Sept. 1976.
- Zouggari, A., 1982, « *Epistémologie d'enquête en milieu rural* ». Lamalif, n° 138, pp. 40-42. Août-sept 1982.

Mémoires

- Azeroual, A., 1976, «*Kelâa des M'gouna : activités économique et sociale* ».Mémoire de Licence en économie, Faculté de Droit, Rabat.
- Ait Bassou, M., 1981, «*Etude agronomique et économique de l'amandier dans la zone de Skoura (Ouarzazate)* », INAV II, Agadir.
- Kerouani, My. L., 1980, «*L'impact du mouvement migratoire dans la vallée de Todgha* ». Sciences économiques. Faculté de Droit Fès.
- Mansouri, B., 1976, «*Les effets socio-économiques de l'émigration vers l'étranger sur la région de Tenghir* ». Mémoire de Licence en économie. Faculté de Droit, Rabat.
- Tantani, L., 1983, «*Aspects socio-économiques de la société traditionnelle Amekchoud* ». Mémoire de Licence sciences économiques. Faculté de Droit Marrakech.
- Zenone, A., 1956, «*La Zawit des Aït Bamran*». Diplôme de culture marocaine. I.H.E.M Rabat.

Administrations

- Direction des statistiques : « *Recensement démographique (juin 1960). Population rurale du Maroc* », Rabat.
- Direction des statistiques :« *Population légale du Maroc d'après le Recensement Général de la Population et de l'Habitat, 1971* ». Rabat.
- Division de la Géologie, 1977 : « *Ressource en eau du Maroc, domaine atlasique et sud atlasique* » T. III, Notes et mémoires du service géologique, N°231, Rabat.
- Division du plan et des statistiques : « *Résultat de l'enquête à objectif multiple 1961-*

1963 ». Service central des statistiques, Rabat.

- Ministère de l'agriculture (D.M.V) : « *Périmètre du Skoura du Dadès : Etude des sols*. par SOGETIM (rapport) 1961.
- Ministère de l'habitat et de l'aménagement du territoire : «*Colloque sur l'authenticité architecturale dans le Sud du Royaume et l'utilisation des matériaux locaux de construction* ». Ouarzazate, 6-7 juin 1980.
- Ministère des affaires culturelles 1977, « *Les travailleurs marocains aux Pays-Bas* ». Lamalif, n° 89.
- O.R.M.V.A.O 1976, « *Aménagement hydraulique de la vallée du Draâ* ». Projet d'exécution. TECHNOEXPORT STORY, entreprise d'Etat Bulgore (Sofia) par (M. PETCOU SEMCO) ingénieur : ORMVAO, mars 1976.
- O.R.M.V.A.O 1980, « *Séminaire sur l'élevage ovin D'mane* ». Ouarzazate Octobre 1980.
- O.R.M.V.A.O 1981, « *Enquête systématique d'abricotier* ». Service de la production agricole.
- O.R.M.V.A.O 1981, « *Etude des périmètres de petite et moyenne hydraulique de la zone d'action de ORMVAO (Dadès.M'gouna, Skoura*) ». SCET Maroc. Rabat.
- O.R.M.V.A.O 1981, « *Production de roses à parfum dans la province de Ouarzazate* ». Service de la production agricole. juillet 1981.
- O.R.M.V.A.O 1982, « *Les parcours dans la province de Ouarzazate, situation et programme d'amélioration* ». Ouarzazate 1982.

Divers :

- Azam, P., (Cap) 1946, «*Sédentaire et nomade dans le Sud marocain : le Coud du Dra* », exposé 16/05/1946. CHEAM.
- Benhalima, H.,1982, «*Sefrou, ville "prédatrice" ou "animatrice" de sa région ?* » ; In :Urbanisation au Maghreb 17-18-19 nov. 1977. réimprimé 1982, SNRS. ERA 706.
- Bozzo Di Borgo (Cap.) 1954, « *Les Ahls Dadès* ». Fiche de tribu. 30 mai 1954. CHEAM.
- Chamayou, J., 1961, « *Note sur sujet de rapport SOCETIM sur le périmètre de Skoura du Dadès* ». CND, fiche n° 67075. 36, Rabat.
- De Mont de Savasse, (cap) 1951, « *Le régime foncier chez les Aït Atta du Sahara. Essai sur la coutume et sur l'institution d'Ighrem-Amazdar* ». Marrakech, le 10/2/1951.
- Gaillard, Ch. 1951, «*Amélioration rurale en pays présaharien et en oasis* ». CHEAM. 26 Oct 1951.
- Gatte-Fosse, J. 1931, «*Culture des rosiers à parfum dans les oasis* ». CND, n°4525, 31.RA. Rabat.

- Khrouz, D., 1984, «*D'une économie politique pour l'analyse des zones semi-arides : cas des vallées de Ziz, de Guir et Ghris* ». Colloque sur l'intégration économique des provinces sahariennes et le développement national. Rabat 9 janvier 84.
- Lefebure, C., 1979, « *Accès aux ressources collectives et structures sociale : l'estivage chez les AytAtta, Maroc* ». in Production and society, édité par E.E.A.S. pastorales « Cambridge university Press 115.
- Pissot, P., 1961, «*Projet d'irrigation du périmètre Aït Igmat-aguercif* ». CND n°22669. 61. et 2431.64.
- Prenaut, A. 1977, « Aspect de la croissance relative des petits centres urbains en Algérie ». Table ronde sur l'urbanisme au Maghreb. ERA 706, CNRS Tours.
- Reynaud, A., 1979, «Le concept de classe socio-spatiale », Travaux de l'Institut de Géographie de Reims. N°38.
- S.C.E.T. COOP., 1961, « *Les roses du Dadès* », (Rapport).
- Touzani, N., 1978, «*L'eau et le droit foncier* » (cours polycopiés), F.S.J.E.S., Rabat, 1978-79.
- Tuder, J., 1946, « *Evolution politique et social en pays Imerhane pendant les années récentes* ». Notice de CHEAM.

Cartes

- Carte géologique provisoire des régions d'Ouaouizarht et de Dadès au 1 :200000, avec notice explicative, par J. Nourcat et E. Rache 1942.
- Les étages bioclimatiques : Atlas du Maroc. Carte N°6 avec notice explicative. Par Souvage. 1963.
- Carte géologique : Feuille de Ouarzazate au 1 : 500000, (1959).
- Cartes topographiques de Ouaouizarht et de Dadès au 1 : 200000, (1950).
- Cartes topographiques au 1 : 100000, (1973), Zawyat Ahançal ; Qalaat M'Gouna ; Skoura et Azilal.
- Carte topographique – Qal'At M'Gouna au 1 : 50000, (1977)

Les photos aériennes

- Couverture 1964
- Couverture 1973 service national

- Couverture pour étude des P.M.H. de la zone de l'O.R.M.V.A.O. 1980.

Principaux sigles utilisés

A.G.	Annales de géographie
B.E.E.A.S.P	Bulletin de l'Equipe Ecologique et Anthropologique des Sociétés Pastorales
B.S.G.M	Bulletin de la Société de Géographie du Maroc
B.E.S.M	Bulletin Economique et Social du Maroc (Rabat)
B.A.G.F	Bulletin de l'Association de géographie française
C.N.R.S	Centre National de la Recherche Scientifique (France)
C.H.E.A.M	Centre des Hauts Etudes d'Administration Musulmane (Paris et Aix)
C.N.D	Centre National de Documentation (Rabat)
H.T.E	Homme, Terre et Eau (Rabat)
I.H.E.M	Institut des Hautes-Etudes Marocaines
I.N.S.E.A	Institut National de Statistique et d'Economie Appliquée
I.N.A.V	Institut National Agronomique et Vétérinaire (Rabat)
O.R.M.V.A.O	Office Régional de la Mise en Valeur Agricole (Ouarzazate)
P.F.N.S.P	Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques
P.M.H	Petite et Moyenne Hydraulique
R.G.M	Revue de Géographie du Maroc
S.M.E.R	Société Marocaine des Editeurs Réunis (Rabat)
S.E.D.E.S	Société d'Edition d'Enseignement Supérieur
S.A.R	Schéma d'Armature Rurale
S.C.E.T.M	Société Centrale pour l'Equipement du Territoire, Maroc
U.T.H	Unité de Travail Humain
U.C	Unité de Consommation
U.G.B	Unité Gros Bétail

فهرس البحث

شكر وإهداء 5
مقدمة 9

الفصل الأول

1 . **مقومات البنية المجالية للحوض** 13
1.1 . بيئة جبلية يطبعها الجفاف 13
1.1.1 . سطح شديد التضرس 13
1.1.1.1 . بنية كلسية ملتوية..16
2.1.1.1 . تربة هيكلية 17
2.1.1 . تباين المناخ وانعكاساته 18
1.2.1.1 . الخصائص العامة للمناخ..18
1.1.2.1.1 . قلة الأمطار وعدم انتظامها 19
2.1.2.1.1 . اختلافات قوية للحرارة..24
3.1.2.1.1 . أهمية الثلوج رغم قلتها النسبية 25
3.1.1 . غطاء نباتي متدهور..26
4.1.1 . أسيف امكَون شريان الحياة 28
خلاصة 33
2.1 . تنظيم المجال الجغرافي..34
1.2.1 . ملامح تاريخ الإسكان..34
2.2.1 . المؤسسات التقليدية القديمة ودورها الاجتماعي الاقتصادي 39
1.2.2.1 . محاولات فهم المجتمع المكَوني 39
2.2.2.1 . المؤسسات التقليدية: عناصرها وأدوارها 41

1.2.2.2.1. القبيلة.. 41
2.2.2.2.1. الفخدة 44
3.2.2.2.1. الدوار.. 46
• البعد المجالي.. 46
• الأبعاد الاقتصادية.. 47
• الأبعاد الاجتماعية.. 48
• نموذج لتنظيم قديم (دوار امجكَاكَ).. 51
4.2.2.2.1. العظم 57
5.2.2.2.1. الأسرة 58
3.1. ملامح التنظيم المجالي القديم 61
1.3.1. المناطق الجبلية وأهمية الرعي.. 61
1.1.3.1. الترحال أسلوب للعيش.. 62
• مربو الماشية 62
• مجال الرعي وحدوده 64
2.1.3.1. الحركات الرعوية الكبرى وأساليب استغلال المجال.. 68
• رحلة الصيف الصاعدة.. 68
• رحلة الشتاء الهابطة.. 69
3.1.3.1. زراعة معاشية ضيقة.. 71
4.1.3.1. سكن معلق بسيط ومثين 72
2.3.1. زراعة الواحات.. 75
1.2.3.1. السقي عامل محدد للزراعة.. 75
• تستغل المياه بطرق عتيقة 75

- تقنية جمع المياه: أَكَوكَ 75
- السواقي وأبعادها.. 77
- مياه السقي، ملكية جماعية رغم اقترانها بالأرض 81
- تقترن ملكية الماء بملكية الأرض.................................. 83

3.1.2.3.1. نموذج لنظام توزيع مياه السقي 84

- الماء موضع صراعات بين الدواوير.................................... 84
- مياه السقي والعناصر الاقتصادية الاجتماعية.......................... 86

2.2.3.1. التقنيات الزراعية.. 89

1.2.2.3.1. الصيانة.. 89

2.2.2.3.1. أشغال الحرث 90

3.2.2.3.1. الحصد والأشغال المرافقة 91

3.2.3.1. التوقيت الفلاحي 92

1.3.2.3.1. الزراعات الشتوية 92

2.3.2.3.1. الزراعات الربيعية 93

3.3.2.3.1. المغروسات لا تلقى عناية خاصة...94

4.2.3.1. التدجين ودوره التكميلي 99

1.4.2.3.1. تعايش الانسان مع الماشية...101

- أصناف الماشية المستقرة...101
- مآوى الحيوانات داخل الدوار.......................................104
- تغذية الحيوانات المستقرة... 104

5.2.3.1. قصور الواحات: مجال مسكون مندمج..................................108

خلاصة...112

الفصل الثاني

2. آليات التغيير السسيومجالي 113

1.2. اختلاف التوازن 113

1.1.2. ملكيات صغيرة ومشتتة تعوق تطور الانتاج........................ 113

- سيطرة الملكية العائلية 113
- ملكيات مجهرية قاعدة اقتصادية عطوية 114
- تشتت كبير للملكية 116

2.1.2. سيادة الاستغلال المباشر 118

- أصناف الأراضي المستغلة بصفة غير مباشرة 118
- تطور الخماسة........................ 120

3.1.2. التدجين وأهميته 122

- الماشية: تطور لا متشاكل 122
- حساسية النظام الاكولوجي 125
- المرتفعات تحتفظ بالأولوية في التدجين........................ 126
- سيادة الملكية الصغيرة في الماشية 129

4.1.2. حصيلة الإنتاج الفلاحي، هزيلة........................ 132

1.4.1.2. ضعف موارد الاقتصاد الجبلي........................ 132

- موارد الماشية........................ 132
- موارد زراعية طفيفة........................ 134

2.4.1.2. للرفع من الدخل، الواحات تعدد الموارد 135

- المحاصيل الحولية 135
- تأخذ المغروسات أهمية كبرى 137
- الورد مورد اقتصادي هام........................ 139
- التدجين مورد تكميلي 145

5.1.2. تعثرالانتاج وتزايد الحاجيات..145
1.5.1.2. تعثرالانتاج الفلاحي 145
2.5.1.2. الضغط الديمغرافي...150
• تزايد السكان بسرعة خلال العقود الأخيرة...................................151
• تمركز السكان داخل الأودية..154
6.1.2. تطور الاستهلاك تحت تأثير الاحتكاك.....................................158
1.6.1.2. انتشاراستهلاك الاليات 158
•انتشار الكهرباء تحت تأثير استثمارات المهاجرين...........................158
•الاستهلاك الالكتروني...162
•انتشار استعمال السيارة...163
2.6.1.2. المستهلكات الغذائية وتطورها 166
3.6.1.2. الأثاث واللباس 169
خلاصة 172
2.2. الحلول والبدائل 172
1.2.2. محاولات إدماج الحوض 172
1.1.2.2. التدخلات في ميدان الاقتصاد 173
• الزراعة وبوادر التجديد...173
• الرعي والتدخلات السلبية 177
• الأسواق والمواصلات..178
2.1.2.2. المدرسة والاعلام..181
3.1.2.2. التأطير الإداري وتراجع النظم التقليدية.....................................184
• على مستوى الحوض...184
• على مستوى الدوار 187
خلاصة 189

2.2.2. الهجرة وآفاقها 190
1.2.2.2. الهجرة ظاهرة متحولة 190
- أهم تيارات الهجرة قبل الستينات 190
- منعطف الستينات والهجرة نحو الخارج 193
2.2.2.2. طرق الهجرة وأساليبها 195
1.2.2.2.2. تعدد دوافع الهجرة 195
2.2.2.2.2. طرق الهجرة سبب في تمركزها 198
- تستقطب فرنسا 71% من المهاجرين 205
- القمم العالية تحتفظ بأبنائها 206
3.2.2.2.2. الهجرة تنتقي عناصرها 211
- عناصر شابة تشيخ في خدمة أوربا 211
- ارتفاع نسبة الزواجية عند المهاجرين 212
- ارتفاع نسبة الامية عند المهاجرين 213
3.2. تحولات اجتماعية عميقة 214
1.3.2. ارتفاع نسبة الأنوثة 214
2.3.2. نزعة نحو العزوبة المتأخرة 215
3.3.2. ساكنة شابة 216
2.3.2. بنية مهنية تتميز بسيطرة النشاط الفلاحي 217
1.2.3.2. فصلية العمل الفلاحي عامل من عوامل الطرد 217
2.2.3.2. الرعي نشاط منفر 222
3.2.3.2. الشباب يهجر الزراعة 223
3.3.2. تفكك المؤسسات الاجتماعية 225
1.3.3.2. عنصر التوازن الأسرة الأبوية تحتضر 225

2.3.3.2. صراع أم أزمة حكم داخل العائلة؟........ 227
• زوجة المهاجر تفرض على العائلة وصاية.......... 228
• الهجرة الأسرية تعبير عن تعمق الأزمة.......... 229

الفصل الثالث

3. التحولات المجالية.......... 233
1.3. تطور السكن الريفي.......... 233
1.1.3. ظهور الشكاك الطريقي.......... 234
2.1.3. مورفولوجية القصر.......... 235
3.1.3. الهندسة المعمارية وشكل البنايات.......... 235
4.1.3. الأبعاد الجديدة للمنزل.......... 237
1.4.1.3. بنية المنزل.......... 237
2.4.1.3. مواد البناء.......... 239
3.4.1.3. تطور وظائف المنزل.......... 240
2.3. بوادر التمدن: هل تصبح قلعة امكَونة حاضرة الحوض؟.......... 243
1.2.3. ظروف نشأة المركز وتطوره.......... 244
1.1.2.3. موقع استراتيجي.......... 244
2.1.2.3. دخول الاستعمار ونشأة المركز.......... 244
3.1.2.3. منعطف الستينات والتحولات السريعة.......... 245
2.2.3. عناصر هيكلية المركز.......... 249
1.2.2.3. النظم العقارية ورسم المركز.......... 249
2.2.2.3. صراع قبلي يحدث اتجاهين في توسع المركز.......... 250
3.2.2.3. توسع المركز تحت ضغط الهجرة.......... 252
4.2.2.3. المركز والتراقص اليومي للسكان.......... 254

3.2.3. مورفلوجية المركز 255
1.3.2.3. خليط من التصاميم المنزلية 256
2.3.2.3. خليط من مواد البناء 257
3.3.2.3. فقر التجهيزات الضرورية 257
4.2.3. سكان المركز وخاصياتهم 259
1.4.2.3. هرم يتميز بأهمية الشاب الذكور 259
2.4.2.3. سيادة الأسرة النووية 260
3.4.2.3. نسبة مرتفعة من الأمية 261
5.2.3. أنشطة المركز ووظائفه 262
1.5.2.3. تضخم القطاع التجاري 262
- السوق الأسبوعي والإشعاع التجاري 262
- تكاثر الدكاكين، ظاهرة جديدة 264
- المركز، مجال لعرض البضاعة المصنعة 265
2.5.2.3. هل يستطيع المركز تأطير المجال الجغرافي للحوض؟ 268
3.3. التحولات الحديثة للحوض أفرزت مجالين مختلفين 269
1.3.3. مجال القمم والأودية الجبلية 269
1.1.3.3. إعادة التنظيم السوسيومجالي للدوار (نموذج دوار امجكَاكَ) 270
2.1.3.3. انزلاق سكان القمم نحو سافلة الحوض 276
2.3.3. مجال الواحات والتفكك 277
1.2.3.3. انفجار قصر (نموذج تريكَيوت) 277
- القصر القديم واندماجه 278
- القصر ينفجر 280
2.2.3.3. الواحات تفرغ سكانها خارج الحوض 283

خلاصة عامة.. 286
الملحقات والوثائق 291
معجم المصطلحات الأمازيغية 297
المصادر والمراجع... 306
الفهرس 327

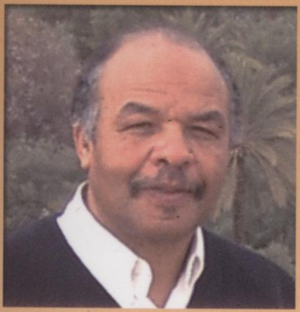

Né au Douar Amejgag, versant sud du Haut-Atlas central, ***Mohamed AIT HAMZA*** *a entamé ses études à Kelaât Mgouna pour les achever à Rabat en passant par Boumalne-Dades, Ouarzazate et Marrakech.*

Diplômé de l'Ecole Normale Supérieure (ENS) de Rabat et affecté au Lycée Moussa Ben Nouçair à Khémisset en 1977, il a intégré la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat en 1980 en tant qu'enseignant. **AIT HAMZA** *est titulaire d'un doctorat de 3ème cycle en 1985 et d'un doctorat d'état en 2000, en Géographie Sociale.*

Nommé Directeur de Recherche au Centre des Etudes Historiques et Environnementales (CEHE, 2007) et au Centre des Etudes Anthropologiques et Sociologiques (CEAS, 2012) à l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), jusqu'en 2015.

Président de l'Association Nationale des Géographes Marocains (ANAGEM) (2006-2010), membre du Conseil National de l'Aménagement du Territoire, du Conseil National de l'eau et du Conseil National de l'Environnement, Consultant - expert auprès de plusieurs organismes nationaux et internationaux, il est l'auteur d'une quarantine d'articles et co-auteur de plusieurs livres sur divers aspects de la dynamique des espaces ruraux.

Résumé

Le territoire que forme le bassin de l'Assif Mgoun, fragilisé par l'enclavement, connaît, paradoxalement, un intense dynamisme essentiellement dû aux mutations mises en route, depuis la fin du 19ème siècle par l'administration moderne. Les effets du fort accroissement démographique, l'intense contact avec la ville par le biais de l'exode, de la migration internationale, du tourisme, ont accéléré l'effritement des traditionnels systèmes communautaires.

La récente « démocratisation » de l'école, de la voiture, de l'eau potable, de l'électricité, du téléphone, de la parabole, outre le cortège de gadgets qui entoure ces équipements, ont bouleversé le paysage du complexe socio-spatial.

La substitution aux anciens d'un habitat longeant les routes, l'émergence d'un centre urbain et de noyaux d'urbanisation, ont rendu l'ancienne complémentarité amont-aval, quasi obsolète.

Le déséquilibre engendré par l'ouverture non ou peu assimilée au système moderne, a profondément vulnérabilisé l'espace et ses occupants.

120 درهم